



تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الثاني

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون

الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1)

الأمم المتحدة



تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الثاني

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون
الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الامم المتحدة .

ينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى ستة مجلدات . يضم هذا المجلد منها الفصول من السابع الى الرابع عشر* ؛ ويضم المجلد الاول الفصول من الاول الى السادس ؛ والمجلد الثالث الفصول من الخامس عشر الى الرابع والعشرين ؛ والمجلد الرابع الفصول من الخامس والعشرين الى الثاني والثلاثين .

* هذا النص للفصول من السابع الى الرابع عشر عبارة عن تجميع للوثائق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة : A/31/23/Add.1 المؤرخة في ٨ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٦ ، و A/31/23/Add.2 المؤرخة في ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ و A/31/23/Add.3 المؤرخ في ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، و A/31/23/Add.4 المؤرخة في ٦ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٦ ، و A/31/23/Add.5 المؤرخة في ٢٥ تشرين الاول / أكتوبر ، و A/31/23/Add.5/Corr.1 المؤرخة في ٩ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٦ ، و A/31/23/Add.6 المؤرخة في ١٩ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٦ و A/31/23/Add.7 (Part I) المؤرخة في ١٨ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٦ و A/31/23/Add.7 (Part II) المؤرخة في ٢٥ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٦ .

[الاصل : بالانكليزية /
الفرنسية / الاسبانية]

المحتويات

المجلد الأول

(الفصول من الواحد الى السادس)

كتاب الاحالة

الفصل

- الاول - انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها (A/31/23(Part I) and Corr.1)
- الثاني - نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار (A/31/23(Part II))
- الثالث - مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم (A/31/23(Part II))
- الرابع - أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغير الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وسائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي (A/31/23(Part III))
- الخامس - الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/31/23/Part IV)
- السادس - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/31/23(Part V))

المحتويات (تابع)

المجلد الثاني

(الفصول السابع الى الرابع والعشرين)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
		السابع -
	الجلسات التي عقدها في افريقيا الفريق المخصص الذى أنشأته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٩ المعقودة في ١ نيسان /ابريل ١٩٧٦ (A/31/23/Add.1)	
١	١٧- ١	
٢	١٥- ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٦	١٦	باء - قرار اللجنة الخاصة
٨	١٧	جيم - ملاحظات الفريق المخصص
		المرفقات
	المرفق الاول - تقرير الفريق المخصص الذى أنشأته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٩ المعقودة في ١ نيسان /ابريل ١٩٧٦	
١٨		
	المرفق الثاني - الرسالة المؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٦ الموجهة من ممثل استراليا الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة	
٨١		
	المرفق الثالث - الرسالة المؤرخة في ١٤ حزيران /يونيه ١٩٧٦ الموجهة من ممثل جمهورية الصومال الديمقراطية الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة	
٨٢		
	المرفق الرابع - الرسالة المؤرخة في ١٥ حزيران /يونيه ١٩٧٦ الموجهة من رئيس اللجنة الخاصة الى ممثل جمهورية الصومال الديمقراطية الدائم لدى الامم المتحدة	
٨٨		
	المرفق الخامس - المذكرة المقدمة الى رئيس اللجنة الخاصة من وزير الشؤون الخارجية لاثيوبيا في ٣ أيار/مايو ١٩٧٦ في أديس أبابا	
٩٠		

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
١٠١	١٤ - ١	الثامن - روديسيا الجنوبية (A/31/23/Add.2)
١٠٢	١٢ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٠٤	١٤ - ١٣	باء - قرار اللجنة الخاصة
١١٠		<u>المرفق</u> : ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
١٥١	١٤ - ١	التاسع - ناميبيا (A/31/23/Add.3)
١٥٢	١٣ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٥٤	١٤	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٥٨		<u>المرفق</u> : ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
٢٠٧	١٠ - ١	العاشر - جزر سيشل (A/31/23/Add.4)
٢٠٨	٩ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٠٩	١٠	باء - قرار اللجنة الخاصة

المرفقات

٢١٠		المرفق الاول - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
		المرفق الثاني - الرسالة المؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٦ الموجهة الى رئيس اللجنة الخاصة من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة
٢٢٠		
٢٢٢	٤ - ١	الحادي عشر - الصحراء الاسبانية (A/31/23/Add.5 and Corr.1)
٢٢٣	٣ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٢٣	٤	باء - قرار اللجنة الخاصة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
		الحادي عشر (تابع)

المرفقات

٢٢٤		المرفق الاول - ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة
		المرفق الثاني - الرسالة المؤرخة في ١٧ شباط/فبراير
٢٤٢		الموجّهة من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة
٢٤٤	٧ - ١	الثاني عشر - تيمور (A/31/23/Add.6)
٢٤٥	٦ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٤٦	٧	باء - قرار اللجنة الخاصة

المرفقات

٢٤٧		المرفق الأول - ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة
٢٦٠		المرفق الثاني - مذكرة من الامين العام مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦
٢٦٣	٥ - ١	الثالث عشر - جبل طارق (A/31/23/Add.7(Part I))
٢٦٤	٤ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٦٤	٥	باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٦٥		<u>المرفق</u> : ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة
٢٧٤	٥ - ١	الرابع عشر - الصومال الفرنسي (A/31/23/Add.7(Part II))
٢٧٥	٤ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٧٦	٥	باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٧٧		<u>المرفق</u> : ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة

المحتويات (تابع)

المجلد الثالث

(الفصول من الخامس عشر الى الرابع والعشرين)

(A/31/23/Add.8(Part I)	جزر كوكس (كيلينغ)	الفصل الخامس عشر
(A/31/23/Add.8(Part I)	جزر نيوهيريد	الفصل السادس عشر
(A/31/23/Add.8(Part II)	جزر توكيلاو	الفصل السابع عشر
(A/31/23/Add.8(Part III)	برونسي	الفصل الثامن عشر
(A/31/23/Add.8(Part III)	جزر جيلبرت ، ويتكيرن وتوفالو	الفصل التاسع عشر
(A/31/23/Add.8(Part III)	جزر سانت هيلانة	الفصل العشرون
(A/31/23/Add.8(Part III)	جزر سليمان	الفصل الحادي والعشرون
(A/31/23/Add.8(Part III)	جزر ساموا الامريكية	الفصل الثاني والعشرون
(A/31/23/Add.8(Part III)	غوام	الفصل الثالث والعشرون
	اقليم جزر المحيط الهادى	الفصل الرابع والعشرون
(A/31/23/Add.8(Part III)	المشمول بالوصاية	

المجلد الرابع

(الفصول من الخامس والعشرين الى الثاني والثلاثين)

A/31/23/Add.9(Part I)	انتيفوا ، ودومينيكا وسان كيتس - نييفيس	الفصل الخامس والعشرون
A/31/23/Add.9(Part I)	انغليلا وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت	
A/31/23/Add.9(Part I)	بليز	الفصل السادس والعشرون
A/31/23/Add.9(Part I)	برمودا	الفصل السابع والعشرون
A/31/23/Add.9(Part II)	جزر فيرجن البريطانية	الفصل الثامن والعشرون
A/31/23/Add.9(Part III)	جزر كايمان ، ومونتسيرات وتركس ، وكايكوس	الفصل التاسع والعشرون
A/31/23/Add.9(Part III)	جزر فولكلاند (مالفيناس)	الفصل الثلاثون

المحتويات (تابع)

المجلد الرابع (تابع)

- الفصل الحادى والثلاثون - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة A/31/23/Add.9(Part III)
- الفصل الثانى والثلاثون - المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى (A/31/23/Add.10)

الفصل السابع
(A/31/23/Add.1)

الجلسات التي عقدها في افريقيا الفريق المخصص الذي أنشأته اللجنة
الخاصة في جلستها ١٠٢٩ المعقودة يوم ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١ - ١٥	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٦	١٦	باء - قرار اللجنة الخاصة
٨	١٧	جيم - ملاحظات الفريق المخصص

المرفقات

- المرفق الأول - تقرير الفريق المخصص الذي أنشأته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٩ المعقودة يوم ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦ .
- المرفق الثاني - الرسالة المؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٦ والموجهة من الممثل الدائم لآستراليا لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة .
- المرفق الثالث - الرسالة المؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٦ والموجهة من الممثل الدائم لجمهورية الصومال الديمقراطية لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة .
- المرفق الرابع - الرسالة المؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٦ والموجهة من رئيس اللجنة الخاصة الى الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة .
- المرفق الخامس - المذكرة المقدمة الى رئيس اللجنة الخاصة من وزير خارجية اثيوبيا في ٣ أيار/مايو ١٩٧٦ في أديس أبابا .

الفصل السابع

الجلسات التي عقدها في افريقيا الفريق المخصص الذي أنشأته اللجنة
الخاصة في جلستها ١٠٢٩ المعقودة يوم ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - ذكرت اللجنة الخاصة في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين (١) ، بعد أن أخذت في اعتبارها برنامج عملها لعام ١٩٧٦ ، ما يلي :

" ١٨١ - أقرت اللجنة الخاصة برنامجاً مؤقتاً لاجتماعات عام ١٩٧٦ ، وأوصت الجمعية العامة ، بالموافقة عليه ، وذلك في ضوء أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع بشأن خطة المؤتمرات ، ومع مراعاة ما اكتسبته في الأعوام الماضية من خبرة وكذلك حجم عملها المحتمل في العام القادم . وفي هذا الصدد أيضا ، وضعت اللجنة في اعتبارها أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٦٥٤ (د - ١٦) والفقرة ٣ (٩) من القرار ٢١٢١ (د - ٢٥) ، التي أذنت بموجهها الجمعية العامة للجنة بأن تجتمع خارج المقر كلما وحيثما لزمته هذه الاجتماعات للاضطلاع مهامها على نحو فعال . وبعد أن نظرت اللجنة في هذه المسألة قررت ، وضمنة نصب عينيهما النتائج البناءة التي ترتبت على عقد اجتماعات خارج المقر في الماضي ، ابلاغ الجمعية العامة أنها قد تفكر في عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر خلال عام ١٩٧٦ وتوصيتها بأخذ هذا الاحتمال في الاعتبار لدى رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام " .

٢ - وأقرت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، برنامج العمل الذي رسمته اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٦ ، بما في ذلك احتمال عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر .

٣ - وقررت اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٩ المعقودة يوم ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، بعد أن اطلعت على الدعوات التي تلقتها من حكومات بوتسوانا واثيوبيا وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا ، وعلى أساس المشاورات التي أجراها رئيس اللجنة ، ايفاد فريق مخصص على مستوى عال يتكون من ستة من أعضائها الى عواصم هذه البلدان ، وذلك في صدد الاضطلاع بالولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة ، مع الاهتمام على وجه التحديد بمسألتي روديسيا الجنوبية وزامبيا .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣
(A/10023/Rev.1) المجلد الاول ، الفقرة ١٨١ .

٤ - وقد اتخذت اللجنة الخاصة القرار أعلاه ، وعباً منها بأن هدفها الأول هو البحث عن أفضل السبل والوسائل للمساهمة على نحو فعال في التنفيذ الكامل والسريع لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بالاقليمين المذكورين أعلاه . ورجت اللجنة الخاصة الفريق المخصص ، بعد أن وضعت نصب عينيهما التغييرات الهامة التي حدثت في الجنوب الافريقي نتيجة لظهور الدول الحديثة الاستقلال التي كانت تخضع سابقاً للسيطرة البرتغالية ، وفي ضوء التطورات الأخيرة المتعلقة بهذين الاقليمين ، اجراء مشاورات في هذا الشأن مع :

(أ) زعماء وممثلي حركات التحرير الوطني المعنية ؛

(ب) الزعماء والمسؤولين في الحكومات المشار اليها في الفقرة ٣ أعلاه ، وفي حكومتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بصفتها الدولة القائمة بالادارة المسؤولة عن روديسيا الجنوبية ؛

(ج) الأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين التنفيذي للجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة للمنظمة .

٥ - كما وافقت اللجنة الخاصة ، وهي تعهد بالولاية السالفة الذكر الى الفريق المخصص ، على وجوب اتاحة أقصى حد ممكن ومناسب من نشر المعلومات عن جميع مراحل الأعمال المتصلة بالأمة المتحدة ، وبالأخص أنشطة اللجنة الخاصة والفريق المخصص ذاته ، وذلك بهدف توعية وتحبشة الرأي العام العالمي تأييدا لعملية انهاء الاستعمار التي تزداد سرعتها . وتحقيقا لهذا الهدف ، وافقت اللجنة الخاصة على دعوة رئيسها ، بصفته أيضا رئيس الفريق المخصص ، الى عقد مؤتمرات صحفية كلما ارتأى ذلك ضروريا ، ورجت ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة نشر أقصى قدر ممكن من المعلومات عن هذه الأنشطة وكفالة أوسع نشر ممكن للمعلومات المتصلة بالموضوع من خلال جميع وسائل لديها من وسائل .

٦ - واسترشدت اللجنة الخاصة أيضا ، عند اتخاذها قرار ايفاد الفريق المخصص الى افريقيا ، بالأحكام المتصلة بالموضوع والواردة في قرار الجمعية العامة ١٦٥٤ (د - ١٦) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ و ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٠ ، والتي أشير اليهما في الفقرة ١ أعلاه . كما أخذت اللجنة في الاعتبار مايتصل بالموضوع من أحكام القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) ، المشار اليه في الفقرة ٢ أعلاه ، وكانت تدرك في هذا الشأن ، بصفة خاصة ، الوفرة الكبير الذي يمكن أن يعود على المنظمة نتيجة لقرارها ايفاد فريق مخصص الى افريقيا ، بدلا من عقد جلسات للجنة بكامل هيئتها خارج المقر .

٧ - وكان أعضاء الفريق المخصص ، كما شكلته اللجنة الخاصة بناء على ترشيح رئيسها ، كالآتي :

الرئيس : صاحب السعادة السيد سالم أحمد سالم السفير فوق العادة والوزير المفوض والممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخاصة

الأعضاء : صاحب السعادة السيد نيكولا من بوند جـو

السفير فوق العادة والوزير المفوض

والممثل الدائم للكونغو لدى الأمم المتحدة

صاحب السعادة السيد ريتي بيال

السفير فوق العادة والوزير المفوض

والممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

السيد توم فرالسين

الوزير المستشار

ونائب الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة

صاحب السعادة السيد فرانك أورين عبد الله

السفير فوق العادة والوزير المفوض

والممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة

صاحب السعادة السيد جانسا بتريتش

السفير فوق العادة والوزير المفوض

والممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

٨ - وفي ٨ نيسان/ابريل ، اصدر الرئيس باسم اللجنة الخاصة ، بيانا صحفيا بشأن الجلسات القادمة للفريق المخصص ، وقامت ادارة شؤون الاعلام بنشره على نطاق واسع .

٩ - وتنفيذا لقرارات اللجنة الخاصة المشار اليها في الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه ، سافر الفريق المخصص الى لندن ودار السلام ولوزاكا وغابورون ومابوتو (لورنسو ماركيز سابقا) وأديس أبابا في الفترة بين ١٣ نيسان/ابريل و ٤ أيار/مايو . ويرد تقريرها في الملحق الأول لهذا الفصل .

١٠ - وفي الجلسة ١٠٣١ المعقودة يوم ١٢ أيار/مايو، قدم الرئيس في بيان أدلى به الى اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1031) تقريراً شفويا عن الأنشطة التي قام بها الفريق المخصص في اضطلاع بالمهام الموكولة اليه من قبل اللجنة . وفي الجلسة ذاتها أدلى ممثل اندونيسيا ببيان ثم أدلى الرئيس ببيان آخر (A/AC.109/PV.1031) .

١١ - ونظرت اللجنة الخاصة في تقرير الفريق المخصص في جلستها ١٠٤٠ المعقودة يوم ١٧ حزيران/يونيه . وبالإضافة الى ذلك ، كانت أقسام التقرير المتصلة بالموضوع أمام اللجنة أثناء نظرها في مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا . ويتضمن الفصلان الثامن والتاسع من التقرير الحالي (انظر الصفحتين ١٠١ و ١٠٢ أدناه) سرداً لنظر اللجنة الخاصة في هذين البندين مع النص الكامل لقراراتها .

١٢ - وفيما يتصل بنظر اللجنة الخاصة في تقرير الفريق المخصص، كان امامها الرسائل التالية :

(أ) رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٦ من استراليا الى الرئيس (انظر المرفق الثاني لهذا الفصل) ؛ (ب) رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٦ من الصومال الى الرئيس (انظر المرفق الثالث لهذا الفصل) ؛ (ج) رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٦ من الرئيس الى الصومال (انظر المرفق الرابع لهذا الفصل) . وبالإضافة الى ذلك ، كانت أمام اللجنة مذكرة مقدمة الى رئيس اللجنة الخامسة من وزير خارجية اثيوبيا في ٣ ايار/مايو ١٩٧٦ في اديس ابابا (أنظر المرفق الخامس لهذا الفصل) . وأدلى الرئيس في الجلسة ١٠٣٨ المعقودة يوم ١٦ حزيران/يونيه ، ببيان عن الرسالتين الأخيرتين (A/AC.109/PV.1038).

١٣ - وقدم ممثل سيراليون في الجلسة ١٠٤٠ المعقودة يوم ١٧ حزيران/يونيه ، مشروع قرار بشأن تقرير الفريق المخصص (A/AC.109/L.1096) وذلك نيابة عن اثيوبيا ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، سيراليون ، العراق ، كوبا ، الكونغو ، النرويج ، الهند ، ويوغوسلافيا . وفي الجلسة ذاتها ، وعقب بيان أدلى به ممثل مالي (A/AC.109/PV.1040) ، أقرت اللجنة الخاصة مشروع القرار دون اعتراض (انظر الفقرة ١٦ أدناه) . وبذلك أقرت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، تقرير الفريق المخصص . وأثبتت على الملاحظات التي يتضمنها (انظر الفقرة ١٧ أدناه) ، وأحالتها الى الجمعية العامة للنظر فيها . وفي الجلسة نفسها أدلى ممثلو ساحل العاج واستراليا وفيجي وكذلك الرئيس ببيانات (A/AC.109/PV.1040) .

١٤ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ، أرسلت نسخة من تقرير الفريق المخصص الى رئيس مجلس الأمن (S/12105) . وفي التاريخ نفسه ، أرسل نص القرار (A/AC.109/534) الى حكومات البلدان التي زارها الفريق المخصص والى منظمة الوحدة الافريقية . وفي ٢١ حزيران/يونيه ، أرسلت نسخ من القرار الى جميع الدول .

١٥ - وباعتبار أهمية المعلومات والملاحظات الواردة في تقرير الفريق المخصص فقد وضعت اللجنة الخاصة هذا التقرير في اعتبارها عند نظرها في عدد من البنود الواردة في جدول أعمالها ، بما في ذلك بصفة خاصة البنود المذكورة أدناه . وقد ورد سرد لنظر اللجنة الخاصة في هذه البنود ونقلت نصوص المقررات التي اتخذتها فيما يتصل بالموضوع من فصول هذا التقرير وذلك على النحو التالي :

الفصل	البند	الوثيقة
الثاني	نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار	المجلد الاول
الرابع	أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي	المجلد الثاني

الفصل	البند	الوثيقة
السادس	تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	المجلد الأول
الثامن	روديسيا الجنوبية	(انظر الصفحة ١٠١ أدناه)
التاسع	ناميبيا	(انظر الصفحة ١٠١ أدناه)

باء - قرار اللجنة الخاصة

١٦ - فيما يلي نص القرار الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٤٠ المعقودة يوم ١٧ حزيران/يونيه (A/AC.109/534) والذي وردت الإشارة إليه في الفقرة ١٣ أعلاه :

١. الجنة الخاصة ،

وقد درست تقرير الفريق المخصص الذي أنشأته في جلستها ١٠٢٩ المعقودة يوم ١ نيسان/أبريل ١٩٧٦ (٢) ،

وأن اعتمدت المقررات المتعلقة بمسألتي روديسيا الجنوبية (٣) وناميبيا (٤) ، وأخذت في اعتبارها الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق المخصص ،

وأن اتاحت لها فرصة التشاور ، من خلال الفريق المخصص ، مع رؤساء دول بوتسوانا واثيوبيا وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا بشأن الحالة السائدة في الجنوب الأفريقي ،

وأن تلقت ، في هذا الصدد نفسه ، وجهات نظر المسؤولين في حكومات هذه البلدان ، والأمن العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والأمن التنفيذي للجنة التنسيق التحريري أفريقيا التابعة للمنظمة ، وممثلي حركات التحرير الوطني المعنية ،

وأن تدرك إدراكا عميقا الحاجة الملحة والمستمرة إلى إثارة الرأي العام العالمي لمساعدة شعبي زمبابوي وناميبيا مساعدة فعالة بغية تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وتكثيف جهود النشر على نطاق واسع للمعلومات المتعلقة بالكفاح الياسل من أجل التحرير الذي يخوضه شعب هذين الاقليمين وحركتا التحرير الوطني التابعتان لهما ضد السيطرة القهرية والاستعمارية والعنصرية على بلديهما من جانب نظامي الأقلية المعنيين .

(٢) انظر الملحق الأول لهذا الفصل .

(٣) انظر الفصل الثامن من هذا التقرير ، الفقرتان ٣ و ١٤ (الصفحة ١٠١ أدناه) .

(٤) انظر الفصل التاسع من هذا التقرير ، الفقرة ١٤ (الصفحة ١٥٤) .

- ١ - تقر تقرير الفريق المخصص الذي أنشأته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٩ المعقودة يوم ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، وتثني على الملاحظات المتضمنة في التقرير (٥) ، وتحيلها الى الجمعية العامة للنظر فيها ؛
- ٢ - تسجل ارتياحها وتقديرها للأعمال التي انجزها الفريق المخصص والمساهمة التي قدمها أعضاء الفريق في هذا الشأن ؛
- ٣ - تعبر عن امتنانها العميق لرؤساء دول بوتسوانا واثيوبيا وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا ولحكومات وشعوب هذه البلدان لما أسهموا به في نجاح عمل اللجنة الخاصة من خلال تعاونهم النشط والبناء مع الفريق المخصص في القيام بالمهام الموكولة اليه من قبل اللجنة الخاصة ؛
- ٤ - تلاحظ بتقدير خاص الجهود المستمرة والمكثفة التي يبذلها رؤساء الدول في بلدان المواجهة من اجل التنفيذ الكامل والسريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية وناميبيا ؛
- ٥ - تعرب عن تقديرها للمساعدة والتعاون اللذين قدمهما للفريق المخصص ، الأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين التنفيذي للجنة التنسيق لتحريــــــــــــر افريقيا التابعة لها ؛
- ٦ - ترجو من الأمين العام ان يمد ، بالتعاون مع رئيس اللجنة الخاصة وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، اقتراحا ، يعرض على الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة والثلاثين لاقاراه ، ويرمي الى عقد مؤتمر دولي في ١٩٧٧ تأييدا لشعبي زمبابوي وناميبيا ، على نحو ما اقترح الفريق المخصص ، وذلك بغية تعبئة الرأي العام العالمي لمساندة هذين الشعبين ؛
- ٧ - تدعو رئيسها الى مواصلة الحفاظ على علاقة عمل وثيقة مع حكومات دول المواجهة ونسائر الدول الأعضاء المعنية ، والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني ، بما في ذلك اجراء مشاورات على اساس منتظم مع ممثليها حسب الاقتضاء ، وذلك بغية دعم قدرة وصلاحيات اللجنة الخاصة في مجال الاسهام على نحو ايجابي فيما يبذله شعبا زمبابوي وناميبيا من جهود لتحقيق الأهداف المحددة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان ؛
- ٨ - ترجو من الأمين العام ان يحيل تقرير الفريق المخصص الى مجلس الأمن حتى يمكنه الاطلاع على آخر التطورات في كفاح شعبي زمبابوي وناميبيا من اجل التحرير الوطني ، واتخاذ ما قد يراه ضروريا من اجراءات أخرى لتمكين هذين الشعبين من نيل استقلالهما .

(٥) أنظر الفقرة ١٧ أدناه .

جيم - ملاحظات الفريق المخصص

١٧ - فيما يلي نص الملاحظات المتضمنة في تقرير الفريق المخصص ، والتي أشير إليها في الفقرة ١٣ أعلاه :

(١) يود الفريق المخصص أن يسترعي الانتباه الى الحالة السريعة التغير في الجنوب الافريقي . وقد كان لسقوط الاستعمار البرتغالي في افريقيا بفعل الانتصارات التي أحرزتها حركات التحرير - جبهة تحرير موزامبيق (FRELIMO) في موزامبيق ، والحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) في أنغولا ، والحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر (FAIGC) في غينيا بيساو والرأس الأخضر ، وحركة تحرير سان تومي وبرنسيبي (MLSTP) في سان تومي وبرنسيبي - تأثير ايجابي هائل على المسرح الجغرافي السياسي في الجنوب الافريقي .

(٢) وقد كانت هذه التغيرات مصدر الهام ومثار آمال الشعوب فيما تبقى من الأقاليم الراضحة تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي في سعيها الى تقرير المصير والاستقلال . كما أن المسرح الجغرافي السياسي المتغير يتيح للمجتمع الدولي فرصة فريدة للاسهام بشكل حاسم في القضاء على الآثار الباقية للاستعمار في افريقيا . ويتحدد أكثر فان أمام الأمم المتحدة امكانيات لم يسبق لها مثيل لتنسيق جهودها بجلاء من أجل التنفيذ السريع لأهداف اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية وناميبيا .

(٣) وكما يتبين من تقرير الفريق المخصص ، فقد لاحظ هذا الفريق أن الحالة الناشئة في الجنوب الافريقي قد تميزت بقوة دفع متعارضتين تعارضا أساسيا وتركزان على مستقبل زيمبابوي ومستقبل ناميبيا : تتمثل الأولى في المبادرات والجهود المطهمة من جانب رؤساء دول المواجهة - بوتسوانا وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا - تساندها منظمة الوحدة الافريقية ، من أجل القضاء النهائي على الحالة العرجة في روديسيا الجنوبية التي تشكل ، على حد تعبير مجلس الأمن (٦) ، تهديدا للسلم والأمن الدوليين ؛ وتتمثل الثانية في المحاولة اليائسة من جانب نظام الأقلية غير المشروع في روديسيا الجنوبية ، من أجل زيادة تثبيت سيطرته غير المشروعة على شعب زيمبابوي .

(٤) وقد تأثر الفريق المخصص تأثرا عميقا بالجهود الصادقة والمخلصة التي بذلها رؤساء دول المواجهة الأربع وبالتزامهم على نحو لارجعة فيه بقضية حرية واستقلال شعبي زيمبابوي وناميبيا وكذلك الأغلبية المضطهدة في افريقيا الجنوبية وتغانيهم لهذه القضية ، وفاء منهم لنص وروح اعلان لوساكا (٧) وعلان دار السلام بشأن الجنوب الافريقي (٨) اللذين أقرهما مجلس وزراء

(٦) القرار ٢٣٢ (١٩٦٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ .

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ١٠٦ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/7754 .

(٨) انظر الفصل الثامن من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرات ٦١-٦٤ (الصفحة ١٢٦)

منظمة الوحدة الافريقية في نيسان /ابريل ١٩٧٥ ، وذلك من خلال المناقشات الواسعة التي أجراها الفريق المخصص مع رؤساء هذه الدول وعلى نحو ما انعكس في تقريره . وبالمثل فقد تأثر الفريق المخصص بالتزام حركات التحرير وبالجهود العديدة التي تبذلها بالتنسيق مع الزعماء الافريقيين .

(٥) ويلحظ الفريق المخصص بأسف عميق أن هذه الجهود المنسقة من قبل رؤساء الدول لم استجابة من جانب نظامي الاقلية . ومما يدعو الى مزيد من الاسف انهما لم تقتصرا فقط على اساءة استخدام الفرصة المتاحة لهما للتفاوض بل واتخذتا في هذه الأثناء مزيدا من الخطوات لتثبيت وجودهما غير الشرعي في الاقليمين . وهكذا ، وكما يستفاد من الروايات القاطعة الدالة التي سردتها ممثلو المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي (ANC) أمام الفريق المخصص (٩) ، فان الاعمال الوحشية التي تمارسها قوات امن النظام غير الشرعي قد اودت بحياة عدد من المواطنين الزمبابويين وخاصة في شرقي وشمال شرقي الاقليم حيث تستشرى عمليات الضرب الوحشي لسكان القرى الأبرياء وتعذيبهم وتقتيلهم . وفي الوقت نفسه استمر النظام غير الشرعي في اتخاذ خطوات لدعم قواته المسلحة من خلال تزايد التجنيد بالقوة للافريقيين والبيض وغيرهم داخل الاقليم ، وللمرتزقة من خارجة . وشن النظام سلسلة من الهجمات المسلحة داخل موزامبيق باستخدام المقاتلات والقاذفات النفاثة وطائرات الهليكوبتر والمدفعية وقوات المشاة ، مما أسفر عن مقتل عدد من مواطني موزامبيق فوق تراب وطنهم .

(٦) كذلك اتخذ نظاما الأقلية تدابير لترحيل ونقل السكان الافريقيين نقلا تمسكيا في زمبابوي ، واستمر في انشاء "الوطن" أو بانتوستانات في ناميبيا . ومن الواضح أن جميع الأعمال التي يتخذها النظامان يقصد بها توطيد احتلالهما غير الشرعي للاقليمين ، لا الاستجابة للمسااعي المبذولة من أجل تسوية تقوم على أساس التفاوض . وليست الانتخابات الزائفة وما يسمى بالمحادثات الدستورية التي أجريت في ناميبيا ، وكذلك التعيينات الشكلية لرؤساء القبائل في مناصب "وزارية" في زمبابوي ، سوى محاولات عديدة الجدى لا طالة أمد الحالة الراهنة .

(٧) وتأثر الفريق المخصص تأثرا بالغا أثناء اجتماعاته مع رؤساء دول المواجهة الأربع وزعماء المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي ANC ، بالجهود العديدة والمضنية التي بذلوها سويا على امتداد العام الماضي للتوصل الى تسوية سلمية قائمة على التفاوض وعلى أساس حكم الأغلبية . فغدير أن نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي رفض بالمرّة جميع المقترحات المعقولة والجادة التي تقدمت بها حركة التحرير والتي كانت ستكفل تسوية تقوم على التفاوض وعلى أساس حكم الأغلبية . وقد كان المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي ورؤساء دول المواجهة الأربع على حق في تنديدهم بهذه التطورات التي تثبت بما لا يدع مجالا للشك عدم جدوى استمرار المفاوضات في ظل الظروف الحالية .

(٨) ولدى الفريق المخصص قناعة بأن الطريق الى المفاوضات السلمية قد سد عن عمد ،

(٩) انظر الملحق الأول لهذا الفصل ، الفقرات ١٤ - ٣٦ .

نظرا لهذه التطورات وللتصلب الذي أبداه نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي . وأن البديل الوحيد القابل للتطبيق والمتاح الآن أمام شعب زيمبابوي بقيادة حركته التحريرية هو اللجوء إلى الكفاح المسلح .

(٩) ويتضح بجملة في المرحلة الحالية من مراحل الكفاح في زيمبابوي ، أنه سيطلب من شعب الاقليم أن يبذل تضحيات جسيمة ، بشرية ومادية على السواء . وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية ضخمة لاستطلاع جميع السبل لمساندة الكفاح ومحاولة للحد من ضخامة وأبعاد المواجهة والتقليل من التضحيات إلى أدنى حد .

(١٠) وتقع على حركة التحرير في زيمبابوي ، التي تتحمل عبء الكفاح ، مسؤولية على جانب خاص من الخطورة . فعليها أن تبذل كل ما في وسعها لتوحيد صفوفها وتنسيق جهودها للنهوض بالكفاح على نحو فعال . وفي هذا المضمار ، فإن الفريق المخصص ساوره قلق واضح بسبب الانقسامات السائدة داخل القيادة السياسية للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي رغم الجهود المضنية التي بذلتها منظمة الوحدة الافريقية ، والرؤساء الأربعة بصفة خاصة ، للتغلب على الخلافات القائمة وتشكيل قيادة سياسية موحدة وفاء لروح ونص إعلان زيمبابوي الخاص بالوحدة ، والذي تم اقراره في لوساكافي ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ (١٠) .

(١١) واذ يشيد الفريق المخصص بمنظمة الوحدة الافريقية والرؤساء الأربعة بصفة خاصة لما بذلوه دون كلل من جهود في هذا الاتجاه ، فإنه يشاركهم الرأي بوجوب بذل جهود مكثفة من أجل ضمان قيام قيادة سياسية موحدة . ويعتقد الفريق المخصص أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تبذل الجهود قولاً وعملًا ، من أجل تحقيق هذا الهدف . ويود الفريق المخصص أن يؤكد على أن جميع زعماء حركة التحرير ، بلا استثناء ، قد أكدوا أن الممثل الشرعي والحقيقي الوحيد لشعب زيمبابوي هو المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي . وجميعهم يعلنون ولا هم المطلق للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي وتمسكهم به . ومن ثم ، فرغم الخلافات القائمة داخل القيادة السياسية لحركة التحرير ، فإن الفريق المخصص يوصي بشدة بوجوب استمرار الأمم المتحدة في تقديم التأييد الفعال للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي ككل . وفي هذا الصدد يؤيد الفريق المخصص تأييدا تاما الدعوة التي تقدم بها الرؤساء الأربعة بأن يتم تقديم جميع المساعدات إلى حركة التحرير في زيمبابوي عن طريق لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

(١٢) واذ يتقدم الفريق المخصص بهذه التوصيات فإنه يلاحظ بارتياح خاص التأييد الساحق الذي تخطى به حركة التحرير الموحدة أي المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي ، على الصعيدين السياسي والنضالي على السواء . وقد عبر كافة ممثلي المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي

الذين قابلوا الفريق المخصص ، عن ولائهم التام للهدف الرئيسي لمنظمتهم وتمسكهم الدقيق بـه
ألا وهو : التحرير الكامل والسريع لزيمبابوى من أجل الزمبابويين . وفي هذه المرحلة الحاسمة من
مراحل الكفاح في زمبابوى ، يوصي الفريق المخصص بشدة بوجوب أن توجه اللجنة الخاصة بـ
جادا وعاجلا الى الزعماء السياسيين للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوى بأن يركزوا اهتمامهم من
جديد على هدفهم المشترك - وهو اقامة دولة زمبابوية حرة ومستقلة - وذلك بتوحيد قواهم على الفور
واعلاء هذا الهدف السامي فوق خلافاتهم . ولا بد أن يسهم تضامنهم وقيادتهم الموحدة مساهمة
هائلة في تحقيق انتصار حاسم على نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي .

(١٣) ورغم القلق الذى يساور الفريق المخصص من الشقاق القائم داخل القيادة السياسية ،
فقد شعر بارتياح عندما علم أنه لم يسمح للانقسام بالتغلغل في صفوف مقاتلي المجلس الوطني الافريقي
لزيمبابوى . ومما شجع الفريق المخصص بصفة خاصة أنه علم من مناقشاته مع الرؤساء الأربعة والأمينين
التنفيذى للجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، أن المقاتلين مصممون على الكفاح فـي
ظل الوحدة والتضامن وانهم نجحوا في التغلب على الخلافات التي كانت تفصل بينها فيما سبق عندما
كانت عناصر مكونة لحركات التحرير المنقسمة في زمبابوى قبل صدور اعلان زمبابوى للوحدة الذى أدى الى قيام
المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوى . ويود الفريق المخصص أن يؤكد على أنه لا يمكن لأى حل للأوضاع
في زمبابوى أن يكتب له البقاء دون أن يأخذ في الاعتبار وجهات نظر المقاتلين وموقفهم .

(١٤) وفي هذه المرحلة المعينة من مراحل الكفاح في زمبابوى فانه من الأهمية الحيوية بمكان
الحفاظ على القيادة الموحدة للقوى المحاربة . وفي هذا الصدد فان الفريق المخصص يتفق تماما
الاتفاق مع الرؤساء الأربعة والامانة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية في اقناعهم بوجوب بذل كل الجهود
الممكنة للحفاظ على وحدة القوى المحاربة ودعمها . كذلك فان الفريق المخصص يشارك الزعماء
الافريقيين ما أبدوه من وجهات نظر بوجوب بذل كل مجهود لمواصلة دعم القيادة العسكرية الموحدة
وتشجيعها على تكثيف مساعيها لتوحيد قواها ولتجنب أى احتمال للانقسام داخل قيادتها .

(١٥) ويرى الفريق المخصص ضرورة لاعادة تأكيد الموقف المعلن للأمم المتحدة بالنسبة
للمسؤولية الأساسية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بصفتها الدولة القائمة
بالادارة فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية ، وذلك على نحو ما أكدته الجمعية العامة ومجلس الأمن معا
في عدد من قراراتهما . ولا يمكن التساهل في التبعة الدولية التي تقع على عاتق الدولة القائمة
بالادارة بموجب الفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة . ولا يمكن فسخ الالتزام الرسمي الذى
قبلته جميع الدول القائمة بالادارة كأمانة مقدسة بالعمل على تنمية رفاهية شعوب الأقاليم التي تتقوم
بإدارتها الى أقصى حد مستطاع ، وذلك مهما كانت الظروف ، ولحين تنفيذ أهداف الميثاق والاعلان
بالكامل .

(١٦) وللمس الفريق المخصص ، أثناء مناقشاته مع زعماء المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوى
ورؤساء دول المواجهة الأربع والأمين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية وزملائه ، أن المقترحات

التي تقدمت بها حكومة المملكة المتحدة (١١) ، ليست كافية للوفاء بالمتطلبات العاجلة للحالة القائمة في زمبابوي ، وان انطوت على عدد من العناصر الايجابية . وقد قيل للفريق المخصص بشكل قاطع أن المقترحات جاءت متأخرة للغاية . ولو أنها جاءت قبل ذلك بعدة سنوات لكان لها تأثير هام ولكانت قد قوبلت بشكل ايجابي من جانب الذين يحاربون من أجل حكم الأغلبية في زمبابوي .

(١٧) ولمس الفريق المخصص ، وهو يضع نصب عينيه المرحلة الحالية من الكفاح ، أن هناك توجهات كبيرة ، بل ومعارضة صريحة في بعض الحالات ، من جانب القوى الوطنية ازاء بعض جوانب مقترحات المملكة المتحدة ، كذلك يود الفريق المخصص أن يشير الى أن المقترحات المتضمنة في البيان قد رفضت رفضا صريحا من جانب النظام المتمرد .

(١٨) وان يسترعي الفريق المخصص النظر الى فشل المملكة المتحدة في النهوض بمسؤولياتها باعتبارها الدولة القائمة بالادارة والى سلبيتها وسماحتها للحالة بأن تتردى الى مرحلة المواجهة القائمة حاليا ، فانه يرى ، مع ذلك أنه حتى في هذه اللحظة الأخيرة يمكن للمملكة المتحدة أن تقوم بدور يتسم بقدر أكبر من المسؤولية والايجابية ويليق بالدولة القائمة بالادارة . ومن المؤكد أن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الوثيقة وغيرها من العلاقات التي تقيمها المملكة المتحدة مع حكومة افريقيا الجنوبية ، التي هي السند الرئيسي لنظام الأغلبية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، يمكن استخدامها في ممارسة الضغط المطلوب فرضه على نظام سميث بشكل غير مباشر . ويمكن للمملكة المتحدة أيضا أن تنظر جديا في امكانية اقناع بعض حلفائها وأصدقائها باعادة النظر في موقفهم ونهجهم ازاء نظام سميث ، وذلك على الأقل للقضاء على جميع انتهاكات العقوبات عن طريق الوسطاء في افريقيا الجنوبية أو غيرهم . كذلك ينبغي للمملكة المتحدة أن تقوم بدور جاد بالعمل كلية من أجل توسيع نطاق العقوبات ضد نظام سميث والتعاون في اقرار وتنفيذ المزيد من التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

(١٩) ويود الفريق المخصص أيضا أن يسترعي بصفة خاصة نظر المملكة المتحدة الى الاقتراح الذي تقدم به رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن امكانية رسم خطة للمساعدة على تهجير تلك المجموعات من الأغلبية البيضاء التي ترغب في الهجرة الى البلدان الأخرى ، وذلك بهدف امكان الاسراع في تسوية النزاع .

(٢٠) ويرى الفريق المخصص أنه لزاما عليه أن يسترعي نظر المجتمع الدولي الى مشاعر الاستياء القوية التي عبرت عنها بصفة خاصة قيادة المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي بأكملها ازاء دور المملكة المتحدة في روديسيا الجنوبية .

(٢١) وكما يتضح من الأدلة المقدمة وعلى نحو ما يشير تقرير الفريق المخصص ، فان النظام غير الشرعي يستمر في تلقي جميع أشكال الدعم من نظام الأقلية في بريتوريا ، والتي يستخدمها فسي

(١١) انظر الفصل الثامن من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرة ٤٤ (الصفحة ٢٣ ادناه)

الابقاء على حكمه غير الشرعي والقائم على القهر ، ويستنكر الفريق المخصص بشدة هذا التحديد المستمر من جانب افريقيا الجنوبية للقرارات الالزامية لمجلس الأمن فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية . ويتضح بجلاء أن ساندات افريقيا الجنوبية هي التي تبقى على نأام الأقلية غير الشرعي . وتتحمل افريقيا الجنوبية مسؤولية واضحة في الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها . ويعتقد الفريق المخصص أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تبحث جميع السبل الكفيلة بجعل افريقيا الجنوبية تمثل لقرارات الأمم المتحدة بشأن روديسيا الجنوبية . ويعتقد الفريق المخصص أيضا أنه يتعين على الدول الأعضاء التي تعتبر في مركز يسمح لها بأن تستخدم نفوذها في ممارسة الضغط على حكومة افريقيا الجنوبية ، أن تفعل ذلك بغية تحقيق هدف الأمم المتحدة في زمبابوي ، وهو حكم الأغلبية .

(٢٢) ونظرا لوضع ناميبيا كإقليم دولي ، فإنها تعتبر داخلية في نطاق المسؤولية الخاصة للأمم المتحدة التي ينتار منها أن تعمل على تصفية الوجود غير الشرعي لافريقيا الجنوبية في الإقليم . وتعارض المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (SWAPO) ، بصفتها الممثل الحقيقي لأغلبية شعب ناميبيا ، معارضة تامة أية تسوية سياسية لا تتضمن حكم الأغلبية ولا تقوم على أساس السلامة الإقليمية لناميبيا ووحدةها . كما أنها تعارض بحزم سياسة " البانتوستانات " . وينبغي للمجتمع الدولي أن يلجأ الى جميع السبل لغرض إنهاء احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي لناميبيا ، وينبغي ادانة مناورات افريقيا الجنوبية الرامية الى تقسيم شعب ناميبيا ادانة مطلقة .

(٢٣) وقد عبرت دول المواجهة عن مساندتها المطلقة للكفاح الذي يخوضه الناميبيون من أجل التحرير بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وهناك شعور بأن تحرير انغولا قد هيا ظروفا مناسبة بدرجة أكبر لتحقيق حرية ناميبيا واستقلالها .

(٢٤) وان التحدي المستمر من جانب افريقيا الجنوبية لقرارات المجتمع الدولي وادانته تفرض على هذا المجتمع المسؤولية العاجلة المتعلقة بتقييم نوع الاجراء الفعال الذي يتعين اتخاذه لتحقيق أهداف الأمم المتحدة في ناميبيا ، ويرى الفريق المخصص أنه ينبغي أن يندار مجلس الأمن ، في حالة عدم امتثال افريقيا الجنوبية للقرارات من ٩ الى ١١ من قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، في اتخان التدابير المناسبة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

(٢٥) وعلى صعيد آخر ، يعرب الفريق المخصص عن اتفاقه التام ، مع موقف المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الذي تؤيده منظمة الوحدة الافريقية ودول المواجهة تمام التأييد ، وهو أنه ليس أمام شعب ناميبيا من اختيار عملي ، ازاء عناد نأام افريقيا الجنوبية ، سوى اللجوء الى مضاعفة كفاحه المسلح . وتقع مسؤولية هذه التطورات على افريقيا الجنوبية مباشرة . وعلى المجتمع الدولي مسؤولية واضحة لتقديم جميع المساعدات الى الكفاح المشروع للناميبيين تحت قيادة حركتهم التحريرية ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

(٢٦) وقد تأثر الفريق المخصص تأثراً عميقاً باجماع مثلي المجلس الوطني الافريقي-الزيمبابوي ، رغم المعاناة التي يتعرضون لها في ظل السيطرة القهرية لنظام سميث ، على الدعوة الى : (أ) تنفيذ العقوبات القائمة ضد النظام غير التشريعي بشكل أكثر صرامة ، و (ب) توسيع نطاق العقوبات لتشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة . ولا يسع الفريق المخصص سوى الموافقة على وجهة النظر هذه ، لأن مثل هذا العمل سيأثر بشكل قاطع ودون أي شك ، ارادة المجتمع الدولي الموحدة وتصميمه على وضع حد فوري لحكم الارهاب والتعذيب الذي تعاني منه الأغلبية الافريقية في زيمبابوي . وقد تكون الحجة التي تسوقها بعض الأوساط من أن تنفيذ مثل هذه التدابير سوف يتطلب جهازاً ضخماً لأعمالها والاشراف على تنفيذها ، سليمة الى حد كبير . وبالرغم من بعض الصعوبات العملية والتداعية التي يمكن توقعها في هذا الشأن ، وأن الفريق المخصص يرى بشكل جازم أن الآثار الأدبية والنفسية والجوهرية البعيدة المدى لمثل هذا العمل المنسق من جانب الدول الأعضاء سيمرر الى حد كبير العمل الذي يدعو اليه مثلو الزيمبابويين . وينبغي الاعتراف بموقفهم الشجاع واستعدادهم لتحمل فترة أخرى من المشقة ، يحتمل أن تكون أقصر أمداً مما سبق واعتبار ذلك اسهاماً جوهرياً آخر نحو الحل النهائي لمشكلة زيمبابوي . وينبغي أيضاً بذل جهود مكثفة لضمان المراعاة الدقيقة للعقوبات القائمة من جانب جميع الدول .

(٢٧) ومن الأمور التي لا تقل أهمية في نظر الفريق المخصص ، كما لمس ذلك مباشرة اثناء زيارته لموزامبيق ، الحاجة العاجلة والماسة الى تقديم مساعدات اقتصادية الى موزامبيق لمواجهة النتائج الخطيرة لقرارها قطع جميع الروابط التجارية والمواصلات مع روديسيا الجنوبية طبقاً لقرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع ، ومراعاة للعقوبات الاقتصادية التي تقضي هذه القرارات بفرضها مراعاة دقيقة . ورغم انشغال موزامبيق بتعمير بلادها التي جرى استنزاف مواردها الطبيعية والبشرية استنزافاً هائلاً نتيجة للنهب الاستعماري الذي استمر خمسة قرون والحرب الاستعمارية الوحشية التي استمرت أكثر من عشر سنوات ، فانها تتحمل حالياً أعباء إضافية نيابة عن المجتمع الدولي تتعلق بواحد من أهم الأعمال الدولية التاريخية التي قررت الأمم المتحدة ككل القيام بها . ولعل اللجنة الخاصة ترغب في أن توجه نداءً عاجلاً وجاداً الى جميع الدول ومؤسسات مناهضة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية وغير الحكومية بأن تبذل كل جهد من أجل امداد موزامبيق بجميع المساعدات اللازمة فسي هذا المنعطف الحرج ، طبقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ .

(٢٨) كذلك فانه ينبغي عدم اغفال ضخامة المشكلات التي تواجه بوتسوانا وموزامبيق وزامبيا في استيعاب الأعداد المتزايدة من اللاجئين الذين يتدفقون اليها من الاقليمين المعنيين ، ورغم الجهود التي بذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين باعتبارها بداية مشجعة لمساعدة هؤلاء اللاجئين ، فان متطلبات الحكومات المعنية تتجاوز من بعيد الموارد المتاحة لها حتى الآن . وما من شك في أن اللجنة الخاصة ستود ، في اطار نظرها في البند المتصل بالموضوع في جدول

الأعمال ، أن تصيغ توصيات مناسبة في هذا الشأن . وعلاوة على ذلك ، فقد يرغب رئيس اللجنة الخاصة في أن يسترعي نذر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة عاجلة الى هذا الموضوع خلال المشاورات المقبلة بين الرئيسين والتي ينص عليها قرار الجمعية العامة (٣٤٢١) (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ .

(٢٩) وقد تأثر الفريق المخصص ، أثناء زيارته لبوتسوانا ، تأثرا عميقا باصرار والالتزام حكومة هذا البلد وشعبها على مساندة الكفاح من أجل الحرية والكرامة الانسانية خارج حدودها ، وتمسكها بهذه المساندة وفاء منها لما يقع على عاتقها كدولة مخلصه من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من التزامات . وبالنظر الى الصعوبات الخاصة التي تواجه بوتسوانا بسبب موقعها الجغرافي حيث يحيط بها نالما الأقلية العنصريان ، فان الفريق المخصص يرى لزاما على المجتمع الدولي أن يستطلع جميع الامكانيات لامداد بوتسوانا بالمساعدة . وسوف يساعد المجتمع الدولي بذلك على تثبيت حرية بوتسوانا ومن ثم يزيد من قدرتها على تقديم المساعدات في الكفاح من أجل حكم الأغلبية في زمبابوي وانهاء احتلال افريقيا الجنوبية غير المشروع لناميبيا .

(٣٠) ولحظ الفريق المخصص بارتياح أنه تم التوقيع على اتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، أثناء اقامته في لوساكا ، ويقضي هذا الاتفاق بأن تقدم منظمة الصحة العالمية مساعدات لاقامة مستوصف ضمن مجمع المزرعة والمدرسة والمستوصف التابع للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في زامبيا (انظر أيضا المرفق الأول لهذا الفصل ، الفقرة ٥٠) . وطبقا للشهادات التي أدلى بها ممثلو حركات التحرير الوطني وكما أوضح الأمين التنفيذي للجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية للفريق المخصص ، فانه يبدو أن الاجراءات التي تتطلبها المنظمات المعنية في المرحلة التحضيرية لأي برنامج ، تتسم بأقصى حد من التعقيد واستهلاك الوقت والارهاق ، وتستغرق في كثير من الحالات بضع سنوات لاستكمال المخططات والانتقال الى تنفيذها . ولعل اللجنة الخاصة ترغب مرة ثانية في حث المنظمات المعنية على ادخال قدر أكبر من المرونة في اعداد وتجهيز برامج المساعدات التي تنتفع بها الشعوب المعنية .

(٣١) كذلك انهي الى الفريق المخصص ان المنظمات المعنية عمدت أخيرا الى الفاء بعض البرامج التي كانت قد أقرتها هيئاتها الادارية أو أجهزتها التشريعية ، بسبب العجز في الأموال في المقام الأول . ويعتبر الفريق المخصص هذا التطور مؤسفا للغاية وفي غير حينه ، ويرى من اللازم أن يتخذ الرؤساء التنفيذيون لهذه الوكالات حسب الاقتضاء خطوات عاجلة ، بغية اجراء الترتيبات اللازمة للعودة الى هذه البرامج من جديد . وفي هذا الشأن قدم الأمين التنفيذي للجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية مذكرة الى الفريق المخصص حول الحالة الراهنة ، لبعض برامج المساعدات التي تقدمها المنظمات المعنية . وان يضع الفريق المخصص نصب عينيه المهمة التي عهد بها الى رئيس اللجنة الخاصة فيما يتعلق بهذا البند ، فقد وافق على التوصية بوجوب دعوة الرئيس الى اتخاذه اجراء مناسب بشأن الموضوعات المطروحة في المذكرة ، وذلك بالتشاور مع رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدات .

(٣٢) ويلاحظ في هذا الشأن أيضا أن الاقتراح الذي تقدم به رئيس اللجنة الخاصة أثناء مشاوراته السابقة مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٢) ، والذي يقضي بأن تنظم المنظمات الدولية المعنية في امر انشاء نظام من الصناديق الاستثنائية من اجل تأمين التمويل الاضافي من مصادر خارجة عن الميزانية لمساعدة الشعوب المستعمرة ، قد لقي استجابة من جانب عدد من الحكومات . وعلى سبيل المثال ، فان صندوقا تابعا لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وهو الصندوق الاستئماني لمساعدة البلدان والشعوب المستعمرة ، بلغ رأسماله نحو ٢٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٥ - وهو مبلغ وان كان غير كاف مطلقا بالنسبة للمتطلبات ، الا أنه لا بأس به كخطوة أولية . ويود الفريق المخصص في هذا الصدد نفسه أن يؤكد مرة أخرى على أهمية الحاجة الى أن يتم تقديم أية مساعدات الى شعب زيمبابوي من خلال لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . وبناء على ذلك ، فانه ينبغي دعوة الحكومات المتبرعة ، عند المساهمة بآية تبرعات لاي صندوق من الصناديق الاستثنائية في هذا الشأن ، الى أن تراعي هذا الاجراء المراعاة الواجبة ، على نحو ما اقترحت منظمة الوحدة الافريقية ، عند تخصيص مثل هذه الصناديق لأهداف معينة .

(٣٣) ويود الفريق المخصص أن يؤيد الاقتراح الذي تقدم به ممثل المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي ومفاده أنه ينبغي على الأمم المتحدة ، وهي تضع نصب عينيها النتائج البناءة التي تحققت من خلال عقد مؤتمر مماثل في أوغندا عام ١٩٧٣ (١٣) ، أن تنظم خلال عام ١٩٧٧ مؤتمرا دوليا لتعبئة الرأي العام العالمي لمساندة شعبي زيمبابوي وناميبيا . ويمكن عقد مثل هذا المؤتمر في عاصمة أحد البلدان المتاخمة لمناطق الفاج من اجل التحرير وأن يحضره زعماء حركتي التحرير الوطني للاقليم وممثلو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية والمنظمات غير الحكومية ، وكذلك الخبراء والأفراد ذوو الارتباط الوثيق بجهود الشعوب المستعمرة من اجل الحصول على الحرية والاستقلال . ولعل اللجنة الخاصة ترغب في اجراء المشاورات اللازمة مع الأمين العام والأعضاء المعنيين بغية التقدم باقتراح ملموس في هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

(٣٤) ويود الفريق المخصص ، على أساس الاستنتاجات التي توصل اليها من خلال زيارته للمناطق المتاخمة للكفاح الدائر الآن في زيمبابوي وناميبيا ، ومن خلال مناقشاته الواسعة والجدادة مع رؤساء دول المواجهة ورئيس دولة اثيوبيا وزعماء حركتي تحرير زيمبابوي وناميبيا والأمين العام الاداري

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (CA/9623/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل السادس ، المرفق الاول ، الفقرة ٨ .

(١٣) مؤتمر الخبراء الدولي لمساندة ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الافريقي ، والمعقد في اوغندا في الفترة من ١٤ الى ١٩ نيسان/ابريل ١٩٧٣ . للاطلاع على تقرير المؤتمر انظر الوثيقة (A/9061) ، المرفق .

لمنظمة الوحدة الافريقية وزملائه ، أن تسترعي نظار المجتمع الدولي الى الحالة البالغة الخطورة السائدة الآن في الجنوب الافريقي . ولا يخالف الفريق المخصص أدنى شك في أن الحالة الراهنة في الجنوب الافريقي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وبالتالي فان الفريق المخصص يرى من واجبه تنبيه المجتمع الدولي ، من خلال مجلس الأمن ، الى أن الوقت قد حان للاستعانة الى أقصى حد بأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد نظامي الأقلية العنصريين . ومن شأن مثل هذا الاجراء أن يحد من المعاناة والتضحيات التي تبذرها الأقلية العنصرية الآن في الجنوب الافريقي اذا كان لقضية الحرية والاستقلال والعدل التي يقودها الميثاق ، أن تنتصر في هذا الجزء من القارة .

(٣٥) وأخيرا يرى الفريق المخصص أنه يتعين على اللجنة الخاصة ، عند النهوض على نحو فعال بالمهام المسندة اليها من قبل الجمعية العامة مع الاهتمام خاصة بمسألتين زمبابوي وناميبيا ، أن تواصل الاحتفاظ بعلاقة عمل وثيقة مع حكومات دول المواجهة الأربع وسائر الدول الأعضاء المعنية والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية وحركاتي التحرير الوطني . ويمكن للجنة الخاصة ، تحقيقا لهذا الهدف ، ان تنظر في امر توجيه الدعوة الى رئيسها كيما يقوم بمضاعفة جهوده بغية الاحتفاظ باتصال مستمر معها ، وذلك للعمل على زيادة قدرة اللجنة وصلاحياتها في مجال الاسهام على نحو ايجابي فيما تبذله الشعوب ، التي لا تزال تخضع للسيطرة الاستعمارية والاجنبية ، من جهود للحصول على الحرية والاستقلال .

المرفق الاول *

تقرير الفريق المخصص الذى أنشأته اللجنة الخاصة في
جلستها ١٠٢٩ المعقودة في ١ نيسان / ابريل ١٩٧٦

الرئيس : السيد سالم أحمد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

المحتويات

الفقرات

٧ - ١		مقدمة
١٠ - ٨		أولا - الترتيب الزمني للمهام التي قام بها الفريق المخصص
٥١ - ١١		ثانيا - الاجتماعات مع حركات التحرير الوطني
٣٦ - ١٤		ألف - المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوى
٥٠ - ٣٧		باء - المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية
٥١		جيم - حركات التحرير الأخرى
٢١٩ - ٥٢		ثالثا - المشاورات مع الحكومات
٧٣ - ٥٣		ألف - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
١٢٣ - ٧٤		باء - جمهورية تنزانيا المتحدة
١٥٥ - ١٢٤		جيم - زامبيا
١٧٧ - ١٥٦		دال - بوتسوانا
١٩١ - ١٧٨		ها - موزامبيق
٢١٩ - ١٩٢		واو - اثيوبيا
٢٣٨ - ٢٢٠		رابعا - المشاورات مع منظمة الوحدة الافريقية

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1080

المحتويات (تابع)

الفقرات

٢٢٩-٢٢١		ألف - الأمين العام الإداري
٢٣٨-٢٣٠		باء - الأمين التنفيذي للجنة تنسيق تحرير افريقيا
٢٧٣-٢٣٩		ملاحظات**
٢٧٥-٢٧٤		سادسا - اعتماد التقرير

* ترد ملاحظات الفريق المخصص في الفقرة ١٧ من هذا الفصل .

المقدمة

١ - قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٢٩ المعقودة في ١ نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، استجابة منها للدعوات التي تلقتها من حكومات اثيوبيا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق ، واستنادا الى المشاورات التي أجراها رئيسها ، ايفاد فريق مخصص على مستوى عال مؤلف من ستة من أعضائها الى عواصم تلك الدول ، الاضطلاع بالولاية الموكولة اليها من الجمعية العامة — مع الاهتمام بصفة خاصة بمسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا .

٢ - وقد وضعت اللجنة الخاصة نصب الأعين ، عند اتخاذ القرار الآنف الذكر ، مقصدها الرئيسي المتمثل في البحث عن أنجع الطرق والوسائل للإسهام الفعال في التنفيذ التام والعاجل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بالأقاليم المذكورة أعلاه . ومراعاة من اللجنة للتغيرات الهامة التي طرأت في الجنوب الافريقي نتيجة ظهور دول حديثة الاستقلال كانت تخضع من قبل للسيطرة البرتغالية ، وفي ضوء التطورات الحديثة المتعلقة بتلك الأقاليم ، طلبت الى الفريق المخصص اجرا مشاورات في هذا الخصوص مع الجهات التالية :

(أ) قادة حركات التحرر الوطني المعنية وممثلها ؛

(ب) الزعماء والمسؤولين في الحكومات المشار اليها في الفقرة (أ) أعلاه ، وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بوصفها الدولة القائمة بالادارة المسؤولة عن روديسيا الجنوبية ؛

(ج) الامين العام التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية والامين التنفيذي للجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لها .

٣ - وعندما عهدت اللجنة الخاصة بالمهمة السابقة الذكر الى الفريق المخصص ، وافقت أيضا على وجوب توفير أقصى قدر من النشر حسب الاقتضا لجميع مراحل عمل الامم المتحدة المتصل بالأمر ، بما في ذلك على وجه الخصوص ، أنشطة اللجنة الخاصة والفريق العامل نفسه ، بغية تنوير الرأي العام العالمي وتمهئة مساندته لعملية تعجيل لإنهاء الاستعمار . ومن أجل تلك الغاية اتفقت اللجنة الخاصة على دعوة رئيسها بوصفه أيضا رئيسا للفريق المخصص الى أن يعقد مؤتمرات صحفية كلما ارتأى ذلك ضروريا ، ورجت ادارة شؤون الاعلام في الأمانة العامة توفير أقصى تغطية لتلك الأنشطة وتأمين أوسع نشر ممكن للمعلومات ذات الصلة عن طريق جميع وسائل الاعلام الموضوعة تحت تصرفها .

٤ - وتألفت عضوية الفريق المخصص الذي شكلته اللجنة الخاصة بناء على ترشيح من رئيسها ، من الاشخاص التالية أسماؤهم :

الرئيس : سعادة السيد سالم أحمد سالم

السفير فوق العادة والوزير المفوض

الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة

رئيس اللجنة الخاصة

الأعضاء : سعادة السيد نيكولاس موندجو
السفير فوق العادة والوزير المفوض
الممثل الدائم للكونغو لدى الامم المتحدة

سعادة السيد ركهبي جيبال
السفير فوق العادة والوزير المفوض
الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة

السيد توم فرالسين
الوزير المستشار
نائب الممثل الدائم للنرويج لدى الامم المتحدة

سعادة السيد فرانك أوين عبد الله
السفير فوق العادة والوزير المفوض
الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الامم المتحدة

سعادة السيد ياسكا بتريتش
السفير فوق العادة والوزير المفوض
الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة

٥ - ووضعت اللجنة الخاصة عند اتخاذ قرار ايفاد الفريق المخصص الى افريقيا ، في اعتبارها -
أحكام الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٦٥٤ (د - ١٦) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر
١٩٦١ ، التي خولت الجمعية العامة بموجيها اللجنة عقد اجتماعات خارج مقر الامم المتحدة في أي زمان
أو مكان قد تقتضيها هذه الاجتماعات للقيام بمهامها على الوجه الفعال . روضت اللجنة الخاصة
أيضا في حساباتها الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الأول /
ديسمبر ١٩٧٥ ، التي أقرت الجمعية العامة بموجيها برنامج عمل اللجنة المرسوم لعام ١٩٧٦ (١) ،
بما في ذلك عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر خلال ١٩٧٦ واتخاذ الترتيبات المالية اللازمة
لتغطية انشطتها المتوقعة من جراء ذلك . وبناء عليه فقد لمست اللجنة الخاصة ما يترتب من وفورات
خاصة تعود على المنظمة نتيجة قرارها هذا العام بشأن ارسال الفريق المخصص الى افريقيا بدلا من عقد
اجتماع لكامل اللجنة خارج المقر .

٦ - وعملا بقراري اللجنة الخاصة الانفي الذكر سافر الفريق المخصص الى لندن ودار السلام
ولوساكا وغايوروني ومابوتو (لورنسو ماركيز سابقا) وأديس ابابا ، خلال الفترة الواقعة بين ١٣ نيسان /
ابريل و ٤ ايار / مايو . ويرد الترتيب الزمني لأعمال البعثة في الجزء الاول أدناه ، كما أن الجزء

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/) ،
Rev.1 المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ١٨ .

الثاني أدناه يتضمن شرحا للآراء التي أبديت خلال اجتماعات الفريق المخصص مع ممثلي حركات التحرر الوطني . ويرد في الجزئين الثالث والرابع أدناه سرد لمشاورات الفريق المخصص مع ممثلي الحكومات ومنظمة الوحدة الافريقية . وأما ملاحظات الفريق المخصص التي وردت أصلا في الجزء الخامس فواردة في الفقرة ١٢ من هذا الفصل .

٧ - ويود الفريق المخصص أن يسجل امتنانه العميق لرؤساء دول اثيوبيا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق لتكرمهم بتأدية الفرصة للفريق المخصص للمشاركة في تبادل مستفيض وصريح للآراء . ويود الفريق المخصص أيضا الاعراب عن عميق تقديره لحكومات تلك البلدان وشعوبها لما لقيه الفريق منها ، أثناء تلك الزيارة ، من حفاوة ودية واستقبال حار . ويود الفريق المخصص أيضا الاعراب عن امتنانه للأمن العام الإداري لمنظمة الوحدة الافريقية وللأمن العام التنفيذي للجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لها ، لما أبداه من تعاون ومساعدة كريمين . والفريق المخصص ممتن أيضا لأبلغ الامتنان من الأمن العام لتقديمه خدمات الموظفين ومرافق المساعدة اللازمة؛ وفي هذا الصدد يود أن يعترف مع التقدير بخدمات الموظفين المتفانية وكذلك بالمساعدة المقدمة الى الفريق المخصص من جانب العديد من مكاتب الامم المتحدة في العواصم المعنية .

أولا - الترتيب الزمني للمهام التي اضطلع بها الفريق المخصص

٨ - فيما يلي ترتيب زمني موجز للأعمال التي اضطلع بها الفريق المخصص أداء مهمته :

ألف - المملكة المتحدة

يوم الثلاثاء ١٣ نيسان / ابريل (لندن)

١١ / ٠٠ - ١٣ / ٣٠ اجتماع مع مثلي وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة

باء - جمهورية تنزانيا المتحدة

يوم الاربعاء ١٤ نيسان / ابريل (دار السلام)

١٣ / ٠٠ - ١٤ / ١٥ اجتماع مع وزير الشؤون الخارجية في جمهورية تنزانيا المتحدة

يوم الخميس ١٥ نيسان / ابريل (دار السلام)

٩ / ٠٠ - ١٢ / ٤٥ اجتماع مع مثلي المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومؤتمر الوند ويين الافريقيين لآزانيا

١٣ / ٠٠ - ١٥ / ٠٠ مأدبة غداء اقامها وزير الشؤون الخارجية في جمهورية تنزانيا المتحدة

١٩ / ٠٠ - ٢٠ / ٠٠ (زنجبار) اجتماع مع النائب الاول لرئيس جمهورية تنزانيا المتحدة رئيس الحزب الافريقي الشبرازي

٢٠ / ٣٠ (زنجبار) مأدبة عشاء اقامها مدير العلاقات الدولية في الحزب الافريقي الشبرازي عضو مجلس الثورة في جمهورية تنزانيا المتحدة

يوم الجمعة ١٦ نيسان/ابريل (زنجبار)

١٠/٠٠ - ١٢/٠٠ زيارة للمناطق الريفية

يوم السبت ١٧ نيسان/ابريل (دار السلام)

٨/٠٠ - ٩/٣٠ اجتماع مع الامم المتحدة للتنسيق لتحرير افريقيا التابسة
للمنظمة الوحدة الافريقية .

١٠/٠٠ - ١٢/١٥ اجتماع مع رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة

جيم - زامبيا

يوم الاثنين ١٩ نيسان/ابريل (لوساكا)

١٦/٠٠ - ١٦/٣٠ اجتماع مع وزير الدولة للشؤون الخارجية في زامبيا

١٨/٣٠ - ١٧/٠٠ اجتماع مع رئيس جمهورية زامبيا

يوم الثلاثاء ٢٠ نيسان/ابريل (لوساكا)

١٣/٠٠ - ١٤/٣٠ مأدبة غداء أقامها وزير التجارة في زامبيا

١٥/٠٠ - ١٦/١٥ اجتماع مع ممثلي المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي

١٦/٣٠ - ١٧/٣٠ اجتماع مع رئيس وزراء زامبيا

١٨/٠٠ - ١٩/٠٠ اجتماع مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

٢١/٠٠ - ٢٣/٣٠ اجتماع مع ممثلي المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي

يوم الاربعاء ٢١ نيسان/ابريل (لوساكا/ليفينغستون)

١١/٠٠ زيارة الى ليفينغستون

يوم الخميس ٢٢ نيسان / ابريل (ليفينغستون / كوزونفولا / لوساكا)

٨ / ٣٠ زيارة مجاملة لعضو مجلس الوزراء ، وزير المقاطعة الجنوبية

٩ / ٣٠ - ١١ / ٣٠ زيارة الى منطقة كوزونفولا الواقعة على الحدود مع ناميبيا وروديسيا الجنوبية

١٨ / ٣٠ (لوساكا) حفل استقبال أقامه مدير معهد الامم المتحدة لناميبيا

دال - بوتسوانا

يوم الجمعة ٢٣ نيسان / ابريل (غابوروني)

١٧ / ٠٠ - ١٨ / ٠٠ اجتماع مع نائب الرئيس وزير المالية والتخطيط الانمائي في بوتسوانا

يوم السبت ٢٤ نيسان / ابريل (غابوروني)

١١ / ٠٠ زيارة الى منطقة الحدود مع افريقيا الجنوبية

١٨ / ٣٠ حفل استقبال أقامه وزير الخدمات العامة والاعلام في بوتسوانا

يوم الأحد ٢٥ نيسان / ابريل (غابوروني)

١٠ / ٠٠ زيارة الى قرية موشودي

١٩ / ٣٠ - ٢٣ / ٠٠ محاضرة عن " لنها " الاستعمار في السبعينات مع التشديد بصفة خاصة على زمبابوي وناميبيا " ألقاها رئيس الفريق المخصص في جامعة بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو

الاثنين ٢٦ نيسان / ابريل (غابوروني)

٨ / ٣٠ - ١١ / ٠٠ اجتماع مع رئيس جمهورية بوتسوانا

ها - موزامبيق

يوم الخميس ٢٩ نيسان / ابريل (مابوتو)

٩ / ٠٠ جولة في وسط مابوتو

٩ / ٣٠ حفل استقبال أقامه رئيس البلدية البرتو ماسافانهان

١٠/٠٠ وضع الكليل على نصب الأبطال

١٠/٣٠ اجتماع مع وزير العمل في موزامبيق في مقر جبهة تحرير موزامبيق (فريليمو)

١٢/١٥ حفل استقبال أقامه عميد السلك الدبلوماسي سفير جمهورية تنزانيا لـ موزامبيق

١٥/٠٠ - ١٧/٠٠ زيارتان الى قريتي مافالالا وشينها مبانين

١٩/٣٠ حفل استقبال أقامه وزير العمل في موزامبيق

يوم الجمعة ٣٠ نيسان/ابريل (مابوتو)

١٣/٠٠ مأدبة غداء أقامها سفير الهند في موزامبيق

١٧/٠٠ - ١٨/٣٠ اجتماع مع رئيس جمهورية موزامبيق

٢٠/٣٠ مأدبة عشاء أقامها سفير الكونغو في موزامبيق

يوم السبت ١ أيار/مايو (مابوتو)

٩/٠٠ - ١١/٣٠ تدشين جامعة ادواردو موندلان

٢٢/٠٠ - ٢٣/٣٠ (دارالسلام) مشاورات رئيس الفريق مع أعضاء الامانة التنفيذية
للجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية

واو - اثيوبيا

يوم الأحد ٢ أيار/مايو (أديس أبابا)

١٩/٣٠ مأدبة عشاء أقامها القائم بالأعمال بالنيابة لترينيداد وتوباغو في اثيوبيا

يوم الاثنين ٣ أيار/مايو (أديس أبابا)

١٠/٣٠ - ١١/٤٥ اجتماع مع الأمن العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية

١٧/٠٠ - ١٨/١٥ اجتماع مع وزير الشؤون الخارجية في اثيوبيا

١٨/٣٠ - ١٩/٣٠ حفل استقبال أقامه الأمن العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية

١٩/٤٥ مأدبة عشاء أقامها وزير الشؤون الخارجية في اثيوبيا

يوم الثلاثاء ٤ أيار/مايو (أديس أبابا)

١٠ / ٠٠ - ١٠ / ٤٥ اجتماع مع رئيس المجلس الاداري العسكري المؤقت في اثيوبيا

١٩ / ٣٠ مأدبة عشاء أقامها سفير جمهورية تنزانيا المتحدة في اثيوبيا

٩ - وعقد رئيس اللجنة الخاصة ، استجابة للدعوة التي وجهتها اليه اللجنة ، المشار اليها في الفقرة ٣ أعلاه ، ويوصفه أيضا رئيسا للفريق المخصص ، مؤتمرات ومقابلات صحفية كما هو مبين أدناه :

١٤ نيسان /ابريل مؤتمر صحفي فور الوصول الى مطار دار السلام

١٧ نيسان /ابريل مؤتمر صحفي في فندق كيلمينجارو

١٩ نيسان /ابريل مؤتمر صحفي فور الوصول الى مطار لوساكا

٢٠ نيسان /ابريل مقابلة تلفزيونية مع تلفزيون زامبيا

٢١ نيسان /ابريل مؤتمر صحفي في ليفينغستون

٢٤ نيسان /ابريل مقابلة إذاعية ومؤتمر صحفي مع إذاعة بوتسوانا

٢٧ نيسان /ابريل مؤتمر صحفي فور الوصول الى مطار دار السلام

٢٨ نيسان /ابريل مؤتمر صحفي فور الوصول الى مطار مابوتو

١ أيار/مايو مقابلة إذاعية في مطار مابوتو مع إذاعة موزامبيق

٢ أيار/مايو مؤتمر صحفي في مطار أديس أبابا

٤ أيار/مايو مؤتمر صحفي في مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا في اديس أبابا

يوم الخميس ٦ أيار/مايو : اعطاء المراسلين الدبلوماسيين معلومات عن خلفية الموضوع .

١٠ - وبالإضافة الى ذلك ، قامت الاذاعات التابعة لادارة شؤون الاعلام بتغطية أنشطة الفريق المخصص خلال زيارته الى افريقيا بتقارير إذاعية . هذا علاوة على أن الفريق المخصص تلقى تأكيدات بأن أعماله ستغطي تغطية واسعة في مختلف منشورات ادارة شؤون الاعلام (ب) .

(ب) أصدرت لادارة شؤون الاعلام النشرات الصحفية التالية التي تغطي أنشطة الفريق

المخصص : GA/COL/1686 ، و 1688 ، و 1689 ، و 1692 الى 1696 و 1700 و 1703 و 1705 و 1706 و 1709 الى 1712 .

ثانياً - الاجتماعات مع حركات التحرر الوطني

١١ - عقد الفريق المخصص اجتماعات مع الممثلين التاليين للمجلس الوطني الافريقي لزمبابووى والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومؤتمر الوندوين الافريقيين لآزانيا ، على النحو المبين أدناه :

دار السلام (مكتب لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية)

١٥ نيسان / ابريل	الاسقف أبل ميوزورويوا	المجلس الوطني الافريقي لزمبابووى
	القس ندايا ننفجي سيهول	"
	السيد روكودزو مورابا	"
	السيد لوكاس هـ . بوهامبا	المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية
	السيد ماكستون موتونغولومي	"
	السيد إيامبو اندانغو	"
	السيد د . د . د . مانتشونتشو	مؤتمر الوندوين الافريقيين لآزانيا
	السيد ل . ل . نتلوديب	"

لوساكا (فندق انتركونتيننتال)

٢٠ نيسان / ابريل	السيد صمويل مونوداوا	المجلس الوطني الافريقي لزمبابووى
	السيد دانييل مادزيماموتو	"
	السيد ادوارد ندلوفو	"
	السيد ت . جورج سياونديكا	"
	السيد موسى م . غاروب	المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية
	السيد جون يا أوتو	"
	السيد بيتر تشيهاما	"

١٢ - وحضر الاجتماعات التي عقدت في دار السلام ، عضوان من أعضاء مكتب الامن العام التنفيذي للجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية هما السيد جين بتشوكا وهو موظف إعلام ، والسيد نغاندوليتا وهو مراقب حسابات . وحضر الاجتماع الذي عقد في لوساكا السيد م . ك . سيمومبا مدير المكتب دون الاقليمي لمنظمة الوحدة الافريقية . كما حضر هذه الاجتماعات الممثل الاقليمي لمفوض الامم المتحدة لناميبيا .

١٣ - وفيما يلي ملخص للآراء التي أبداه ممثلو حركات التحرر الوطني وللتعليقات التي أدلوا بها رداً على الأسئلة التي طرحها أعضاء الفريق المخصص خلال تلك الاجتماعات .

ألف - المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوى

١ - الاسقف موزورويوا والقس سيتهول

١٤ - قالوا إن شعب زيمبابوى على درجة كبيرة من الوعي السياسي وحسن التنظيم ومصمم على مساندة كفاح التحرير على الرغم مما يتخذه النظام العنصرى غير الشرعي ضده من تدابير قمعية مشددة . فالزيمبابويون يفادرون الاقليم بالآلاف لتلقي التدريب العسكرى . غير أن النظام الحاكم يواصل ، في غضون ذلك ، تجنيد المرتزقة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية المانيا الاتحادية وهولندا وأستراليا وأفريقيا الجنوبية . كما إن ايان سميث المسمى برئيس وزراء روديسيا الجنوبية مصمم على الحؤول دون تحقيق حكم الغالبية ، وقد عمد من اجل هذا الغاية ، الى تشديد قمع الزيمبابويين ، بما في ذلك مايجرى سرا من إعدام وتعذيب وحوادث لإختطاف . ولكن مهما بلغ عزم نظام الحكم غير الشرعي على الحفاظ على تفوق البيض ، فان تصميم الجماهير على إستعادة حقها الموروث بالولادة يضارعه ويكافئه .

١٥ - وكان من رأيهما أن هناك منهجين متباينين لحل هذه المفارقة القائمة في الاقليم هما - تسوية بالتفاوض والكفاح المسلح . أولهما ، الذى أيدته رؤساء حكومات دول المواجهة وهي بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق ، لم يحقق النتيجة المرجوة ، وكان من الاجدر والاكثر واقعية أن يؤخذ في الحسبان تصميم المستوطنين على إبقاء الاقليم خاضعا للبيض . لذلك أن المحادثات التي أجريت حتى اليوم مع نظام حكم سميث أثبتت دون أدنى شك عقم التجربة . وإذا كان لمحادثات أن تعقد مستقبلا فلا بد أن تكون بقصد التفاوض على شروط استسلام نظام الحكم ولنقل السلطة الى حكم الأغلبية . أما اقتراح المملكة المتحدة بتحديد فترة انتقالية تتراوح من ١٨ شهرا و ٢٤ شهرا فلا ينبغي حملها على محمل الجد . إذ انه كان من الممكن اعتبار هذا الاقتراح أمرا محتسلا قبل عشر سنوات خلت ولكن ليس في هذه المرحلة المتأخرة من الكفاح المسلح .

١٦ - ولهذا فان الانقسامات داخل المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوى ليست مقصورة على صعيد السياسة الاساسية بل تتعداها أيضا الى علاقة المجلس مع دول المواجهة الأربع . وأما بالنسبة للانقسامات داخل المجلس ، فان أمر انفصال إحدى المجموعات الأربع التي تشكل المجلس عن الجبهة المتحدة لا يؤثر على وحدة سائر المجموعات السياسية . وعلاوة على ذلك فان المجلس على إستعداد لقبول السيد جوشوا نكومو في أى وقت يشاء العودة الى حظيرته . وما النبأ الذى إنتشر على نطاق واسع ومؤداه أن السيد نكومو قد تولى قيادة الشعب داخليا بينما كان الأسقف موزورويوا يرأس المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوى في الخارج إلا قصة مأكرة من نسج الخيال تستهدف تدوير الثقة بالأسقف موزورويوا . فالحقيقة الثابتة هي أن الأسقف موزورويوا يقود الغالبية الساحقة من الشعب داخليا وخارجيا عن طريق تنظيمه السياسي العسكرى الأصيل للغالبية الساحقة للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوى . أما السيد نكومو فقد خسر بحركته الانفصالية ، قدرا كبيرا مما كان يلقاه

من دعم سياسي . واستمعد اللجنة التنفيذية القومية للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوى عما قريب دورة لبحث مسألة الوحدة بالنظر الى أن جميع القادة متفقون الآن على أن البديل الوحيد يتمثل في الكفاح المسلح .

١٧ - وعلى الرغم من أنه كان سيستحيل خوض الكفاح المسلح لولا المساعدة التي لاغنى عنها المقدمة من دول المواجهة ، فلن يكون صوابا ولا مناسبا تجاهل حقيقة أن قيادة عسكرية عليا للزيمبابويين في الكفاح المسلح قد وجدت دون علم قادة زمبابوى السياسيين المعترف بهم أو دون التشاور معهم . فقد أبعد أولئك القادة السياسيون كلية عن تشكيل هذا الكيان ولم يتمكنوا ، حتى الآن ، من زيارة مواقع معسكرات التدريب . وهذه هي الطريقة التي ظهرت بها " القوة الثالثة " الى حيز الوجود . والسبب المنطقي الكامن وراء هذا هو ان قيادة جديدة لابد ان تبرز عما قريب من بين الكوادر العسكرية كما كان الحال في موزامبيق . غير انه سيتم قريبا تسوية هذا الوضع لان من الواضح انه ليس لما يسمى بالقوة الثالثة أى أساس شرعي وأن من الواضح أيضا أن المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوى هو المؤسسة القانونية الوحيدة التي تمثل شعب زمبابوى ككل . فاستمرار هذه الحالة الشاذة سيعوق بالتأكيد الكفاح المسلح ولا سيما فيما يتعلق بنقل الامدادات التموينية الى الجبهة .

١٨ - وواصل الاعراب عن رأيهما فقلا إن ما يسمى بالقوة الثالثة ليس من صنع شعب زمبابوى ولا تعترف بها بهذه الصفة منظمة الوحدة الافريقية . وان تجاهل قيادة المجلس ، المعترف بها ، في مسألة تشكيل قيادة عليا قد أوقع الشقاق بين القيادتين السياسية والعسكرية . لذلك أخذت غالبية كوادر المجلس وغالبية شعب زمبابوى تشير الآن الى هذه القيادة العليا ذاتها على أنها " قيادة عليا أجنبية " ؛ ذلك ان هؤلاء الاشخاص يتطلعون الى قيادة عليا تحظى بموافقة قادتهم المعترف بهم والذين ينالون تأييد الجماهير في زمبابوى ، كما تحظى باشتراكهم فيها . أمما التلميح بأن الكوادر قد توحدت في حين دب الشقاق بين القادة السياسيين فلا يستند الى أى أساس لأن الشقاق السياسي ينطوى ضمنا على شقاق في صفوف الكوادر . وقد بين المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوى لرؤساء حكومات دول المواجهة الاربع الحاجة الماسة لاقامة اتصال قوى بين القيادة العليا والقيادة السياسية .

١٩ - وفيما يتعلق بموقف المملكة المتحدة ، قالا ان الزيمبابويين لم يعمدوا يعتبرون الاقليم " مستعمرة بريطانية " . ذلك أنه ليس للمملكة المتحدة وجود في زمبابوى ولم يكن لها هناك أى وجود طوال العشرة أعوام الماضية . زد على ذلك ان المملكة المتحدة اعترفت بانها لا تملك سلطة اخلاء التمرد باستخدام القوة ، وانها لا تنوى ذلك . فالواقع ان المفهوم القائل بان المملكة المتحدة مسؤولة عن الاقليم بوصفها الدولة القائمة بالادارة يعوق القيام على الوجه المناسب بالكفاح ، لأن نظام حكم سميث يستغله لكسب الوقت ولثني تلك الدول التي قد تكون على استعداد لولا ذلك لتقديم العون المادى . فالوصف الصحيح للحالة هو ان هناك " دولتين في حالة حرب " هما النظام غير الشرعي بوصفه دولة مستعمرة والزيمبابويون المكافحون بوصفهم يشكلون دولة مستقلة

مستقبلا من جهة أخرى . وليس هناك أدنى شك في أن المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي يكافح من أجل استقلال زمبابوي وليس من أجل الرجوع الى مركز المستعمر . كما أن لـمضاف طابع الشرعية على سلطة المملكة المتحدة على الاقليم سيستعمل كدرع من " الصداقة والقربى " تحتمي وراءه الاقلية البيضاء مما يسفر عن قيام حاجز نفسي لدى تلك الاقلية يبعدها عن حتمية حصول الاقليم في وقت قريب على حكم الغالبية . ومما لا شك فيه أن اعتراف المملكة المتحدة بأنها غير مسؤولة قانونيا عن الاقليم سيكون له أثر ايجابي على الاقلية البيضاء .

٢٠ - ومضيا يقولان إن الدعم من افريقيا الجنوبية لا يزال مستمرا وانه يجري نقل الأسلحة والامدادات الى الاقليم بكميات أكبر من أى وقت مضى . وعلى الرغم من أنه قد يكون صحيحا ان افريقيا الجنوبية حاولت أن تجعل نظام سميث يعترف بمصير البلاد الذي لا مفر منه وبما للتوصل الى تسوية عن طريق التفاوض من مهزة على الهزيمة بعد تكبد تضحيات بشرية جسيمة ، فان من الجلي أن افريقيا الجنوبية تريد تسوية من صنعها هي ، من شأنها أن تضمن انشاء دولة حازمة جديدة صديقة يمكن التعامل معها ، بغية الحفاظ على سياستها القائمة على سيادة البيض .

٢١ - وأعلنا ان المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي لا يعترف ممارسة التمييز العنصرى ضد البيض ؛ بل انه سيمنح البيض الذين يبقون في البلاد نفس الحقوق والامتيازات التي تكون للأغلبية الافريقية . ومن المشجع ان نلاحظ في هذا الصدد أن بعض السكان البيض ولا سيما الطلاب وغيرهم من الناشئة قد أبدوا تأييدهم لنقل السلطة نهائيا لأنهم بدأوا يدركون أن الحرب ضد المقاتلين في سبيل الحرية لن تفلح . ويود المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي حث الامم المتحدة على القيام ، في إطار برامجها لنشر المعلومات عن لإنهاء الاستعمار ، باتخاذ الخطوات المناسبة لتشجيع تلك القطاعات من السكان البيض على ابداء تأييدها لانتقال سلمي وعاجل الى حكم الغالبية .

٢٢ - وواصل ابداء رأييهما فقالا ان الآلاف من اللاجئين الزمبابويين الذين يعبرون الحدود الى الدول الافريقية المتاخمة ولا سيما موزامبيق ، في حاجة شديدة الى الغذاء واللباس والعناية الطبية والامدادات . ولا يمكن تلبية هذه الحاجة الا عن طريق برنامج مساعدة شاملة يضطلع به المجتمع الدولي . وستحتاج موزامبيق ، على أساس عاجل ، الى مساعدة مالية ومادية لتحمّل العبء الثقيل المتمثل في مساعدة الزمبابويين اللاجئين ، فضلا عن حاجتها الماسة الى المساعدة الخارجية ، بسبب تطويقها الكامل للجزائر الاقتصادية ضد روديسيا الجنوبية ، وسيقدم المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي في وقت لاحق الى اللجنة الخاصة تقريرا مفصلا عن مختلف الاحتياجات في هذا الصدد .

٢ - آراء السادة مونودا وانا ، وماد زيمبابوتو وندلوفو والسيد سيلونديكا

٢٣ - قالوا إن لمستنأج حركة التحرر بأن الكفاح المسلح هو العنصر الحاسم في تصفية نظام الأقلية العنصرى قد تم التوصل اليه في أوائل الستينات ولا يزال ذلك القرار صحيحا . فما يتخذ ضـد

الزمبابويين الأبرياء من تدابير قمعية مشددة يبرر تبريرا تاما هذا الاستنتاج الذي تشاطر حركة التحرير فيه الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية .

٢٤ - إن الكفاح المسلح 'يشن' الآن على وجه فعال وهو مرحلة مكثفة من مراحل الحرب ضد الاستعمار البالغ عمرها عقدا من الزمن . وثمة عامل هام مشجع هو توحيد القوات المقاتلة وقيادتها ، لتضام الكوادر السابقة للاتحاد الإفريقي الشعبي لزمبابوى والاتحاد الوطنى الإفريقى لزمبابوى اللتى أصبحت تقاتل الآن تحت راية المجلس الوطنى الإفريقى لزمبابوى . وكانت وحدة القوات قد تمت فى تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٧٥ بتخطيط دقيق وبقرار مترو لإتخاذ القادة بتعاون وثيق مع البلدان المجاورة المعنية التى قدمت بسخاء الخدمات والمرافق اللازمة من أجل تلك الغاية . وبذا أمكن القضاء على خطر لإنشاء جيوش تحرير مماثلة ولإعطاء الأولوية لوحدة شعب زمبابوى .

٢٥ - ولقد اتسم عام ١٩٧٥ بهدوء فى مستوى القتال أتاح لشعب زمبابوى فرصة تأكيد سلطته السيادية على مسائل السياسة والقيادة والوحدة . وأثبتت هذه المرحلة صلاحية بيان لوساكا (ج) وإعلان دار السلام (إنظر الفصل الثامن من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرات ٦١-٦٤ ، الصفحتان ١٢٦ و ١٢٧ أدناه) يتعلق بنظام حكم سميث . ومنحت أيضا الزمبابويين فرصة للإعداد لمضاعفة كفاحهم المسلح من أجل التحرير ، وهي مرحلة جاءت نتيجة للمساعي الحميدة التى بذلها رؤساء دول البلدان المجاورة .

٢٦ - وفى أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ ، أكد شعب زمبابوى سلطته بأول مؤتمر للمجلس الوطنى الإفريقى لزمبابوى وانتخب قيادته التى سعت بدورها الى التنفيذ التام لبيان لوساكا ؛ ومن ثم تبين لهذه القيادة ، بعد بذل جهود مضيئة للتوصل الى تسوية بالتفاوض ، ان البيان لا ينطبق على ايان سميث . ولذا فقد أصبح ضروريا الآن تشديد جميع الاشكال الاخرى للكفاح سواء فى الميادين العسكرية أو الدبلوماسية أو الدعائية أو غيرها .

٢٧ - وحث المتحدثون اللجنة الخاصة ، فى ظل هذه الظروف على اتخاذ الاجراءات التالية :

(أ) الدعوة الى دعم كفاح الزمبابويين ماليا وماديا ؛

(ب) الدعوة الى عزل نظام الحكم عزلا كاملا ؛

(ج) الاعلان ، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الإفريقية ، بأن بيان لوساكا لم يعد ينطبق على نظام الحكم العنصرى ؛

(د) تنظيم مؤتمر دولى لنصرة الشعب الزمبابوى على غرار النمط الذى أنشأه مؤتمر مماثل عقد فى أوغلو فى عام ١٩٧٣ (٥) .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ١٠٦ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/7754 .

(د) مؤتمر الخبراء الدولى لنصرة ضحايا الاستعمار والفصل العنصرى فى روديسيا الجنوبية ، الذى انعقد فى أوغلو من ٩ الى ١٤ نيسان /ابريل ١٩٧٣ . للرجوع الى تقرير المؤتمر انظر الوثيقة A/9061 ، المرفق .

٢٨ - وأضافوا يقولون ان الحالة في زمبابوى آخذة بالاشتداد ، ذلك لانه كلما تعاظم الزخم الذى يكتسبه داخل الاقليم الكفاح في سبيل التحرير ازداد تشديد تدابير القمع التى يتخذها نظام حكم سميث . فبموجب حالة الطوارئ المستمرة أنشئت شبكة واسعة النطاق من المخبين مما أدى الى القيام بعملیات سجن واعتقالات عشوائية لعدد كبير من الناس الأبرياء . وكان هناك إفراط فى تعذيب السجناء والقسوة عليهم ومعاملتهم معاملة غير انسانية ، فقتل العديد منهم او اختلت قواهم العقلية وهو ما كشفت لجنة الصليب الاحمر الدولية النقاب عنه . فقد أضحي بالفعل سجن سائزورى ، على سبيل المثال ، غرف تعذيب .

٢٩ - وقالوا ان جميع القبائل ممثلة في اللجنة التنفيذية القومية التى ترأسها السيد نكومو وانه ليس للقبلية وجود في المجلس الوطنى الافريقى لزمبابوى في داخل الاقليم . وفي ظل هذه الظروف لقيت الحركة من الزمبابويين تأييدا شعبيا على أوسع نطاق سواء داخل الاقليم أو خارجه . وأكدوا صحة المحاولات المتكررة التى بذلها عاطلون سياسيون سابقون في حزب الاتحاد الوطنى الافريقى لزمبابوى موجودون خارج الاقليم ممن كانوا دائما يتصرفون على أساس قبلي ، لا دخال نزاع قبلي الى الاقليم بنية مأكرة ترمي الى تمزيق الوحدة ضمن قيادة المجلس الوطنى الافريقى لزمبابوى .

٣٠ - وان من دواعي القلق البالغ ان يظل لعناصر التفرقة وجود ضمن القيادة السياسية نظرا الى أن هذه العناصر ستعتمد دون ريب الى أن تؤثر سلبيا على معنويات شعب زمبابوى المكافح . أما السيد نكومو فقد نفذ من جانبه باخلاص أحكام إعلان الوحدة الزمبابوى الصادر في لوساكس في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ (هـ) . وفي حين أن السيد نكومو يقف مستعدا لتعزيز وحدة قيادة المجلس الوطنى الافريقى لزمبابوى فمن المؤسف أن نجد أشخاصا آخرين حافزهم الوحيد تعزيز مصلحتهم الذاتية دونما اعتبار لصالح زمبابوى كدولة ذات سيادة متحدة ومستقلة . وحين تدرك تلك الفصائل أن عليها أن تكف عن الأنشطة الذاتية الحافز وتنظر بجدية في مستقبل زمبابوى ومصيرها ، حينئذ يكون ممكنا على مستوى القيادة لإجراء مزيد من المحادثات من أجل إعادة التوحيد . على أن احتمال حدوث ذلك بعيد الى حد ما ، كما هو يتبين من السجلات الماضية للمحاولات غير الناجحة التى جرت بغية انشاء جبهة موحدة ، فالقس سيهول الذى كان يتزعم الاتحاد الوطنى الافريقى لزمبابوى لا يزال يرفض أية خطوات يرى أنها قد تعرض مصلحته الشخصية للخطر أو تهددها .

٣١ - وفي تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٥ ، قررت الكوادر المقاتلة السابقة في الاتحاد الوطنى الافريقى لزمبابوى الانفصال عن قيادتها السياسية . وفي تشرين الثانى / نوفمبر قررت الكوادر السابقة في الاتحاد الوطنى الافريقى لزمبابوى وفي الاتحاد الافريقى الشعبى لزمبابوى تشكيل قيادة مسلحة موحدة ، وليس ابعد عن الصحة من التهمة التى أطلقها الاسقف موزورويوا والقس سيهول والقائلة بأن حكومات دول المواجهة قد منعتهما من إجراء اتصالات مع المقاتلين في سبيل الحرية ،

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/10023/Rev.1) ، المجلد الثانى ، الفصل التاسع ، الفقرة ٨٦ .

فالكوادر المقاتلة نفسها هي التي رفضت الأسقف موزوريوا والقس سيهول والسيد جيمس شيكريما وكل القادة الآخرين لمجلس تحرير زمبابوى وهو ما يسمى بالجناح الخارجي للمجلس الوطني الافريقي-لزمبابوى ، نظرا لأنشطتهم المضادة للمصالح السيادية لزمبابوى . وما لم يف الأشخاص المعنيون بعهودهم بالاتحاد وما لم يصلحوا أنفسهم ستجد الكوادر المقاتلة أن من المحال قبولهم كجزء مشكّل للقيادة السياسية للمجلس الوطني الافريقي لزمبابوى نظرا الى أن من الواضح أن من شأن أعمالهم أن تهدد بالخطر التلاحم الايديولوجي للحركة .

٣٢ - ومضوا يعربون عن آرائهم فقالوا إن قيادة المجلس الوطني الافريقي لزمبابوى داخل الاقليم ترى من غير المحتمل ان يسفر اجراء مزيد من المحادثات مع سميث أساسا مقبولا لا انتقال عطي الى حكم الغلبية . فقد قدم المجلس الوطني الافريقي لزمبابوى اقتراحا لايجاد مثل هذا الاساس الى نظام حكم سميث في مستهل المحادثات الاخيرة في ١٧ آذار/مارس ، ورفض هذا الاقتراح رفضا قاطعا (١) وإذا كان لا يمكن قبول الفرضيات الأساسية الواردة في الاقتراح (التي تضمنت تنازلات واسعة النطاق من المجلس الوطني الافريقي لزمبابوى من أجل نقل السلطة بطريقة سلسلة) فكيف يمكن تصور اجراء محادثات مجددة تغطي مسائل ذات أهمية حيوية بالنسبة للأمة ؟ أما البديل الذي اقترحه سميث بتجديد تدخل المملكة المتحدة ووساطتها بوصفها الدولة القائمة بالادارة فهو غير مقبول مطلقا لدى المجلس الوطني الافريقي لزمبابوى . ولذلك فليس هناك من سبيل لعقد محادثات أخرى مع نظام حكم سميث .

٣٣ - وفي رأيهم أنه على الرغم من أنه يبدو واضحا أنه لا بديل في الوقت الراهن للسكان البيض سوى مساعدة نظام حكم سميث ، فثمة احساس بالقلق على المستقبل أخذ يسود غالبية تلك المجموعة . وهناك بالطبع الأنشطة الدعائية المعتادة الرامية الى حشد تأييد المستوطنين لنظام الحكم ، ولكن من الواضح انه لا يمكن ان تنجح الرقابة نجاحا كاملا . وعلاوة على ذلك فان السكان البيض يدركون الآثار المحتملة المترتبة على اتخاذ أى نهج عملي أو موقف فعلي من التسوية بالتفاوض . فاذا وضعت هذه الظروف في الحسبان ، فان هناك احتمالا بحدوث هجرة واسعة من الاقليم يقوم بها البيض عندهم دنو الانتقال الحتمي للحكم . فحتى في الوقت الراهن فان عددا كبيرا من البيض يلتزمون طريقا لهم الى خارج الاقليم بدليل أن نظام الحكم قد توقف عن نشر الاحصاءات بشأن حركة السكان الى الاقليم أو منه .

٣٤ - ومضوا يدلون بآرائهم فقالوا ان نظام سميث قام منذ عام ١٩٦٤ بتجنيد واسع النطاق للسود على أساس حصص مفروضة على شيوخ القبائل ؛ وكان يترتب على عدم تلبية حصص التجنيد عمليات تعذيب فردية وجماعية . وليس من العسير تبين الاستياء الواسع النطاق فيما بين الجنود السود

(و) انظر الفصل الثامن من هذا التقرير المرفق ، الفقرات ٣٥ - ٣٨ (انظر المرفقة ١١) أدناه) وقد وضع نص الاقتراح في ملفات الامانة العامة وهو متاح لاجراء اللجنة الخاصة عند الطلب .

الذين ما إن تنزول عنهم قيود الطغاة حتى يعمدوا بلا ريب الى الارتداد الى ولائهم القديم
ألا وهو السعي الى حكم الغالبية .

٣٥ - وان افريقيا الجنوبية في طليعة الدول التي تقدم الامدادات اللازمة لبقاء نظام الحكم
غير الشرعي . ولا تزال تتدفق من افريقيا الجنوبية في كل يوم قافلة من عربات الشحن تمتد نظام
الحكم بالأسلحة والذخائر والمعدات والمواد الاستراتيجية الأخرى . كما تتدفق على الاقليم امدادات
أخرى بما في ذلك النفط والسلع الاستهلاكية . وعليه فان الهجوم الاخير الذي شنه المقاتلون في
سبيل الحرية على طريق سكة الحديد والطريق البري الموصولين ما بين زمبابوي وافريقيا الجنوبية ،
سوف يتكرر لعرقلة بذل مزيد من المحاولات لامداد نظام الحكم بالمساعدة المقدمة من افريقيا
الجنوبية . وانه لخطأ جسيم الامل في احتمال قيام افريقيا الجنوبية بتغيير سياستها وقطع علاقاتها
مع نظام حكم سميث .

٣٦ - وقالوا لمن أثر العقوبة التي فرضها مجلس الامن على اقتصاد روديسيا الجنوبية اثر بطيء للفاية .
ومع انه لوحظ حدوث بعض الزيادات التي يمكن تتهبها في اسعار السلع الاستهلاكية ، فلا يمكن اعتبارها
تمثل قوة حاسمة قد تخنق اقتصاد الاقليم في المطاف الأخير . فمن الواجب ، والحالة هذه ،
تنفيذ الجزاءات كاملة غير منقوصة ، دون مزيد من التأخير . واختتموا آراءهم بقولهم ان السود قد
عانوا طويلا في ظل القمع من جانب نظام سميث ولكنهم سيتقبلون بسرور أية مصاعب أخرى حتى يتم
احراز النصر .

باء - المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

١ - السيد بوهامبا ، الممثل في جمهورية تنزانيا المتحدة

٣٧ - أبدى رأيه فقال ان الحالة في ناميبيا اخذة في مزيد من التردى مع اشتداد تدابير القمع
والاعتقالات ضد الذين يعارضون احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي للاقليم . وتتم معظم الاعتقالات
دون أن يتبع ذلك اجراءات في المحاكم ، كما أن بعضا من الذين اعتقلوا تم نقلهم الى افريقيا
الجنوبية . ومن خلال ما يسمى بالمحادثات الدستورية التي ابتدأت في وندهوك في ايلول / سبتمبر
١٩٧٥ (انظر الفصل التاسع من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرات ٣١ - ٦٦ الصفحات ١٦٧ - ١٧٥
ادناه) والتي استهدفت تقسيم ناميبيا الى بانتوستانات ، جرت محاولة لاضفاء الطابع الشرعي على
وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا . وعارض عدد قليل من شيوخ القبائل استئناف المحادثات ما لم
تشارك فيها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . أما المنظمة فكانت قد رفضت الاشتراك في
تلك المحادثات لانها ترفض القبلية وتسعى الى انشاء ناميبيا متحدة مستقلة .

٣٨ - وتحفظ افريقيا الجنوبية في الوقت الراهن بنحو جندى في ناميبيا . وعقب
الاحداث التي وقعت في انغولا ، ارسلت تعزيزات اخرى الى الاقليم واستخدمت ناميبيا قاعدة لغزو

أنغولا . وتقوم القوات المسحوبة من أنغولا والتابعة لافريقيا الجنوبية بنقل القرويين وإعادة توطينهم في أماكن أخرى وقد أخلت منطقة يبلغ طولها ٤٨٣ كم على طول الحدود الناميبية مع أنغولا بقصد منع المقاتلين من أجل التحرر التابعين للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من الدخول الى ناميبيا .

٢- السيد فاروب ، الامين الادارى

٣٩ - أبدى رأيه فقال انه في حين تحرز قوات التحرر الوطني تقدما مطردا نحو التحرر والاستقلال الوطني للجماهير المضطهدة في المنطقة ، فان الجنوب الافريقي بأسره أى ناميبيا وزمبابوى وافريقيا الجنوبية ، يدخل مرحلة حاسمة من الكفاح من أجل التحرير .

٤٠ - وقال ان الحالة تتيح فرصة مواتية لتحقيق تحرير الجنوب الافريقي بالوسائل السلمية . فلقد سمعت دول المواجهة الافريقية ، بالتنسيق مع حركات التحرير ، الى ان تؤكد للعنصريين في افريقيا الجنوبية وناميبيا وزمبابوى حماقة أعمالهم والحاجة الى تفهم حتمية حكم الاغلبية السوداء . غير أن الأحداث أظهرت أن العنصريين كانوا يأملون في مواجهة مع افريقيا السوداء ، مما يفضي حتما الى حمام دم . بيد انه لا يمكن تحميل افريقيا المستقلة وحركات التحرير المسؤولية عن تلك الحالة . وازاء استمرار تصليب البيض لم يكن أمام حركات التحرير سوى تصعيد حروب التحرر بتعزيز الكفاح المسلح وتشديده .

٤١ - وينبغي أن يكون واضحا للمجتمع الدولي أن افريقيا الجنوبية لا تعترف ، فيما يتعلق بناميبيا ، سحب ادارتها غير الشرعية من الاقليم . فقد ادان مجلس الأمن بالاجماع في قراره ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ الأعمال التي قامت بها افريقيا الجنوبية في ناميبيا ، منها ، في جملة أمور ، " تزايد الوجود العسكري في ناميبيا " .

٤٢ - واما المحادثات الدستورية المزعومة التي أجريت في وند هوك فليست أكثر من مهزلة ، نظرا الى أن غرضها الرئيسي كان تجزئة ناميبيا الى بانتوستانات يمكن أن تدار بسهولة من بريتوريا . زد على ذلك ان المندوبين المزعومين الذين حضروا المحادثات لم يكونوا أكثر من دمي اختارتها حكومة افريقيا الجنوبية . فهم لا يمثلون الشعب الناميبى . ولهذا الأسباب رفضت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ما يسمى بالمؤتمر الدستوري . فالغاية الأساسية لهذه المنظمة هي ايجاد ناميبيا مستقلة متحدة . ولن تخضع هذه المنظمة أبدا لأى شكل من أشكال السيطرة الاستعمارية الجديدة لبريتوريا .

٤٣ - وأضاف يقول انه بينما كانت المحادثات الدستورية المزعومة جارية كانت الادارة غير الشرعية تواصل لإنشاء مزيد من البانتوستانات . واعتبارا من أول نيسان /ابريل ١٩٧٦ أصبح قطاع كابريفى وطننا قائما بذاته ويليه في القائمة ريهوبوت ، وهناك أماكن أخرى ستتبعها عما قريب .

٤٤ - أما جميع زعماء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الموجودين داخل ناميبيا فقد اعتقلوا بتهم ألصقت بهم بموجب قانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٦٧ بدعوى اشتراكهم في اغتيال الزعيم القبلي فيلمون إلفاس . وأعلن ان هذه الاجراءات ترمي الى إخضاع المنظمة الشعبية وشعب ناميبيا عن طريق التخويف . بيد أن افريقيا الجنوبية لن تفلح في ذلك .

٤٥ - وأضاف أنه ليس هناك من ريب في أن افريقيا الجنوبية ستسحب آخر الأمر من ناميبيا . كما انه ليس هناك شك في أن أسرع طريقة لارغام افريقيا الجنوبية على الانسحاب من ناميبيا ، هي استخدام القوة المسلحة الذي هو سياسة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ولن يكون انسحاب افريقيا الجنوبية من ناميبيا الا عن طريق الكفاح المسلح المنسق بصرف النظر عن الثمن انسانيا وماديا . وقد قبلت المنظمة الشعبية بذلك حقيقة لا مفر منها .

٤٦ - ومع ذلك فان المنظمة الشعبية ستظل مستعدة لاجراء محادثات مع افريقيا الجنوبية لتحقيق نقل السلطة . وفيما يلي الشروط التي ينبغي تحقيقها فورا لاجراء هذه المحادثات .

(أ) لإقرار افريقيا الجنوبية بوحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية ؛

(ب) الافراج عن جميع السجناء السياسيين وعودة النامبيين المطرودين أو المنفيين لأسباب سياسية ؛

(ج) لإبطال التهم الجنائية الموجهة ضد المقاتلين في سبيل الحرية سواء كانوا أحياء أو أمواتا .

٤٧ - وعلى الرغم من أن نظام فورستر قام بمحاولات جادة ومتكررة لتقويض الوحدة والتضامن في المنظمة الشعبية ، فقد أمكن إحباط جميع هذه المحاولات . وتبدو احتمالات مستقبل الكفاح المسلح مشجعة للغاية . وكثيرة للانتصار في أنغولا ، على سبيل المثال ، أصبح للمنظمة الشعبية الآن جبهتان للعمليات . وللمرة الأولى يواجه المزارعون البيض خطرا حقيقيا على أمنهم ، فقيم العقارات تهبط هبوطا حادا الأمر الذي يعبر عن شعور عميق بالقلق .

٤٨ - وواصل كلامه فقال ان شعب ناميبيا في حاجة ماسة الى المعونة الخارجية ، والمنظمة الشعبية تقدر تقديرا عميقا استمرار تدفق المساعدة من عدد من الدول الصديقة ولا سيما البلدان الاشتراكية . وتود المنظمة الشعبية مناشدة البلدان كافة تقديم ما تستطيع تقديمه في هذا الصدد من مساعدة مادية ومعنوية . وفي هذا الخصوص ، لاحظت المنظمة الشعبية بأسف عميق أنشطة جمهورية المانيا الاتحادية التي واصلت الابقاء على علاقات قنصلية وثقافية وغيرها مع حكومة افريقيا الجنوبية فيما يتعلق بناميبيا . فهذه الأنشطة لإعتداء صريح على المصالح الحقيقية للنامبيين ونقض لا حكام ما اتخذته الجمعية العامة ومجلس الأمن من قرارات متصلة بالموضوع .

٤٩ - وقال ان المنظمة الشعبية تعتبر الامم المتحدة ولا سيما اللجنة الخاصة شريكة في الكفاح من أجل التحرير ، واضعة نصب عينيها المسؤولية الخاصة التي تتحملها المنظمة العالمية حيال ناميبيا ، وتأمل المنظمة الشعبية مخلصا في أن تكون الامم المتحدة على مستوى المسؤولية بتأمن تنفيذ جميع

قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة . أما اذا اختار نظام الحكم في بريتوريا أن يتجاهل بصورة خاصة آخر قرار لمجلس الأمن (ز) ، فلن يكون هناك مناص من الدعوة الى التطبيق الفوري للجزاءات الالزامية ضد نظام الحكم ذاك .

٥ هـ - وأعلن امتنان المنظمة الشعبية من مختلف برامج المساعدة التي هي قيد الاعداد أو التنفيذ من جانب بعض منظمات أسرة الأمم المتحدة ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، لامداد المجمع المؤلف من مزرعة ومدرسة وعيادة الواقع خارج لوساكا والتابع للمنظمة الشعبية بالاجهزة والمعدات ؛ وعن امتنانها كذلك من مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وقال انه في إطار الاعتمادات المالية التي خصصها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ستقوم منظمة الصحة العالمية قريبا بالمساعدة في انشاء العيادة الصحية في مجمع المنظمة الشعبية (ح) . ويؤمل أن تتضاعف هذه الاتصالات التي تم لإجرائها مع المنظمات الدولية من أجل زيادة تدفق المساعدة ، عن طريق المنظمة الشعبية ، الى الشعب الذي يتحمل الآلام في الاقليم . وقال ان معهد الامم المتحدة لناميبيا ، الذي سيدخل عما قريب مرحلة التشغيل ، في حاجة ماسة الى مساعدة ضخمة .

جيم - حركات التحرير الأخرى

٥ ا - أعرب السيد مانتشونتشو ، وهو من مؤتمر الوندوين الافريقيين لآزانيا ، عن الرأي القائل بأن استقلال أنغولا وموزامبيق قد أوجد ظروفًا مواتية للكفاح من اجل التحرير في الجنوب الافريقي ، بما في ذلك في افريقيا الجنوبية . وما لم تقدم المساعدة الى حركات التحرير في افريقيا الجنوبية من أجل المضي في كفاحها المسلح ، فان افريقيا الجنوبية ستظل تشكل تهديدا خطيرا لكل افريقيا ، كما سيؤدي ذلك الى ادامة سيطرتها العنصرية على ناميبيا وادامة نظام الحكم غير الشرعي في زمبابوي .

(ز) القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ .

(ح) أثناء زيارة الفريق المخصص الى لوساكا ، تم التوقيع رسميا على الاتفاق بشأن المشروع بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

ثالثا - المشاورات مع الحكومات

٥٢ - قام الفريق المخصص بموجب الولاية المؤكولة اليه من اللجنة الخاصة باجراء مشاورات مع المسؤولين في حكومة المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة المسئولة عن روديسيا الجنوبية ، ومع حكومات جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا و بوتسوانا وموزامبيق واثيوبيا . ويرد عرض الآراء التي تم تبادلها أثناء هذه المشاورات في الفقرات الواردة أدناه .

ألف - المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة

٥٣ - بناء على دعوة من حكومة المملكة المتحدة بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة قام الفريق المخصص وهو في طريقه الى افريقيا بزيارة وزارة الخارجية والكنولت في لندن في ١٣ نيسان / أبريل وأجرى مشاورات مع ممثلي الوزارة الاتية أسماؤهم بشأن مسألة روديسيا الجنوبية :

رايت اونورابل لورد غورونوي - بوبرتس ، وزير الدولة
السيد نورمان اسبين ، وكيل الوزارة المساعدة
السيد ب . ج . بارلو ، ادارة شؤون روديسيا
السيد م . ل . تيت ، ادارة شؤون الامم المتحدة
السيد م . رايت ، ادارة وسط وجنوب افريقيا
السيد م . ف . بريس ، ادارة شؤون روديسيا
السيد د . جرينان ، المستشار الخاص لوزير الخارجية
السيد أ . س . جالسرزي ، الامين الخاص لوزير الدولة

٥٤ - وتترك أدناه الآراء التي أعرب عنها ممثلو الدولة القائمة بالادارة أثناء المشاورات .

٥٥ - منذ تهاوى الاستعمار البرتغالي في افريقيا وفي ضوء التطورات ذات الصلة خلال الشهر القليلة السابقة ، بما في ذلك البيان السياسي الذي أصدره السيد جيمس كالا هان ، وزير الخارجية وشؤون الكمنولث آنذاك في ٢٢ آذار / مارس (انظر الفصل الثامن من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرة ٤٤ ص ١٢٣ أدناه) ، ظهرت تغييرات واضحة تتمثل في ادراك الاقلية البيضاء للحقيقة السياسية الحتمية للحالة في روديسيا الجنوبية وما سيكون عليه مصيرها .

٥٦ - فقد اضطر غالبية الاهالي البيض في الوقت الحالي ، بدافع من الخوف والقلق وعدم الاستقرار ، وعدم وجود بدائل أخرى تحل محل النظام الحاكم ، الى زيادة تاييدهم لحكومة سميث . ولا يزال نقل السلطة في أي شكل من الاشكال يعني بالنسبة لهم " استسلاما " صريحا . غير أنه كلما تزايد الادراك بأن نقل السلطة أمر حتمي على أي حال ، وأنه لا يتوقع في آخر الامر تلقي أي مساعدة فسي مقاومته من أي مصدر خارجي ، فان المأمول أن يتغير هذا الموقف وان تدرك الاقلية مزاي التفافض من أجل التحول السلمي الى حكم الاغلبية بينما لا يزال هناك وقت لذلك .

٥٧ - ان حكومة المملكة المتحدة ليست متفقة بالضرورة مع كل التوصيات التي اتخذتها هيئات الاحم المتحدة المعنية ، ولا سيما الدعوة للكفاح المسلح من أجل التحرير . الا أن حكومة المملكة المتحدة ستظل مستعدة لمساندة جميع التدابير التي تستهدف السعي لتحقيق تحول سلمي ، مهتدية فسي ذلك بمسؤولياتها الخاصة بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ومع مراعاة الآثار القانونية والدستورية ذات الصلة .

٥٨ - وقد أيدت حكومة المملكة المتحدة بكل اخلاص التطبيق الدقيق والصارم للجزاءات والتدابير الاخرى التي اتخذها مجلس الامن في هذا الصدد ، مثل برنامج مساعدة موزامبيق الذي تبرعت له الحكومة بمبلغ ١٥ مليون جنيه استرليني .

٥٩ - ان حكومة المملكة المتحدة مستعدة من حيث المبدأ لدراسة التدابير الهادفة الى توسيع نطاق الجزاءات ، وظيفيا واقليميا . وبالرغم من ذلك فان من رأيها ان الجزاءات الحالية ، اذا طبقت كاملة وبطريقة فعالة ، يمكن ان تحقق النتائج المرجوة ؛ وهكذا فانه يجب ايلاء الاولوية لتأمين المراعاة الدقيقة لتلك الجزاءات . وهي تعارض اتخاذ أى تدابير غير عطية - "عقوبات مظهرية" - مثل قطع البريد وغيره من وسائل الاتصال .

٦٠ - وان حكومة المملكة المتحدة على اتصال مستمر مع عدة حكومات بما في ذلك حكومتا اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية ، على المستوى التقني ، بغية ازالة أى منافذ تمكن مواطنيها من التهرب من الجزاءات .

٦١ - وبينما يظل أكبر ما يشغل تفكير حكومة المملكة المتحدة ، هو المعاناة الطويلة والمستمرة للغالبية الافريقية ، فانها لا توافق على اراقة الدماء في عملية انتهاء الاستعمار ، ولذا فانها لا تستطيع تأييد الكفاح المسلح الذي تقوم به حركة التحرير ، والذي يمكن أن يكون له آثار تتجاوز أبعاد حدود القارة الافريقية بكثير .

٦٢ - وفي هذه الحالة فانه ينبغي توجيه الجهود نحو اقناع زعماء الاقلية بحتمية التحول الى اقامة نظام حكم جديد للاغلبية ، يضمن الحقوق الاساسية للاقلية البيضاء . على أن هذا التحول يجب أن يتم بأسرع ما يمكن ، والا يتجاوز بأى حال فترة تتراوح بين ١٨ و ٢٤ شهرا .

٦٣ - ولتحقيق هذه الغاية فقد اتخذت خطوات لممارسة أكبر قدر من الضغط على زعماء الاقلية ، لتبديد أى توقع من جانبهم بأن تقوم حكومة المملكة المتحدة تحت أى ظرف بالتدخل أو الاستيلاء على الاقليم بالقوة المسلحة . وقد أحيط النظام علما بأنه لا يمكن أن تكون هناك تسوية للحالة غير القانونية خارج اطار المبادئ الواردة في بيان السيد كالا مان (انظر الفقرة ٥٥ فيما سبق) ، وانه لا يمكن توقع المساعدة الا بعد قبول مبدأ "لا استقلال قبل قيام حكم الاغلبية" .

٦٤ - وينبغي أن تتضمن أى تدابير أخرى ، تدعيم الجزاءات الاقتصادية وزيادة الجهود المنسقة على المستوى الدولي ، مثل تعهد بلدان المجتمع الاقتصادي الاوروبي مؤخرا بعدم تقديم أى ساعدة معنوية أو مادية لنظام حكم سميت .

٦٥ — وبالرغم من أن دور حكومة أفريقيا الجنوبية في الوقت الراهن أقل بروزا مما كان عنه في وقت محادثات شلالات فيكتوريا ، المعقودة في آب/أغسطس ١٩٧٥ (انظر الفصل الثامن من هذا التقرير المرفق ، الفقرات ٢٤ — ٣٠ ص ١٨) فإنه يبدو أنه لا تزال هناك رغبة قوية من جانبها في تسوية الحالة المزعجة في روديسيا الجنوبية بأسرع ما يمكن .

٦٦ — وقد كان قيام حكومة أفريقيا الجنوبية بسحب قواتها شبه العسكرية من روديسيا الجنوبية بعد اعلان لوساكا بشأن الوحدة الصادر في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) ، واستمرارها في عدم احلال قوات أخرى محلها ، بمثابة نكسة كبيرة لنظام الحكم غير الشرعي . فاذا لم تتمكن حكومة أفريقيا الجنوبية من توفير بديل لمرافق النقل التي فقدتها النظام غير الشرعي نتيجة لغلاق الحدود مع موزامبيق فان هذا سيكون مصدرا آخر لتثبيط همة هذا النظام .

٦٧ — وتزعم حكومة المملكة المتحدة العمل بصورة وثيقة مع رؤساء الدول الافريقية الاربع التي تشترك في حدودها مع روديسيا الجنوبية بشأن اتخاذ مزيد من الاجراءات للقضاء على الحالة غير الشرعية .

٦٨ — وتأمل حكومة المملكة المتحدة في أن توجه جميع الجهود نحو اعادة توحيد المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي .

٦٩ — وينبغي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتأمين الانصياح الكامل للجزءات الاقتصادية .

٧٠ — وليس هناك بين البيض في الاقليم البالغ عدد هم ٢٨٠٠٠٠ نسمة سوى ٦٠٠٠ شخص او ما يقرب من هذا العدد يملكون مزارعين ؛ وارتباط الغالبية العظمى من البيض بروديسيا الجنوبية بحيث نسبيا وليس من المتحذر قطعه اذا ما زادت الضغوط . وهناك حوالي ٨٠ ألفا من البيض من مواطني المملكة المتحدة كما أن لنحو ١٥٠ ألفا الحق القانوني في الإقامة في المملكة المتحدة . واذا ما قرر جميع المعنيين ممارسة هذا الحق فان التكاليف التي ستتحملها حكومة المملكة المتحدة لاعادة توطينهم ستكون كبيرة ، واذا ما حسبت على أساس ١٠٠٠ جنيه استرليني لكل فرد فان المجموع سيكون ١٥٠ مليون جنيه استرليني .

٧١ — وينبغي أن يلاحظ في هذا الصدد ان احصاءات عام ١٩٧٥ تشير الى زيادة واضحة في نزوح الروديسيين الجنوبيين البيض الى الخارج ولو أن هناك عدة آلاف من المستوطنين المهاجرين الى روديسيا الجنوبية من أماكن أخرى ، ويبدو أن هذا الاتجاه سوف يستمر .

٧٢ — ومن المحتمل ان تقوم خلال فترة قصيرة ، ربما ٣ سنوات ، ان لم يكن قبل ذلك ، حكومة الغالبية السوداء في روديسيا الجنوبية ، وان يكن من الصعب التنبؤ بذلك بدقة . أما اذا كان هذا سيحدث عن طريق العنف أو التسوية عن طريق التفاوض فذلك لا يتوقف على جهود حكومة المملكة المتحدة فحسب ، ولكن على جهود المجتمع الدولي أيضا . وكما تنبأ رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، فربما تأتي نهاية النظام غير الشرعي عن طريق جهود مزدوجة ، أي عن طريق حرب العصابات والمفاوضات معا .

٧٣ — وربما يكون من الضروري مراعاة الحاجة الى اعطاء الاهالي البيض وقتا كافيا لتعديل تفكيرهم ومواقفهم .

باء - جمهورية تنزانيا المتحدة

٧٤ - أثناء الزيارة التي قام بها الفريق المخصص الى جمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ١٤ الى ١٧ نيسان/أبريل ، أجرى مشاورات مع :

صاحب السعادة ، مواليمو جوليو سوك . نيريري ، رئيس الجمهورية
صاحب السعادة ، السيد عبود جومبي ، النائب الاول للرئيس ، رئيس الحزب الافروشيрази .
صاحب السعادة ، السيد ابراهيم كادوما ، وزير الخارجية

١ - المشاورات مع رئيس الجمهورية

٧٥ - حضر المشاورات مع الرئيس نيريري كبار المسؤولين الاتية أسماؤهم من وزارة الخارجية :

صاحب السعادة السيد ابراهيم كادوما ، وزير الخارجية
صاحب السعادة أ . ب . نياكي ، الامين الرئيسي
السيداي . و . ن . مواسا كافيوكا ، مدير شعبة أفريقيا والشرق الاوسط ، ومستشار شؤون
دول شرق ووسط افريقيا .

الانسة تاتو نورو ، مديرة شعبة شؤون المنظمات الدولية والشؤون القانونية بالنيابة .

وحضر الاجتماع أيضا الكولونيل هاشم مبيتا الامين التنفيذي للجنة التنسيقية لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . وترد فيما يلي مقتطفات من الاراء التي أعرب عنها الرئيس أثناء المشاورات .

٧٦ - قبل تهاوى الاستعمار البرتغالي في أفريقيا كانت أفريقيا الجنوبية تعتبر الاقاليم التي كانت من قبل خاضعة للسيطرة البرتغالية ، وروديسيا الجنوبية وناميبيا ، منطقة عازلة ضد تيار الكفاح من أجل الحرية والمساواة ، الذي تعتبره تهديدا لمصلحتها الوطنية .

٧٧ - وبعد تحرير موزامبيق وأنغولا ، بدا أن أفريقيا الجنوبية قد أدركت أن البديل الوحيـد
الصالح المتاح أمامها ، هو قبول هذه الحقيقة ومحاولة انشاء منطقة عازلة جديدة تتألف من مجموعة
من الدول الافريقية المستقلة تكون مقبولة ، ان لم تكن صديقة بالفعل ، ويمكنها ان تقيم معها علاقة
على أساس الامر الواقع تجاه سياستها الداخلية المعروفة باسم التطور المنفصل ، أى الفصل العنصرى .
وكان من بين ماتضمنه هذا المخطط انشاء حكومة غير ثورية قدر المستطاع في زبابوى ، لا تكون معادية
للمصلحة الوطنية لافريقيا الجنوبية . وكان لابد من النظر الى موزامبيق ، الجارة الثورية ، كحقيقة
لا مفر منها . وتسعى افريقيا الجنوبية الى اقامة جهاز حاكم طيع في ناميبيا . أما في زبابوى ، فهي
مستعدة لما يلي : (أ) قبول الاستقلال عن طريق التفاوض على أساس حكم الاغلبية ؛ و (ب) الاشتراك
في المراحل المؤدية الى تحقيق هذا الهدف .

٧٨ - وفي ضوء هذه الخلفية اتصلت افريقيا الجنوبية بزامبيا ، مع ما تلا ذلك من اشراك حكومات
بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق ، في محاولات تستهدف التوصل الى حل عاجل وسلمي

للحالة في زبابوى . وقد أحبطت حكومة فورستر علما بأنه كشرط لاى جهود تبذل من أجل الوساطة ، اذا ما أريد لها أن تأخذ شكلا جادا ، فانه يتعين مايلي : (أ) سحب جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية التابعة لافريقيا الجنوبية من زبابوى على الفور ؛ و (ب) اطلاق سراح الزعماء السياسيين المحتجزين أو المسجونين تحت نظام حكم سميث دون قيد أو شرط .

٧٩ — وقد أدرك رؤساء الدول الافريقية على الفور انه يبدو أن افريقيا الجنوبية جادة في عزمها على السعي الى تسوية عن طريق التفاوض ، وانها تملك ممارسة الضغط على نظام حكم سميث ، فسحبت القوات واطلق سراح الزعماء . والحقيقة ان المملكة المتحدة بالرغم من الاتصالات العديدة التي قامت بها في الاتجاه نفسه فانها لم تكن قادرة على الاطلاق على احداث هذه التغييرات ، وربما لم تكن راغبة في اتخاذ خطوات لتحقيقها . بل ان المملكة المتحدة بالاضافة الى هذا لم تر أن المناسب ان يتضمن البيان النهائي لمؤتمر دول الكومنولث الذي عقد في أوتوا عام ١٩٧٣ ، نداء لاطلاق سراح الزعماء .

٨٠ — وفي ضوء هذه التطورات وتمشيا مع بيان لوساكا لعام ١٩٦٩ (انظر الفقرة ٢٥ أعلاه) وافق رؤساء الدول الافريقية الاربعة على تقديم المساعدة لاي عملية يمكن أن تؤدي سلميا الى تحقيق الحرية والاستقلال لزبابوى . وقد لقي هذا الموقف مساندة وتأييدا من أعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، لاقتناعهم بضرورة اعطاء الافضلية لتسوية تتم عن طريق التفاوض خيرا من العنف . وكان قرار رؤساء الدول الافريقية قائما على أساس منطق بسيط وسليم ، وهو أنه اذا أمكن تحقيق الاهداف دون اراقة الدماء أو خسائر في الارواح فان جميع الجهود يجب أن توجه نحو هذه الغاية ؛ وليس من حق أحد ، من الناحية المعنوية ان يطلب من شباب زبابوى ان يموت من أجل قضيتهم الا بعد استنفاد جميع الوسائل الاخرى . ولتحقيق هذه الغاية وجد رؤساء هذه الدول أنفسهم يناقشون طرائق هذا التحول مع مثلي نظام الحكم غير الشرعي ونظام حكم الاقلية في بريتوريا ، وهو ما كان يبدو قبل سنوات قليلة أمرا لا يمكن تصوره .

٨١ — بيد أنه حدث ما سبب لدى رؤساء الدول قلقا عميقا ، فان هؤلاء الزعماء السياسيين الذين أطلق سراحهم ، والذين وافقوا بمطلق ارادتهم على تشكيل المجلس الوطني الافريقي (زبابوى) في لوساكا في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، سرعان ما بدأت بينهم حركات الفرقة والانفصال على أسس ولائهم الاصيلي (الاتحاد الشعبي الافريقي لزبابوى ، والاتحاد القومي الافريقي لزبابوى الخ . .) . وبالرغم من جميع الجهود لاستعادة الزعامة السياسية الموحدة للمجلس الوطني الافريقي (زبابوى) ، فان الزعماء السياسيين لم يتمكنوا من الاتفاق على نوع الاجراء الذي ينبغي اتخاذه .

٨٢ — وبالرغم من هذه المصاعب فان محادثات شلالات فكتوريا قد أجريت في آب / أغسطس ١٩٧٥ ، ونتائجها المفجعة معروفة للجميع . وفي الوقت نفسه زادت حدة الشقاق بين زعماء المجلس الوطني الافريقي (زبابوى) . ولا حاجة الى القول بأن نظام سميث قد استفل هذه التطورات الى أقصى حد ، فقد انتهز ذلك النظام غير الشرعي الفرصة لشن الغارات على جيوب المقاومة التي تمكن المقاتلون من أجل الحرية من انشائها داخل الاقليم ، ومحاولة تصفيتهم في نهاية الامر ، لانه لم تبذل أثناء

فترة المفاوضات اية محاولة لتدعيم القوات الوطنية . كذلك فان نظام الحكم اتخذ كل الخطوات لبث المزيد من الفرقة بين زعماء المجلس الوطني الافريقي (زبابوي) .

٨٣ - وقد تحقق منذ تموز/ يولية ١٩٧٥ ان الجهود المبذولة للتوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات قد فشلت ، وان البديل الوحيد هو استخدام القوة . واعترافا من رؤساء تلك الدول بأن المحادثات التي تستهدف التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض قد فشلت من ناحية ، وأنه يجب من ناحية أخرى تعزيز الاستعداد القتالي للمقاتلين من أجل الحرية بأسرع ما يمكن ، فقد اتفقوا في آب/ أغسطس ، أيلول/ سبتمبر على البدء في المساعدة على اعداد المقاتلين من أجل الحرية لتمكينهم من القيام بهجوم لاستعادة سيادتهم على بلدهم . بيد ان المأزق الخطير الناشئ عن الفرقة بين الزعماء قد أدى الى استمرار الحاق الضرر بالثقة في الكفاح المسلح ، اذا لم يكن قد أدى بالفعل الى شل الجهود التي لولا هذه الفرقة لكانت ناجعة في ممارسة أقصى قدر من الضغط على نظام حكم سميت للتوصل الى اتفاق بشأن التسوية .

٨٤ - وسرعان ما اتضح انه بينما لا يزال الزعماء السياسيون منقسمين ، فان المقاتلين من أجل الحرية من جميع الفئات على اتفاق كامل بأن قوتهم تكمن في قيادة عسكرية موحدة ، وهم لا يتصورون أن وجود انقسام في الجيش أو تشتته الى عدة جيوش يمكن أن يجعل منهم أداة فعالة لممارسة ضغط على سميت . وقد أجمع رؤساء الدول على تقديم مساندتهم الكاملة لتلك الخطوة . وإلى يومنا هذا يفادر الالوف من الشباب الاقليم للانضمام الى برنامج التدريب المكثف خارج البلد . وانطلاقا من ضرورة مواصلة الكفاح المسلح النشط فقد قررت موزامبيق أن تطبق الجزاءات تطبيقا كاملا ضد نظام الحكم غير الشرعي .

٨٥ - ولو أن ما يدعوا الى الاسف العميق استمرار الشقاق بين الزعماء السياسيين رغم النداءات العديدة التي وجهها اليهم الرؤساء الاربعة لكي يتحدوا ، فانه من غير الواقعي أن ينتظر المقاتلون طويلا دون توجيه سياسي ، وانا ماسمح للحالة الراهنة بأن تستمر فانه ليس من الصعب بل سيكون من المنطقي ، ظهور طبقة جديدة من الزعماء السياسيين من بين القادة المقاتلين من أجل الحرية ، كما حدث في موزامبيق .

٨٦ - ولقد كان لفشل نكومو في محادثاته مع سميت فائدة واحدة ، فقد أظهر بوضوح أنه ليس لدى سميت النية للتفاوض الجاد لنقل السلطة وأن أي إثارة من تظاهره بذلك انما منشؤها تكتيكاته التعويقية المعروفة جيدا . وفي مرحلة التطورات الحالية فانه ليس لدى رؤساء الدول سوى النصيحة التالية للزعماء السياسيين للمجلس الوطني الافريقي (زبابوي) " فلتتدوا خلافاكم ، ولتقودا المكافحين الى النصر المسلح ، ثم لتحقيق الاستقلال كأمة متحدة ؛ وانا رغبتكم في التنازع فيما بينكم كأحزاب سياسية فلتفعلوا ذلك بعد الاستقلال . ولا تحاولوا تحتاية ذريعة بث الفرقة في الجيش " . وما لم يصبح اتحاد الزعماء حقيقة في المستقبل القريب فان من الواضح أن زعامة جديدة لا بد أن تظهر من بين الطبقات السياسية الموجودة ، أو من بين المقاتلين من أجل الحرية .

٨٧ - ان تحدى بعض الزعماء السياسيين في المجلس الوطني الافريقي (زيبابوى) لوجود قيادة عليا موحدة أو قوة ثالثة (انظر الفقرتين ١٧ و ١٨ فيها سبق) يجب ان ينظر اليه في اطار البيان الذى أذاعه سميث في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، والذى اعترف فيه بنشوب قتال عنيف فى الاقليم . ان القيادة العليا تشن بالفعل حربا خطيرة ضد الباغى ، وهدفها موجه نحو اقناع سميث بعدم جدوى جهوده لمواصلة السيطرة على الجماهير الافريقية ، وليس موجهها الى الزعماء السياسيين الذين ربما يكونون قد اختاروا تجاهل الحقيقة . ان القوة الثالثة موجودة وسميث يعلم ذلك ، وهو يدرك أيضا أن القيادة المنسقة تزيد من فعالية المقاتلين من أجل الحرية .

٨٨ - لقد قررت منظمة الوحدة الافريقية ان يوجه كل العون الى المقاتلين من أجل الحرية فسي زيبابوى عن طريق لجنيتها التنسيقية . وفي الوقت نفسه ، فان الدول الكبرى قد أحيطت علما بأن اية مساعدة قد يقدمونها الى الجماعات السياسية في زيبابوى على أساس ثنائي ، سينظر اليها على أنها تستهدف دعم مناطق نفوذهم بأكثر مما تستهدف مصلحة الكفاح الافريقي من أجل التحرير ؛ ومن الواضح أن هذه المساعدة لن تقود البلد الى الحرب الاهلية . وينبغي ان تكون الدول الكبرى قد تعلمت أن وجهة النظر الوحيدة المقبولة في افريقيا هي وجهة النظر الافريقية ، ولا مجال لأي اعتبارات أخرى . وينبغي النظر الى المسائل الافريقية من الزاوية التي ينظر منها الافريقيون انفسهم .

٨٩ - وفي مؤتمر دول الكومنولث في أوتاوا ، فكرت جمهورية تنزانيا المتحدة في تقديم اقتراح بأن يعرض أعضاء الكومنولث موطننا للروديسيين الجنوبيين وان يساعدوا المملكة المتحدة في تعويضهم . وكان منطق هذا الاقتراح هو مايلي : (أ) ان " المتشددين " من العنصريين الذين يتزعمهم سميث والملتزمين بالابقاء على الوضع الراهن على أساس أيديولوجي ، سيواصلون القتال حتى النهاية المريعة ، وفي الوقت نفسه فانه ليس هناك شك في أنهم سيفقدون البلاد عندما يجيء حكم الاغلبية ؛ (ب) والمهاجرون من بريطانيا والبلدان الاخرى الذين يؤيدون سميث على أساس اقتصادية سيفقدون البلاد أيضا عندما يحين ذلك الوقت ؛ (ج) وكثيرون من بين الروديسيين الجنوبيين البيض الذين ولدوا في البلد ، والذين ليس لهم وطن آخر سيقفون مع الاغلبية ويحاولون استكشاف الدور الذى يمكنهم القيام به في ميلاد الامة الجديدة .

٩٠ - ومن الواضح في الظروف الراهنة ان نظام سميث يلقى التأييد . حتى من أكثر العناصر " ليبرالية " في البلد ، بوصفه البديل الوحيد المتاح امامهم كوسيلة لحماية ما يعتبرونه مصلحتهم وأمنهم الوطنيين .

٩١ - كما ان من الواضح أيضا من ناحية أخرى ان أكثر أفراد الاقلية سيفقدون البلد عندما يحين الوقت ، وكلما طال أمد الكفاح من أجل التحرير قلت فرصة بقائهم .

٩٢ - ان إعادة توطين البيض خارج الاقليم ولو انها ستتهي دون شك أسرع وسيلة لنقل السلطة الى الغالبية ، فان حكومة العمال ترى ان الشعب البريطاني سيجد صعوبة في قبول هذا الاقتراح ، وربما اعتبرت فكرة تعويض العنصريين أمرا جارحا ؛ فضلا عن أن الحكومة تواجه مشكلة مالية خطيرة نظرا للتضخم المتفاقم .

٩٣ - وبالرغم من هذه الصعوبات العملية ، فإنه يجب الاعتراف بأن نزوح البيض هو أمر حتمي ولا يمكن الحيلولة دونه . ولما كان هذا هو الحال ، فربما يكون من المستصوب أن تعد المملكة المتحدة وبعض أعضاء الكومنولث أنفسهم لهذا الأمر سلفا ، وأن يضعوا الخطط اللازمة لاستقبالهم . وفيما يتعلق بالصعوبات المالية التي تواجهها المملكة المتحدة ، فإن البرتغال وهي أمة أفقر من المملكة المتحدة ، قد تمكنت من استيعاب عدد أكبر بكثير من المواطنين البيض من مستعمراتها السابقة .

٩٤ - وقد أعرب عن القلق في بعض الدوائر من أنه كلما قصرت فترة الكفاح من أجل التحرير ، زادت فرصة إنشاء نظام عميل في زيمبابوي يكون أكثر ميلا لوجهات نظر الجماعات العنصرية داخل البلد وخارجها ، بيد أن جمهورية تنزانيا المتحدة لن يقلقها كثيرا في الوقت الحالي نوع الحكومة الجديدة التي ستقوم في زيمبابوي . طالما أنها حكومة تمثل الأغلبية .

٩٥ - أما بالنسبة لموقف المملكة المتحدة الذي يوصف بأنه " تفاؤل حذر " فيكاد يكون ظاهرة دائمة ، فقد اتخذت المملكة المتحدة موقف " التفاؤل الحذر " في جميع المسائل الاستعمارية التي تناولتها في الماضي ، وفي حالة زيمبابوي بالذات فربما يرجع ذلك إلى دافع مزدوج : الأول هو الرغبة في أن تكون على صلة بأية حالة جديدة قد تنشأ ، والثاني هو الرغبة في إنشاء روديسيا على نمط تحبه المملكة المتحدة وتقبله . أما بالنسبة لاحتمال التدخل الاجنبي في زيمبابوي ، فإن من الواضح أن المملكة المتحدة لا تفكر في التدخل عسكريا في زيمبابوي ، وإن كان يبدو أن التدخل في شكل ما لا يمكن استبعاده كلية . ان من الواضح أن موقف المملكة المتحدة متأثر بخوفها الحقيقي من نجاح حرب العصابات التي تشير كل الدلائل إلى أنها أصبحت حقيقة .

٩٦ - ويبدو بالمثل أن افريقيا الجنوبية تفضل انتقالا سريعا للسلطة الى الأغلبية ، لاقتناعها بأن أي حكومة جديدة تتولد عن حرب طويلة ستكون حتما حكومة راديكالية . وربما يكون من غير الواقعي توقع قيام افريقيا الجنوبية بتطبيق الجزاءات الاقتصادية الكاملة ضد نظام حكم سميث ، وبالرغم من ذلك فإن افريقيا الجنوبية قد تتخذ تدابير لتنظيم تدفق المبادلات التجارية من زيمبابوي واليها . وربما تجد افريقيا الجنوبية شيئا من الراحة في ذلك ظنا منها أنها بذلك تؤدي الى تقليل الضغط عليها من حلفائها بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن احتمال تطبيق الجزاءات الاقتصادية ضدها .

٩٧ - وأنه لما يدعو الى السخرية ان الدول الغربية التي تشجب شحنات الاسلحة التي يتلقاها احرار زيمبابوي من بعض الدوائر ، هي نفسها تلك الدول التي رفضت أن تدعو صراحة الى انسحاب افريقيا الجنوبية من اقليم ناميبيا الدولي رغم أن ذلك في مقدورها واختصاصها . وينبغي أن تكون هذه الدول قد أدركت أنه ليس هناك امكانية على الاطلاق لنجاح هؤلاء الاحرار في هذه الظروف ما لم يكن في امكانهم الاعتماد على تدفق هذه المساعدة . ان مشاكل اليوم يجب ان تحل قبل ان يمكن النشرفي مشاكل الخد .

٩٨ - ان الاحتكاكات والمنازعات الطفيفة بين الوطنيين التي لا يمكن تذاوى بعضها ويمكن تفادى البعض الآخر ستبقى مستقرة دون شك . ومع ذلك ، طالما يوجد هدف موحد ، وقيادة موحدة وزعامة سياسية موحدة تجاه الاهداف الكبرى التي يرجى تحقيقها ، فلا ينبغي أن يكون هناك شك في أن الكفاح سوف يكلل بالنجاح .

٢- المشاورات مع النائب الاول للرئيس

٩٩ - حضر المشاورات مع السيد جومبي النائب الاول للرئيس المسؤولون الآتية اسماؤهم :
الانور ابل حسن ناصر مايو ، وزير الدولة بمكتب النائب الاول لرئيس الجمهورية وعضو المجلس الشورى
الانور ابل ابراهيم ماكنفو ، وزير مصاديد الأسماك ، وعضو المجلس الشورى
الانور ابل علي مزى ، الأمين التنفيذي للحزب الافروشيرازى ، رئيس مرفق الموانئ والشحن البحرى ، وعضو المجلس الشورى
الانور ابل سيد ناتيبى ، عضو المجلس الشورى ، مدير الشؤون الدولية في الحزب الافروشيرازى
السيد م . س . محمد ، الأمين الاول المساعد للشؤون الخارجية
السيد محمد فقيه ، الأمين الاول المساعد ، مكتب النائب الاول لرئيس الجمهورية
السيد احمد موليدى ، قسم البروتوكول

ويرد ادناه موجز للاراء التي اعرب عنها النائب الاول لرئيس الجمهورية .

١٠٠ - فيما يتعلق بالكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي فان التحول الى الافضل ، الذى أدت اليه الانتصارات التي حققتها " فريليمو " في موزامبيق والحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، قد قرب حقيقة الكفاح المسلح من زمبابوى وناميبيا ، بل وأفريقيا الجنوبية . وقد ارتبطت جمهورية تنزانيا المتحدة بالكفاح من أجل التحرير ككل وجعلت الاولوية الخاصة لزمبابوى التي تعد الشاغل الرئيسي لما أصبح يعرف الان باسم دول خط المواجهة ، وهي بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق . اما ناميبيا فهي المسؤولية الرئيسية للامم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الامن بصفة خاصة ، وهو الذى يمكنه أن يتخذ تدابير مناسبة لا رغام أفريقيا الجنوبية على الانصياع لتنازلات مداولات المجتمع الدولي وقراراته . ومما يعبر عن موقف حكومته تعبيراً كاملاً ، اسهامها "بالاشتراك" ، مع بلدان اخرى ، في مساعدة الشعب المضطهد في الجنوب الافريقي على ممارسة حقه في تقرير المصير ، وتمتعه بالحرية والاستقلال واستعادة كرامته الانسانية .

١٠١ - لقد أوضحت منظمة الوحدة الافريقية بما لا يدع مجالا للشك ، في بيان لوساكا (انظر الفقرة ٢٥ أعلاه) مبدأ حق الاغلبية لبلدان الجنوب الافريقي ، وأعربت عن رغبتها في أن يتحقق ذلك ، وأن من الافضل أن يتم بالوسائل السلمية ، فهي قد عطلت دون كلل لتحقيق هذه الغاية ولكن نظام حكم سميث قد انغمس عن عمد في مناورات متهورة لنسف كل المحاولات بلا استثناء ،

بغية كسب الوقت وانتظارا لمعجزة تنقذه وتفرض حكم الاقلية على الاغلبية في تحد صارخ للرأى العام العالمي . ولم يعد هناك بديل سوى الكفاح المسلح ، ولا شك أن الكفاح سيكون باعظ التكاليف في الارواح والممتلكات بصورة متزايدة كلما طال أمده . وتفضل جمهورية تنزانيا المتحدة أن يكون الكفاح لفترة أقصر وان كانت هناك غوائد ثورية في الكفاح المسلح الذى يستغرق وقتا طويلا وخاصة فى معرفة أن النصر يكمن في التحرير ، وذلك كما ذكر الرئيس سامورا موييز ما كال رئيس موزامبيق .

١٠٢ — وفيما يتعلق بالزعامة الضرورية لنجاح الكفاح من أجل التحرير في زمبابوى فان من سوء الحظ أن الزعامة السياسية الراهنة للمجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) منقسمة على نفسها . بيد أنه يجب التأكيد على أن الفرقة ليست ايدولوجية ، ولكنها راجعة الى خلاف حاد بين الشخصيات فالشعب داخل زمبابوى وخارجها قد قبل بالمجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) ، وما يحتاج اليه هذا الشعب هو زعامة توحده ولا تبت التفرقة بين صفوفه . ومن المؤكد ان هذه الزعامة ستظهر بمرور الوقت . وهناك عامل آخر هام وهو قوة ثلاثة تتمثل في المقاتلين من أجل الحرية ، الذين يقاتلون في ميدان المعركة بالفعل وفي آخرين مازالوا تحت التدريب للاشتراك في القتال من أجل بلدهم . وقد رفض المقاتلون من أجل الحرية أن يستدربوا الى صراع على الزعامة السياسية ، وان كانوا قد ظلوا يقاتلون ، ولا يزالون يقاتلون تحت لواء المجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) . غير أنه اذا ما استمرت الزعامة السياسية في التنازع فيما بينها ، في الوقت الذى تخوض فيه الطبقات المقاتلة معركة حياة أو موت من أجل تحرير زمبابوى ، فمن المتوقع أن تظهر زعامة جديدة من بين تلك الطبقات .

١٠٣ — على أن هذا الانقسام ليس وفقا على المجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) ، فالأقلية في زمبابوى منقسمة أيضا على نفسها ، وان كان هذا الانقسام لم يستغل . ويمكن تصنيف الأقلية البيضاء في زمبابوى الى ثلاث فئات : الفريق الاول يتألف من المتشددين الذين يفضلون القتال عن التخلي عن مركزهم الخاص المتميز ، وهذا الفريق لا يكفي القتال ضده وانما ينبغي الحاق الهزيمة الكاملة به . ان واجب أفريقيا وأمم وشعوب العالم المحبة للسلم والحرية ، ان تقدم كل مساعدة معنوية ومادية للمقاتلين من أجل الحرية عن طريق اللجنة التنسيقية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . ولا بد لتأمين النصر العاجل للتحرير والحرية والسلم ، من اعطاء قوات التحرير الادوات التي يستطيعون بها انهاء مهمتهم بأسرع وأفضل ما يمكن .

١٠٤ — أما الفئة الثانية من جماعة الاقلية ، والتي لا يمكن تصور اقناعها بقبول حكم الاغلبية ، فستفضل أن تذهب الى مكان آخر ، مثل استراليا أو نيوزيلندا ، أو بعض البلدان في أوروبا مثل المملكتة المتحدة ، أو كندا أو الولايات المتحدة ، على أن تقاتل ، بشرط أن تتاح لهم الفرصة لبدء حياة جديدة في مكان آخر في ظل السلم . ويمكن للمجتمع الدولي ان يساعد كثيرا بتقديم المساعدة لهذا الفريق . وانا ما قدمت هذه المساعدة ، فربما تفادى زمبابوى غالبية كبيرة من الفريق الاول من المتشددين ، وبذلك تضعف قوة سميث ويؤدي هذا الى تقصير أمد الكفاح . ويمكن أن يؤدي هذا بدوره الى تخفيف حدة المشاعر المريرة التي يحتمل أن تصل الى ذروة لا حدود لها نتيجة الكفاح الطويل الامد ، وفي الوقت نفسه يزيد عدد الاقلية البيضاء في الفئة الثالثة ، وهم الذين يختارون البقاء ويحاولون بدء حياة جديدة في ظل حكم الاغلبية .

١٠٥ - أما الاسهام المباشر الممكن للام المتحدة في الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي فيمكن تصوره على المستويات الاربعة التالية :

(أ) تطبيق أدق للجزاءات الاقتصادية وتوسيع نطاقها ؛

(ب) الاسراع بتوفير كل مساعدة ممكنة لموزامبيق حتي تتمكن من تطبيق جزاءات الامم المتحدة بطريقة أكثر فاعلية ؛

(ج) تقديم مساعدة عملية للمقاتلين من أجل الحرية في زمبابوى ، والحرمان الكامل لسميت وأتباعه من أية مساعدة ؛

(د) ممارسة أقصى ضغط على نظامي حكم الاقلية العنصرية الى أن يتم تحقيق حكم الاغلبية .

ويمكن أن يكون هذا الاسهام على مستوى ثنائي في شكل امداد مستمر بالاسلحة والذخيرة ، والمعدات الطبية والاغذية والملابس والاشياء الضرورية الاخرى التي يحتاجها الشعب ، الذي اضطر الى حمل السلاح في انتفاضة شعبية من أجل حريته وقراره للعدل .

٣ - المشاورات مع وزير الخارجية

١٠٦ - اشترك أثناء المشاورات مع السيد كادوما المسؤولين التالية أسماؤهم من الوزارة :
السيد ا . و . ن . مواساكا فيوكا ، مدير شعبة افريقيا والشرق الاوسط ، ومستشار شؤون دول شرق ووسط افريقيا

الانسة تاتو نورو ، مديرة شعبة شؤون المنظمات الدولية والشؤون القانونية بالنيابة
السيد أ . سود ، رئيس قسم بمكتب دول الشرق ووسط افريقيا
السيد د . م . ز . كابيا ، رئيس قسم شؤون منظمة الوحدة الافريقية .

ويرد فيما يلي موجز للاراء التي أعرب عنها وزير الخارجية .

١٠٧ - ان حكومة جمهورية تنزانيا تنظر الى مسألة زمبابوى باعتبارها مسألة استعمارية حاسمة ينبغي ايجاد حل لها على أساس الاولوية . وتختلف الحالة فيها تماما عنها في ناميبيا ، التي تعد مسؤولية خاصة للام المتحدة ، كما تختلف عن نظام الفصل العنصرى الذى يمارس في افريقيا الجنوبية بالرغم من العنصر المشترك الاساسي بينهما ، وهو سيطرة الاقلية على الاغلبية . وفي هذا الصدد فان حكومته تؤيد تأييدا كاملا العمل الذى تقوم به الامم المتحدة ، والقتال الذى تخوضه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والذى يخوضه أيضا مؤتمر الوند ويين الافريقيين والمؤتمر الوطنى الافريقى في افريقيا الجنوبية .

١٠٨ - ويجب ان تتجه جهود تحرير زمبابوى نحو ما يلي : (أ) تصعيد حرب العصابات التي يشنها جيش التحرير التابع للمجلس الوطنى الافريقى (زمبابوى) ؛ (ب) التوعية السياسية للزمبابويين داخل وخارج الاقليم .

١٠٩ - ولا يؤثر الشقاق في الزمالة السياسية للمجلس الوطني الافريقي (زمبابوي) على جيش التحرير الذي لم يرتبط باى من شقي المجلس . وبالإضافة الى ذلك فان منظمة الوحدة الافريقية قررت أنه ينبغي تقديم المساعدة للقوات العسكرية التابعة للمجلس الوطني الافريقي (زمبابوي) عن طريق اللجنة التنسيقية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . وهكذا فان الوحدة السياسية بين الزعماء ليست شرطا لتقديم المساعدة . وفيما يتعلق بالتوعية السياسية للزمبابويين داخل وخارج الاقليم فان هناك حملة ناجحة تجرى بطريقة فعالة وستزداد قوة . ولأنهك جمهورية تنزانيا المتحدة في أن السكان الافريقيين داخل الاقليم اصبحوا مهئين بصورة متزايدة للتحرير الكامل .

١١٠ - وتبذل الجهود في الوقت الحالي لتوحيد الزعماء السياسيين في المجلس الوطني الافريقي (زمبابوي) ، لانهم اذا ما اتحدوا فانهم سيشكلون قلعة قوية ضد السيطرة العنصرية غير الشرعية على بلدهم . ولكن حتى اذا ما ثبت استحالة اغناع الزعماء بذلك فستكون هناك دائما بدائل أخرى مثل جيش التحرير التابع للمجلس الوطني الافريقي (زمبابوي) .

١١١ - وبغية منع تكرار حدوث التدخل الاجنبي كما حدث في أنغولا ومع مراعاة امكانية التدخل العسكري من جانب المملكة المتحدة الى جانب اى من الشقين ، فقد حذرت جمهورية تنزانيا المتحدة حكومة المملكة المتحدة من الاثار الخطيرة المترتبة على القيام بهذا العمل غير المسؤول ، فضلا عن ذلك فقد تم تحذير المملكة المتحدة بصفة خاصة من اتخاذ أى تدابير للبحث عن حلول تتجاهل قوات حرب العصابات ، لانه اذا اريد لأى تسوية البقاء والاستمرار فيجب أن تكون مقبولة لدى جيش التحرير التابع للمجلس الوطني الافريقي (زمبابوي) . بل انه حتى اذا تم التخلي اليوم عن الاعلان الانفرادى للاستقلال ، فان عوة الاحوال التي كانت قائمة قبل الاعلان لا يمكن تحملها ، لأن الطريق الوحيد المقبول هو الاسراع باقامة حكم الاغلبية ثم الاستقلال تحت هذا الحكم .

١١٢ - ان الجزاءات الاقتصادية ستكون فعالة اذا ما كانت شاملة واذا كان الاذعان لها كاملا ، بل وستكون أكثر فعالية اذا ما أمكن للمقاتلين من أجل الحرية أن يشاركوا في اصابة جميع طرق المرور من الاقليم واليه بالشلل . ويجب أن يعتبر مد نطاق الجزاءات الى افريقيا الجنوبية احدى الخطوات الفعالة المطلوب اتخاذها .

١١٣ - وقد بدا بعد تجربة أنغولا أن افريقيا الجنوبية لن تكون راغبة في التدخل في شؤون روديسيا الجنوبية . وبالإضافة الى هذا ، فان من الواضح أن التوصل الى تسوية للحالة باسرع ما يمكن سيخدم مصلحة افريقيا الجنوبية الوطنية بطريقة أفضل . ان اطالة أمد الحرب في روديسيا الجنوبية لن تؤدى الا الى أن تصبح الجماهير أكثر راديكالية ، ومن المؤكد أنها ستؤدى الى قيام حكومة في زمبابوي تناصب نظام الحكم في افريقيا الجنوبية العداء الصريح . وعلى أى حال فان الافريقيين سيكونون على استعداد للقتال ضد أى تدخل الى جانب قوى البغي .

١١٤ - وقد اقترحت جمهورية تنزانيا المتحدة أن تتعهد بعض دول الكومنولث باستقبال الروديسيين البيض من الاقليم اذا قرروا مغادرة البلد ، وهو ما سيفعلونه في نهاية الامر .

٤ - بيان وزير الخارجية

١١٥ - في حفل الغداء الذي أقيم تكريما للفريق المخصص ، ألقى السيد كادوما وزير الخارجية بيانا يرد موجزله في الفقرات من ١١٦ الى ١٢٣ فيما يلي . وقد حضر حفل الغداء المسؤولون الاتية أسماءهم من أعضاء الوزارة :

السيد أ . ب . نياكي ، الأمين الاول
الانسة تاتونورو ، مديرة شعبة شؤون المنظمات الدولية والشؤون القانونية بالنيابة .
السيد ش . سولوبي ، رئيس مكتب المعلومات والبحث
السيد د . م . ج . كابييا ، رئيس قسم ، شؤون منظمة الوحدة الافريقية .

وقد حضر الاجتماع أيضا الكولونيل مبيتا ، الأمين التنفيذي للجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

١١٦ - وجاء في بيان وزير الخارجية أن الحالة في الجنوب الافريقي قد شهدت تغيرا كبيرا فسي العامين الماضيين ، وبالرغم من أن الامبراطورية البرتغالية في هذا الجزء من القارة قد انهارت فان أشق مهمة في تحرير افريقيا لا تزال قائمة ، وهي الحرية والاستقلال في روديسيا الجنوبية وناميبيا وافريقيا الجنوبية .

١١٧ - ولقد جاء نجاح الكفاح من أجل التحرير نتيجة تفاني شعوب الاقاليم المعنية والتزامها بقضية الحرية والاستقلال . وفي الوقت نفسه فان التأييد المعنوي الذي قدمته اللجنة الخاصة للشعوب كان اسهاما بارزا في هذا الكفاح .

١١٨ - وبالرغم من الانجازات التي حققها شعبا موزامبيق وأنغولا ، والتي ساعدت شعوب أفريقيا على استعادة كرامتها ، فقد بقيت تلك المهمة الشاقة لتدعيم استقلال هذين البلدين بالاضافة الى الكفاح من أجل التحرير في المناطق التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية . وقد تـم الان يصدع قلعة من قلاع الاستعمار وينبغي بذل كل جهد لاستئصالها من القارة .

١١٩ - ان المطلوب الان بصورة ملحة هو العمل المنسق لمساعدة موزامبيق على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الناشئة عن قيام حكومتها بفرض الجزاءات الكاملة ضد النظام غير الشرعي فسي روديسيا الجنوبية . وتحتاج أنغولا أيضا الى مساعدة في تدعيم استقلالها ، واعادة بناء اقتصادها المدمر وتزويدها بالموارد التقنية وغيرها من الموارد اللازمة لادارته . وقد أدان مجلس الامن عدوان أفريقيا الجنوبية الفاشم على أنغولا (١) وأمر باعادة جميع ممتلكات هذا البلد التي أخذتها قوات العدوان ، بالاضافة الى التعويض عن الممتلكات التي دمرت .

(ط) القرار ٣٨٧ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦ .

١٢٠ — وبالرغم من أن موزامبيق وأنغولا لم تعودا من المشاكل الاستعمارية ، فإن لهذين البلدين أهميتهما في الجهود من أجل تحرير الجنوب الإفريقي ، ولذا فإن بقاءهما وقوتهما هما من الأمور الحيوية لعمل اللجنة الخاصة .

١٢١ — ان المشاكل الحقيقية للاستعمار تبدأ بعد الاستقلال ، وأصدقاء موزامبيق وأنغولا الحقيقيون هم أولئك الذين يكفلون توفير الضروريات اللازمة على الفور لهذين البلدين اللذين استنفدت مواردهما البشرية والطبيعية بدرجة كبيرة بعد خمسة قرون من الاستعمار البرتغالي . وفي هذه الظروف تقع على عاتق المجتمع الدولي ككل مسؤولية خطيرة ، وهي تأمين حصول هذين البلدين على كل مساعدة ممكنة .

١٢٢ — وقد حددت جمهورية تنزانيا المتحدة موقفها من قبل ، فهي بلد محب للسلم وسيعمل من أجل السلم في العالم ، ولكنه يجب أن يكون سلما في ظل الحرية وليس في ظل الاستعباد . ولذا فإنه إذا لم يكن نيل الحرية بالوسائل السلمية ، فسيتم الحصول عليها بالقوة .

١٢٣ — هذا هو التحديد ما يتوقع بالنسبة لروديسيا الجنوبية وناميبيا . وإذا لم يسلم العنصريون طواعية فإن جمهورية تنزانيا المتحدة ستواصل ساندتها للمقاتلين من أجل الحرية إلى أن يستعيدوا كرامتهم .

جيم - زامبيا

١٢٤ - قام الفريق المخصص ، أثناء زيارته لزامبيا في الفترة من ١٩ الى ٢٣ نيسان /ابريل ، بإجراء مشاورات مع :

سعادة الرئيس كنيث د . كاوندوا
سعادة رئيس الوزراء اليا ه . ك . موندوا
الأونرابل سي . موانانشيكو ، وزير التجارة
الأونرابل غرينوود سلويزيا ، وزير الدولة للشؤون الخارجية

١ - المشاورات مع رئيس الجمهورية

١٢٥ - حضر الموظفون التالية أسماؤهم المشاورات مع الرئيس كاوندوا :

الأونرابل آرون م . ميلنر ، وزير الداخلية والقائم بأعمال وزير الخارجية
الأونرابل غرينوود سلويزيا ، وزير الدولة للشؤون الخارجية
السيد ب . م . نفوندا ، الأمين الدائم لوزارة الخارجية
السيد د . و . كامانا ، الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة
السيد بيتر كاسندا ، السفير ونائب أمين مكتب رئيس الجمهورية
السيد جوشوا س . سيولوي ، مدير شعبة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية

وفيما يلي مقتطفات مما أعرب عنه رئيس الجمهورية من آراء .

١٢٦ - قال أنه لا بد أن يكون لدى الفريق المخصص الآن على أساس مناقشاته المتسعة مع رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، الذي انتخبته مجموعة دول الخط الأمامي الأربع رئيسا لها ، جميع الحقائق ذات الصلة ، وأحدث المعلومات بشأن الحالة المتصلة بزمبابوي وناميبيا ، والجهود وبشأن الجهود التي تبذلها تلك البلدان الأربعة من أجل إقامة حكم الاغلبية في الاقليمين .

١٢٧ - وقال ان الانتصارات في موزامبيق وأنغولا أعطت دفعا جديدة للكفاح الذي يشنه شعبا زمبابوي وناميبيا ضد اضطهاد نظم الأقلية العنصرية . وان الوقت قد حان لجميع المعنيين لاتخاذ تدابير لتوحيد جهودهم من أجل التحرير النهائي للاقليمين . وأضاف أن زامبيا مصمة ، من جانبها ، على مواصلة خوض حرب التحرير حتى النهاية ، بغية ضمان الكرامة الانسانية والحرية للجميع . وزامبيا ، في فعلها هذا ، تتصرف في اطار مبادئها المعروفة جيدا والمتسقة ، وفي اطار المبادئ المتمثلة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق ووثائق منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والكنولث .

١٢٨ - وينعكس الأساس الذي تقوم عليه سياسة زامبيا الخارجية بشأن الجنوب الافريقي في بيان لوساكا ، الذي أصدرته منظمة الوحدة الافريقية واعتمدته الأمم المتحدة ، والذي أعاد مجلس وزراء

المنظمة ، في نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، تأكيده في اعلان دار السلام . وينص البيان ، في الواقع ، على ضرورة التوصل الى حل سلمي لمسألة الجنوب الافريقي ، حيثما امكن ذلك ، بغية تجنب ما لا داعي له من سفك الدماء ، وأن يلجأ الى الكفاح المسلح اذا ما رفضت نظم الاقلية العنصرية خيار الحل السلمي . وقد حاولت زامبيا ، عملاً بما سبق اقناع نظامي سالا زار وكايتانو بالبرتغال ، ولكن بدون جدوى . وقد قامت زامبيا ، بدافع من محاولتها التوصل الى حل سلمي ، باجراء اتصالات مع افريقيا الجنوبية ، مع ما تلا ذلك من اجتماعات مع فورستر وسميث .

١٢٩ - وقد قامت افريقيا الجنوبية ، نتيجة للاحتجاجات التي قدمتها زامبيا نيابة عن دول الخط الأممي الأربع بسحب قواتها من زيمبابوي ، كما كانت هذه الاحتجاجات فعالة أيضاً في الافراج عن الزعماء الوطنيين الزيمبابويين الذين ظلوا محتجزين لعدة أعوام . ولم تحظ المحاولات لحمل افريقيا الجنوبية على فرض جزاءات على النظام غير الشرعي بتأييد فورستر ، ويرجع ذلك جزئياً الى ادراكه انه اذا ما نجحت الجزاءات المفروضة على نظام سميث فانها ستطبق في النهاية على افريقيا الجنوبية نفسها .

١٣٠ - وقال ان سياسة زامبيا تنطوي على الرفض الكامل للامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد وجميع بقايا الرأسمالية . كما أن زامبيا تركز نفسها للقضاء التام على الفقر والجوع والجهل والأشكال الأخرى للمعاناة الانسانية ، بما في ذلك ، خاصة ، استغلال الانسان للانسان .

١٣١ - وأضاف ان جهات معينة أخطأت فهم سعي زامبيا من أجل التوصل الى حل سلمي ، اتفاقاً مع بيان لوساكا ، أو أساءت تفسيره عن عمد ، بغية اعطاء انطباع بأن زامبيا تسعى لتسوية الخلافات مع العنصريين بغية الحصول على مزايا اقتصادية . ولا يوجد على الاطلاق أساس لهذه الادعاءات . بل ان زامبيا رفضت في الواقع عرضاً من العنصريين لفتح الحدود ، ولم تتلق او تطلب في اي وقت من الاوقات مساعدة مالية من نظام افريقيا الجنوبية . فما تقوم به زامبيا من أعمال مبنية على أساس موقف مبادئ ، وهو محاولة التوصل الى حل سلمي للمسألة . أما الآن ، وقد فشلت المحاولات الرامية للتوصل الى حل سلمي ، فالحل الوحيد هو الكفاح المسلح . وقال ان زامبيا حاولت شق طريقها الى كيب تاون عن طريق الاقناع ، ولكن هذا لم يجد ، أما الآن ، فعليها تأييد الكفاح على طول الطريق الى كيب تاون .

١٣٢ - وقال ان زامبيا ليست دولة عنصرية ، وقد أوضحت للوطنيين الزيمبابويين والناميبيين انها لن تؤيد العنصرية من جانب الافريقيين عندما يسود حكم الاغلبية ، وانه اذا ما حدث ذلك ، فان زامبيا ستحاربها بنفس الطريقة التي حاربت بها العنصريين البيض .

١٣٣ - وفيما يتعلق بالدور الذي يمكن للمملكة المتحدة أن تؤديه فيما يتعلق بـ زيمبابوي في المرحلة الحالية ، فان الدور الوحيد الذي يمكن تصوره هو توفير الاموال لتمويل العنصريين المتشددين لكي تتسنى لهم الهجرة .

١٣٤ - وفيما يتعلق بأزمة القيادة الحالية في صفوف حركة التحرير - المجلس الوطني الافريقي

لزمبابوي ، فقد تجنبت زامبيا التدخل في المسألة ، كما أوضحت بجلاء النتائج التي خلصت اليها اللجنة الدولية الخاصة المعنية باغتيال هيربرت شتبيو (٤١) . ولا يحق الا للزمبابويين وحدهم اختيار قادتهم . وليس لدى زامبيا نية فرض أية قيادة عليهم . وأن دور زامبيا في ذلك الصدد يقتصر على توفير الظروف المناسبة التي يمكن في ظلها لشعب الاقليم وقادته تحقيق الوحدة .

١٣٥ - وقد عزز استقلال موزامبيق وأنغولا كفاح زمبابوي من أجل التحرير تعزيزا كبيرا . فقبل استقلال هذين البلدين ، لم يكن يواجه العنصريين الا أربعة بلدان مستقلة ، وهي بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزاير وزامبيا . أما الآن فقد ازداد عددها الى ستة ، مما أضعف قلاع النظم العنصرية ضد بلدان الخط الأمامي . ويحظى موقف بوتسوانا خاصة بتقدير جميع المعنيين . وزامبيا مصممة ومستعدة لتقديم التضحيات اللازمة .

١٣٦ - وقد كان هناك شيء من سوء الفهم بشأن سياسة زامبيا فيما يتعلق بأنغولا . ان زامبيا ليست نصيرة للغرب أو للشرق . فهي كمسألة مبدأ ، تعارض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . وينبغي أن يكون لكل بلد الحق في اختيار شكل حكومته أو قيادته دون تدخل أجنبي .

١٣٧ - وفيما يتعلق بالحالة الراهنة للكفاح المسلح ، فان شعب زمبابوي قادر على شن حرب تحريره بنفسه ، تحقيقا للاستقلال . أما اذا قررت افريقيا الجنوبية أو أي بلد آخر التدخل عسكريا الى جانب نظام الأقلية البيضاء ، فان حركة التحرير ستكون حرة ، من جانبها ، في دعوة البلدان الصديقة لمساعدتها . وهذا قرار لا يمكن أن تتخذه الا حركة التحرير نفسها .

١٣٨ - وفيما يتعلق بناميبيا ، توجد حاليا بعض المشاكل الصغيرة في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وقد قدمت زامبيا بشأنها تقريرا الى منظمة الوحدة الافريقية ، ومن المأمول أن تحل هذه المشاكل وديا . وتتضمن الشروط التي وضعتها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا احترام الوحدة الإقليمية للاقليم ، ووضع حد " لنظام انشاء البانتوستانات " والاعتراف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بوصفها الممثل الوحيد والحق لشعب ناميبيا . وفيما يتعلق بإمكانية قيام الأمم المتحدة باجراء عسكري بشأن ناميبيا ، فهذه مسألة تقررها الأمم المتحدة ، ولكنه ليس من المناسب القيام بمثل هذا الاجراء اذا ما كان سيؤدي الى تقسيم البلاد ، ويؤثر تأثيرا ضارا بالسلامة الإقليمية لناميبيا وبعدها .

(٥) صدر تقرير اللجنة الدولية الخاصة المعنية باغتيال هيربرت ولتشير شتبيو في آذار/مارس ١٩٧٦ . وقد أتاحت حكومة زامبيا نسخة من هذا التقرير لكي يطلع عليها الفريق المخصص ، وأودعت في ملفات الأمانة العامة ، ويمكن الأعضاء اللجنة الخاصة الاطلاع عليها لدى الطلب .

١٣٩ - أما فيما يتعلق بأفريقيا الجنوبية ، فإن زامبيا تعترف بها بوصفها دولة مستقلة . إلا أن هذا لا يعني أن زامبيا تؤيد نظام الفصل العنصري الذي يتبعه نظام الحكم . فإذا ما كانت زامبيا تعارض نظام انشاء البانتوستانات في ناميبيا ، فإن من الواضح أيضا أنه لا يمكنها تأييد النظام نفسه في أفريقيا الجنوبية . ولذا ستواصل زامبيا معارضة نظام الفصل العنصري في أفريقيا الجنوبية ، وستعارض بجداء انشاء ما يسمى بالبانتوستانات المستقلة .

٢ - المشاورات مع رئيس الوزراء

١٤٠ - حضر الموظفون التالية أسماؤهم المشاورات مع السيد موديندا :

الأونرابل ج . موانانشيكو ، وزير التجارة
السيد ب . م . نفوندا ، الأمين الدائم لوزارة الخارجية
السيد علي سمبولي ، السفير بوزارة الخارجية
السيد جوشوا سيولوي ، مدير شعبة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية

وفيما يلي موجز بالآراء التي أعرب عنها رئيس الوزراء .

١٤١ - قال ان قوى التحرير قد اكتسبت ، نتيجة لزيادة وعي المجتمع الدولي بخطورة المشاكل التي تواجه القارة الافريقية في القضاء على آخر بقايا الاستعمار ، القوة الدافعة اللازمة في مرحلة حرجية من نضالها من أجل تحقيق أمانها الحقيقية والمشروعة . ويرجع التقدم المحرز والنجاح المتحقق حتى الآن الى شجاعة وتصميم الشعوب المعدنية ، التي يؤيدها عدد من أمم العالم التقدمية التي تقف بحزم الى جانب المقاتلين في سبيل الحرية . ولا يقل أهمية عن ذلك الدعم الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الخاصة في ممارسة كافة الضغوط السياسية والدبلوماسية على نظم الأقلية العنصرية ، وفي تعبوة الرأي العام العالمي ضد تلك النظم .

١٤٢ - وقد تصور ، منذ عام ١٩٦٦ ، أن يسير تحرير الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية في أفريقيا على ثلاث مراحل : (أ) مرحلة أنغولا وموزامبيق ؛ (ب) مرحلة زمبابوي وناميبيا ؛ (ج) مرحلة أفريقيا الجنوبية . والآن وقد اكتملت المرحلة الأولى بنجاح ، يمكن تركيز جميع الجهود على المرحلتين الثانية والثالثة ، وهما متشابكتان تشابكا وثيقا . وينبغي الاشارة الى أن بعض العناصر المتصلة بالمرحلتين الأخيرتين قد نفذت بالفعل ، بما في ذلك خاصة انسحاب قوات أفريقيا الجنوبية من زمبابوي .

١٤٣ - وقال ان تفاني زامبيا الحازم في تحرير ناميبيا وزمبابوي ، والاجراءات التي اتخذتها - لمساعدة شعبي الاقليمين ليست في حاجة الى تفصيل . وما زالت زامبيا تقف على استعداد لتقديم المساعدة ، على جميع المستويات ، في جهودها لتأمين الحرية والاستقلال للقاليم المستعمرة . ومما قامت به انها قدمت برامج محددة للمساعدة ، ترمي الى اعداد كوادر لادارة الاقاليم مستقبلا ، وذلك عن

طريق توفير الاماكن والمرافق اللازمة في جامعة زامبيا لتدريب مواطني هذه الاقاليم، وعن طريق تقديم تبرعات لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي (A/10331، الفقرات ٢٢ الى ٢٨) . وقال ان الاحتياجات المالية لتقديم برامج المساعدة هذه - حقا - ضخمة للغاية، ولها آثار واضحة بالنسبة للميزانية الوطنية، ولكن زامبيا ستواصل مساعيها بفض النظر عما يتضمنه هذا من تكلفة بالنسبة للموارد البشرية والمادية .

١٤٤ - وقال ان افريقيا المستقلة، بذلت في الماضي القريب، بالتعاون مع المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي، محاولة جديدة لاقامة حكم الأغلبية في زيمبابوي باستخدام الوسائل السلمية. وكانت هذه الجهود، نصا وروحا، تتفق مع اعلان دار السلام، ومبنية على بيان لوساكا. ولا يمكن تأجيل حكم الأغلبية السوداء الذي كانت تجب اقامته منذ أمد بعيد، الى مالا نهاية. وأضاف أن افريقيا قد سمحت بالفعل بفترة زمنية أكثر من كافية، ولا يمكنها السماح لنظام سميث بكسب المزيد من الوقت، مسيقا بذلك استغلال صبر وطني زيمبابوي وحسن نواياهم في التفاوض من أجل التوصل الى حل سلمي. وينبغي للنظام العنصري، تحمل كافة النتائج المترتبة على تكتيكاته التسويفية الرامية الى احباط نقل السلطة سلميا .

١٤٥ - ونظرا لأن الكفاح المسلح هو الآن البديل الوحيد لزيمبابوي، نتيجة لتصلب نظام الأقلية فان زامبيا، اتباعا لما جرت عليه عاداتها في الماضي، لن تقصر في واجبها بل ستضاعف من مساندتها الشاملة لحركة التحرير - المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي - في نضاله المشروع من أجل الاستقلال والحرية والعدالة. فالزامبيا بالعباء الأساسية - مبادئ الحرية والعدالة والكرامة الانسانية، كما تتمثل في ميثاق الأمم المتحدة، يجعل لزاما عليها أن تسلك مثل هذا السبيل .

١٤٦ - وفي الاطار نفسه، تأمل زامبيا أن يحل زعماء زيمبابوي الافريقيين خلافاتهم تحقيقا للوحدة. فالسماح ببقاء الانقسام في صفوف الحركة القومية يعني أن تكون الحركة العنوية في يد الأعداء؛ ولا شيء يسر نظام سميث أكثر من ذلك. فالوحدة أمر لا غنى عنه سواء أكانت لفرض اجراء مفاوضات سلمية أم لشن كفاح مسلح. وقد تعهد رؤساء دول بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق بمواصلة استخدام مساعيهم الحميدة للتعجيل باعادة توحيد صفوف قيادة المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي، ولكن احتمالات نجاح الوساطة تبدو مشبحة للآمال. وقد حثت زامبيا الأمم المتحدة أيضا على اصدار نداء عاجل بالوحدة داخل صفوف المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي .

١٤٧ - وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية والمالية والمادية لزامبيا، المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٢٩ (١٩٧٣) المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٣، قال ان زامبيا ممتنة لكل الفوايا الطيبة والمساعدة التي تلقتها بما في ذلك حوالي ٥٠٠ طن متري من القمح من الدول الأعضاء في المجتمع الاقتصادي الأوروبي. الا أن المساعدة التي وردت حتى الآن اذا ما قيست بالنسبة لضخامة احتياجات زامبيا، تقصر بكثير عن الاحتياجات الفعلية ولا سيما في ضوء تدفق احتياطياتها الوطنية الى الخارج، والذي يرجع أساسا الى ركود السوق العالمية للنحاس وغيره من الموارد المعدنية. وقد اتفق رؤساء الدول الأربع، اقتناعا منهم بأنه سيمكنهم، اذا ما توحدوا، تذليل المصاعب، على فعل ما في وسعهم لمساعدة بعضهم بعضا، مع تأكيد خاص على موزامبيق، وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) .

٣ - بيان وزير التجارة

١٤٨ - القى السيد موانانشيكو ، وزير التجارة ، في مأدبة غداء أقيمت تكريما للفريق المخصص ، ببيان يرد موجزا له في الفقرات من ١٤٩ الى ١٥١ أدناه . وقد حضر المأدبة الموظفون التالية أسماؤهم بوزارة الخارجية .

السيد ب. م. نفوندا ، الأمين الدائم
السيد علي سمبولي ، السفير
السيد بول كاوندنا ، رئيس البروتوكول
السيد جوشوا س. سيولوي ، مدير شعبة المنظمات الدولية
السيد س. ه. كالنفا ، موظف الاعلام

١٤٩ - قال الوزيران وتفاني زامبيا الكامل في تحرير بلدان الجنوب الافريقي ، وكذلك غيرها من البلدان التي ما زالت واقعة تحت السيطرة الاستعمارية معروف جيدا ، كما أعلن الرئيس كاوندنا بالفعل في بيان للفريق المخصص (انظر الفقرات من ١٢٦ الى ١٣٩ أعلاه) . وان زامبيا لتتطلع الى اليوم الذي تتحرر فيه جميع المستعمرات ، ولا يبقى وجود للجنة الخاصة .

١٥٠ - وأعرب عن أمله في أن يتحقق ، قبل أمد طويل ، تحرير روديسيا الجنوبية وناميبيا وافريقيا الجنوبية ، وقال ان هذه مهمة تقع على عاتق جميع البلدان المحبة للسلم ؛ وستفعل زامبيا كل ما في وسعها لتحقيق هذا الغرض ، متعاونة تعاونا وثيقا مع البلدان المجاورة المستقلة .

١٥١ - وأضاف أن زامبيا تعلق أهمية كبيرة على أعمال اللجنة الخاصة ، وان شعب زامبيا كله يقف خلف الرئيس كاوندنا في مساعيه لمساعدة الشعوب التي تناضل من أجل التحرير ، وفي مقدمة المؤيدين لأهداف اللجنة الخاصة .

٤ - المشاورات مع وزير الدولة للشؤون الخارجية

١٥٢ - حضر أعضاء الوزارة التالية أسماؤهم المشاورات مع السيد سيلويزيا :

السيد ب. م. نفوندا ، الأمين الدائم
السيد جوشوا س. سيولوي ، مدير شعبة المنظمات الدولية
السيد ج. م. مايبامي ، نائب مدير شعبة المنظمات الدولية
السيد أ. و. مبيوي ، الناظر

وفيمما يلي موجزا بالآراء التي أعرب عنها الوزير .

١٥٣ - قال ان استقلال موزامبيق وأنغولا غير الحالة في الجنوب الافريقي تغييرا كبيرا . ولا يوجد شك على الاطلاق في نتيجة الكفاح المسلح بالنسبة لتحرير زمبابوي وناميبيا . وان زامبيا لمتفانية تماما في تحرير افريقيا تحريرا تاما على وجه السرعة .

١٥٤ — ومع أن من الواضح أن نظم الأقلية العنصرية لا يمكنها تحمل هجوم حركات التحرير ، فما زالت توجد صعوبات كبيرة تحول دون تحقيق الحرية والاستقلال في زيمبابوي وناميبيا وأفريقيا الجنوبية على وجه السرعة . إلا أن زامبيا ، وهي أحد بلدان الخط الأمامي ، ستواصل العمل لتحقيق الحرية والاستقلال في زيمبابوي وناميبيا وأفريقيا الجنوبية .

١٥٥ — وأعرب عن أمله في أن تستخدم نتائج العمل البناء الذي قام به الفريق المخصص ، في إطار الأمم المتحدة ، ولا سيما اللجنة الخاصة ، أساسا لصياغة توصيات محددة وإيجابية يأخذ بها المجتمع الدولي بأسره .

دال — بوتسوانا

١٥٦ — أجرى الفريق المخصص ، أثناء زيارته لبوتسوانا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ، مشاورات مع :

السيد سرتسي خاما ، رئيس الجمهورية
والا ونرا بل ك . ك . ج . ماسيري ، نائب رئيس الجمهورية ووزير المالية والتخطيط الانمائي

١ — المشاورات مع رئيس الجمهورية

١٥٧ — حضر الموظفون التالية أسماؤهم المشاورات مع الرئيس خاما :

سعادة السيد أ . م . موغويه ، وزير الشؤون الخارجية
الأونرا بل دانييل ك . كويلاغوبي ، وزير الخدمة المدنية والاعلام
السيد لبيانغ م . مروتوكوانسي ، السكرتير الخاص لرئيس الجمهورية
السيد مبيفاني سي . تيبوني ، أمين وزارة الخارجية
السيد صموئيل أ . موبوتشيني ، وكيل وزارة الخارجية
السيد يواكيم ه . هوليل ، مساعد أمين وزارة الخارجية

وفيما يلي مقتطفات من الآراء التي أعرب عنها رئيس الجمهورية .

١٥٨ — قال ان رؤساء دول الخط الأمامي الأربع ، عملا بالمبادئ الواردة في بيان لوساكا ، وفي ضوء ما رأوه من دلائل في ذلك الصدد ، وافقوا في اجتماع عقد في لوساكا ، على تقديم كافة المساعدات الممكنة للتعجيل بحل الوضع الشان القائم في روديسيا الجنوبية . فمع انهيار الاستعمار البرتغالي في افريقيا ، الذي يرجع أساسا الى التطورات في أنغولا وموزامبيق ، يبدو واضحا أن حكومة افريقيا الجنوبية على استعداد لقبول حتمية حكم الأغلبية في روديسيا الجنوبية . ومن الواضح أن استعداد فورستر لمحاولة التوصل الى حل عن طريق التفاوض في روديسيا الجنوبية يقوم على أمل أن دولة زيمبابوي

الجديدة لن تكون معادية لنظام افريقيا الجنوبية . وقد طلب رؤساء الدول ، كأساس لأي مفاوضات ، انسحاب قوات افريقيا الجنوبية العسكرية وشبه العسكرية من روديسيا الجنوبية فوراً ، واتخاذ نظام سميث التدابير اللازمة للإفراج عن السجناء والمحتجزين السياسيين .

١٥٩ - وبعد أن استوفيت الشروط المتقدمة الذكر بفترة قصيرة ، أصبح الجو مهيأ لتوحيد الأنشطة المتفرقة لقوى تحرير زيمبابوي . وصدرت مناشدات للزعماء السياسيين لدفن خلافاتهم بغية تحقيق هدفهم المشترك الوحيد : تحرير زيمبابوي . وكانت نتيجة ذلك تشكيل المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي الذي لم يتمكن ، بالرغم مما بذله جميع المعنيين من جهود ، من تذليل اختلاف هويات عناصره الأصلية .

١٦٠ - وقال ان نظام سميث استغل ، في الوقت نفسه ، الفرقة الظاهرة في صفوف القيادة السياسية للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي عن طريق اللجوء الى تكتيكات ملتوية مختلفة بغية كسب الوقت لاتخاذ المزيد من التدابير لتوطيد سيطرته غير الشرعية على الاقليم . واستمر التواطؤ بين سميث وفورستر في عرقلة الجهود المخلصة التي يبذلها الزعماء الافريقيون : فمن الواضح أنه في الوقت الذي يبدو فيه فورستر مستعداً لممارسة شيء من الضغط على سميث ، فإنه على غير استعداد لممارسة ما له من سلطة فعالة على مصير النظام غير الشرعي . وهكذا ظل خط توريد الأسلحة والذخائر وغيرها من المعدات الاستراتيجية من افريقيا الجنوبية الى نظام سميث متوفراً للأخير في متابعته حربه القمعية ضد المناضلين الزيمبابويين في سبيل الحرية . فضلاً عن ذلك ، فإن افريقيا الجنوبية تعارض معارضة مطلقة تطبق أي جزاءات اقتصادية على هذا النظام ، خشية أن تطبق على افريقيا الجنوبية نفسها يوماً من الأيام .

١٦١ - وأضاف ان الزيمبابويين الذين تركوا بلادهم للاشتراك في الكفاح الفعال من أجل التحرير قد شعروا بالقلق وخيبة الأمل ، بصفة متزايدة ، نتيجة للفرقة في صفوف قيادتهم السياسية ، فهم متشوقون لمواصلة الكفاح ، ويودون أن يروا موقفاً موحداً . وهذه الرغبة الشديدة في الوحدة واضحة بصفة خاصة بين الزيمبابويين الذين يتحملون وطأة القتال . وإذا ما استمرت الفرقة في صفوف القيادة السياسية ، فإن من الممكن تصور ظهور قيادة من بين صفوف الكوادر المقاتلة ، باسم المناضلين المتحدين التابعين للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي تضطلع بدور مزدوج ، فتقدم للشعب القيادة السياسية اللازمة ، وتوفر التوجيه العسكري اللازم ، على غرار الانجاز الباهر الذي حققته جبهة تحرير موزامبيق .

١٦٢ - وقال انه ينبغي على الزعماء السياسيين للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي أن يتراصوا فوراً لاعطاء الأولوية الأولى لهدفهم الأساسي المشترك - القضاء على حكم الأقلية - وذلك عن طريق وضع ذلك الهدف النبيل فوق أية اختلافات في طرق عملهم . وأضاف انه لما يحزن رؤساء الدول الأربع أن يظلوا يشهدون عدم الاستجابة كلية لمنشاداتهم المتكررة من أجل الوحدة ، بينما اتخذوا هم أنفسهم عدداً من التدابير لتحقيق النتيجة المرجوة . وقد فعل رؤساء الدول الأربع كل ما يتوقع منهم . واتخذ بعضهم خطوات ، مضمين بذلك تضحيات كبيرة بالنسبة لاقتصاداتهم الوطنية ، لمحاولة مساعدة الزيمبابويين . ولكن استجابة القيادة السياسية للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي

اقل بكثير مما هو المطلوب منها. ان ما زال يتعين على هؤلاء القادة اظهار صفات القيادة التي يتوقعها منهم الزمبابويون والمجتمع الدولي على حد سواء.

١٦٣ - وفيما يتعلق بما ذكر مؤخرا من امكانية اجراء بعض التغييرات في عضوية "وزارة" النظام غير الشرعي، فان من البديهي أن أى تعديل لأغراض تجميلية يدخل بعض زعماء القبائل على المستوى "الوزارى" هو عمل لا جدوى منه، ان أن من المستبعد جدا ان يكون الذين سيختارون من الزعماء مؤهلين للتعهد باسم اية جهة، ولا سيما باسم جميع شعب زمبابوى ككل. فلا يوجد بديل لحكم الأغلبية الحقيقي، القائم على حق الاقتراع العام لجميع البالغين.

١٦٤ - وقال انه يبدو ان المملكة المتحدة، التي ما زالت مسؤولة قانونا عن الاقليم بوصفها الدولة القائمة بالادارة، غير راغبة ولا مستعدة لاتخاذ تدابير لانهاء النظام المتمرد. ومع انه يبدو أن المملكة المتحدة تعترف بحتمية حكم الأغلبية في روديسيا الجنوبية، فانه ليس لديها سلطة فعالة تمارسها على نظام سميث، على خلاف حكومة افريقيا الجنوبية. فضلا عن ذلك، ليس من الانصاف أن يتوقع من الزمبابويين في هذه المرحلة المتأخرة أن يثقوا في نوايا حكومة المملكة المتحدة، نظرا لتاريخها في تقديم تنازلات لنظام سميث في الماضي. وفي هذه الظروف، ليس من المعقول أو العملي تصور أى دور فعال للمملكة المتحدة يمكن أن يساهم في القضاء على الأزمة على وجه السرعة.

١٦٥ - وأضاف ان هناك من يشكك في حكمة اجراء محادثات بفرض التوصل الى تسوية مع نظام سميث عن طريق المفاوضات. ولكنه قال ان عدم الاستفادة من جميع الفرص المتاحة، مهما تكن امكانية نجاحها ضئيلة، يعني الحاق الضرر والاحجاف بالمصلحة الحقة للزمبابويين. وقد اتفق رؤساء الدول الأربع، اخلاصا منهم لبيان لوساكا وعلان دار السلام بشأن الجنوب الافريقي، على المساعدة في تلك الجهود وبذلوا قصاراهم. الا أن من الواضح أن جهود الوطنيين الزمبابويين، التي يؤيدها رؤساء الدول الأربع، لم تحقق النتائج المرجوة، نظرا لعناد نظام سميث. ويتعين علينا، بالنظر الى رفض نظام الأقلية التفاوض جديا، قبول ما لا مفر من قبوله، وهو الخيار الوحيد الباقي المتروك لشعب زمبابوى - مضاعفة كفاحه المسلح. وفي هذا الصدد، ربما كان فشل محادثات سميث ونكومو انظر (المجلد الثاني من هذا التقرير، المرفق، الفقرات ٣١ الى ٣٨ الصفحات ٣٣ - ٣٥) نمرة في ثوب نقمة، فقد اقنع هذا لا نكومو وحده، وانما العالم عامة بأن من المستحيل التفاوض مع نظام سميث، وان السبيل الوحيد المتاح الان هو الكفاح المسلح.

١٦٦ - أما في حالة احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي لناميبيا، فلا يوجد الا حل واحد فقط - الانسحاب الفوري وغير المشروط للوجود الافريقي الجنوبي من الاقليم الدولي. ان لا يمكن قبول مد نظام الفصل العنصرى الى الاقليم، ونظام استغلال الموارد البشرية والمادية في صورة أوطان أو بانوتستانات. فالانتخابات الزائفة والمحادثات الدستورية المزعومة القائمة على التجمعات الاثنائية تشكل انتهاكا مباشرا للمبادئ المتمثلة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الوثائق والاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق الانسان الأساسية والحرية والمساواة للجميع.

١٦٧ - وقال ان بوتسوانا ، نظرا لظروفها الجغرافية ، تواجه مهمة ضخمة ، هي تلبية احتياجات اللاجئين الذين يدخلون اقليمها من افريقيا غير المحررة . وفي حين ان ميزانيتها الوطنية محدودة ، فان احتياجات هؤلاء اللاجئين غير محدودة : ان يتعين ، على أساس عاجل تلبية الاحتياجات من الأغذية والكساء والرعاية الطبية والأدوية والسكان وغيره من الاحتياجات الأساسية الأخرى . وتود بوتسوانا مناشدة المجتمع الدولي تعبئة كافة الموارد المتاحة لمساعدتها في ذلك الشأن . وفيما يتعلق بالأموال وغيرها من الموارد المخصصة لمساعدة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية ، لا بد من أن يكون تقديم المساعدة الى الشعب المعني بالتشاور الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية . وينبغي بوجه خاص أن تقدم كافة المعونات الى الزمبابويين عن طريق لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

٢ - المشاورات مع نائب رئيس الجمهورية ووزير المالية والتخطيط الانمائي

١٦٨ - حضر الموظفون التالية أسماؤهم المشاورات مع السيد ماسيري :

الأونرابل دانييل ك. كويلاغوبي ، وزير الخدمة المدنية والاعلام ووزير الخارجية بالنيابة
السيد لبيانغ م. موتوكواني ، السكرتير الخاص لرئيس الجمهورية
السيد ميفانبي سي . تيونوني ، أمين وزارة الخارجية
السيد صموئيل أ. موتشيني ، وكيل أمين وزارة الخارجية
السيد يواكيم ه. هوليليا ، مساعد أمين وزارة الخارجية

وفيما يلي موجز بالآراء التي عبر عنها نائب رئيس الجمهورية ووزير المالية والتخطيط الانمائي .

١٦٩ - قال ان بوتسوانا ، وعيها منها لظروفها الجغرافية الخاصة - فهي محاطة تماما بنظام أقلية - والقيود المترتبة عليها ، قد أدركت منذ زمن بعيد ، أن أفضل طريقة لاجتثاث التمييزات المرجوة في المنطقة تكون عن طريق تقديم قذوة للخصوم . فسواء أكان النظام الاجتماعي والأعمال السياسية للخصوم ناشئة عن خوف حقيقي لكونهم أقلية ، أو عن المخطط الاستعماري الرامي الى الفزو والسيطرة ، والذي لم يعد يتمشى مع العصر ، فان بوتسوانا قد اقتنعت ، ولم تفقد بعد تماما الأمل في ذلك ، أن تتعلم نظم الأقلية يوما ما ، عن طريق الاقتداء ببوتسوانا ، فهم المعنى الحقيقي لمجتمع متعدد الأجناس يقوم على أساس الاحترام المتبادل لحقوق الانسان وتكافؤ الفرص والتعايش السلمي . وستستمر بوتسوانا ، كما فعلت في العقد الماضي ، تبين لمنظم الأقلية هذه المبادئ الأساسية للسلوك الانساني .

١٧٠ - وأضاف أن بوتسوانا ، بدافع من هذا الاعتقاد الراسخ ، واتفاقا مع أهداف وأغراض بيان لوساكا تقدم تعاونها الكامل في المحاولة التي يبذلها رؤساء دول الخط الأممي للتوصل الى تسوية سريعة وسلمية للحالة السائدة في روديسيا الجنوبية وللمنع الحاق المزيد من الازدي والمشايق بشعب

الاقليم ككل ، فالنتائج المؤسفة لحرب عنصرية شاملة ليست في حاجة الى توضيح . والحالة السائدة في روديسيا الجنوبية آخذة في الوصول الى مستوى الأزمة ، وهذا له آثار بعيدة الأذى على الحالة المتدهورة في ناميبيا . ولذا فان بوتسوانا تتفق اتفاقا كاملا مع رؤساء دول الخط الأمامي الأخرى ، وتشاركهم مشاركة تامة فيما أعربوا عنه للفريق المخصص من آراء في ذلك الشأن .

١٧١ — وعلق على موقف حكومة افريقيا الجنوبية بشأن امكانية حل مسألة زمبابوى ، فقال ان اقل ما يقال عنه أنه من الصعب جدا التنبؤ به ، وأنه ملتو للغاية . فمن الواضح أن زعماء افريقيا الجنوبية قد رفضوا أن يدركوا ، أو أنهم قد قرروا أن يتجاهلوا ، أن الحروب العنصرية في الجنوب الافريقي وشيكة الوقوع .

١٧٢ — وقال ان من البديهي أن هناك حاجة ملحة لتصعيد الضغوط الدبلوماسية والسياسية على حلفاء افريقيا الجنوبية وأصدقائها ، ولا سيما الولايات المتحدة ، بغية احداث التغييرات المرجوة . أما فيما يتعلق بعجز المملكة المتحدة عن اتخاذ تدابير فعالة ، أو رفضها فعل ذلك ، فان بوتسوانا تود أن تؤكد خطورة مسؤولية تلك الحكومة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة قانونا ، والمسؤولة دوليا على هذا الاقليم . وأضاف انه يترتب ليس فقط على المملكة المتحدة وحدها ، وإنما أيضا على المجتمع العالمي ككل اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحقيق حكم الأغلبية في زمبابوى ، بأقل قدر من المعاناة .

١٧٣ — وأعرب عن الأسف لأن الجهود التي بذلها رؤساء الدول الأربع لتحقيق الوحدة السياسية داخل صفوف المجلس الوطني الافريقي لزمبابوى لم تكلل بالنجاح ، إذ أن تحقيق الفاعلية لأي مسعى من أجل التحرير يستلزم توجيهها سياسيا ، ووجود هدف سياسي متفق عليه . وإذا ما ظل الطرفان في قيادة المجلس الوطني الافريقي لزمبابوى منقسمين لدرجة لا يمكن علاجها ، كما يبدو حقيقة ، فإن النتيجة الممكنة قد تكون قضاء أحدهما على الآخر في النهاية ، أو ظهور قيادة جديدة من بين الكوادر — كما حدث مع جبهة تحرير موزامبيق — تتولى مسؤولية العمليات العسكرية والقيادة السياسية على حد سواء .

١٧٤ — وقال انه ما من شك في أن الجزاءات الاقتصادية المفروضة على نظام الأقلية لن تكون فعالة الا اذا امتثلت لها افريقيا الجنوبية . فبالإضافة الى الفائدة المباشرة الواضحة التي يلقاها النظام غير الشرعي من افريقيا الجنوبية ، قام بإنشاء شبكة من المشاريع التجارية في افريقيا الجنوبية بغية تسهيل تجارته السرية الواسعة مع العالم الخارجي ، وتمكن من تخفيض آثار الجزاءات الى حد أدنى . ويواصل عدد من الدول الاعضاء ، وهي على علم كامل بهذا التحايل ، الاشتراك في مثل هذه التجارة عن طريق وسطاء .

١٧٥ — وقال ان بوتسوانا ، من جانبها ، تبذل أقصى ما في وسعها لتخفيض تجارتها مع روديسيا الجنوبية ، وتمكنت من القضاء تماما على التجارة بالسلع غير الضرورية ، مع ما نتج عن ذلك من مشاق وتضحيات اقتصادية عنيفة . وفيما يتعلق بالخط الحديدي الذي يمر من روديسيا الجنوبية ، عبر

بوتسوانا ، الى افريقيا الجنوبية ، والذي يملكه ويشغله ويقوم بصيانتها نظام الأقلية ، تمكنت بوتسوانا من إيقاف نقل جميع المواد الاستراتيجية والمعدات العسكرية والبتترول عن طريق هذا الخط . وما يحول دون قطع هذا الخط الحديدي تماما هو وجود عقبة خطيرة ، هذا ان لم يكن التغلب عليها مستحيلا ، وهي مسألة دفع التكاليف الرأسمالية البعدية التي تبلغ حوالي ٧٠ مليون رند (ك) . وبالإضافة الى ذلك ، سيستلزم هذا تشغيل نحو ٥٠٠ من العمال المفترسين لابقاء العملية، وتوفير مساكن ومكاتب لهم . وحتى اذا ما وردت معونة خارجية كبيرة لتمكين بوتسوانا من تشغيل الخط الحديدي وتذليل هذه المصاعب أثناء الفترة اللازمة لتعبئة تلك المعونة لبناء المقومات الهيكلية الأساسية اللازمة ، وهي لن تقل عن سنتين ، فان اقتصاد بوتسوانا سيتعرض لضرر لا يمكن اصلاحه ، ان ليس للبلاط طريق بديل لصادراتها ، نظرا لأن قدرتها على نقل البضائع بالطرق البرية محدودة للغاية .

١٧٦ — أما فيما يتعلق بالحالة في ناميبيا ، فان الكفاح من أجل التحرير سيضعف بالرغم من الوجود العسكري الضخم لافريقيا الجنوبية في ذلك الاقليم . ولا توجد الا طريقة واحدة يمكن بها التوصل الى تسوية سلمية في ناميبيا ، هي أن ينسحب الافريقيون الجنوبيون من الاقليم فورا .

١٧٧ — وفيما يتعلق بالحالة داخل افريقيا الجنوبية ، فانه يبدو أن حكومة افريقيا الجنوبية تسعى الى كسب الوقت بدلا من أن تبذل جهدا جديا لحل مشاكل البلاد . ومفهوم البانتوستانات مثال لسياسة الحكومة . ولا يمكن قبول تلك السياسة لأنها تسعى لا دامة نظام الفصل العنصري ، عن طريق محاولة تخصيص ٨٧ في المائة من الأراضي للأقلية البيضاء ، والمتبقي وهو ١٣ في المائة — وهي أرض سقط أساسا — للسود .

(ك) يعادل الرند الواحد حوالي ١١٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة .

ها* - موزامبيق

١٧٨ - أجرى الفريق المخصص خلال زيارته لموزامبيق في الفترة من ٢٨ نيسان/ابريل الى ١ أيار/مايو مشاورات مع :

صاحب الفخامة الرئيس سامورا موئيز ماكيل
سعادة السيد ماريانو ماتسينهي ، عضو اللجنة المركزية ، ووزير العمل

١ - المشاورات مع الرئيس

١٧٩ - حضر المشاورات مع الرئيس مايكل ، المسؤولون التالية اسماؤهم :
سعادة السيد مارسيلينو دوس سانتوس ، نائب رئيس جبهة تحرير موزامبيق ، ووزير التنمية والتخطيط الاقتصادي
سعادة السيد ماريانو ماتسينهي ، عضو اللجنة المركزية ، ووزير العمل
سعادة السيد ماريو دا غراسا ماشونفو ، وزير الصناعة والتجارة
السيد رافاييل ماغوني ، مدير اذاعة موزامبيق
السيد جوان بابتستا كوسمه ، من كبار المسؤولين في الادارة الوطنية للتعاون الدولي
بوزارة التنمية والتخطيط الاقتصادي
السيدة ماريانا براغانسا ، من كبار المسؤولين في مركز الوثائق بوزارة التنمية والتخطيط الاقتصادي

وترد أدناه مقتطفات من الآراء التي اعرب عنها الرئيس .

١٨٠ - ان جمهورية موزامبيق الشعبية تقدر كل التقدير وجود الفريق المخصص في ماوتونظرا لانها تعتبر دور المجتمع الدولي حاسما في المرحلة الراهنة من الكفاح في الجنوب الافريقي . وتسلم موزامبيق ، من خلال تجربتها الخاصة ، بما للتدابير الدولية المتضافرة من قيمة في مساندة عملية انهاء الاستعمار . وقد لعبت اللجنة الخاصة ، بوجه خاص ، دورا فعالا في كفاح موزامبيق للتحرر . ومن ثم كان انتصار شعب موزامبيق ، بقيادة جبهة تحرير موزامبيق ، انتصارا للجنة الخاصة ايضا . وموزامبيق تؤمن باللجنة الخاصة وتثق فيها . وقد كانت هذه الثقة هي التي حددت بجبهة تحرير موزامبيق وبالحكومة موزامبيق الى توقع مساهمة فعالة من اللجنة الخاصة ، وتوقع اتاحة الفرصة من خلالها لقيام الامم المتحدة في مجموعها بدور مجد في الحالة الراهنة في الجنوب الافريقي .

١٨١ - وبعد انتصار قوى التحرير على السيطرة الاستعمارية البرتغالية على اقاليمها الافريقية ، فان مفتاح تصفية الآثار الباقية للاستعمار والعنصرية يكمن فى الاستئصال الكامل لشأفة المقومات الهيكلية العنصرية التي تبني عليها افريقيا الجنوبية ادامتها لتفوق البيض . فافريقيا الجنوبية المؤيدة الرئيسية لنظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، هي التي تواصل امداد هذا النظام بالادوات اللازمة للقمع الاستعماري للاغلبية على يد الاقلية وبالوسائل التي تمكن هذا النظام من تخريب جهود المجتمع الدولي الرامية الى تدوير الاساس الاقتصادي للنظام . ولا ريب في ان تعنت سميت مرتبط بنظام الفصل العنصرى . ومرة اخرى فان افريقيا الجنوبية هي التي تواصل احتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا الدولي وما تنفذ تتخذ خطوات ترمي الى الاخلال بالسلامة الاقليمية لناميبيا ووحدها الوطنية وتدويرها ، متجاهلة عن عمد الرأى العام العالمي وابسط مبادئ اللياقة الانسانية ومتحدية تحديا صريحا المقررات الجديدة للمجتمع العالمي . لذلك ، عند ما يتكلم احد عن الحرية في الجنوب الافريقي ، فلا بد له من ان يتكلم عن نظام الفصل العنصرى البغيض وعن ايجاد الوسائل الكفيلة بتدمير العنصرية .

١٨٢ - لهذا ، فان موزامبيق على استعداد لتقديم كل عون للجهود الرامية الى اعادة ما لشعوب زمبابوى وناميبيا وافريقيا الجنوبية من حقوق الانسان الاساسية ، واعادة العدل والحرية والمساواة لها . وموزامبيق متفقة كل الاتفاق مع تقييم رؤساء دول الخط الاممي الآخرين ومؤداه انه لا يمكن في المرحلة الراهنة ان يكون هناك بديل للكفاح المسلح - كاجراء مباشر لضمان استئصال اسوأ شكل من اشكال الاتهام التي عرفها الانسان من الجنوب الافريقي بأسرع ما يمكن . ومن ثم فان الكفاح المسلح ليس موجها ضد مجموعة معينة من الناس ولا ضد جنس بالذات ، بل هو موجها ضد نظام الظلم والقمع ، بما ينطوى عليه من تعصب استبدادي . والكفاح المسلح هو اسمي شكل من اشكال التضحية الانسانية من جانب الملايين التي تعاني في الجنوب الافريقي . وتعني موزامبيق ، ان تؤيد هذا الكفاح ، وضعها كبلد يقع على الحدود بين افريقيا الحرة وافريقيا غير المحررة . بحيث تعتبر موزامبيق ، بشكل ما ، الحد الذي ينتهي عنده نور الحرية . ويشعر الموزامبيقيون بأن عبء الاستعمار ما زال يثقل كاهل اشقائهم الافريقيين ومن ثم فانهم مصممون على تأييد مد نور الحرية الى افريقيا غير المحررة .

١٨٣ - ويجب ان توضع دون تأخير نهاية لاحتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي لناميبيا ، الذي كان موضع ادانة متكررة من جانب المجتمع الدولي . ويجب على الامم المتحدة ان تتخذ كافة الاجراءات الكفيلة بالضغط على افريقيا الجنوبية حتى تستعيد ناميبيا سلامتها الاقليمية وتستعيد شعبها الحرية والاستقلال ، في نفس الوقت الذي يواصل فيه شعب ناميبيا كفاحه المسلح تحت القيادة القادرة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . فالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا ، هي المنظمة الوحيدة - والاداة - القادرة على تنظيم البلد ككل متحد ، وارشاد الشعب الى مصيره الواضح ، وتحقيق مركز الدولة المستقلة ، والاضطلاع بهمة التعمير القومي بنجاح . فتحت قيادة سوابو لن تكون هناك قبلية ؛ بل ستكون هناك ناميبيا واحدة فقط .

١٨٤ - ويجب على المجتمع الدولي ان لا يقتصر فقط على اداة افريقيا الجنوبية لاستمرار احتلالها غير الشرعي لناميبيا بل يجب عليه ايضا ان يستنكر مناورات نظام الفصل العنصري الرامية الى احداث الانقسام في صفوف شعب ناميبيا . والتجارب الاخيرة في الحلبة الدولية غنية بالامثلة التي تصبـور ما يحدث للعملاء الذين يخلقهم اولئك الراغبون في تجاهل ما للشعوب المكافحة في سبيل تحريرها من مطالب واماني مشروعة . وينبغي لافريقيا الجنوبية ان تستخلص الاستنتاجات اللازمة من هذه التجارب وان تمتنع عن الانغماس في تجارب مماثلة مصيرها الفشل . ويجب على افريقيا الجنوبية ان تعترف بمنظمة سوابو بوصفها الممثل للشعب الناميبي . كما يجب عليها ان تعترف ، مثلما فعلت موزامبيق والمجتمع الدولي ، بأن سوابو هي المنظمة الوحيدة القادرة على قيادة الناميبيين وتوجيههم وتوحيدهم وتنظيمهم وتمثيلهم تمثيلا حقيقيا . فرفض افريقيا الجنوبية الاعتراف بذلك لن يؤدي الا الى زيادة احتمالات مضاعفة الكفاح المسلح الدائر حاليا بقيادة سوابو . وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة الى ان قوات افريقيا الجنوبية انسحبت الى داخل ناميبيا بعد ان ارتكبت عدوانا في انغولا ووجدت حالة تأجج في الاقليم الدولي . وليس في وسع افريقيا الجنوبية ان توقف الحريق المشتعل في ناميبيا . وينبغي للأمم المتحدة ان تؤيد بقوة كفاح الناميبيين المسلح .

١٨٥ - وقد خلص شعب زمبابوي الى ان الكفاح المسلح هو وحده القادر على تأمين بلوغ مطالبهم المشروعة المتمثلة في قيام حكم الاغلبية . وقد اتخذ هذا القرار عند ما اختار نظام الاقلية العنصري غير الشرعي سد الطرق المؤدية الى الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض . وشعب زمبابوي يؤيد بصلابة الكفاح المسلح اقتناعا منه بأنه لم يعد في امكانه ان يحتمل ما احتمله من تضحيات بالارواح البشرية وما قاساه تحت الحكم القمعي . ولذلك ، فان الرد الوحيد على نظام سميت القاتل هو الكفاح المسلح وينبغي ان توجه كافة الجهود نحو هذه الغاية . فالواقع ان في مثل هذا الكفاح ، في التحليل النهائي ، انقاذ للارواح . أما أولئك الذين يشككون في ملائمة الكفاح المسلح ويحاولون ادخال اعتبارات انسانية في المشكلة لتبرير معارضتهم للمقاومة المسلحة فهم يشوهون بذلك وجهه ما يدعونه من حقائق ويخلطون بين السبب والنتيجة . فالكفاح المسلح ليس هو السبب في المعاناة البشرية ومذابح المدنيين الابرياء والقمع الدموي . ان هذا كله نتاج فرعي للحرب الاستعمارية ضد الشعوب المستعمرة والمضطهدة . والكفاح المسلح في هذه الحالة هو في الواقع كفاح ضد التدمير الفاشم للحياة والممتلكات . وفيما يتعلق بتجربة موزامبيق الخاصة ، فان عدد الافريقيين الذين دمروا ، جسمانيا ومعنويا ، بواسطة النظام الاستعماري اثناء سيطرته القمعية يفوق كثيرا عدد أولئك الذين فقدوا اثناء عقد من الكفاح في سبيل التحرر . فقد حافظت جبهة تحرير موزامبيق ، طيلة كفاحها التحرري ، على اعداد متزايدة من الارواح عن طريق التوسع بالتدريج في مجالات سيطرتها ، في حين استمرت مذابح الافريقيين الابرياء على ايدي عناصر القمع في المناطق غير المحررة . ومن الحقائق المؤكدة أن عناصر القمع الابرالية استخدمت الموزامبيين كحقل للتجارب في المناطق التي لم يدر فيها كفاح مسلح .

١٨٦ - ونجاح الكفاح التحرري مرهون بوحدة المقاتلين من اجل الحرية في زمبابوي وتضامنهم ؛ فالواقع ان النصر يتوقف على نبذ كل الصراعات والخلافات الشخصية . وفي هذه العملية انبثق الكفاح

المسلح ، بوصفه حافزا للانتقال والتحول ، كأداة للتوحيد . كما أن الكفاح المسلح أداة للتنظيم والوعي . فمن بين صفوف المقاتلين — وهم المحاربون من أجل الحرية الذين كانوا ينتمون فيما مضى إلى الاتحاد الشعبي الإفريقي لزيمبابوي والاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي المنحلين حاليا — انبثقت وحدة وتضامن في شكل جيش التحرير التابع للمجلس الوطني الإفريقي (زيمبابوي) ، لا كحزب سياسي بل كالتحام للقيادات المحاربة . وتمثل وحدة القوى المحاربة نواة هامة لضمان الوحدة الأكبر لكل الزيمبابويين . كما تمثل هذه الوحدة ضمنا ضد احتمالات اندلاع حرب أهلية في زيمبابوي . ويستجيب رؤساء دول الخط الأممي الرابع للحاجة الماسة للقيادات بتأييد القيادة الموحدة داخل الجيش ، اعترافا واضحا منهم بأن هذا التطور يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق الغاية النهائية . فالأتجاه السليم لزيمبابوي في المرحلة الراهنة هو تطوير الكفاح المسلح بنجاح ، من ناحية ، والقيادة المنبثقة من بين القيادات المقاتلة من ناحية أخرى . وموزامبيق لن تؤيد تحت أية ظروف التحزبية على أي مستوى .

١٨٧ — وسيتغلب شعب زيمبابوي ، ولا سيما أولئك الذين يتحملون العبء الرئيسي للحرب ، على المشاحنات بين الأفراد . فبالنسبة للشعب ، تعتبر المشاحنة الوحيدة — التضاد الرئيسي — هي تلك التي بينه وبين العدو ، المتمثل بنظام الأقلية العنصرية غير الشرعي . وسيدعم الزيمبابويين وحدتهم وتضامنهم أثناء كفاحهم المسلح . ويعترف المحاربون كيف يميزون العدو ، وهو النظام نفسه بأجهزته العسكرية والبوليسية والإدارية . ذلك أن الكفاح المسلح في زيمبابوي ليس موجها ضد أناس لأنهم بيض . فالقضية ليست قضية لون بشرة المرء . فما يجب مكافحته وتدويره هو هيكل النظام .

١٨٨ — وينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى تعزيز الجزاءات المفروضة ضد النظام غير الشرعي ، لأنه يتعين القضاء على اقتصاد الإقليم باعتباره الأساس الذي يستند إليه النظام في مواصلة محاولته الدائبة ، وأن كانت عقيمة ، لإدامة الوضع القائم . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب أن تكون الجزاءات شاملة وأن يتم الإشراف عليها على نحو فعال ؛ فكلما عجلنا بعزل النظام عن العالم الخارجي — وتحقيق الانتصار في الحرب الاقتصادية ، كلما قصرت مدة الكفاح المسلح والمعاناة . وقد فرضت موزامبيق ، من جانبها ، جزاءات كاملة ضد نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي ، تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة وأسماها في الكفاح المسلح الدائر حاليا في زيمبابوي . ولذلك فإن مسؤولية المجتمع الدولي بالغة الخطورة ؛ وعليه أن يواصل مضاعفة تأييده للكفاح التحرري والحرب الاقتصادية — الشاملين .

٢ — المشاورات مع وزير العمل

١٨٩ — صرح السيد ماتسينهي ، وزير العمل ، أثناء زيارة الفريق المخصص لمقر جبهة تحرير موزامبيق في ٢٩ نيسان / أبريل ، بأن اللجنة الخاصة أسهمت ، منذ انشائها في آذار / مارس ١٩٦١ ، مساهمة كبيرة في قضية تحرر جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية ، إذ تمثل

اللجنة رأس حربته للقوى التقدمية داخل الامم المتحدة . وقد كان لعمل اللجنة الخاصة اثر حاسم على قوى التحرر المتصاعدة ، نظرا لانها تمثل مصدرا مستمرا للتأييد والتشجيع للشعوب المكافحة . ورغم الانتقادات العديدة التي يوجهها اعداء الحرية والتحرر والعدل الى اللجنة الخاصة فقد استمرت اللجنة في تقديم المساعدة الادبية والديبلوماسية والسياسية للشعوب المناضلة . ويمثل الاستقلال الذي حققته موزامبيق ودول اخرى كثيرة انتصارا للجنة الخاصة . وتشعر جبهة تحرير موزامبيق بامتنان خاص للدور النشط الذي قام به ندوغو سالم ، رئيس اللجنة ، ولقيادته البارزة خلال السنوات الاربع والنصف الماضية . فقد كان ، وهو أحد أبناء افريقيا ، بحكمته وتفانيه ، مصدرا مستمرا للالهام لجميع المقاتلين من اجل الحرية . وستواصل جبهة تحرير موزامبيق ، بما لها من تاريخ وتجربة في الكفاح التحرري ، في التعاون الوثيق مع اللجنة الخاصة في انجاز اعمالها حتى يتم القضاء على الاثار الباقية للاستعمار في شتى انحاء العالم .

١٩٠ - وردا على هذه الكلمة ، اشار رئيس اللجنة الخاصة الى علاقة العمل الطويلة والوثيقة التي قامت بين جبهة تحرير موزامبيق واللجنة الخاصة واشاد على وجه خاص بقيادات جبهة تحرير موزامبيق التي " جعلت مابوتو امرا ممكنا " . وقد كانت أنشطة جبهة تحرير موزامبيق موضع اعجاب منذ امد بعيد لا من جانب اللجنة الخاصة فقط بل ايضا من جانب الامم المتحدة في مجموعها . وتعتبر مساهمة جبهة تحرير موزامبيق في تحرير افريقيا مساهمة هامة على نحو متميز . فقد ظلت الجبهة ، بعد اكثر من عشر سنوات من الكفاح المسلح ، في طليعة حرب التحرير . وتلعب موزامبيق ، ان تفعل ذلك ، دورا حاسما في تحرير زمبابوي ، بتضحية كبيرة من جانبها . وستواصل اللجنة الخاصة استعداد القوة والتشجيع من التأييد الثابت الذي تلقاه من جبهة تحرير موزامبيق وستضاعف بدورها جهودها الرامية الى الضغط على نظام الاقلية .

١٩١ - وفي حفل استقبال اقيم تكريما للفريق المخصص في ٢٩ نيسان / ابريل ، اشاد السيد ماتسينهي وزير العمل ، مرة اخرى ، بالعمل الذي انجزته اللجنة الخاصة دعما لشعوب الاقاليم المستعمرة وقال ان موزامبيق ممتنة لما تبذله اللجنة الخاصة من جهود متواصلة في الاضطلاع بمسؤولياتهم . فبفضل هذه الجهود ، تمثل موزامبيق الان " قاعدة صلبة للكفاح ضد القمع الاستعماري " . وتقف موزامبيق ، بقيادة جبهة تحرير موزامبيق ، على ابهة الاستعداد لمساعدة اللجنة في مساعيها الرامية الى تحرير زمبابوي وناميبيا بكل الوسائل المتاحة لها . وهي واثقة من ان شعب زمبابوي ، الذي لجأ الى السلاح لاستعادة شرفه وكرامته وتحقيق المساواة له ، مقدر له ان يكسب حرب التحرير ويقضي على النظام غير الشرعي بسرعة . فرياح التحرير التي هبت من الشمال ، قد اكتسبت الان قوة كاملة في الجنوب الافريقي . وقال ان موزامبيق لن تدخر جهدا في سبيل تيسير عمليات انهاء الاستعمار النهائية في المنطقة والتعجيل بها . وهي مصممة على تنفيذ الجزاءات ضد النظام غير الشرعي الى ان يتم النظر . وفي الوقت نفسه ، فان بلده ممتنة للتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي للتغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تواجه موزامبيق كنتيجة مباشرة لاقلاق حدودها مع روديسيا الجنوبية . وستتعاون موزامبيق تعاوننا كاملا مع اللجنة الخاصة حتى يحقق شعبا زمبابوي وناميبيا الغايات الواردة في ميثاق الامم المتحدة وفي اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

واو - اثيوبيا

١٩٢ - أجرى الفريق المخصص اثناء زيارته لاثيوبيا في الفترة من ٢ الى ٥ أيار/مايو ، مشاورات مع:
البريجادير جنرال تيفيري بانتي ، رئيس المجلس الادارى العسكرى المؤقت
سعادة السيد كيفلي ووداجو ، وزير الخارجية

١ - المشاورات مع رئيس المجلس الادارى العسكرى المؤقت

١٩٣ - حضر المشاورات مع البريجادير جنرال بانتي ، المسؤولون بوزارة الشؤون الخارجية
التالية اسماؤهم حاضرين :

سعادة السيد كيفلي ووداجو ، وزير الخارجية

السيد تيسفاني ميكاشا ، رئيس ادارة المنظمات الدولية

السيد بيرهانو دينكا ، رئيس الادارة الافريقية

وترد ادناه مقتطفات من الاراء التي اعرب عنها رئيس المجلس الادارى العسكرى المؤقت .

١٩٤ - ان اثيوبيا ، بوصفها عضوا نشطا في منظمة الوحدة الافريقية ومؤيدة حازمة لها ، قد
تابعت عن كثب وقد مت تأييدها الكامل لجهود الزعماء الافريقيين الآخرين الرامية الى ايجاد حل
عاجل للحالة الحرجة الحاضرة في الجنوب الافريقي ، وفقا للمبادئ الواردة في بيان لوساكا وعلان
دار السلام بشأن الجنوب الافريقي .

١٩٥ - وما يؤسف له بشدة ، انه كنتيجة مباشرة لرفض نظام الاقلية في روديسيا الجنوبية الاستجابة
الى مناهج العمل التي تبنتها منظمة الوحدة الافريقية - والمتمثلة في اجراء حوار مجد لنقل كل
السلطات الى الاغلبية - لم تسفر المحادثات حتى الان عن النتائج المرجوة منها . وقد بات واضحا
الان انه لا يمكن اللجوء الى تسوية عن طريق التفاوض وان البديل الوحيد المتروك لشعب زمبابوى
لبلوغ التحرر هو طريق الكفاح المسلح ، بما يترتب عليه من اراقة دماء على صعيد جميع الاطراف . فقد
اغلق نظام الاقلية كل طرق الانتقال السلمي الى حكم الاغلبية .

١٩٦ - وفي ناميبيا ، الاقليم الذى ظل قيد نظر مستفيض من الامم المتحدة منذ نشأتها ، لم يتم
احراز اى تقدم ذى قيمة نحو تمتع الشعب بتمتع كاملا بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير
والاستقلال . ولم يعد في وسع المجتمع الدولي ان يظل في حالة رضا عن هذه الحالة . وينبغي
الان ان تطبق ضد نظام بريتوريا العنصرى التدابير المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة للقضاء
على اى تهديد للسلم والامن الدوليين تطبيقا كاملا .

١٩٧ - وفي الوقت نفسه ، ينبغي مطالبة الامم المتحدة وأسسة منظماتها بزيادة تقديم كل عون ممكن لشعبي ناميبيا وزمبابوي . كما ينبغي توجيه نداء عاجل الى كل المعنيين لتقديم المساعدة لشعبي هذين الاقليمين ، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية .

١٩٨ - وتعتبر مشكلة الفرقة التي أُلتمت بالمجلس الوطني الافريقي (زمبابوي) من الموائق الرئيسية امام ادارة حرب التحرير ادارة فعالة . ولذا ، فان جهود التسوية التي يضطلع بها رؤساء دول الخط الامامي الاربع محل تقدير عظيم . ورغم ان احتمالات الوحدة ربما لا تكون واعدة الى حد كبير ، فانه تقع على عاتق زعماء زمبابوي السياسيين مسؤولية خطيرة هي مسؤولية محاولة بذل قصاراهم لتسوية خلافاتهم فوراً لضمان انتصارهم على الاقلية العنصرية باسرع وقت ممكن . وستكون مساعدة الامم المتحدة في هذا الصدد ذات اهمية هائلة .

١٩٩ - لذلك فان اثيوبيا تتفق اتفاقاً كاملاً مع تقييم رؤساء دول الخط الامامي الاربع للحالة الراهنة في زمبابوي وناميبيا . ولا يزال موقف اثيوبيا الحازم من مسائل انهاء الاستعمار كما هو . فهي ستؤيد كل التأييد اية تدابير تتخذ من أجل مواصلة الكفاح المسلح .

٢٠٠ - وفيما يتعلق بمسألة جيبوتي - وهي مشكلة ذات أهمية وطنية حيوية بالنسبة لاثيوبيا - فانه ليس ثمة شك في الحاجة الماسة الى تمكين سكان هذا الاقليم من نيل الاستقلال دون تأخير . ولا يوجد لدى اثيوبيا اية مخططات اقليمية او مخططات اخرى بشأن جيبوتي . وتتمثل المشكلة فـي استمرار مطالب الصومال بشأن الاقليم ، تلك المطالب المعلنه بوضوح في دستورها بوصفها السياسة القومية لها ، والتي تتمثل في استعادة كل الاراضي التي يسكنها الصوماليون . وحتى اذا نبذت الصومال مطلبها الاقليمي ، فانه من الواضح ان امتصاص الصومال للاقليم لن يكون حدثاً مستبعداً بدون وجود ضمان دولي لعدم قيام الصومال بذلك الا في اطار منظمة الوحدة الافريقية وفي داخل الامم المتحدة حسب مقتضى الحال ، قبل استقلال الاقليم وبعده . وتأمل اثيوبيا في ان يبدد مثل هذا الضمان اثناء فترة ما قبل الاستقلال وبعده اية شكوك في قدرة الاقليم على الحياة مستقبلاً .

٢ - المشاورات مع وزير الخارجية

٢٠١ - وحضر المشاورات مع السيد ووداجو ، المسؤولون بوزارة الخارجية التالية اسماؤهم :

السيد تيسفايي ميكاشا ، رئيس ادارة المنظمات الدولية

السيد بيرهانو دينكا ، رئيس الادارة الافريقية

السيد تيفيرا شاوول ، رئيس ادارة الصحافة والاعلام

السيد سييوم محمود ، المستشار بادارة المنظمات الدولية

السيد بيترس سولومون ، السكرتير الاول بإدارة المنظمات الدولية
الآنسة كونفيت سينيغيورغيس ، السكرتير الاول بإدارة المنظمات الدولية

ويرد ادناه ملخص للاراء التي اعرب عنها وزير الخارجية .

٢٠٢ - لقد استمرت اثيوبيا ، بوصفها عضوا مؤسسا للجنة الخاصة ، في تقديم مساندة نشطة للجنة فيما تبذله من جهود للاضطلاع بولايتها على نحو فعال . وهي تعتبر أنشطة الفريق المخصص ، بالذات كما تعكسها الصحافة العالمية على اساس مستمر ، مناسبة تماما وتجي في حينها . والاتصالات والمشاورات المباشرة التي يجريها الفريق المخصص مع رؤساء دول الخط الاممي الاربعة لا تصور الحالة الراهنة في هذا الجزء من افريقيا من الزاوية المناسبة والسليمة فحسب بل تشدد ايضا اهتمام العالم الى الحاجة الماسة الى اتخاذ تدابير حاسمة لانهاء الازمة الكامنة قبل اندلاع حرب عنصرية شاملة .

٢٠٣ - ولقد اتاحت الحالة الجديدة تماما الناشئة في الجنوب الافريقي نتيجة للانتصار الذي حققته شعوب الاقاليم التي كانت واقعة من قبل تحت السيطرة البرتغالية فرصة مناسبة وظروفا مواتية لوضع نهاية حاسمة للمأساة الانسانية في زمبابوي وناميبيا . وفي الوقت نفسه فان هذه التطورات تمثل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي في مجموعه ، وفرصة فريدة له ، كيما يلعب دورا ملموسا في هذه العملية . وفي الوقت الذي تجرى فيه مواصلة الكفاح المسلح - البديل الوحيد المتروك لشعبي زمبابوي وناميبيا - تقع على المجتمع الدولي مهمة التحرك بشكل حاسم لاتخاذ خطوات تكميلية محددة بغية انهاء نظامي الاقلية المعنيتين على وجه السرعة ، تخفيفا لالام الشعبين في كفاهما التحرري .

٢٠٤ - وينبغي الان للامم المتحدة ، تشيا مع اعترافها بشرعية كفاح شعبي هذين الاقليمين من اجل تحقيق الحرية والاستقلال بكافة الوسائل المتاحة ، واخذة في الاعتبار ظروف التعبير المترتبة على استمرار نظامي الاقلية الخائنين في تعنتهما ، ان تؤيد ضرورة تشديد الكفاح المسلح لهذين الشعبين بغية تحقيق امانيهما الحققة والمشروعة . ذلك ان مثل هذا التأييد في المرحلة الحاسمة الحالية سيكون بمثابة مصدر اضافي للتشجيع والالهام لشعبي الاقليمين الشجاعين ، كما سيكون في الوقت نفسه انذارا نهائيا لا رجعة فيه للنظامين غير الشرعيين بأن المنظمة على استعداد للعمل على تلبية امانى الاغلبية الافريقية تلبية كاملة .

٢٠٥ - وفيما يتعلق بالجزءات الاقتصادية المفروضة ضد نظام سميث ، فانه مما يؤسف له ان الاجراءات المتخذة لوضع نهاية لتجارته غير الشرعية والسرية مع بلدان اخرى لم تكن كافية . لذلك ينبغي لمجلس الامن ان ينظر في اتخاذ تدابير الزامية اكثر فعالية لسد الشفرات التي يتم عن طريقها التحايل على تنفيذ الجزاءات تنفيذا كاملا . وبلاضافة الى ذلك ، ينبغي للمجلس ان ينظر الان في اتخاذ كل الاجراءات المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة لتوسيع نطاق هذه الجزاءات . ورغم ان الجزاءات الاقتصادية وحدها لا تستطيع ان تكسب حرب التحرير ، فان مثل هذه الخطوات ستعزز الى حد كبير فعالية وقوة الكفاح المسلح الذي يخوضه شعب زمبابوي في الوقت نفسه .

٢٠٦ - وعلى صعيد آخر ، يجب على الامم المتحدة ان تقدم مساعدة في الاعداد لبناء القيادات التي ستتولى مستقبلا ادارة دولة زمبابوية مستقلة جديدة . وكما يتضح من تجارب المنظمة في الونة الاخيرة ، فان متطلبات الدول الجديدة في هذا الصدد هي متطلبات هائلة . ومن ثم ينبغي ، في ضوء الموارد المحدودة المتاحة ، بذل جهود متضافرة ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف ، لتقوية برامج التدريب اللازمة ، بما في ذلك برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي وصندوق الامم المتحدة لناميبيا .

٢٠٧ - وفيما يتعلق بالحالة في ناميبيا ، التي تشكل تهديدا خطيرا لسلم المنطقة وامنها ، ينبغي الاعتراف بأن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير جماعية لارغام النظام على انها وجوده العدواني والبغيض ، في نفس الوقت الذي تواصل فيه سوابو كفاحها المسلح المكثف . ويعتبر مد الجزاءات الاقتصادية بحيث تشمل نظام الاقلية في افريقيا الجنوبية نتيجة محتومة . ويجب على اعضاء مجلس الامن وخاصة حلفاء هذا النظام واصدقائه ، ان يكونوا مستعدين الان للتصرف بسرعة وبدون مراوغة ، على اساس مدى تنفيذ القرار الذي اتخذه المجلس بالاجماع في كانون الثاني /يناير (ل) . وفي الوقت نفسه ، يجب على الامم المتحدة ان تتخذ مزيدا من الاجراءات لزيادة تدفق المساعدة الى سوابو ، الممثل الوحيد والحقيقي لاماني شعب ناميبيا الحقيقية ، وخاصة فيما يتعلق بتدريب القيادات تمهيدا للاضطلاع الفعال بالمهام التي ينطوي عليها الاستقلال الوطني لناميبيا .

٢٠٨ - والانقسام الواضح في صفوف قيادة المجلس الوطني الافريقي (زمبابوي) يدعو الى القلق الشديد ، وتشاطر اثيوبيا رؤساء دول الخط الاممي الاربعة ما أعربوا عنه من آراء في هذا الصدد . وكما اتضح من تطور الاحداث ، فانه لا توجد ، فيما يبدو ، خلافات رئيسية بين الزمرتين . ولذلك يجب على القادة المعنيين ان يدفنوا خلافاتهم لصالح هدفهم النبيل . وستواصل الدول الافريقية الضغط على المجموعات المتنافسة كيما تتحد لصالح شعب زمبابوي في مجموعه ولبلوغ مركز الدولة ذات السيادة دون اى ابطاء آخر . ويجب على الامم المتحدة ان تتخذ ، في حدود مجالات اختصاصها ، كل الخطوات لتعزيز وحدة شعب زمبابوي في مسيرته نحو الحرية والاستقلال .

٢٠٩ - ومن الحالات التي لا تقل خطورة والقادرة على تشكيل تهديد خطير للسلم والامن في القارة الافريقية الحالة الحاصلة في اقليم جيبوتي الواقع تحت السيطرة الفرنسية ، والمتعلقة به .

٢١٠ - وقد كانت لهذا الاقليم روابط تاريخية طويلة مع اثيوبيا . فجيبوتي تشارك اثيوبيا في حدود تمتد مسافة ٦٤٣٧ كيلومتر وتربط الشعبين برباط وثيق وشائج الدم والتاريخ ، كما يوجد بينهما ترابط كبير من نواحي الاقتصاد والثقافة والامن . وتقتن الاقليم طائفتان رئيسيتان هما العفار والعيسى وتعيش اغلبية الطائفتين في اثيوبيا : فمن مجموع العفاريين البالغ عددهم ٦٣٠ . ٠٠٠ شخص ، يعيش ١٣٠ . ٠٠٠ شخص في الاقليم ، بينما يعيش الباقي وعددهم ٥٠٠ . ٠٠٠ شخص في اثيوبيا وبالمثل ، فان معظم افراد طائفة العيسى الاثنية اثيوبيون . ولقد كانت جيبوتي منذ ايامها الطبيعية للبحر

بالنسبة لاثيوبيا . وقد ادى بناء ميناء جيبوتي وربطه فيما بعد بداخل اثيوبيا بواسطة خط حديدي الى قيام علاقة ترابط اقتصادي كبير بينهما .

٢١١ - ولشعب جيبوتي حق اساسي وغير قابل للتصرف في الاستقلال ، وفقا للاحكام ذات الصلة في ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية - واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .

٢١٢ - وتقوم سياسة الحكومة العسكرية المؤقتة على التأييد غير المشروط والكامل لاستقلال جيبوتي . ويجب على الامم المتحدة أن تتصدى للتحدى المتمثل في تقديم ضمانات ملموسة كيما يحترم الجميع سيادة جيبوتي ومركزها المستقل وسلامتها الإقليمية . ويجب على الامم المتحدة ان تبذل ، - مع منظمة الوحدة الافريقية ، كل جهد من اجل تشكيل جبهة متحدة من كل الاحزاب السياسية ، داخل الاقليم وخارجه ، التي تؤيد الاستقلال الفوري ، ومن اجل اثناء كل المجموعات والاحزاب السياسية عن تسليح اتباعها سرا . كما يجب على الامم المتحدة ان تكفل التخلي الكامل عن جميع المطالبات المتعلقة بالاقليم ، امثالا لقرار الجمعية العامة ٣٤٨٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ .

٢١٣ - وترى اثيوبيا ان اية سياسة ترمي الى تغيير ما للاقليم من مركز مستقل هي بمثابة مصـدـر ممكن لصراع يهدد سلم المنطقة وامنها .

٢١٤ - وخلافا لاثيوبيا ، التي اوضحت منذ امد بعيد تأييدها الكامل وغير المشروط لاستقلال جيبوتي استقلالا حقيقيا وكذلك سحبها لاية مطالبات ربما كانت لها بشأن الاقليم ، فان الدولة الاخرى المجاورة ، وهي الصومال ، قد دأبت على تكرار تأييد هـ لحق تقرير المصير ووعدها بعدم ضم الاقليم . ومن الواضح ان المجتمع الدولي لا يمكن ان يقبل بمجرد نبذ مفهوم الضم - الذي يدل على عمل عسكري عدواني - كتعهد سليم وحقيقي نظرا لانه لا يستبعد احتمال قيام دولة بعملية تخريب متعمد للعمليات السياسية لاقليم اخر مما يجعل المحصلة واحدة في النهاية . وقد دعت الجمعية العامة ، في الفقرة ٦ من القرار ٣٤٨٠ (د - ٣٠) الذي اتخذته بناء على مبادرة اثيوبيا في الدورة الثلاثين " جميع الدول الى ان تتخلي فورا عن كل مطالبة بالاقليم ، وان تعلن بطلان اية تصرفات تؤكد مثل هذه المطالبات " . ومما يؤسف له ان الصومال اختارت ان تبدي تحفظات بشأن هذه الفقرة بالذات ، بأن قالت ببساطة ان الدعوة الى التخلي عن المطالبة لا تنطبق على الصومال . وهذا يعني انه نظرا لان الصومال تعتبر جيبوتي جزءا من اقليمها الوطني واقصا تحت " احتلال اجنبي " فان الدعوة الى سحب المطالبة لا تنطبق على السياسة المستمرة للصومال القائمة بناء على ما يسمى بأمة صومالية . وقد ضاعفت هذه السياسة المعلنة من خوف شعب جيبوتي ، نظرا لعدم قدرته على حماية نفسه من المخططات الواضحة لجيرانه الطموحين التوسعيين .

٢١٥ - وتؤيد اثيوبيا السماح لجميع السكان المقيمين بنية حسنة بالمشاركة في العمليات السياسية

المؤدية الى الاستقلال . ولكن المشكلة هي مشكلة وضع معيار عادل لتحديد من يمكن اعتباره مقيما بنية حسنة . فساكن الاقليم يغلب عليهم طابع التنقل من مكان الى اخر ؛ ولذلك يزداد عدد هم في اوقات الازدهار الاقتصادي بينما ينخفض في اوقات اخرى . ومن ثم فان تعريف مصطلح " اللاجئ " يمثل صعوبة على وجه الخصوص . ولا بد من سد جميع الثغرات الممكنة لتجنب اية محاولة ترمي الى تغيير التكوين الديموغرافي للاقليم . وقد اعلنت اثيوبيا ، من جانبها ، استعدادها للالتزام في هذا الصدد باتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في عام ١٩٦٩ بشأن النواحي المحددة لمشاكل اللاجئين في افريقيا .

٢١٦ - وترتبط مسألة صيانة السلامة الاقليمية لجيبوتي بأمن اثيوبيا ايضا . ان لا يمكن لاثيوبيا ان تقرر انشاء قوة خارجية في الاقليم ، بطريق التخريب ، تكون ضارة بمصالحها الوطنية الحيوية .

٢١٧ - ونظرا لان اقليم جيبوتي يفتقر الى اية موارد منظورة يمكن عن طريقها توسيع اقتصاده ، فانه يجب على المجتمع الدولي ان يتخذ خطوات عاجلة لتقديم مساعدة خاصة الى الاقليم .

٢١٨ - وفي ختام الاجتماع ، قدم وزير الخارجية الى الفريق الخاص مذكرة بعنوان " اراء الحكومة العسكرية المؤقتة لاثيوبيا بشأن استقلال اقليم جيبوتي ومستقبله " ، يرد نصها في المرفق الخامس لهذا الفصل .

٢١٩ - وقد اكد رئيس اللجنة لوزير الخارجية ، وهو يكرر تأكيد الجمعية العامة واللجنة الخاصة على حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للميثاق والاعلان ، ان اللجنة الخاصة ستضع في اعتبارها الكامل الراء المبداء بشأن المسألة اثناء نظرها في البند . وعلاوة على ذلك ، اعرب رئيس اللجنة عن امله ، وهو يشير الى ان البعثة الخاصة لمنظمة الوحدة الافريقية ستقدم نتائجها الى لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في نهاية أيار/مايو ، التي سينظر فيها بعد ذلك المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، ان تتلقى الامم المتحدة مشورة اخرى توجيها ومشورة من منظمة الوحدة الافريقية بشأن المسألة ، مثلما يحدث فيما يتصل بالمسائل الاخرى المتعلقة بانها الاستعمار في القارة الافريقية .

رابعاً - المشاورات مع منظمة الوحدة الافريقية

٢٢٠ - أجرى الفريق المخصص ، في إطار الاضطلاع بولايته المحددة التي عهدت بها اليه اللجنة الخاصة (انظر الفقرة ٢ (ج) أعلاه) ، مشاورات مع السيد ويليام ايتكي مبوموا ، الأمين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية ، في ٣ أيار/مايو بمقر المنظمة في اديس ابابا ، ومع الكولونيل هاشم مبيتا ، الأمين التنفيذي للجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، في ١٧ نيسان/ابريل بمقر اللجنة في دار السلام .

ألف - الأمين العام الادارى

٢٢١ - وحضر المشاورات مع السيد مبوموا ، أعضاء الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية التالية أسماؤهم:

السيد أ. ن . شيموكا ، مدير الادارة السياسية
السيد م. أ. دار ، رئيس قسم الشؤون السياسية العامة
السيد داويت اغزيا بهير ، رئيس قسم انهاء الاستعمار
السيد ف . ويغي نزومويتا ، رئيس قسم الجزاءات بالنيابة
السيد ف . اوكوبوا ، منسق شؤون الأمين العام الادارى .
ويرد ادناه ملخص للآراء التي اعرّب عنها الأمين العام الادارى .

٢٢٢ - ان رغبة افريقيا في التوصل الى تسوية سلمية للمسائل الموجودة في الجنوب الافريقي معلنة على نحو صريح في بيان لوساكا وفي اعلان دار السلام . بيد ان الجهود التي يبذلها رؤساء دول الخط الاممي الاربع لتنفيذ المبادئ الواردة في هذين الصكين ، وفقا للولاية التي اناطتهم بها منظمة الوحدة الافريقية ، قد احبطتها تماما تكتيكات نظام سميت المخادعة والمعصوقة .

٢٢٣ - ولذلك فانه من الواضح ان عملية انهاء الاستعمار في الجنوب الافريقي قد وصلت الان الى مرحلة حاسمة ودرجة للخاية من حيث انه لا يوجد بديل سوى الكفاح المسلح كيما يبلغ شعبا زмбаوى وناميبيا الاهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة وفي اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وشعبا هذين الاقليمين مستعدان الان اكثر من اى وقت مضى لانتزاع حريتهما واستقلالهما ، مهما كانت التكاليف ، من نظامي الاقلية العنيدة . ومنظمة الوحدة الافريقية مصممة على مساعدة هذين الشعبين في هذا المسعى . وقد اتخذت لجنتها التنسيقية ، بوجه خاص ، كل الاجراءات الممكنة للمساعدة على تنظيم الكفاح التحريري الذي يخوضه المقاتلون من اجل الحرية . وتشني منظمة الوحدة الافريقية ، بوجه خاص ، على المبادرات التي اتخذتها دول الخط الاممي الاربع بالاستمرار في مساعدة شعبي الاقليمين . ورغم أن منظمة الوحدة الافريقية والدول المعنية مباشرة ستستمر في مضاعفة جهودها في هذا الصدد ، فان منظمة الوحدة الافريقية ترحب بتقديم مساعدات اضافية من الحكومات التي كانت دائما في طليعة مؤيدي قضية التحرر .

٢٢٤ - وما يؤسف له ان الانقسام الحالي في القيادة السياسية للمجلس الوطني الافريقي (زмбаوى) قد ترك اثرا سيئا على شن حرب العصاهات ، نظرا لان الزمبابويين داخل الاقليم وخارجه قد اصابهم ارتباك كبير فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي بها نقل المساعدة الى القيادات المقاتلة وعن طريق أى الزعماء ينبغي نقلها . بيد ان المنصر المخوف هو انه لا توجد فيما يبدو اية خلافات ظاهرة في ايمانهم بالحاجة الماسة الى مضاعفة الكفاح المسلح ضد النظام القمعي .

فضلا عن انه فيما يتعلق بالادارة الفعلية لحرب التحرير ، فان هذه الخلافات ، المتصلة بصفة رئيسية بالصراعات الفردية على السلطة داخل المنظمة ، عديمة الالهمية نسبيا ، وخاصة بالنظر الى ان القيادات المقاتلة تزداد قربا من بعضها بعضا داخل الاقليم وخارجه . ولذلك تقع على المجتمع الدولي مهمة تقديم تأييده الكامل للقيادات ، مثلما فعلت منظمة الوحدة الافريقية ، والا متناع عن اتخاذ اية تدابير قد تخل بوحدها وتضامنها .

٢٢٥ - ويجب على الامم المتحدة ان تواصل ، على اساس متعدد الاطراف ، اتخاذ تدابير داعمة في المجالات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية ، استكمالا للكفاح المسلح الذي تخوضه الشعوب المعنية . ولذلك يجب على الامم المتحدة ان تكفل ، مع الاستمرار في شجب نظم الاقلية العنصرية لتعنتها ، كون الجزاءات المفروضة ضد نظام سميث غير الشرعي شاملة وموضع امثال كامل ، وممتدة بحيث تشمل افريقيا الجنوبية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي لمجلس الامن ، في ضوء استمرار تجاهل تلك الحكومة للالتزامات المترتبة عليها بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة ، ان ينظر في اتخاذ الاجراءات المناسبة المنصوص عليها في الميثاق . ويجب تنفيذ المقرر الذي اتخذه مجلس الامن بشأن الاجراءات اللازمة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية لموزامبيق تنفيذا كاملا ، كما يجب على جميع الدول الاعضاء ان تتخذ ، داخل الامم المتحدة ومن خلال عضويتها في الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، خطوات ملموسة للاسهام في سبيل هذه الغاية دون تأخير . وستواصل منظمة الوحدة الافريقية توحيد جهود الدول الافريقية الاعضاء في الامم المتحدة والمنظمات المعنية بغية تحقيق التنفيذ الكامل والعاجل لكل القرارات ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، ينبغي تقديم مساعدات على اساس ثنائي ، نظرا لان من الواضح ضرورة زيادة تدفق الاسلحة والامدادات السوقية الى المقاتلين من اجل الحرية عن طريق لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

٢٢٦ - وترفض منظمة الوحدة الافريقية رفضا قاطعا الخطوة التي اتخذها نظام سميث مؤخرًا لخداع العالم عن طريق تعيين رؤساء قبائل في مناصب " وزارية " . ان يجب ان يكون المتكلمون باسم الاغلبية قادرين على تمثيل الاغلبية ومؤهلين للتكلم باسمها .

٢٢٧ - وقد جاء بيان كالا هان (انظر الفقرة ٥٥ أعلاه) متأخرا للغاية رغم ما يتضمنه من عناصر بناءة . ان ان الاحداث تجاوزت الاقتراح ؛ ففي مثل هذه المرحلة المتأخرة ، يعتبر تحديد مهلة زمنية تتجاوز العام للانتقال الى حكم الاغلبية بمثابة مساعدة للنظام غير الشرعي من حيث انه سيمكّن هذا النظام من كسب مزيد من الوقت لزيادة توطيد وضعه غير الشرعي وتدعيم سيطرته على الزمبابويين . ويجب على المملكة المتحدة ان توضح لنظام سميث على نحو لا يسفيه انها لن تفكر ، تحت اي ظروف ، في مساعدة النظام في حالة اندلاع حرب شاملة مع المقاتلين من اجل الحرية وان المملكة المتحدة ، على النقيض من ذلك ، ستؤيد تأييدا كاملا التدابير المؤدية الى تحقيق شعب زمبابوى لحكم الاغلبية . ويجوز للمملكة المتحدة ان تمنح حق اللجوء للبيض الفارين من جراء حرب العصابات ، وذلك بغية تعجيل العمليات المؤدية الى تلك الغاية بأقل قدر من المعاناة والصعوبات لجميع الاطراف .

٢٢٨ - والا مل معقود على الا تتدخل افريقيا الجنوبية في زمبابوى عسكريا ، في الوقت الذى يحتمل فيه ان تقدم لنظام سميث المنفذ الاقتصادى الذى اغلقته موزامبيق حاليا . ذلك ان الاشار والنتائج المترتبة على مثل هذا التدخل العسكرية ستكون بعيدة المدى نظرا للتحويل الخطير الذى طرأ على ميزان القوى السياسى في المنطقة .

٢٢٩ - وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولى المقترح عقده في ١٩٧٧ تأييدا لشعبي زمبابوى وناميبيا- الكافحين ، فان منظمة الوحدة الافريقية تؤيد تماما عقد هذا المؤتمر ، برعاية الامم المتحدة ، لاعلان التزام المجتمع الدولى وتكرسه لتأييد قوى التحرر . وكما كان الحال فيما يتعلق بمؤتمر اوسلو الذى عقد في عام ١٩٧٣ (٢) ، فان منظمة الوحدة الافريقية تقف على اهبة الاستعداد للمساعدة فى تنظيم مثل هذا المؤتمر .

باء - الامين التنفيذى للجنة التنسيق لتحرير افريقيا-
التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية

٢٣٠ - حضر المشاورات مع الكولونيل مبيتا ، اعضاء الامانة التنفيذية للجنة-
التالية اسماؤهم :

السيد ميتيدين لاميني ، الامين التنفيذى المساعد للشؤون المالية والادارية

السيد جين بيتشوكا ، موظف الاعلام

ويرد ادناه ملخص للاراء التى اعرب عنها الامين التنفيذى .

٢٣١ - بالرغم من القرارات المختلفة التى اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية خلال السنوات القليلة الماضية بشأن زمبابوى ، وبالرغم من جهود المنظمة الرامية الى تنفيذ بيان لوساكا ، لا توجد حاليا اية بارقة امل في تحقيق تسوية سلمية ناجحة مع نظام سميث . وفي الوقت نفسه ، فان فرص إعادة توحيد الزعماء السياسيين للمجلس الوطنى الافريقى (زمبابوى) فورا تبدو ضعيفة للغاية .

٢٣٢ - وفي هذه الظروف ، اتخذت لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، في خريف ١٩٧٥ ، كل الخطوات الممكنة نحو تحقيق الوحدة بين المقاتلين من اجل الحرية ، ونجحت في ذلك الى حد كبير . وقد ادرك المناضلون ، الذين سرعان ما انضم اليهم آلاف من الشباب الراحل عن زمبابوى ، الخلافات والصعوبات الموجودة على مستوى قيادتهم السياسية ، ولكنهم اختاروا عدم الاعتراف بقيادة منقسمة . وهم مصممون ، بدلا من ذلك ، على الاستعداد على نحو مشترك لتحرير بلد هم بقوة السلاح ، في الوقت الذى ينتظرون فيه قيام الوحدة من جديد بين زعمائهم السياسيين . ومن ثم فان القتال مستمر ، والمناضلون يقاتلون كقوة قتالية موحدة تابعة للمجلس

(٢) للاطلاع على تقرير المؤتمر ، انظر الوثيقة A/9061 ، المرفق .

الوطني الافريقي (زمبابوى) . ولذلك فانه من المنطقي بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية ان تقدم كل المساعدة الادبية والمادية للمقاتلين وان تسعى الى تحقيق تفهم اعمق للحالة داخل الطوائف المجتمع الدولي .

٢٣٣ - والمقاتلون من اجل الحرية مستمرين ، من جانبهم ، في قبول القيادة السياسية للمجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) ككل متحد ، وقد دعوا على وجه الاستعجال الى اعادة توحيد هذه القيادة . وحذروا ، عن طريق قيادتهم المنسقة ، الزعماء السياسيين من ان اية خطوة تتعارض مع اعلان وحدة زمبابوى (انظر الفصل الثامن من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرة ٦ ص ١١٤) ادناه) ستدل في الحال على تخلي الزعماء السياسيين عن مسؤولياتهم وخرقهم لما تعهدوا به رسمياً بموجب هذا الاتفاق . ومن ثم فان المناضلين يرون ان ذلك لا بد من ان يزور زعماءهم مواقع المعسكرات كمجموعة واحدة ، وليس كمجموعات منفصلة ، وقد اوضحوا لهم ذلك تماما .

٢٣٤ - وفضلا عن ذلك ، فان لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية قد وجهت ما لا يقل عن اربع دعوات لهؤلاء الزعماء لزيارة مواقع المعسكرات خلال الفترة الواقعة بين كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ وتموز / يولييه ١٩٧٥ ، وذلك خلافا لما تردد عن ادعاء الاسقف موزورويو بأنه لم يسمح له ولا للقس سيتهولي حتى الان بزيارة اى من معسكرات تدريب المقاتلين من اجل الحرية التابعين للمجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) الموجودة خارج الاقليم . وقد رفضت كل الدعوات لسبب او لآخر . وفي احدى الحالات ، في نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، عندما لم يكن في امكانهم زيارة المعسكرات ، اغتاروا زيارة موقع معسكر تابع لجبهة تحرير موزامبيق في جمهورية تنزانيا المتحدة .

٢٣٥ - ورغم ان المقاتلين من اجل الحرية المسلحين قد تخلوا عن اية انتماءات حزبية كانت لهم في الماضي ويمثلون الان بفعالية كجيش متحد ، فان الاجراءات القمعية التي يتخذها نظام سميث مازالت تتصاعد . فالقوات المسلحة التابعة للنظام مزودة بأسلحة على درجة عالية من التطور ، تشمل طائرات مقاتلة حديثة ومعدات وامدادات سوقية اخرى ، بعضها كانت قوات افريقيا الجنوبية قد خلفته وراءها ، بلاشك ، عند انسحابها من الاقليم .

٢٣٦ - وفيما يتعلق بالدور الذى لعبته الامم المتحدة واسرة مؤسساتها في الماضي في توفير الدعم الانساني للشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني ، فان التدابير المتخذة حتى الان مخيبة للامال بشكل بالغ من حيث الدعم الموضوعي المقدم . ففي كثير من الحالات ، استغرق مشاريع المساعدة مدة طويلة للغاية في مرحلة الاعداد والتنفيذ . فلم تنفذ مثلاً حتى الان مرحلة من مراحل المشروع المشترك بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، كان قد بدأ التفكير فيه منذ عام ١٩٧١ ووضع في عام ١٩٧٢ ، وكان مقرراً له ان ينتهي في ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٧٦ . بيد ان اكثر العناصر ضرراً من حيث المساعدة اللازمة هو ضالة الاعتمادات المالية التي ترصدها الوكالات والمنظمات المعنية . فقد كان لابد من التخلي عن كثير من المشاريع التي كانت حركات التحرير تعتزم تنفيذها وهي لم تزل بعد في مراحلها

التحضيرية نتيجة لعدم توافر الاموال التي كانت هذه المنظمات تتصور اصلا امكانية تدبيرها . ويجرى داخل اطار المشاريع التي يحددها برنامج الامم المتحدة الانمائي التشديد على المشاريع المتعددة التخصصات بدلا من البرامج الفردية ، مما ادى الى انها مشاريع عديدة كانت قيد الاعداد .

٢٣٧ - وتمشيا مع مقررات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ذات الصلة بهذا الموضوع ، ينبغي كمبدأ عام ، ان يتم تقديم اى مساعدة الى حركات التحرير عن طريق منظمة الوحدة الافريقية . وهذه المسألة هامة على وجه الخصوص في حالة زمبابوى . ورغم ان تقديم المساعدة على اساس ثنائي ليس مستبعدا في حالة الاقاليم الاخرى ، فانه يجب بذل جهود للاضطلاع بتقديم هذه المساعدة بالتعاون والتشاور الوثيقين مع منظمة الوحدة الافريقية .

٢٣٨ - وفيما يتعلق بالحالة في ناميبيا ، فقد بات واضحا بصورة متزايدة انه ما من بديل آخر للكفاح التحررى المسلح . فافريقيا الجنوبية ، التي تدعمها عسكريا وسياسيا بعض البلدان الاعضاء في حلف شمال الاطلسي ، ما انفكت تمارس القمع المسلح ضد الناميبيين . بيد ان المقاتلين من اجل الحرية التابعين لسوابوقد اتخذوا ، رغم وجود عقبات هائلة ، كل الخطوات الممكنة لقيادة الناميبيين الباسلين وحثهم في سبيل تحررهم النهائي . ويجب على المجتمع العالمي ان يؤيد تصميمهم والتزامهم كل التأييد .

خامسا - الملاحظات (ن)

سادسا - اعتماد التقرير

٢٣٩ - اعتمد الفريق المخصص هذا التقرير بالاجماع .

٢٤٠ - وقد وافق الفريق المخصص لى اعتماد تقريره على انه ينبغي تخويل رئيس الفريق تقديم تقرير الى اللجنة الخاصة عن أعمال الفريق المخصص عند عودته الى المقر ، على أساس أن اللجنة الخاصة ستتناظر بعد ذلك في هذا التقرير في معرض دراسة مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا .

(ن) ترد ملاحظات الفريق المخصص في الفقرة ١٧ من هذا الفصل .

المرفق الثاني *

الرسالة المؤرخة في ٢٤ أيار / مايو ١٩٧٦ والموجهة إلى رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم لـ استراليا لدى الأمم المتحدة

- ١ - أتشرف بأن أشير إلى تقرير الفريق المخصص الذي أنشأته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٩ المعقودة في أول نيسان / أبريل ١٩٧٦ ، والذي زار مؤخرا الجنوب الأفريقي (أ) .
- ٢ - وبناءً على تعليمات من حكومتي ، أود أن أستري انتباهكم إلى الفقرة ١٤ من التقرير حيث ورد أن المجلس الوطني الأفريقي لزمبابوي قد أعلن أن النظام الحاكم في روديسيا الجنوبية يقوم بتطويع المرتزقة من استراليا ، من جملة بلدان أخرى .
- ٣ - ومن الممكن أن يكون هذا البيان المتعلق باستراليا مبنيا على روايات الصحف ، كما ظهرت في خلال شهر نيسان / أبريل في عدد من البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان ، وهي روايات انطلقت من الاعلان الذي ظهر في ١٠ نيسان / أبريل ١٩٧٦ في الجريدة الاسترالية " دوهوبارت مركوري " ، والذي يحتمل انه كان محاولة لتدبير المرتزقة للعمل في ما وراء البحار .
- ٤ - وقد اهتمت الحكومة الاسترالية اهتماما جديا باحتمال كون تدبير المرتزقة للخدمة في روديسيا الجنوبية أمر يتم في استراليا . ولذلك فقد أمرت الشرطة بإجراء التحقيقات بهذا الشأن ، على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد ولاية تاسمانيا . الا أن هذه التحقيقات لم تكشف عن أى دليل يوحي بأن روديسيا الجنوبية تحاول تدبير جنود مرتزقة من استراليا . والواقع أنه قد جرى فيما بعد توقيف رجل اتهم أمام محكمة الصلح في هوبارت " بنشر اعلان مزيف ومخالف لأحكام المادة ٤٤ من قانون تاسمانيا لمخالفات الشرطة " .
- ٥ - وتعميقا على هذا الحادث فقد أكد من جديد وزير خارجية استراليا ، السيد اندرو بيكوك بأن الحكومة الاسترالية لا توافق على استخدام المواطنين الاستراليين كمرتزقة في بلدان أخرى ، ولا على تدبير مرتزقة من المواطنين الاستراليين لهذه الغاية . وقد صرح الوزير أيضا بأن الحكومة الاسترالية تدرس مسألة نوعية التدابير اللازمة لمعالجة قضية المرتزقة في المستقبل .
- ٦ - وأكون شاكرا لو عيتمت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق اللجنة الخاصة في ما يتعلق ببحث اللجنة الوشيك لمسألة روديسيا الجنوبية .

(توقيع) رالف ل . هاري

* نشر سابقا تحت الرمز A/AC.109/525 .

(أ) انظر المرفق الأول لهذا الفصل .

المرفق الثالث*

الرسالة المؤرخة في ١٤ حزيران / يونيه ١٩٧٦ والموجهة الى رئيس اللجنة الخاصة من الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة

١ - أود ، بناءً على تعليمات حكومتي ، أن استرعي انتباهكم الى أن تقرير الفريق المخصص الذي أنشأته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٩ المعقودة في أول نيسان / ابريل ١٩٧٦ (أ) يتضمن عدة فقرات متعلقة بمسألة ما يسمى الصومال الفرنسي (جيوتي) - وهي مسألة خارجة كلياً عن مهمة الفريق المخصص .

٢ - وتشير هذه الفقرات الى مشاركات أجراها الفريق المخصص مع رئيس المجلس الإداري العسكري المؤقت ووزير خارجية أثيوبيا . ومن الواضح على الفور عدم ملائمة ادراج مناقشة عن الصومال الفرنسي في تقرير لجنة مهمتها محددة " بمسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا " . والأخطر من ذلك أن الفقرات المعنية تتضمن تشويهاً خطيرة لمسألة الصومال الفرنسي ، وأنها تقدم وجهة نظر وحيدة الطرف ومتحيزة .

٣ - وفي البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة الخاصة في أول نيسان / ابريل ١٩٧٦ أمام اللجنة (انظر A/AC.109/PV.1029) حدد بوضوح المهمة المقترحة آنذاك للفريق المخصص . وفي مايلي ما صرح به الرئيس ، في جملة أمور أخرى :

" . . . وبالنظر الى التطورات المهمة المتعلقة بروديسيا الجنوبية وناميبيا والى أهمية اشراك اللجنة في مايجرى في المنطقة واعلامها بذلك تماماً بناءً على معلومات مباشرة ، فقد اقترح بدلاً من عقد اجتماعات كهذه بعيداً عن المقر ، أن تنظر اللجنة في مسألة ايفاد بعثة خاصة في هذا العام الى البلدان المتاخمة لهذين الاقليمين ، بغية القيام على نحو فعال بأداء المهمة التي أوكلتها اليها الجمعية العامة ، وهي البحث عن أفضل الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المتعلق بالأقاليم المعنية " .

٤ - ويوضح البلاغ الصحفي الذي أصدره رئيس اللجنة في ٨ نيسان / ابريل ١٩٧٦ يوضح أيضاً اختصاصات الفريق المخصص في أثناء زيارته لاfrica . وفي هذا البلاغ الوارد في البلاغ الصحفي الصادر عن مكتب الاعلام العام في الأمم المتحدة تحت الرقم GA/COL/1686 والمؤرخ في اليوم نفسه صرح الرئيس بقوله :

* نشر سابقاً تحت الرمز A/AC.109/528 .

(أ) انظر المرفق الأول لهذا الفصل .

" ان اللجنة الخاصة ، رغبة منها في الاستفادة من الدعوات التي تلقتها من حكومات أثيوبيا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية موزامبيق الشعبية وزامبيا ، قد قررت ايفاد فريق من مستوى عال ، مؤلف من ستة من أعضائها ، الى العواصم المعنية ، وذلك فيما يتصل بأداء المهمة التي أوكلتها اليها الجمعية العامة مع الاهتمام على وجه التحديد بمسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا .

" والفريق المخصص ، ان يأخذ في الاعتبار التغيرات المهمة الحاصلة في الجنوب الافريقي كنتيجة لبروز الدول المستقلة حديثا والواقعة سابقا تحت السيطرة البرتغالية ، وفي ضوء التطورات الحديثة المتعلقة بروديسيا الجنوبية وناميبيا ، يعترم التشاور مع زعماء ومثلي حركات التحرير الوطني . كذلك سيفتتم الفريق المخصص هذه الفرصة للتشاور مع الزعماء والمسؤولين في الحكومات المعنية . أما الغاية من هذه المشاورات فهي البحث عن أفضل الطرق والوسائل لتعزيز سلطة اللجنة الخاصة على المساهمة فعليا في التنفيذ السريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وذلك في ما يتعلق بالاقليمين المستعمرين الباقيين في المنطقة .

" وبالإضافة الى ذلك سيجرى الفريق المخصص مشاورات مع الأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية ومع الأمين التنفيذي للجنة التنسيق التابعة للمنظمة والمعنية بتحرير افريقيا . كذلك يفكر الفريق المخصص باجراء مشاورات مع المسؤولين في حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، المسؤولية عن روديسيا الجنوبية " .

٥ - ويتضح من الفقرات السالفة المقتبسة ، أن الفريق المخصص ، بمناقشته مشكلة مايسمى الصومال الفرنسي مع حكومة اثيوبيا وحدها ويتضمنه وجهات نظر هذه الحكومة في مسودة تقريره النهائي ، قد تجاوز ، في رأينا ، تجاوزا واضحا مهمته المحددة ، وذلك باتخاذ مبادرة عمل أقل ما يقال فيها أنها خاطئة من الناحية الاجرائية .

٦ - ومن الممكن ، بالطبع ، تصور الضغوط الهائلة التي يمكن أن تمارس حيال فريق زائر كالفريق المخصص التابع للجنة انهاء الاستعمار من قبل حكومة مفرطة في الحماسة ، حريصة على تشيبت نظرتها المشوهة الى قضية شديدة الحساسية . ولكنه كان من المنتظر أيضا أن يقاوم الفريق المخصص ضغوطها كهذه على أساس أن الموضوع هو ، بصورة مؤقتة على الأقل ، خارج نطاقه المباشر .

٧ - ويمكن التذكير أيضا بأن منظمة الوحدة الافريقية قد كلفت لجنة خاصة بزيارة الاقليم ودراسة الوضع دراسة مباشرة وتقديم نتائج تحقيقها الى الاجتماع الوشيك لمجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية المقرر عقده في موريشيوس من ٣ الى ٥ تموز/يوليه ١٩٧٦ .

٨ - وتجب الملاحظة أيضا انه ، حتى لو كان موضوع الصومال الفرنسي مشمولا بمهمة الفريق المخصص فمن واجب الفريق طلب رأى جميع الفرقاء المعنيين تأمينا للطابع الوقائي ولعدم التحيز المفترض في تقرير للأمم المتحدة .

٩ - وما زالت حكومتني تدرس محتويات التقرير الذي أشرت اليه (ب) ، وبالتالي فهي قد ترغب في تقديم بيانات جديدة حول هذه المسألة . الا أننا نشعر انه من الملح أن ننقل اليكم الآن رد فعلنا المباشر على التقرير حرصاً منا على وضع الامور في نصابها .

١٠ - ان الفقرة ٢٠٠ ، التي تشير الى مشاورات مع البريفادير جنرال تيفيري بانتيه ، رئيس المجلس العسكري الاداري المؤقت لاثيوبيا ، تتضمن اتهاماً باطلاً تماماً ضد جمهورية الصومال الديمقراطية . وقد جاء في هذه الفقرة ، بين أشياء أخرى ، ان عصب المشكلة هي في الحاجة الماسة الى تمكين سكان جيبوتي من نيل استقلالهم دون تأخير هو مطالبة الصومال المستمرة بالاعتراف . ان حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية ترفض رفضاً قاطعاً هذه الاتهامات وتعتبرها افتراءات لا أساس لها من الصحة .

١١ - كذلك فاننا ندحض ادعاءات اثيوبيا الخالية من الصحة ، كما جاءت في الفقرتين ٢١٠ و ٢١٦ من التقرير الذي يتضمن أيضاً ضد الصومال تهديدات صريحة ومبدئية تهدف الى الاذى واثارة الذعر . ولكن اثيوبيا هي ضحية سياستها الصبائية السيئة . واذ كانت سياسة غير ناضجة كهذه لم تجد نفعاً فعليهم ألا يلوموا سوى أنفسهم بدلاً من استخدام الصومال ككبش فداء . وأود بهذا الصدد أن أستشهد بما جاء في مقال للسيد جان كلود غيويو في جريدة "لوموند" بتاريخ ٩ حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، حُلِّل فيه الكاتب الحالة في المنطقة . وفي معرض تعليقه على الحلف غير المقدس والمؤامرة ضد الصومال المحاكمة بين الحكومة الاثيوبية وعلي عارف - الذي وصفه بقوله انه في جيبوتي مثل ما كان تيوفي في تنام - قال المراسل :

" وثمة خطأ تكتيكي جديد قد حصل في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر . ذلك أن السيد علي عارف ، سعياً منه في تأمين دعم افريقي ، قد وضع يده في يد اثيوبيا الممدودة اليه وتوجه الى أديس أبابا . ولكن هذه الرحلة ، بالنسبة الى شخص كان حتى أمس يساند اخوانه من الصغار في اثيوبيا ضد النظام العسكري في أديس أبابا ، كانت أشبه بالارتداد . فهو قد فضح تماماً زعماء عفار في جيبوتي ، كما فضح مستشاريه المقربين الذين سخطوا لاقدام أحدهم على خيانة رعايا السلطان علي مراح ، الذين قمعوا بشدة في حزيران / يونيه على يد الجيش الاثيوبي .

" وفي تشرين الثاني / نوفمبر تخلى السيد بركات غورات ، عضو مجلس الشيوخ ، عن الاكثية الحكومية وأثار تمرد ابرلمانياً ازداد الاعضاء المشاركون فيه اسبوعاً بعد اسبوع . ثم استقال وزيران من وزراء عارف في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، كما استقال اثنان آخران في ايار / مايو . وبالرغم من أن السيد علي عارف قد انتصر مرة أخرى في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر بتصويت جرى في المجلس الاقليمي فقد شعر بأن الاكثية التي تؤيده أخذت تتضاءل

(ب) المرجع نفسه .

فحاول جاهدا أن يسدّ الشغرات بمعونة ومشورة القنصل الاثيوبي . فكيف فعل ذلك ؟ بالقيام على عجل بتعبئة جماعة غفار من أهل الريف ضد أهل المدينة التي كانت مكرسة نفسها للمعارضة . ولكن المناورة كانت متأخرة ومزعجة ومحفوفة بالمخاطر . . .

" وقد صرح أحد المستشارين المقربين من الرئيس متحسرا : ' لقد ارتكب الاثيوبيون في الوقت نفسه خطأ فسادا مع الرئيس ، دافعين اياه الى الاكثار من التصريحات المعادية للصومال . ذلك أن في جيبوتي الآن طريقتين للحكم : بالقوة أو بالتعاون مع الصومال . ولكن ، عندما يخسر المرء قوته . . . "

١٢ - وعليّ هنا أن أكرر سياسة حكومتي ، المعلن عنها بوضوح والثابتة طيلة السنوات العشر الأخيرة ، وهي " الحرص فقط على رؤية شعب الصومال الفرنسي حرا ومستقلا وموحدا تحت الراية التي يختارها " . فالجهود التي بذلناها لهذه الغاية في محافل منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة مؤيدة بالوثائق تأييدا واضحا وهي لا تحتاج الى دليل .

١٣ - وعليّ ايضا أن اشير الى التصريح الواضح كل الوضوح الذي أدلى به حضرة اللواء محمد سياد باريه ، رئيس المجلس الصومالي الأعلى للثورة وذلك في اجتماع مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية عشرة المنعقدة في كامبالا من ٢٨ تموز/ يوليه الى أول آب/ أغسطس ١٩٧٥ . فقد صرح اللواء سياد بقوله :

" ان ما يهيم الصومال هو فقط أن يرى شعب الاقليم قادرا على تقرير مصيره النهائي بشكل ديمقراطي ، متحررا من أي ضغط أو تدخل من جانب أي بلد ، مهما تكن المصلحة الحيوية التي يدعيها هذا البلد لنفسه في مستقبل الصومال الفرنسي " .

١٤ - ولقد ألحت حكومتي لمدة طويلة وهي ستستمر في اللاحاق على السماح للمواطنين الشرعيين الذين أبعدوا بصورة اعتباطية ظالمة بالعودة الى وطنهم الطبيعي دون خوف من اربابهم او اعتقالهم . وان أحكام قرار الجمعية العامة ٣٤٨٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ التي من شأنها أن تضع هذا الأمر تحت سلطة أحكام وتوجيهات اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ ، المتعلقة بالنواحي المحددة لمسائل اللاجئين في افريقيا ، قد لقيت دعما كاملا من الوفد الصومالي منذ أن اقترحها الممثلون الافريقيون لأول مرة على اللجنة الرابعة ، لا بعد فوات الأوان وعليّ مضمّن ، كما هو الحال بالنسبة الى الوفد الاثيوبي .

١٥ - ومن المناسب ، في هذا الصدد ، الاستشهاد بالبيان الذي أدلى به الممثل الاثيوبي الذي ثبت بشكل واضح كاف ، بأعماله وأقواله على حد سواء ، الفتور الذي أيدت به حكومته قرار الجمعية العامة . وقد قال المندوب الاثيوبي ، معللا تصويته بالموافقة ، " المتأخرة كثيرا " ، في الجلسة العامة للجمعية العامة :

" بالرغم من أن وفد بلادى ما زال غير راض تماما عن صياغة بعض فقرات مشروع القرار فانه قد وافق على تعديل مشروع القرار الثاني عشر وعلى المشروع ككل ، وذلك كدليل على

حسن النية عشية الذكرى الخامسة عشرة لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وبروح من الوفاق والمصالحة ، وكذلك وفقا لاهتمامنا الدائم بالمحافظة على التضامن الافريقي* (ج) .

* ١٦ - ويجب الاشارة ايضا الى أن الصوت السلبي الوحيد ضد القرار في اللجنة الرابعة للجمعية العامة كان صوت الوفد الاثيوبي .

١٧ - واثناء النظر في البند ، على مستوى اللجان كما على مستوى الجمعية العامة ، لم يبد الوفد الصومالي ، في أى وقت من الأوقات ، سوى تأييده الكامل الذى لا حيد فيه ، للقرار وللإجراء الذى يتيح لشعب اقليم الصومال الفرنسي أن يمارس حقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير مصيره ونيل استقلاله دون تدخل من أى جانب .

١٨ - ومن دواعي الدهشة الى حد لا يمكن تصديقه أن نلاحظ ، مع وجود تلك المحاضر وكثير غيرها في الأمم المتحدة وفي مؤسسات أخرى ، أن اثيوبيا ، التي اوشك موقفها السلبي اثناء المناقشة أن يحول دون اعتماد القرار ، والتي كان انحيازها الواضح الى جانب الدولة المستعمرة سببا لقلق الجميع والبلدان الافريقية خاصة ، تدعي الآن بأن الدورة الثلاثين للجمعية العامة قد اعتمدت القرار ٣٤٨٠ (د-٣٠) بشأن الاقليم المسمى بالصومال الفرنسي بناء على الحاج من جانبها . ونظرا لما هو معلوم جيدا وثابت تماما عن تحالف اثيوبيا الدائم مع الاستغلال الاستعماري لافريقيا فمن التجرب يمكن أن تحسب السلطات الاثيوبية التفاخر وأن تتفاخر فعلا بالجهود الجبارة المبذولة من جانب المجموعة الافريقية ولجنة الصياغة المنبثقة عنها ، ومثلي شعب الاقليم ووفد جمهورية الصومال الديمقراطية .

١٩ - وتشير الحكومة الاثيوبية ، في محاولة أخرى غير مجددة لبلبلة القضايا المطروحة ، الى المحاضر الموجزة للجنة الرابعة وتعمد مرة أخرى الى تشوية ما قاله ممثل الصومال ، فتذكر انه قد شح بعد عملية التصويت ، " تحفظات حكومته " .

٢٠ - ان هذه الادعاءات الباطلة هي من نسج خيال السلطات الاثيوبية ، التي اعتادت ، بشكل واضح ومستمر ، تصوير الوقائع تصويرا خاطئا ، محاولة بذلك خلق الشكوك واللبلة بخفية اخفاء نواياها الحقيقية . وهذا ما قاله مثل الصومال في ذلك اليوم ، كما جاء في المحاضر الموجزة للجنة الرابعة :

"... ان وفد بلاده (الصومال) قد أكد رأيه بأن الفقرة ٦ لا لزوم لها على الإطلاق ، خصوصا بالنظر الى بياني رئيسي دولتي الصومال وأثيوبيا اللذين أعلننا فيهما على الملأ التخلي عن أية مطالبات بالاقليم ، كما اشير الى ذلك في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار . وعلى كل حال فان بلاده تشعر بأن أحكام الفقرة ٦ لا تنطبق عليها" (د) .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الجلسات العامة ، الجلسة ٢٤٣٧ .

(د) المرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢١٨٣ .

٢١ - وتجيب الإشارة ، بالاضافة الى الملاحظات المدونة أعلاه ، الى أنه يجب اعتبار الأحكام الدستورية في كل بلد من شؤونه الداخلية ، وأن التدخل الخارجي هو ، بالتالي ، خرق واضح لميثاق الأمم المتحدة . أما الهدف الحقيقي من تقديم اثيوبيا للفقرة ٦ من القرار ٣٤٨٠ (د - ٣٠) واللاحق عليها فقد كان وما يزال محاولة لاستخدام أحكام هذه الفقرة "كسياج" وكنوع من "السابقة" في ما يتعلق بالخلافات الاقليمية المعهودة بين الصومال وأثيوبيا . وقد كان من المنطقي جدا عند أخذ هذه الأمور في الاعتبار ، أن يطلب الصومال تسجيل شرحه في المحضر وعدم انطباق أحكام تلك الفقرة عليه .

٢٢ - أخيرا ، يجب التشديد هنا على أنه لاصحة ، بقدر ما نعلم ، للفكرة القائلة بأن ثمة خوفا وقلقا من جانب سكان الاقليم المسمى بالصومال الفرنسي بشأن خطر كما من يهدد مستقبلهم أو بشأن التعدي على حقوقهم كدولة ذات سيادة حديثة النشأة أو كلا الأمرين معا . فحجة من هذا النوع تذكر بالادعاءات الخالية من الصحة التي كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تزعمها في البدايات بغية تبرير وادامة وجودها الاستعماري بشكل أو بآخر . ولا عجب ، في رأينا ، اذا قامت الحكومة الاثيوبية بتبني الحجة نفسها . واذا كان ثمة خوف بين شعب الاقليم فلا سبب له سوى الحاج اثيوبيا على أن لها " مصالح قومية حيوية " في الاقليم .

٢٣ - وسأكون شاكرا لو عمتم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق اللجنة الخاصة في ما يتعلق بتقرير الفريق المخصص .

(توقيع) عبد الرازق حاج حسين
السفير ،
الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع*

الرسالة المؤرخة في ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٦ والموجهة من رئيس
اللجنة الخاصة الى الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة

- ١ - أتشرف بأن أشير الى رسالتكم المؤرخة في ١٤ حزيران / يونيه ١٩٧٦ (أ) الخاصة بالفقرات المتعلقة بمسألة ما يسمى الصومال الفرنسي (جيبوتي) الواردة في تقرير الفريق المخصص الذي أنشأته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٩ (ب) .
- ٢ - واني ان أحيط علما بآراء حكومتكم بشأن تضمين هذه الفقرات في التقرير أود أن أقدم الملاحظات التالية :
- ٣ - ان الفقرات المشار اليها تقع في فرع من التقرير يشتمل على محضر للاجتماعات المعقودة مع رئيس المجلس الاداري العسكري المؤقت ووزير الشؤون الخارجية في اثيوبيا . وبما أن أصول اللياقة تقضي بأن يعكس المحضر بأمانة البيانات التي يتم الادلاء بها في اجتماعات كهذه فليس من غير المناسب ، من الناحية الاجرائية أو من نواح أخرى ، تضمين تلك الفقرات في التقرير .
- ٤ - واني لوائح ، في هذا الصدد ، من أن حكومتكم تقدّر جيدا بأن الفريق المخصص ، بتضمينه هذه الفقرات في محضر اجتماعاته ، قد تصرف وفق الأصول المتبعة في الامم المتحدة ، والتي تقضي بأن تعكس المحاضر بأمانة ما يقال في الاجتماعات .
- ٥ - واسمحوا لي أن اؤكد لكم أن لا أحد يعي أكثر من الفريق المخصص شروط تفويضه . ولا شك في انكم ستلاحظون أن الفريق المخصص ، بإعداده ملاحظاته المتضمنة في الفرع الخامس من التقرير (ج) ، قد تقيد تقيدا دقيقا بالاختصاصات المخولة له .
- ٦ - وأود ، في ما يتعلق بالمسألة الخاصة لما يسمى الصومال الفرنسي (جيبوتي) ، أن أسترعي انتباهكم الى البيان الذي أدليت به والوارد في الفقرة ٢١٩ من التقرير ، وهذا نصه :

* نشر سابقا تحت الرمز A/AC.109/529.

(أ) انظر المرفق الثالث للفصل الحالي .

(ب) انظر المرفق الاول للفصل الحالي .

(ج) ترد ملاحظات الفريق المخصص في الفقرة ١٧ من هذا الفصل .

" ٢١٩ - ان رئيس اللجنة الخاصة ، بتكراره تأكيد كل من الجمعية العامة واللجنة الخاصة لحق شعب الاقليم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير مصيره واستقلاله وفق أحكام الميثاق والاعلان ، قد أكد للوزير بأن اللجنة الخاصة ستأخذ في الاعتبار كليا الآراء المدلى بها عن المسألة ، وذلك أثناء نظرها في هذا البند . وبالإضافة الى ذلك ، فان الرئيس ، ان أشار الى أن البعثة الخاصة للمنظمة الوحدة الافريقية ستقدم في آخرايار/مايو استنتاجاتها الى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة من أجل النظر فيها بعدئذ من قبل مجلس وزراء المنظمة ، قد أعرب عن أمله في أن تتلقى الأمم المتحدة مرة أخرى إرشادات وتوجيهات المنظمة حول المسألة ، أسوة بما يجرى في المسائل الأخرى المتعلقة بانتهاء الاستعمار في القارة الافريقية " .

٧ - وختاما أود أن أؤكد لكم أن اللجنة الخاصة ، وفقا للاصول المتبعة ، ستأخذ في الاعتبار كليا آراء حكومتكم أثناء نظرها في مسألة الصومال الفرنسي (جيبوتي) .

٨ - وعملا بطلبكم المحدد فقد أمنت توزيع رسالتكم بوصفها وثيقة رسمية من وثائق اللجنة الخاصة . وانكم لتدركون بأن من الضروري توزيع هذه الرسالة أيضا بوصفها وثيقة رسمية من وثائق اللجنة الخاصة ، وذلك توضيحا لموقف الفريق المخصص في ما يتعلق بالموضوع .

(توقيع) سالم أحمد سالم
رئيس
اللجنة الخاصة والمعنية بحالة تنفيذ
اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة

المرفق الخامس*

المذكرة المقدمة الى رئيس اللجنة الخاصة من
وزير خارجية اثيوبيا ، في ٣ ايار/مايو ١٩٧٦
بأديس أبابا

مذكرة

وجهاً نظر حكومة اثيوبيا العسكرية المؤقتة
بشأن استقلال ومستقبل اقليم جيبوتي

١ - الغرض من هذا البيان

١ - لا يقصد بهذا البيان المتعلق بالسياسة التي يجب انتهاجها ، التأكيد نيابة عن شعب جيبوتي على حقه في تقرير المصير والاستقلال . فمن غير اللائق في الواقع القيام بذلك ، ان لا ينبغي لأحد أن يحاول ادعاء حق التحدث بالنيابة عن الشعب عندما يكون هذا الشعب متولياً بنفسه الاعراب بقوة عن رغبته ومنولياً تنظيم شؤونه من اجل الاستقلال .

٢ - ويكتفي هذا البيان المتعلق بسياسة الدولة بعرض :

(أ) موقف اثيوبيا بوصفها دولة مجاورة لاقليم جيبوتي وتشترك معه في حدود مشتركة يزيد طولها عن ٦٤٠ كيلو متراً ، والتي يرتبط شعباهما برباط وثيق بالدم والتاريخ ، ويتمتعان اليوم ، كما كانا يتمتعان دائماً في الماضي ، بقدر كبير من التكافل الاقتصادي والثقافي والأمني .

(ب) موقف اثيوبيا بوصفها دولة افريقية لا تعترضان تنصب نفسها وصياً على رغبة الشعب ، بل تهدف الى الاستجابة لاحتياجات الشعب فيما يتعلق بصون استقلاله وسلامته الإقليمية بعهده حصوله على الاستقلال .

٢ - حق شعب جيبوتي في الاستقلال

٣ - ان لشعب جيبوتي حقاً أساسياً ، غير قابل للتصرف ، في وجود قومي مستقل . وهذا حق مسلم به عالمياً بموجب ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ومواثيق منظمة

* صدرت سابقاً تحت الرمز A/AC.109/521 .

الوحدة الافريقية وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية ، فضلا عن دساتير معظم الدول .

٤ - ان شعب جيبوتي ، مثل كل الشعوب التي كانت ، وما زالت تحت حكم الاستعمار ، الحق في التمتع باستقلاله عن طريق ممارسة الاختيار الحر . ولا يوجد طريق آخر للاستقلال من حكم الاستعمار غير طريق تقرير المصير .

٥ - ان حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وفي الاستقلال الفوري وارد بوجه خاص في اعلان الامم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .

٦ - وتعلن هذه الوثيقة ذات الهمية التاريخية ، ان حق استقلال الشعوب المستعمرة ، حق مطلق وغير مشروط ولا يمكن أن يعلو عليه حق آخر ، ولا أن يقيد باعتبارات اقتصادية أو غيرها . وفي سبيل هذه الغاية يقرر الاعلان ، في جملة أمور ، " أن لجميع الشعوب حقا غير قابل للتصرف في الحرية التامة وفي ممارسة سيادتها وفي سلامة اقليمها القومي " وانه " ينبغي ألا يتخذ ابدا نقص الاستعداد في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي ذريعة لتأخير الاستقلال " .

٧ - اكدت الامم المتحدة في قرارات لا حصر لها الحقوق المبينة في هذا الاعلان فيما يتعلق بجميع الشعوب المستعمرة .

٨ - ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية يضع بين مقاصد هذه المنظمة القضاء التام على الاستعمار في افريقيا . وهكذا فان حق الشعوب الافريقية المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال ليس معلنا فقط بوصفه حقا اساسيا وغير قابل للتصرف ، بل وبوصفه هدفا تلتزم بتحقيقه جميع الدول الافريقية المستقلة الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية .

٩ - يزداد الاعتراف بالصلة بين التمتع بحق الاستقلال وبين السلام والامن الدوليين ، بحيث ان المجتمع الدولي ككل ، وبالاخص الامم المتحدة ، والمنظمات الاقليمية ، كمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية وغيرها ، تضطلع حاليا بمسؤولية خاصة في مساعدة الشعوب المستعمرة التي تكافح لنيل استقلالها .

١٠ - هكذا ، فان شعب جيبوتي حقا أساسيا في تقرير المصير والاستقلال الفوري .

١١ - وان هذا الحق حق مطلق وغير مشروط ، ولا يمكن تقييده بأي ادعاء باقليم هذا الشعب ، يقوم على أساس الصلات الاثنية ، والترابط الاقتصادي أو الامني .

١٢ - ان حق الاستقلال هذا يتضمن ايضا حق الشعب في ان يقرر بحرية ودون أي تدخل ، شروط استقلاله . ولا يستطيع احد ان يدعي لنفسه هذا الحق الذي يخص شعب جيبوتي .

١٣ - ان على منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة والمجتمع الدولي عامة واجب ومسؤولية مساعدة هذا الشعب في كفاحه لنيل الاستقلال . ولكن يجب ان يكون من الواضح ان هذه المساعدة لا يمكن ان تكون على حساب حق الشعب في ممارسة اختيار حر وغير معاق .

٣ - سياسة اثيوبيا تجاه استقلال جيبوتي

١٤ - ان سياسة الحكومة العسكرية المؤقتة تجاه الاستقلال الحقيقي لشعب جيبوتي يمكن وصفها بأنها سياسة تقوم على التأييد الكامل غير المشروط .

١٥ - أوضح هذه السياسة في مناسبات عدة أعلى ممثل رسمي باسم الحكومة العسكرية المؤقتة ، فخامة العميد تيفري بانت ، رئيس المجلس الانتقالي العسكري المؤقت ومجلس الوزراء . ويتفهم أن نستشهد هنا ببيانين هامين القاهما في مناسبتين .

١٦ - أولاً، ألقى بمناسبة الاحتفال بيوم تحرير افريقيا في ٢٥ ايار/مايو ١٩٧٥ خطاباً قومياً موجهاً الى شعب اثيوبيا قال فيه :

"اننا نود الآن ان نعلن بمشكلة جيبوتي التي تقع في منطقتنا . ان لشعب جيبوتي روابط تاريخية ، وجغرافية ، ودينية ، وديموقراطية ، واقتصادية وثيقة مع شعب اثيوبيا . ولهذا الأسباب فانه من الواضح ان رفاهية شعبينا وامنهما بوجه عام متكافلان . ولذلك فان الحكومة العسكرية المؤقتة في اثيوبيا تؤيد بحرارة حق شعب جيبوتي في تقرير مستقبله دون أى تدخل خارجي " .

١٧ - ثانياً ، ألقى خطاباً هاماً آخر موجهاً الى اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورتها العادية الثانية عشرة ، الذي عقد في كمالا في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه الى ١ اب/اغسطس ١٩٧٥ ، أكد فيه من جديد سياسة الحكومة العسكرية المؤقتة على النحو التالي :

"ان المستعمرة الفرنسية الوحيدة في افريقيا التي لم تنل استقلالها هي اقليم عفار وعيسى ، واسمه الشائع جيبوتي . وتؤمن اثيوبيا ان مصير هذا الاقليم يجب ان يرتكز على الاختيار الحر للشعب . فاذا اختار الاستقلال ، قبلته اثيوبيا ، وأسعدتها ان تعيش مع جارة مستقلة تضمن عضويتها في منظمة الوحدة الافريقية سيادتها . وبما ان التاريخ والجغرافيا والتفاعل التاريخي المستمر قد اوجدت مصالح متبادلة بين هذا الاقليم واثيوبيا يؤدي حافظها دون شك الى اتخاذ مزيد من التدابير لمنفعة كل منهما ، فان اثيوبيا تثق كل الثقة في ان قيام دولة مستقلة في هذا الجزء الهام من قرن افريقيا سيحترف بمصالحها الحيوية .

"ان الحكومة العسكرية المؤقتة لا تعتقد ان سياسة اثيوبيا تضع اية صعوبة أمام استقلال اقليم عفار وعيسى . وأياً كانت حقوق اثيوبيا التاريخية في هذه المنطقة ، فانها

تعترف بأن حق الشعب في الاستقلال يعلو على هذه الحقوق . وإذا كانت هناك أية صعوبة أمام استقلاله فانه يجب البحث عنها في مكان آخر . واود ان أوضح انه ليس لدى اثيوبيا أى قانون أو تشريع يؤكد مطالبتها بالاعليم .

١٨ - وأعلن وزير خارجية اثيوبيا هذه السياسة نفسها في خطابهم وجهه في ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين (١) ، وإلى مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، وإلى لجنة التنسيق المعنية بتحرير افريقيا ، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . ولقد نشرت الصحف ووسائل الاعلام الاثيوبية والصحافة العالمية بتوسع بيانات اخرى لمحدثين باسم الحكومة العسكرية المؤقتة حددوا فيها سياسة اثيوبيا ، وعلقت عليها . وهناك وثائق كثيرة ، يمكن الرجوع اليها .

١٩ - وفي حين ان اثيوبيا تنتهج هذه السياسة الصريحة والايجابية التي لا مجال فيها للغموض أو سوء التفسير ، فان الحكومة العسكرية المؤقتة تعتقد بأنه ينبغي لمجتمع الدول الافريقية المستقلة ، وبوجه خاص الدولتين المجاورتين لاقليم جيبوتي ، ان يساعد الشعب لتمكينه من نيل استقلاله مع المحافظة على وحدته .

٢٠ - وتعارض الحكومة العسكرية المؤقتة جميع المحاولات الرامية الى تخريب عملية تقرير المصير ، بتحريض مجموعة اثنية أو سياسية ضد اخرى ، أو باستخدام العنف للتأثير على نتيجة العملية السياسية ، أو بمحاولة تغيير التكوين الديموغرافي للاقليم .

٢١ - ولا يمكن للحكومة العسكرية المؤقتة ان تؤيد بوجه خاص ، أية محاولة متعمدة من الخارج تهدف الى تحقيق أى ادعاء في اقليم جيبوتي .

٢٢ - ان لكل حالة استعمارية خصائصها ، فلكل منها تحدياتها وفرصها الخاصة . وفي هذا الصدد ، فان جيبوتي لا تشذ عن هذه القاعدة . ان عملية انهاء استعمار الاقليم تطرح تحديات معينة تتطلب دبلوماسية بناءة من جانب دول المجتمع الافريقي .

٤ - خصائص الوضع السياسي في جيبوتي

٢٣ - بخلاف معظم الاقاليم الافريقية التي اصبحت مستقلة في سنوات ما بعد الحرب ، يشير الوضع في جيبوتي مشكلة خاصة فيما يتعلق بانها الاستعمار . فالقلم جيبوتي يغطي مساحة قدرها ٢٣ ٢٩٩ كيلومترا مربعا ، ويقدر عدد سكانه بأكثر من ٢٨٥ ٠٠٠ نسمة ، ويتركز جزء كبير منهم في العاصمة الادارية لجيبوتي . وينقسم السكان الى طائفتين اثنيتين رئيسيتين هما عفار وعيسى .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الجلسات العامة ، الجلسة

٢٣٧٤ .

٢٤ - وتوجد ، علاوة على ذلك ، طائفة كهيرة على نحو غير متناسب من المغتربين القادمين من البلدان المجاورة ، تقيم معظمها في جيبوتي ، فضلا عن عدد كبير من السكان الاوروبيين . ووفق آخر تقدير للأمم المتحدة ، تمثل هذه الطائفة ٣٠٤ في المائة من مجموع السكان .

٢٥ - ونظرا الى تنقل السكان التقليدي المستمر في المنطقة فان الطائفة المغتربين تزيد وتقل تبعا لارتفاع وركود الانشطة الاقتصادية في الاقليم . وخلق هذا بدوره مشكلة فيما يتعلق بتحديد من يعتبر قانونا مقيما حسن النية في هذا الاقليم ، له جميع حقوق المشاركة في العملية السياسية للاقليم . وفتح ، من ناحية اخرى ، طريقا محتملا للتدخل من الخارج في شؤون الاقليم . وقد بذلت محاولات في الماضي من الخارج لتغيير التكوين الديموغرافي للاقليم بأمل التأثير في نتيجة الانتخابات في الاقليم .

٢٦ - ولم يتم حتى الآن تعيين أية موارد اقتصادية الاقليم يمكن ان تدعم التوسع الاقتصادي فيه . وبلاضافة الى ذلك فانه نظرا الى انه ليست بداخل الاقليم اراض زراعية ، فان معظم انشطته الاقتصادية تتركز على تجارة العبور (الترانزيت) الاثيوبية ، وبخاصة النقل بالسكك الحديدية بين مدينتي جيبوتي واديس ابابا .

٢٧ - وتبلغ الميزانية الادارية للحكومة الاقلينية ٢٥٠ مليون من الفرنكات الجيبوتية (١١ مليون دولار امريكي) وتكاد تعتمد كلية على اعانات مالية من الحكومة الفرنسية . ولذلك فان من الواضح ان جيبوتي بعد استقلالها ستحتاج اكثر من أى بلد من البلدان الاقل نموا بيبين البلدان النامية ، الى مساعدة دولية سخية للغاية لتنمية اقتصادها ، والى تعاون اقتصادي وثيق مع جاراتها .

٢٨ - وبصرف النظر عن القيود المشار اليها اعلاه ، هناك عامل هام آخر يقيّد التقدم نحو الاستقلال وهو قلق الشعب ككل في الماضي والحاضر من الادعاءات الفعلية والمحتملة للدول المجاورة في اقليمهم .

٢٩ - ولم تخف احدى الدول المجاورة ابدا مخططاتها الرامية الى استيعاب جيبوتي ضمن اراضيها الوطنية . ويقوم هذا الادعاء على اساس الانتما الاثني ، وهو يشكل جزءا من ادعاءاتها الاكبر في اراضي دول اخرى مجاورة ذات سيادة .

٣٠ - وبخلاف اثيوبيا ، التي اوضحت تأييدها الكامل وغير المشروط لاستقلال جيبوتي الحقيقي وسحبها أى ادعاء كان لها في الاقليم ، فان الدولة المجاورة الاخرى دأبت فقط على ترديد تأييدها لتقرير المصير والوعد بعدم ضم الاقليم . بهذا من الواضح ان نبذ فكرة الضم التي تعني اتخاذ تدابير عسكرية عدوانية ، لا يشمل قيام دولة ما عمدا بتخريب العملية السياسية لاقليم آخر ، والذي قد تكون له نفس النتائج .

٣١ - وحتى بعد ان دعت الدورة الحادية الثانية عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، ودعا مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في ليمبا ، في الفترة من

٢٥ أ، ٣٠ ب/أغسطس ١٩٧٥ ، الى ان تنبذ الدول المجاورة ادعائها في جيبوتي ، فما زال موقف احدى البلدان المجاورة غامضا .

٣٢ - هذا ، وقد اتخذت الهيئة العالمية خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، باسرار اثيوبيا ، القرار ٣٤٨٠ (د-٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٥ الذي دعت فيه " جميع الدول الى أن تتخلى فورا عن كل مطالبة بالاقليم وأن تعلن بطلان أية تصرفات تؤكد مثل هذه المطالبات " . ولو أن جميع الدول المجاورة قبلت هذه الدعوة لقصت على خوف شعب الاقليم من التعدى المحتمل على سيادته وسلامته الاقليمية بعد الاستقلال . بيد انه ، لسوء الحظ ، اختار ممثل احدى الدول المجاورة ان يبدى تحفظ حكومته على تلك الفقرة من القرار (فقرة ٦) التي دعت البلدان المجاورة الى التخلي عن مطالباتها ، وزادت بذلك من خوف شعب جيبوتي .

٣٣ - واعلن ممثل البلد المجاور ، في معرض تفسيره لتحفظ حكومته ، بأن الدعوة الى التخلي لا تنطبق على بلده (ب) وكانت دلالة هذا الاعلان واضحة : فحيث ان حكومته اعتبرت جيبوتي جزءا من اراضيها الوطنية واقعا تحت " الاحتلال الاجنبي " ، فمن المنطقي بالنسبة له ان يعتقد ان الدعوة لسحب المطالبات لا تشير الى سياسة حكومته المستمرة .

٣٤ - واذا نظرنا الى الجانب المشرق من الوضع السياسي في اقليم جيبوتي ، نجد عددا من التطورات الايجابية المشجعة .

٣٥ - فحتى وقت متأخر ، لم يطالب باستقلال الاقليم الا حركتا التحرير المعرفتان باسم حركة تحرير جيبوتي ، وجبهة تحرير الساحل الصومالي . أما جميع الاحزاب والمجموعات السياسية فكانت تحبذ البقاء تحت الحكم الفرنسي مع تخويل الحكومة المحلية قدرا من الاستقلال الذاتي .

٣٦ - وقد تضرع هذا كله اليوم . واعرب المجلس الاقليمي والحكومة عن رغبتهما في الاستقلال الكامل والفورى . واتخذوا خطوات أساسية لتحقيق هذه الغاية . ووافقت الحكومة الفرنسية على هذا الطلب ، وهي بصدد اضافة الصفة الرسمية على نيل الاقليم الاستقلال .

٣٧ - وصحيح انه توجد خلافات بين ساسة الاقليم فيما يتعلق بالاجراءات الواجب اتخاذها لعملية تقرير البصير ، ولكن هذه الخلافات ظاهرية اكثر منها حقيقية . وهي مبنية في الدرجة الاولى على خصومات ، وهي لذلك قابلة للحل السياسي عندما ينتهي التدخل الخارجي . ولذلك ، يمكن القول بأن شعب جيبوتي يكاد يملك استقلاله في يده . واذا كانت هناك عقبة وحيدة في طريق استقلال الاقليم ، فهي الشك الذي يحوم حول امن الاقليم وسلامته الاقليمية بعد الاستقلال . هذه هي اهم قضية يجب ايجاد حل لها على الفور .

٣٨ - ونظرا للتطورات الايجابية المعددة أعلاه ، في شؤون الاقليم السياسية ، فان دخول

(ب) المرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢١٨٣ .

العنف بصورة متزايدة الى الاقليم من الخارج ، امر مستغرب ، ومبعث قلق لا لاثيوبيا وحدها بل وايضا للدول التي تتابع عن قرب تقدم الاقليم نحو الاستقلال . وهو مدعى للاستغراب لأن العنف ، سواء كان بين الطوائف أو كان موجها ضد موظفي الادارة الاستعمارية ، فهو ظاهرة جديدة نسبيا ؛ وهو مبعث قلق لأن هناك دلائل كافية في هذه المرحلة من مراحل الكفاح فسي سبيل الاستقلال ، تشير الى ان العنف قد ادخل ليدعم هدفا غير استقلال الاقليم .

٣٩ - ويتعين على بلدان المجتمع الافريقي في هذه المرحلة الحاسمة ان تطرح بعض الاسئلة ذات الصلة بالموضوع . لماذا يوجد عنف متزايد في الاقليم في هذا الوقت بالذات ؟ من هم مرتكبو هذا العنف ، وما هي اهدافهم ، ولحساب من يستخدم العنف ؟

٤٠ - ان جبهة تحرير الساحل الصومالي التي مقرها مقديشيو ، قد ادعت مسؤوليتها عن بعض العنف ، بما في ذلك الخطف الجماعي الذي تم مؤخرا لبعض تلاميذ المدارس . وتعتقد الحكومة العسكرية المؤقتة انه نظرا للاتجاهات الايجابية في الوضع السياسي في الاقليم ، فان ادخال العنف بصورة متزايدة في هذه المرحلة من الكفاح في سبيل الاستقلال ، لا يمكن تبريره على أسس منطقية . فضلا عن ذلك ، فان الحكومة العسكرية المؤقتة مقتنعة بأن هذا العنف في هذا الوقت لن يخدم اى غرض ، غير تخريب عملية تقرير مصير الاقليم ، واستقطاب الشعب ، وربما اشعال نار حرب طائفية على اسس عرقية . ويصدق هذا بالذات ، نظرا الى ان هذه الجهة ليس لها انصار فسي الاقليم .

هـ - الترابط بين اثيوبيا واقليم جيبوتي

٤١ - اولاً ، يسكن اقليم جيبوتي طائفتان اثنيتان رئيسيتان . وتعيش أغلبية هاتين الطائفتين اى اصل الطائفتين ، في اثيوبيا .

٤٢ - يبلغ العدد الكلي للطائفة عفار في قرن افريقيا حوالي ٦٣٠.٠٠٠ نسمة . ويقسم ١٣٠.٠٠٠ من هذا العدد في اقليم جيبوتي ، وتعيش البقية (٥٠٠.٠٠٠) في اثيوبيا .

٤٣ - وتتألف جميع طوائف عيسى الاثنية من الاثيوبيين ، وقد عاشوا دائما في اثيوبيا .
٤٤ - وتبدى هذا الانتماء العرقي دائما في تبادل دائم للمصالح . ولا بد لأية حالة خارجية تؤثر على رفاهية اى من الشعبين من ان تكون لها آثار على الشعب الآخر .

٤٥ - ثانيا ، كانت جيبوتي ، عبر التاريخ ، المنفذ الطبيعي الذي يوصل مناطق اثيوبيا الداخلية بالبحر . ولقد ادى انشاء ميناء جيبوتي وربطه بعد ذلك بخط سكك حديدية بقلب اثيوبيا في حوالي نهاية القرن الماضي ، الى قيام علاقة اقتصادية شديدة الترابط في هذه المنطقة . وفي الوقت الحالى ، تمر بميناء جيبوتي اكثر من ٦٠ في المائة من تجارة اثيوبيا الخارجية ، ومن المحتتم ان

تزيد اهميته كمنفذ ، عندما تنمى تلك المنطقة الواسعة من اثيوبيا التي تقع جنوب وادى رفت تنمى—
كاملة .

٤٦ - ويكاد شعب الاقليم يعتمد كلية في بقائه على اثيوبيا . ولا تشكل تجارة العبور (الترانزيت)
من اثيوبيا واليهما عماد النشاط الاقتصادى للاقليم فحسب ، بل ان اثيوبيا هي ايضا المورد الرئيسى
لجميع انواع المواد الغذائية الى الاقليم ، ابتداءً من الخضروات الى الدواجن واللحوم فضلا عن مياه
الشرب .

٤٧ - وأخيرا ، فان اهمية اقليم جيبوتي بالنسبة لمصالح الا من الاثيوبي في غنى عن التأكيد .
فالاقليم في موقع استراتيجي ، ان يقع في مفترق الطرق بين قارات افريقيا وآسيا واوروبا ، وان اى حالة
من شأنها الا خلال بما هو قائم من ترابط ومصالح مشتركة بين اثيوبيا والاقليم ، تعرض رفاهية وأمن
البلدين لخطر جدى .

٤٨ - وبسبب هذا الترابط ، وهذه المصالح المشتركة ، ترى اثيوبيا ان استقلال الاقليم يتفق مع
مصالحها ، وهي تؤيد الاستقلال الحقيقي لجيبوتي ، ووحدتها ، وسلامتها الاقليمية وبقائه دولة
ذات سيادة .

٦ - المشكلة والحل

٤٩ - مثل كل مشاكل انهاء الاستعمار ، تنطوى قضية جيبوتي على نقل سلطات الحكومة الى ممثلي
الشعب الحقيقيين . وفي الاقاليم المستعمرة التي توجد فيها حركات تحرير وحيدة منظمة جيداً ،
وطدت شرعيتها من خلال كفاح شديد ، لا تملك سلطات الاستعمار اى اختيار غير نقل سلطات الحكومة
مباشرة اليها . بيد انه في الحالات التي يوجد بها اكثر من حركة تحرير ، تقع سلطات الاحتلال
تحت اغراء الوقيعة بينها بغية تأخير عملية الاستقلال او لخلق ظروف مواتية للحركة التي تعتبر انها
اكثر استعدادا لحماية مصالحها بعد الاستقلال . ويحدث في الغالب ايضا ان يشتد التنافس على
السلطة بين الزعماء السياسيين عندما تتراءى لهم احتمالات الاستقلال .

٥٠ - ولما كانت جيبوتي على عتبة الاستقلال ، فانها تبدي كثيرا من الخصائص المذكورة أعلاه . وحيث
انه توجد اكثر من مجموعة واحدة متنافسة مقبولة ، فقد اشتد التنافس بين الزعماء . وحيث انه لم تكتسب
اية مجموعة سياسية شرعية لا مراة فيها بفضل تاريخ طويل من الكفاح ، فقد كان من الملائم لكل مجموعة
ان تدعي انها عملت اكثر من الاخرى من اجل استقلال الاقليم .

٥١ - كما حدث في حالات مماثلة ، فان الطريقة الوحيدة لحل هذه الخلافات هي اقناع هذه
المجموعات الفتوية ، بالنظر الى مجيء الاستقلال على انه فرصة للعمل معا ، اكثر منه سببا للنزاع ،
وان تساعد ، حينما تسمح الظروف ، في تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية تجعل من الممكن لجميع
المجموعات السياسية مواجهة شعبها عن طريق برامجها السياسية .

٥٢ - وإذا كان هؤلاء الزعماء غير راغبين حتى الآن في المطالبة بالاستقلال ، فإن السبب هو — خوفهم الحقيقي من أن تتعرض سلامتهم الإقليمية ، وسيادتهم للخطر عن طريق مطالبات الدول المجاورة ببلد هم . ويقوم هذا الخوف على أساس ادراكهم ان اقليمهم ليس محبياً بـموارد كافية ، ولذلك فلن يمكنهم من احترام سلامة جييوتي الإقليمية وسيادتها .

٥٣ - أما وقد قدمت اثيوبيا من جانبها بياناً لا ليس فيه معلنة نبذها لجميع اسباب المطالبات المحتملة بجييوتي ، فقد سنحت لأول مرة فرصة تسمح لشعب الاقليم باعتبار الاستقلال عرضاً قابلاً للتحقيق بالنسبة لمستقبل جييوتي . ورغم ان خوف شعب الاقليم قد هدأ جزئياً ، الا انه لسوء الحظ بقي شئاً من أسباب قلقنا لهذا الشعب وهو أن الجارة الأخرى ما زالت متمسكة بسياسة تقوم على التوسع ، وذلك بابقائها على احكام دستورية تستهدف ضم الاقليم وبالقائه كبار مسؤولي تلك الدولة المجاورة تصريحات عامة بهذا المعنى .

٥٤ - وينبغي ، في رأي منظمة الوحدة الأفريقية ، النظر الى المشكلة على انها ذات مرحلتين ، تنتمي احدهما الى مرحلة ما قبل الاستقلال والاخرى الى ما بعد الاستقلال . وبالنظر الى الاعتبارات المبينة اعلاه ، فانه اذا كان على منظمة الوحدة الأفريقية ان تساعد شعب الاقليم في نيل الاستقلال والتمتع به ، فانها لا يمكن ان تقول مسبقاً انها لا تهتم بالعملية الا قبل الاستقلال . وكما يظهر تاريخ الاقليم بصورة وافية خلال السنوات العشرة الماضية ، فان المرحلتين لا يمكن فصلهما . وان الاحتمالات الممكنة بعد الاستقلال ، وخاصة خوف الشعب المستمر من ألا يحترم الآخرون سلامته الإقليمية ، تلعب دوراً في تأخير مطالبتهم بالاستقلال . وحيث انه ينبغي لمنظمة الوحدة الأفريقية ان تعني بمسألة نقل سلطات الحكومة الى الممثلين الحقيقيين للشعب ، فانه يترتب عليها لذلك ان تنظر في امر التحدى المتمثل في توفير ضمانات ملموسة لاحترام سيادة الاقليم واستقلاله من قبل الجميع .

٥٥ - ان عضوية جييوتي بعد استقلالها في منظمة الوحدة الأفريقية والامم المتحدة قد يوفر حقاً بعض الضمانات . بيد ان الحكومة العسكرية المؤقتة ترى انه لا يمكن مع عدم وجود أى قدر ضئيل من القدرة الدفاعية لدى الاقليم ، ان تكون تلك الضمانات كافية في حد ذاتها ، خصوصاً ضد التخريب او ضد محاولات ابطال الوضع الاستقلالي للاقليم ، عن طريق تغيير التكوين الديموغرافي للسكان .

٥٦ - وبالنظر كذلك الى أهمية الاقليم بالنسبة لـجميع الدول المجاورة ورفاهيتها الاقتصادية ، فان أية محاولة من جانب أى بلد في المنطقة لتغيير الوضع الاستقلالي للاقليم عملاً بأية سياسة تحت أى ستار او مثل تبدد ورفيعة ، لا يمكن ان يقبلها البلد الآخر . وفيما يتعلق باثيوبيا ، فانها ستعتبر مثل هذه السياسة مصدراً محتملاً للصراع يعرض سلام وأمن المنطقة للخطر .

٥٧ - وبالرغم من ان منظمة الوحدة الأفريقية قد لا تكون في وضع يمكنها من توفير الضمانات العسكرية لتأمين السلامة الإقليمية لجييوتي بعد استقلالها ، فان الحكومة العسكرية المؤقتة تعتقد ان منظمة الوحدة الأفريقية تستطيع ان تقدم بعض الضمانات الملموسة اذا واجهت هذا التحدي بواقعية ودهاء .

٥٨ - ولذلك تود الحكومة العسكرية المؤقتة ان تتقدم بالمقترحات التالية ، التي تأمل ان تفي بمتطلبات الحالة قبل الاستقلال وبعده .

ألف - العطية قبل الاستقلال

٥٩ - ان المهمة التي تواجه منظمة الوحدة الافريقية في هذه المرحلة هي تمكين المجموعات السياسية المختلفة من نيل الاستقلال في ظل الوحدة حتى لا تستغل أية خلافات قد تكون بينهم لتأخير الاستقلال ، وللتأكد من أن يكون من سيحصلون على الاستقلال نيابة عن شعبهم أكثر استعدادا لتحقيق أهداف المصالح الخارجية . وبهذه النظرة ، ينبغي على منظمة الوحدة الافريقية الاضطلاع بما يلي :

(أ) العمل على خلق جبهة متحدة من جميع الفئات السياسية من داخل الاقليم أو من خارجه ، ترغب في الاستقلال الفوري ؛

(ب) إنشاء كافة المجموعات والفئات السياسية عن تسليح اتباعهم سرا ، اذ ان من الواضح الآن أن هذه الأسلحة من المزمع استخدامها ضد بعضها البعض وليس ضد السلطة المستعمرة المنسحبة ؛

(ج) تشجيع كافة المجموعات السياسية على تهيئة ظروف تؤدي الى التعبير الحر عن الآراء ، وأن تتجنب تحقيقا لهذه الغاية ، الضرب على وتر العصبية القبلية وأن تضع بدلا من ذلك ، برامج سياسية وطنية ، يمكن ان تقدمها الى شعبها .

باء - ضمانات ما بعد الاستقلال

٦٠ - ينبغي لمنظمة الوحدة الافريقية ، بموجب اتفاق يوقع تحت رعايتها ، أن تطلب وتحصل على ما يلي من اثيوبيا والصومال ، اللتان هما الدولتان المجاورتان لاقليم جيبوتي :

(أ) تعهد محدد بنبذ جميع المطالبات باقليم جيبوتي ، وفقا لاحكام القرار [CM/Res.431/Rev.1 (د - ٢٥)] الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسة والعشرين المعقودة في كمبالا (ج) وقرار الجمعية العامة ٣٤٨٠ (د - ٣٠) الذي دعت فيه جميع الدول الى أن تتخلى فورا عن كل مطالبة بالاقليم وان تعلن بطلان أية تصرفات تؤكد هذه المطالبات ؛

(ب) اية تعهدات اخرى قد تلزم من اجل احترام استقلال الاقليم وسلامته ، والامتناع

(ج) انظر A/10297 ، المرفق الاول .

عن جميع الأعمال الرامية الى تغيير صفة الدولة المستقلة للاقليم ، والكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للاقليم ، وخاصة التخلي عن جميع المحاولات الرامية الى تغيير التكوين الديموغرافي للاقليم .

٦١ - وبالإضافة الى تلك التعهدات التي قد يطلب الدول المجاورة تقديمها ، ينبغي لمنظمة الوحدة الإفريقية ، والأمم المتحدة ان تقدم أيضا أية ضمانات ملموسة أخرى قد تكون ضرورية ومناسبة لتأمين السلامة الإقليمية للاقليم وصفته كدولة مستقلة ، بغية تعزيز احساس شعب جيبوتي بالأمن .

٦٢ - ينبغي ، نظرا لنقص الموارد الطبيعية المنظورة لانماء اقتصاد الاقليم ، ان يعتبر المجتمع الدولي جيبوتي حالة خاصة تتطلب تميمتها مساعدة منسقة .

٦٣ - وتود حكومة اثيوبيا العسكرية المؤقتة ان توضح بصورة مطلقة انها على استعداد لتقديم أية ضمانات قد تطلبها منها منظمة الوحدة الإفريقية على أساس المبادئ المذكورة أعلاه . كما ترحب الحكومة العسكرية المؤقتة بالضمانات الإضافية التي قد ترغب منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة في تقديمها تمشيا مع مسؤوليتهم الرئيسية في صيانة السلم والأمن في منطقتنا . وتعتقد الحكومة العسكرية المؤقتة انه اذا اخذت منظمة الوحدة الإفريقية في الاعتبار الخصائص التي تتميز بها مشاكل الاقليم ، والتي هي اكثر من المشاكل العادية التي تثيرها عملية انهاء الاستعمار ، فستساهم بذلك مساهمة بناءة لحلها . أما اذا تجاهلت منظمة الوحدة الإفريقية بعض اوجه المشكلة اطلقت للتسلورات العنان ، فانها بهذا تكون قد قصرت في الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه شعب جيبوتي ، وتكون قد تركت قنبلة زمنية تنذر بالانفجار في قرن افريقيا .

الفصل الثامن

روديسيا الجنوبية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٠٢	١ - ١٢	ألف - نظر اللجنة الخاصة في السألة
١٠٤	١٣ - ١٤	باء - قرارات اللجنة الخاصة
١١٠		<u>المرفق</u> : ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

الفصل الثامن

روديسيا الجنوبية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة روديسيا الجنوبية في جلساتها ١٠٣١ و ١٠٣٣ و ١٠٣٦ و ١٠٣٨ و ١٠٤٠ المعقودة في الفترة الممتدة من ١٢ أيار/مايو إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٧٦ .

٢ - وأخذت اللجنة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، ما يتصل بالموضوع من أحكام قرارات الجمعية العامة ، بما في ذلك خاصة القرارين ٣٣٩٦ (د - ٣٠) و ٣٣٩٧ (د - ٣٠) المؤرخين في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بشأن مسألة روديسيا الجنوبية ، والقرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، بموجب الفقرة ١١ من القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تتل بعد استقلالها وبخاصة . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين " . وأولت اللجنة كذلك الاهتمام اللازم لقرارات مجلس الأمن بشأن روديسيا الجنوبية .

٣ - وكان بين أيدي اللجنة الخاصة ، اثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات الحاصلة في الأقليم وكان بين يدي اللجنة أيضا رسالة موجهة الى رئيسها بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٦ من ممثل استراليا الدائم لدى الأمم المتحدة (الفصل السابع من هذا التقرير ، المرفق الثاني ص ٨ أعلاه) .

٤ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها لدى النظر في هذا البند ، تقرير الفريق المخصص الذي أنشأته في جلستها ١٠٢٩ ، المعقودة في ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦ (الفصل السابع من هذا التقرير ، المرفق الاول ص ١٨ أعلاه) ، والذي قام بزيارة افريقيا في نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٧٦ ، لا يرتعلق بأداء اللجنة مهام ولايتها المنوطة بها من قبل الجمعية العامة ، مع الاشارة بوجه خاص الى مسألتى روديسيا الجنوبية وناميبيا . وفي الجلسة ١٠٣١ المعقودة في ١٥ نيسان/ابريل ، أدلى الرئيس ببيان عن عمل الفريق المخصص (A/AC.109/PV.1031) .

اشتراك حركة التحرير القومي (١)

٥ - قامت اللجنة الخاصة ، تمثيلا مع أحكام وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع وعملا بالعرف السائد ، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة حركة التحرير القومي لروديسيا الجنوبية ، وهي المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي ، الى الاشتراك بصفة مراقب في نظر اللجنة في هذا الهند .

٦ - واستجابة لهذه الدعوة حضر ممثلو المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي مداولات اللجنة الخاصة المتعلقة بالموضوع (انظر الفقرة ٨ أدناه) .

المناقشة العامة

٧ - نظرت اللجنة الخاصة في الجلستين ١٠٣٣ و ١٠٣٦ المعقودتين في ٨ و ١١ حزيران / يونيه في مسألة روديسيا الجنوبية باشتراك ممثل الدولة القائمة بالادارة وممثلي المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي اشتراكا ايجابيا ، وبعد اختتام المناقشة العامة اتخذت اللجنة قراراتين بشأن هذا الهند (انظر الفقرة ١٠ أدناه) . وتكلم في المناقشة العامة ممثلو البلدان التالية : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، ويوفوسلافيا في الجلسة ١٠٣٣ (A/AC.109/PV.1033) والتصويب التابع لها) ؛ واستراليا ، وبلغاريا ، وترينيداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وسيراليون ، وكوبا ، والهند في الجلسة ١٠٣٤ (A/AC.109/PV.1034) ؛ وافغانستان ، واندونيسيا ، وايران ، والجمهورية العربية السورية ، والصين في الجلسة ١٠٣٥ (A/AC.109/PV.1035) ؛ واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، وشيلي ، والعراق ، والكونغو في الجلسة ١٠٣٦ (A/AC.109/PV.1036) . وأدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان اضافي في الجلسة ١٠٣٦ (A/AC.109/PV.1036) . وفي الجلسة ذاتها أدلى ممثل الصين ببيان آخر (A/AC.109/PV.1036) . وأدلى ممثل كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا ببيان ممارسة منه لحق الرد (A/AC.109/PV.1036) .

٨ - وتكلم ممثلو المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي على النحو التالي : القس انبادانغني سيمبول في الجلسة ١٠٣٣ (A/AC.109/PV.1033) والتصويب التابع لها) والسيد لوقا مونياوارارا في الجلسة ١٠٣٥ (A/AC.109/PV.1035) .

(١) للاطلاع على موجز لوقائع الجلسات التي عقدها الفريق المخصص في افريقيا مع حركة التحرير القومي انظر الفصل السابع من هذا التقرير ، المرفق الاول ، الفقرات ١٤ - ٣٦ ، ص ٢٩ - ٣٥ أعلاه .

مشروع القرارين

٩ - قدم ممثل ترينيداد وتوباغو ، في الجلسة ١٠٣٨ ، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ، مشروع قرارين بشأن هذا الهند وهما (أ) مشروع قرار (A/AC.109/L.1091) يتعلق بالمسألة بوجه عام ، اشتركت في تقديمه البلدان التالية : اثيوبيا ، افغانستان ، اندونيسيا ، بلغاريا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، ساحل العاج ، سيراليون ، العراق ، كوبا ، الكونغو ، مالي ، الهند ، يوغوسلافيا ؛ و (ب) مشروع قرار (A/AC.109/L.1092) يتعلق بجوانب محددة من المسألة اشتركت في تقديمه البلدان التالية : اثيوبيا ، اندونيسيا ، بلغاريا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، سيراليون ، العراق ، كوبا ، الكونغو ، مالي ، الهند ، يوغوسلافيا .

١٠ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرارين دون اعتراض (A/AC.109/530 و A/AC.109/531) (انظر الفقرتين ١٣ و ١٤ أدناه) . وتكلم ممثل كل من استراليا وفيجي والنرويج ورئيس اللجنة (A/AC.109/PV.1038) .

١١ - وبالإضافة الى اتخاذ القرارين المذكورين أعلاه بشأن مسألة روديسيا الجنوبية ، نظمت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٤٠ ، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ، في مشروع قرار مقدم من ١١ دولة بشأن تقرير الفريق المخصص المشار اليه في الفقرة ٤ أعلاه واعتمدت مشروع القرار المذكور . ويرد نص القرار المذكور (A/AC.109/534) ، ووصف لنظر اللجنة الخاصة فيه ، في الفصل السابع من هذا التقرير (ص ٢ أعلاه) .

١٢ - وفي ١٧ حزيران/يونيه ، احيلت نسخة من القرار الثاني المشار اليه في الفقرة ١٠ أعلاه (A/AC.109/531) الى رئيس مجلس الأمن (S/12098) . وفي ١٨ حزيران/يونيه ، احيلت نسخة من ذلك القرار ومن القرار الاول المشار اليه في الفقرة ١٠ أعلاه (A/AC.109/530) الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لابلانغ الى حكومته . واهيلت نسخ من القرارين المذكورين الى جميع الدول أيضا . وكذلك احيلت نسخة من القرار الأول (A/AC.109/530) الى الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية .

١٤ - قرارات اللجنة الخاصة

١٣ - فيما يلي نص القرار A/AC.109/530 الذي اتخذته اللجنة الخاصة في الجلسة ١٠٣٨ ، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ، والمشار اليه في الفقرة ١٠ أعلاه :

" ان اللجنة الخاصة ،

" وقد نظرت في مسألة روديسيا الجنوبية (زمبابوي) ،

"وقد استمعت الى بيانات ممثل الدولة القائمة بالادارة (١) ،

"وقد استمعت الى بيانات ممثلي حركة التحرير القومي ، المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي ، الذي اشترط بصفة مراقب في نظار اللجنة في هذا الهند (٢) ،

"وان تأخذ بعين الاعتبار تقرير الفريق المخصص الذي انشأته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٩ المعقودة في ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦ (٤) ،

"وان تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وبرنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) ، المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، وسائر القرارات المتعلقة بمسألة روديسيا الجنوبية الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة ،

"وان لا يغرب عن بالها أن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تتحمل ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، المسؤولية الأولى عن انهاء الحالة الخطيرة القائمة في روديسيا الجنوبية (زمبابوي) والتي تشكل ، كما أكد مجلس الأمن مرارا ، تهديدا للسلم والأمن الدوليين ،

"وان تحيط علما بموقف الدولة القائمة بالادارة المعلن والذي مفاده أنه لن يتم الاستقلال قبل تحقيق حكم الأغلبية في زمبابوي (٥) ،

"وان تلاحظ ان الجهود العديدة المضنية التي بذلها في العام الماضي زعماء الدول الافريقية المعنية وفيرهم من أعضاء منالمة الوحدة الافريقية مجتمعين ، ومجلس الوطني الافريقي لزمبابوي ، لتحقيق تسوية سلمية بالتفاوض في زمبابوي على أساس حكم الأغلبية قد اصبحت باستهتار على يد نظام الاقلية العنصرية غير الشرعي ، الذي ظل باستمرار يلجأ الى اساليب تعويقية بخية اطالة سيطرته العنصرية وفير الشرعية على الاقليم ،

"وان تحيط علما بالرأي الذي يراه زعماء البلدان الافريقية المعنية والمجلس الوطني الافريقي لزمبابوي والذي مفاده ان الهديل العملي الوحيد الباقي لشعب زمبابوي في ظل الظروف الراهنة هو تكثيف نضاله من اجل التحرير ، وتأکید المسؤولية الخطيرة

(٢) A/AC.109/PV.1033 والتصويب التابع لها ، و A/AC.109/PV.1033 -/.

(٣) A/AC.109/PV.1033 والتصويب التابع لها ، و A/AC.109/PV.1035 -/.

(٤) الفصل السابع من هذا التقرير ، المرفق الاول (ص ١٨ أعلاه) .

(٥) انظر مرفق هذا الفصل ، الفقرة ٤٤ .

التي يتحملها المجتمع الدولي لا تخاف جميع التدابير الممكنة لدعم ذلك النضال سعياً إلى تخفيف الضنك والالام التي يعانيها الزمبابويون في هذا الصدد إلى اقل حد ممكن ،

" وان تدين أعمال العنف المكثفة التي ينزلها نظام الاقلية العنصرية فير الشرعي بشعب زمبابوي ، وسجن واعتقال وتقييد حركة الزعماء السياسيين وغيرهم بصورة تعسفية ، واعداد المناضلين بصورة فير قانونية ، والاستمرار في انكار حقوق الانسان الاساسية ، بما في ذلك خاصة ضرب وتعذيب وقتل القرويين الابرياء باستهتار ، والتدابير الاجرامية التعسفية المتمثلة في فرض العقوبات الجماعية وغيرها من التدابير الرامية إلى خلق دولة قائمة على الفصل العنصري في زمبابوي ،

" وان تحيد علماً بما أعرب عنه زعماء حركة التحرير القومي بالاجماع من تصميم حازم على تحقيق الحرية والاستقلال مهما بلغت التكاليف ، وان تعرب عن اقتناعها بأن وحدتهم وتضامنهم أساسيان لبلوغ هذا الهدف بسرعة ،

١ - تؤكد من جديد ما لشعب زمبابوي من حق ، غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وشرعية كفاح هذا الشعب كيما يكفل ، بكل ما لديه من وسائل ، التمتع بهذا الحق وذلك حسب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً لأهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٢ - وتؤكد من جديد المبدأ القائل بأنه لا مكان للاستقلال قبل تحقيق حكم الاغلبية في زمبابوي ، وبأن أية تسوية تتعلق بمستقبل الاقليم ينبغي أن تشترك في وضعها اشتراكاً تاماً حركة التحرير القومي في الاقليم ، المجلس القومي الافريقي لزمبابوي ، الممثل الاصيل الوحيد لأمانتي شعب زمبابوي الحقيقية ؛

٣ - وتدين بقوة التدابير القمعية الوحشية المستمرة التي يتخذها نظام الاقلية العنصرية فير الشرعي بحق شعب زمبابوي ولا سيما ما يقوم به ذلك النظام من قتل الافريقيين باستهتار ؛

٤ - وتطلب إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وفاء بمسؤوليتها الأولى كدولة قائمة بالادارة ، ان تتخذ جميع التدابير الفعالة لتمكين زمبابوي من نيل الاستقلال وفقاً لأمانتي أغلبية السكان ، وألا تمنح النظام فير الشرعي في أي ظرف كان أيأ من سلطات السيادة أو مميزاتها ؛

٥ - وتوصي الاجزاء ذات العلاقة من تقرير الفريق المخصص الذي انشأت اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٩ المحقودة في ١ نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، إلى الدولة القائمة بالادارة لا تخاف التدابير اللازمة ؛

٦ - وتؤيد بعزم شعب زمبابوي بقيادة حركة تحريره القومي - المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي - في نضاله لتحقيق حكم الاغلبية ، وتؤكد أهمية الحفاظ على قيادة موحدة داخل حركة التحرير ؛

٧ - وتطلب :

(أ) القيام فوراً بانتهاء ما يقوم به نظام سميث فير الشرعي من اعدام المناضلين بصورة غير قانونية ؛

(ب) الافراج فوراً و دون قيد أو شرط عن جميع الاشخاص المسجونين والمعتقلين والمفروضة عليهم قيود لاسباب سياسية ، ورفع كافة القيود المفروضة على النشاط السياسي و اقرار الحرية الديمقراطية التامة والمساواة في الحقوق السياسية ، وكذلك اعادة حقوق الانسان الاساسية للسكان ؛

(ج) الكف فوراً عن جميع التدابير القمعية ، وخاصة الوحشية التي ترتكب في " منطقة العمليات " ، وافلاق المناطق الافريقية عسفاً ، وطرد الافريقيين ونقلهم واعادة توطينهم وانشاء ما يسمى بالقرى المحمية ؛

(د) وقف تدفق المهاجرين الاجانب على الاقليم وسحب جميع المرتزقة منه فوراً ؛

٨ - وتناشد جميع الدول ان تتخذ كافة التدابير اللازمة والفعالة لمنع الاعلان عن طلب المرتزقة وتجنيدهم لروديسيا الجنوبية ؛

٩ - وترجو جميع الدول ان تقوم ، بصورة مباشرة ومن خلال عملها في الوكالات المتخصصة وفيها من المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها ، وبالتشاور والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بمد شعب زمبابوي وحركة تحريره القومي بكافة المساعدات المعنوية والمادية والسياسية والانسانية اللازمة له في نضاله من أجل استعادة حقوقه فير القابلة للتصرف ، كما ترجو المنظمات فير الحكومية المعنية ومختلف الهياكل التابعة للأمم المتحدة تقديم مثل تلك المساعدات ؛

١٠ - وتدعو جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات فير الحكومية التي لها اهتمام خاص بميدان انتهاء الاستعمار ، فضلاً عن الأمين العام ، الى اتخاذ الخطوات التي يقتضيها الحال لنشر المعلومات على نطاق واسع وباستمرار ، بجميع وسائل الاعلام المتاحة لهم ، عن الحالة في زمبابوي وما اتخذته الأمم المتحدة من قرارات وتدابير تتعلق بها ، مع توجيه اهتمام خاص لموضوع تطبيق الجزاءات على النظام فير الشرعي ؛

١١ - وتقرر ابقاء الحالة في هذا الاقليم قيد النظر .

١٤ - وفيما يلي نص القرار A/AC.109/531 الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٣٨ المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه والمشار إليه في الفقرة ١٠ أعلاه :

" ان اللجنة الخاصة ،

" ان تأسف بشدة للتعاون المتزايد الذي تقيمه بعض الدول ، ولا سيما افريقيا الجنوبية ، مع نظام الاقلية العنصري غير الشرعي ، انتهاكا لاحكام المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، مما يعرقل الى درجة خطيرة التطبيق الفعال للجزاءات المفروضة وسواها من التدابير المتخذة حتى الآن ضد هذا النظام غير الشرعي ،

" وان يساورها القلق الشديد لاستمرار استيراد الكروم والنيكل من روديسيا الجنوبية الى الولايات المتحدة الامريكية ، انتهاكا لما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الأمن ودون اعتبار لقرارات الجمعية العامة في هذا الصدد ،

" وان يساورها القلق العميق لما ورد في الآونة الأخيرة من أنباء عن ارتكاب العديد من الانتهاكات للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ، ومنها استخدام طائرات روديسيا الجنوبية في النقل الدولي للركاب والبضائع ، فضلا عن استمرار مكاتب الاعلام ومكاتب الخدوش الجوية التابعة للنظام غير الشرعي في العمل خارج روديسيا الجنوبية وما نتج عن ذلك من تدفق السياح الاجانب على الاقليم ،

" وان ترى ان ما يحدث من تطورات في المنطقة يستدعي اتخاذ تدابير دولية ايجابية ومتضافرة بقصد فرض أقصى عزلة ممكنة على النظام غير الشرعي ،

" وان تؤكد من جديد اقتناعها بأن الجزاءات لن تؤدي الى وضع حد لنظام الاقلية العنصري غير الشرعي ما لم تكن شاملة والزامية وخاضعة لاشراف فعال وما لم يفرض تنفيذهما ويتم تطبيقها بصورة فعالة ولا سيما من قبل افريقيا الجنوبية ،

" وان تلاحظ مع التقدير قرار حكومة موزامبيق اغلاق حدودها مع روديسيا الجنوبية وفرض الجزاءات على نظام الاقلية العنصري غير الشرعي امثالا لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة ،

١ - تددين بشدة سياسات الحكومات ، وخاصة حكومة افريقيا الجنوبية ، التي تواصل التعاون مع نظام الاقلية العنصري غير الشرعي ، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع وفي مخالفة سافرة للالتزامات المحددة المترتبة عليها بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، وتطلب الى تلك الحكومات ان تكف فوراً عن كل تعاون من هذا القبيل ؛

٢ - وتدين كافة انتهاكات الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن كما تدين استمرار تقاعس بعض الدول الأعضاء عن تطبيق هذه الجزاءات تطبيقاً دقيقاً ، باعتباره أمراً منافياً للالتزامات التي اضطلعت بها تلك الدول بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛

٣ - وتدين استمرار استيراد الكروم والنيكل من روديسيا الجنوبية (زمبابوي) الى الولايات المتحدة الأمريكية وتطلب الى حكومة الولايات المتحدة ان تسارع الى الغاء أى تشريع يبيح هذا الاستيراد ؛

٤ - وتطلب الى جميع الحكومات التي لم تقم بعد بما يلي ان تقوم به :

(أ) اتخاذ تدابير تنفيذية صارمة لضمان امتثال جميع الافراد والهيئات والاشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها امثالاً دقيقاً للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ولتحریم اقامة أى شكل من اشكال التعاين بينهم وبين النظام غير الشرعي ؛

(ب) اتخاذ خطوات فعالة لمنع الخاضعين لولايتها ، من افراد أو جماعات من الافراد من الهجرة الى روديسيا الجنوبية (زمبابوي) او لثنيهم عن ذلك ؛

(ج) وقف أى تدبير قد يكون من شأنه اضعاف أى مظهر من مظاهر الشرعية على النظام غير الشرعي ، وذلك في جملة أمور ، بمنع أعمال وأنشطة الخطوط الجوية الروديسية ومجلس السياحة الوطني الروديسي ، ومكتب الاعلام الروديسي ، أو أى أنشطة أخرى تخالف أهداف ومقاصد الجزاءات ؛

(د) الغاء صلاحية جوازات السفر وغيرها من الوثائق للسفر الى الاقليم ؛

٥ - وتشيد كثيراً بالاجراء الذي اتخذته حكومة موزامبيق باغلاقها حدودها مع روديسيا الجنوبية وفرض جزاءات شاملة على نظام سميث ، وترى ان ذلك الاجراء يشكل اسهاماً هاماً في دعم النضال من أجل التحرير في زمبابوي وفي العمل على فرض أقصى حد ممكن من العزلة على النظام غير الشرعي ؛

٦ - وترجو جميع الدول أن تقوم ، بصورة مباشرة ومن خلال عملها في الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة التي تكون أعضاء فيها ، بمد حكومة موزامبيق بكافة اشكال المساعدة المالية والتقنية والمادية بغية تمكينها من التغلب على أى مصاعب اقتصادية تتعلق بتطبيقها الجزاءات الاقتصادية على النظام غير الشرعي ، وترجو مختلف الهوامج التابعة للأمم المتحدة تقديم مثل هذه المساعدة ، وترجو من مجلس الأمن ان يقوم باجراء استعراض دورى لمسألة المساعدة الاقتصادية الى تلك الحكومة والى حكومة زامبيا ؛

٧ - وتؤيد توصية الفريق العامل المخصص ، الذي انشأته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٩ المعقودة في ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، بضرورة توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على النظام غير الشرعي لتشمل جميع التدابير المذكورة في المادة ٤١ من الميثاق ، وتكرر رجاءها أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ التدابير الضرورية في هذا الصدد على وجه الاستعجال .

المرفق *

المحتويات

الفقرات	
١ - ٥	الأرض والشعب
٦ - ١٧	المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ...
٨ - ٥٠	الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سياسية
١ - ٦٤	الكفاح المسلح من أجل التحرير
٦٥ - ٨٧	الاعمال الوحشية في روديسيا الجنوبية
٨٨ - ١٠٧	الاحوال الاقتصادية
١٠٨ - ١٣٧	الجزايات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية

١ - الأرض والشعب

ألف - الجغرافية

١ - يقع إقليم روديسيا الجنوبية الذي يشمل مساحة تبلغ ٢٤٢ ٧٢٠ كيلو مترا مربعا ، بين خطي العرض ٣٦ ١٥ ° جنوبا و ٣٠ ٢٢ ° جنوبا وخطي الطول ١٣ ٢٥ ° شرقا و ٤ ٣٣ ° شرقا . وتحده من الشمال الغربي زامبيا ، ومن الجنوب الغربي بتسوانا ، ومن الجنوب افريقيا الجنوبية ، ومن الشرق موزامبيق .

باء - السكان والهجرة

٢ - في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، قدر مجموع عدد سكان روديسيا الجنوبية بنحو ٦٢٢ مليون نسمة ، يتكونون من افريقيين وأوروبيين وآسيويين ومولدين (انظر الجدول ١ أدناه) . وخلال الفترة الممتدة من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ الى كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ارتفع عدد السكان الافريقيين بما مقداره ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة وارتفع عدد السكان الأوروبيين ٣ ٠٠٠ نسمة .

٣ - وكما يتضح من الجدول ٢ أدناه ، فقد حصلت في روديسيا الجنوبية زيادة صافية في عدد المهاجرين اليها خلال الفترة الواقعة بين كانون الثاني /يناير وتموز/ يوليه ١٩٧٥ . هذا الشيء جانب كون هذه الزيادة أكبر نسبيا من تلك التي حدثت خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٧٤ . غير أن من المفترض أن يكون معظمها عائد الى تدفق الأوروبيين من موزامبيق خلال الفترة التي كان ذلك الاقليم يقترب فيها من نيل استقلاله . على أن البيانات تظهر أيضا أن هبوطا طرأ في شهر آب / أغسطس ١٩٧٥ ، أي بعد شهرين من نيل موزامبيق لاستقلالها ، على المعدل الصافي للهجرة الى روديسيا الجنوبية . فبحلول شهر آب / أغسطس ١٩٧٥ ، كانت الحركة السكانية قد استقرت في موزامبيق ، وشهدت روديسيا الجنوبية واحدة من أعلى نسب النزوح منها منذ نهاية عام ١٩٧٢ .

الجدول ١

روديسيا الجنوبية : تقديرات السكان ١٩٦٨ - ١٩٧٤
(بالآلاف)

السنة	الافريقيون	الأوروبيين	المولدون	الآسيويون	المجموع
١٩٦٨	٤ ٧٩٠	٢ ٢٦	١ ٥٠	٨٠٩	٥ ٠٤٠
١٩٦٩	٤ ٩٦٠	٢ ٣٤	١ ٥٠٧	٩٠١	٥ ٢٢٠
١٩٧٠	٥ ١٣٠	٢ ٤٣	١ ٦٥	٩٠٢	٥ ٤٠٠
١٩٧١	٥ ٣١٠	٢ ٥٥	١ ٧٣٣	٩٠٤	٥ ٥٩٠
١٩٧٢	٥ ٤٩٠	٢ ٦٧	١ ٨٠١	٩٠٦	٥ ٧٨٠
١٩٧٣	٥ ٧٠٠	٢ ٧١	١ ٩٠٠	٩٠٧	٦ ٠٠٠
١٩٧٤	٥ ٩٠٠	٢ ٧٤	١ ٩٠٩	٩٠٩	٦ ٢٠٠

المصدر : الموجز الاحصائي الشهري ، روديسيا الجنوبية ، آب/أغسطس ١٩٧٥ (مكتب
الاحصائيات المركزى ، سالزبورى) .

الجدول ٢

رون يسيا الجنوبية : هجرة الأوربيين ١٩٧٣-١٩٧٥

الشهر	١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		صافي الهجرة
	الهجرة الى الخارج	الهجرة الى الداخل	الهجرة الى الخارج	الهجرة الى الداخل	الهجرة الى الخارج	الهجرة الى الداخل	
كانون الثاني / يناير	١٠٩٦	٦٢٠	٨٠٤	٧٦٠	٤٠٠	٤٨٠	٢٠٠ +
شباط / فبراير	٨٨٥	٤٠٠	٧٠٥	٣٩٠	٣٢٠	٤٩٠	٣٤٠ +
آذار / مارس	٨٠٠	٥٨٠	٧٨٨	٦١٠	١٨٠	٢٢٠	٢٢٠ +
نيسان / أبريل	٧٩٤	٦١٠	٨٠٤	١٠٩٠	٢١٠	٢١٠	٣٧٠ +
مايو	١٠٤١	٥٤٠	٨٦٤	٦١٠	١٧٠	١٢٨	٣٠٠ +
حزيران / يونيو	٧٨٩	٦٢٠	٦٢٨	٦١٠	٦٠	١٢١	٣٤٠ +
تموز / يوليو	٦٨١	٦٢٠	٨٠٩	٧٠٠	١١٠	١٢٢	٢٠٠ +
آب / أغسطس	٨٦١	٨١٠	٨٧٢	٦٦٠	٢١٠	٩٠٣	٢٩٠ -
أيلول / سبتمبر	٦٧٥	٧٧٠	٨٢١	١٠٠٠	١٧٠	٩٨٢	١٣٠ +
تشرين الأول / أكتوبر	٧٣١	٦٢٠	٩٤٩	٦٧٠	٢٨٠	١٠٠٠	...
تشرين الثاني / نوفمبر	٥٦٤	٤٩٠	٧٧٠	٦٢٠	١٥٠	١٥٠	...
كانون الأول / ديسمبر	٥٠٠	٩٦٠	٨٢٥	١١٧٠	٢٤٠	٢٤٠	...
			٤٦٠ -		١٠٠		١٦٢٠
			١٦٨٠				

المصدر: الموزن الإحصائي الشهري ، رون يسيا الجنوبية ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ .

جيم - توزيع الأراضي

٤ - كما ذكر في تقرير سابق ، (أ) كان قانون تخصيص الأراضي الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من ١٩٣٠ ، الأداة المنظمة لتوزيع الأراضي حسب العنصر الى أن استعفى عنه بقانون حياة الأراضي في ١٩٦٩ (ب) . وخلال فترة سريان ذلك القانون ، خصص ٤٤ مليوناً من الأكرات للأفريقيين و ٤١ مليوناً للأوروبيين ، وذلك على الرغم من أن نسبة الأفريقيين الى الأوروبيين كانت آنذاك ١٦ الى ١ . وعلاوة على ذلك ، خصص نحو ١٠ ملايين أكر للاستخدام كحدائق وغابات قومية . وبموجب قانون حياة الأراضي ، زيدت مساحة الأراضي المخصصة للأفريقيين بنسبة ٢ في المائة ، فبلغت ٥٠٠ ٩٤٤ ٤٤ أكر ، وزيدت المساحة المخصصة للأوروبيين بحوالي ١٠ في المائة فبلغت ٩٠٠ ٩٥٢ ٤٤ من الأكرات . وقلصت المساحة المخصصة للحدائق والغابات القومية بحوالي ٣٣ في المائة ، فبلغت ٦١٧ ٠٠٠ أكر .

٥ - وكانت الأراضي المخصصة للأفريقيين ، بموجب قانون تخصيص الأراضي ، تشمل أراضي موقوفة على السكان المحليين ، ومناطق مخصصة لشراء السكان المحليين ، ومواقع تقام فيها بلدان للأفريقيين . وبموجب قانون حياة الأرض ، تضم الأراضي المخصصة للأفريقيين مساحات هي أراضي وقف للقبائل ، ومناطق مخصصة لشراء الأفريقيين ، ومواقع تقام عليها بلدان ومدارس ومستشفيات للأفريقيين . غير أنه بموجب كل من القانونين ، شملت الأراضي المخصصة للأوروبيين مساحات مخصصة لأغراض المزارع الأوروبية ، والمزارع المشتركة ، والمراكز الحضرية ، والمدارس والمستشفيات الأوروبية . وقد زيدت الأراضي المخصصة للأوروبيين بموجب قانون حياة الأرض على الرغم من أن نسبة الأفريقيين الى الأوروبيين بين السكان كانت تزداد بصورة حثيثة الى أن بلغت بحلول عام ١٩٧٤ نسبة ٢١ الى ١ . وعلى أساس هذه النسبة يبلغ متوسط عدد الفدان المخصصة لهاتين المجموعتين من السكان ٧ أكرات (كحد أقصى) لكل أفريقي و ١٦٦ أكر لكل أوروبي .

٢ - المجلس الوطني الأفريقي لزمبابوي منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤

٦ - من الجدير بالذكر أنه في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، وقع المجلس الوطني الأفريقي لزمبابوي ،

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرة ٥ .

(ب) من الضروري لأغراض الاعلام أن يشار في مختلف أجزاء هذه الورقة الى القوانين ، وأجزاء من هيكل الحكم والى ألقاب مختلف أعضاء نظام حكم الأقلية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية . ولكن استخدام كلمات مثل " جمهورية " و " دستور " و " وزير " الخ دون وضعها بين علامات اقتباس لا يعني بأي حال من الأحوال اعتراف الأمم المتحدة بنظام الحكم غير الشرعي .

وجبهة تحرير زيمبابوي (فرولييزي) ، والاتحاد القومي الافريقي لزيمبابوي (زانو) والاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي (زابو) اعلان وحدة زيمبابوي في لوساكا ، الذي اعلنت فيه موافقتها على الاندماج في كيان جديد وموسع للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي تحت قيادة الأسقف أبيل موزوريوا (ج) . وتم الاتفاق وقتها أيضا على عقد مؤتمر للمجلس خلال أربعة أشهر لانتخاب زعامة جديدة وتدعيم وحدة شعب زيمبابوي . وكان الأمل معقوداً على أن يعقد مؤتمر دستوري بشأن روديسيا الجنوبية في غضون ثلاثة أشهر .

٧ - ولكن المؤتمر الدستوري لم يعقد في غضون فترة الثلاثة أشهر المتوقعة بسبب الاختلاف على تفسير الاتفاق بين نظام الحكم غير الشرعي والمجلس الوطني الافريقي (زيمبابوي) ، ان وقعت خلافات في المجلس الوطني الافريقي حول ما اذا كان ينبغي عقد مؤتمر المجلس قبل أو بعد انعقاد المؤتمر الدستوري . وقد عبر عن الموقفين الرئيسيين كل من السيد جيمنز تشيكيريمبا والسيد جوشوا نكومو . وكان من رأى السيد تشيكيريمبا أن عقد المؤتمر الافريقي قبل المؤتمر الدستوري سيحدث انشقاقا في المجلس لأن زعماء المجلس الموجودين في المنفى والمحاربين الزمبابيين وكذلك لأن الزمبابيين الموجودين في القرى المحلية لن يكونوا ممثلين في المؤتمر . وكان من رأيه أيضا ان التنافس على الزعامة في مؤتمر المجلس سوف يقوض ما ينبغي ان يمثل زعماء زيمبابوي في المؤتمر الدستوري في وحدة الافريقيين وجبهتهم المشتركة .

٨ - ومن الناحية الاخرى ، قال السيد نكومو ان اعلان وحدة زيمبابوي نص بالتحديد على وجوب عقد مؤتمر المجلس في غضون أربعة أشهر ، وانه لا يجوز لغير مؤتمر المجلس أن يقرر تأجيل عقده وكان من رأيه أيضا أنه من الضروري حل مسألة الزعامة أولا حتى يتمكن المجلس الوطني الافريقي (زيمبابوي) من التحدث في المؤتمر الدستوري بصوت واحد يمثل وحدة زيمبابوي .

٩ - وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، دعا الأسقف موزوريوا جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس ، الموجودين داخل زيمبابوي وخارجها ، الى الاجتماع في دار السلام لمبحث الخلافات فيما بينهم . وفي ذلك الاجتماع تقرر ، في جملة أمور ، ان يؤجل مؤتمر المجلس الوطني الافريقي الى موعد غير مسمى ، وأن تواصل اللجنة التنفيذية للمجلس العمل تحت قيادة الأسقف موزوريوا . وتعهد الزعماء أيضا بالعمل معا في سبيل تحرير زيمبابوي ، بما في ذلك اعداد العدة لاستئناف الكفاح المسلح اذا فشلت طرق معالجة المسألة سلميا ودبلوماسيا .

١٠ - ويبدو أن اجتماع دار السلام قد عزز وحدة المجلس . وتمثل ذلك في الاتفاق الذي تم التوصل اليه في لوساكا في آب/أغسطس ١٩٧٥ على الاجتماع مع نظام الحكم غير الشرعي عند شلالات فيكتوريا في ٢٥ آب/أغسطس (أنظر الفقرات ٢٤ الى ٣٠ أدناه) . وانتهى المجلس فرصة وجود العديد من اعضاء التنفيذيين في لوساكا في آب/أغسطس ١٩٧٥ لاعادة تنظيم

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣
(A/10023/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرة ٨٦ .

جناحه الخارجي ، الذي سيكون مسؤولاً عن الكفاح المسلح . وفي ١ أيلول / سبتمبر ، وفي أعقاب الاجتماع الذي عقد عند شلالات فيكتوريا ، أنشأ المجلس الوطني الإفريقي مجلس تحرير زيمبابوي ، الذي عهدت إليه مسؤولية معالجة جميع الأمور الخارجية ، وكان مؤلفاً من ٢١ عضواً من بينهم القس ندايا ينغفي سيتهل ، والسيد تشيكيرما ، والسيد جيسون مويو . ووافق السيد نكومو على ألا يكون عضواً في مجلس تحرير زيمبابوي نظراً إلى أنه سيظل داخل روديسيا الجنوبية .

١١ - وفي ٧ أيلول / سبتمبر ، عقد السيد نكومو ، والسيد صموئيل مونودوا ، رئيس اللجنة القومية للمجلس الوطني الإفريقي (زيمبابوي) اجتماعاً لبعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس في سالزبوري ، ندبوا فيه بانشاء مجلس تحرير زيمبابوي وقرروا عقد مؤتمر للمجلس بغية إعادة تشكيل المجلس ، بما في ذلك زعامته .

١٢ - وأعلن الأسقف موزوريوا عقب ذلك أن الموعد المحدد لمقد المؤتمر غير قانوني . واتهمهم السيد نكومو بالتعاون مع العدو بتشجيع الفرقة عن طريق اقتراح عقد المؤتمر ، وأعلن طرده وعضوين آخرين من المجلس . وأوقفت عضوية عدد من الأعضاء الآخرين الذين اتهمهم الأسقف بالتعاون مع السيد نكومو .

١٣ - ورغم ذلك مضى السيد نكومو في الإعداد لمقد المؤتمر في ٢٧ و ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ في سالزبوري . وفي ذلك المؤتمر ، الذي قيل أن نحو ٥٠٠ شخص قد حضروه ، انتخب السيد نكومو رئيساً للمجلس (داخل زيمبابوي) . وتعهد السيد نكومو ، بصفته الجديدة هذه ، بالسعي إلى تحقيق " حكم الأغلبية الآن " لزيمبابوي عن طريق المفاوضات ، وبأن جماعته لن تلجأ إلى تشديد الكفاح المسلح لغرض نيل الاستقلال لزيمبابوي ، إلا إذا فشلت المفاوضات .

١٤ - وتجدر الإشارة إلى أنه منذ التوقيع على إعلان وحدة زيمبابوي الذي اتفق بموجبه على دمج كافة حركات تحرير زيمبابوي ، (انظر الفقرة ٦ أعلاه) ، استغل نظام الحكم غير الشرعي ، بل وشجع ، الخلافات في الرأي داخل المجلس بإصداره بيانات واتخاذ إجراءات فُسرّت على أنها تحايي السيد نكومو . ويبدو أن هذه الإجراءات قد زادت من حدة الخلافات بين الأسقف موزوريوا والسيد نكومو .

١٥ - وفي ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ، دعا الدكتور اليوت غابيل ، نائب الأسقف موزوريوا إلى عقد اجتماع استشاري للمجلس في سالزبوري . وأفادت الأنباء الصحفية بأن عددًا يتراوح بين ٣٥٠٠ و ٤٠٠٠ شخص قد مو إلى سالزبوري لحضور الاجتماع ، ولكن نظراً لأن ترخيص الشرطة بالاجتماع حدد عدده الحاضرين بما لا يزيد على ٦٠٠٠ شخص ، قام الدكتور غابيل بالفناء الاجتماع ، معلناً أنه تم التدليل بالفعل على إرادة شعب زيمبابوي .

١٦ - وخلال هذه الفترة الصعبة ، واصل كل من السيد نكومو والأسقف موزوريوا التأكيد بأن هدفهما السياسي هو نيل حكم الأغلبية في زيمبابوي . وقال كلاهما انهما يريدان تحقيق حكم الأغلبية فوراً مع احتمال اعلان فترة انتقالية لا تزيد على ١٢ شهراً تؤدي إلى حكم الأغلبية المنشود .

١٧- وكانت وحدة الهدف القومي المتمثل في حكم الأغلبية لزماهوى ظاهرة بصورة خاصة في اجتماع شلالات فيكتوريا الذي عقد بين المجلس ونظام الحكم غير الشرعي . ففي ذلك الاجتماع ، كان المجلس متحدا وحدة كاملة في آرائه ولم يظهر أية بوادر تدل على الانشقاق . غير أن الخلاف ظل قائما بين السيد نكومو والأسقف موزوريوا من ناحية والسيد سيتهول والسيد تشيكيراما من ناحية أخرى ، حول توقيت عقد مؤتمر المجلس لانتخاب زعامة جديدة لشعب زماهوى الموحد .

٣ - الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سياسية

ألف - مسألة عقد مؤتمر دستوري

١٨- من الجدير بالذكر أن تفاصيل شروط الاتفاق الذي تم التوصل اليه في لوزاكا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ حول مسألة عقد مؤتمر دستوري كانت محل نزاع منذ البداية (د) . فقد قيل ان زعماء زماهوى فهموا أن نظام الحكم غير الشرعي قد وافق على ما يلي : (أ) الافراج فورا عن جميع المعتقلين والسجناء الافريقيين ؛ (ب) وعقد مؤتمر دستوري ، دون أية شروط مسبقة ؛ (ج) وايجاد مناخ في روديسيا الجنوبية يشجع الانشطة السياسية الحرة . وعلى أساس هذا الفهم وافق زعماء زماهوى على وقف اطلاق النار بصورة غير رسمية على أن يصبح قانونيا عند ما يتحدد موعد عقد المؤتمر الدستوري .

١٩- وكان أحد مجالات الخلاف الرئيسية بين نظام الحكم غير الشرعي والمجلس الوطني الافريقي (زماهوى) يتعلق بمكان انعقاد المؤتمر الدستوري . وقد أكد نظام الحكم غير الشرعي أن من المحتمل أن يكون المؤتمر طويلا وأنه يتعمد على السيد ايان سميث أن يتضيق عن روديسيا الجنوبية لفترة طويلة . وعليه فقد طالب نظام الحكم غير الشرعي باجراء المباحثات الموضوعية حول كافة القضايا التي ينطوى عليها الأمر داخل روديسيا الجنوبية ، وبعد ما يكون على استعداد لعقد اجتماع خارج روديسيا الجنوبية للتصديق على ما يتم بالفعل التوصل اليه من اتفاقات داخل الاقليم .

٢٠- وتمسك المجلس بوجوب عقد المؤتمر الدستوري خارج روديسيا الجنوبية لأن بعض مندوبيه ، ومن بينهم السيد تشيكيراما الذي حكم عليه نظام الحكم غير الشرعي بالاعدام غيابيا ، والسيد سيتهول المهدد بالاعتقال ، لا يستطيعون العودة الى روديسيا الجنوبية دون صدور عفو عنهم . وقد أكد نظام الحكم غير الشرعي هذه المخاوف عند ما أبلغ المجلس أن " القانون سوف يتخذ مجراه الكامل " اذا عاد رجال مثل السيد سيتهول والسيد تشيكيراما الى روديسيا الجنوبية في أي وقت .

(د) المرجع نفسه ، الفقرات ٨٢ - ٨٨ و ٩٧ .

٢١- وعرض المجلس أن يجتمع بنظام الحكم غير المشروع في أى مكان من العالم باستثناء روديسيا الجنوبية ، لأنه يخشى من ألا يألونظام الحكم غير الشرعي جهدا ، اذا اتاحت له الفرصة ، في القضاء على بعض من زعماء المجلس . وذهب المجلس الى حد اقتراح مدينتي ماسينا وبريتوريا في افريقيا الجنوبية ، أو غابورون في بوتسوانا ، كأمكنة لعقد المؤتمر ، وكلها على مقربة من سالزبورى . ان أن من شأن أى من هذه المواقع أن يمكن مندوبي نظام الحكم غير الشرعي من العودة الى روديسيا الجنوبية كلما أرادوا ذلك أثناء حضور المؤتمر الدستوري . ولكن نظام الحكم غير الشرعي رفض هذه المقترحات .

باء - زيارة وزير الدولة في المملكة المتحدة لروديسيا الجنوبية

٢٢- قرب نهاية حزيران / يونيه ١٩٧٥ ، قام السيد ديفيد اينالز ، وزير الدولة في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث ، بزيارة روديسيا الجنوبية في أعقاب رحلة قام بها الى افريقيا الجنوبية وموزامبيق . واجتمع أثناء وجوده في الاقليم بعدد من الوفود تمثل مختلف المصالح السياسية في روديسيا الجنوبية ، بما في ذلك المجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) ، ونظام الحكم غير الشرعي ، والأطراف الرئيسية في الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سياسية في الاقليم .

٢٣- ووفقا لما قاله السيد اينالز كان الغرض من هذه الزيارة اجراء مباحثات حول كيفية تحريك الأمور الى الامام بطريقة بناءة وحول الطريقة التي يمكن بها للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تساعد في ايجاد تسوية من شأنها أن "توفر مستقبلا مأمونا لجميع الروديسيين" . وبعد هذه الزيارة صرح السيد اينالز قائلا " لقد دفعتني شعور بالالاحاح الى ايجاد طريقة سلمية للتحرك الى الامام في روديسيا وهي روح تشاركني فيها جميع الأطراف الرئيسية المعنية بالمشكلة . كذلك فأنني مرتاح لان لدى كل من السيد سميث وزعماء المجلس الوطني الافريقي نية جادة للرد على غول في مفاوضات التماسا لتسوية دستورية .

جيم - مؤتمر شلالات فيكتوريا

٢٤- تعززت الجهود المبذولة من أجل التوصل الى تسوية سياسية للمشكلة الروديسية الجنوبية في شهر آب / أغسطس ١٩٧٥ . وتم التوصل الى اتفاق في أعقاب محادثات جرت في ٩ آب / أغسطس في بريتوريا بين السيد جون فورستر ، رئيس وزراء افريقيا الجنوبية ، والسيد ايان سميث من روديسيا الجنوبية ، والسيد مارك شونا المستشار الخاص للسيد كينيث كاوندرا رئيس زامبيا . وأعلن اتفاق بريتوريا ما يلي :

" سيمعقد اجتماع رسمي تتمثل فيه الحكومة الروديسية الجنوبية والمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوى في عربات قطار توقف على الجسر الواقع على شلالات فيكتوريا . وسيكون الهدف من هذا الاجتماع اتاحة الفرصة للحكومة الروديسية الجنوبية وللمجلس الوطني الافريقي (زيمبابوى) للاعراب بصورة مشتركة عن رغبة أصيلة في التفاوض حول بيان مقبول لديهما .

" وبعد اتمام الاتفاق على ترتيبات المؤتمر ، ستتألف المرحلة التالية من انشاء لجنة أو لجان مشتركة في روديسيا لبحث المقترحات .

" فاذا نتج عن ذلك اتفاق ، اجتمع الطرفان مرة أخرى للتصديق على مقترحات اللجان ، على أن يعقد هذا المؤتمر في مكان مقبول لدى كل منهما " .

واتفق أيضا على أن يعقد الاجتماع الرسمي على الجسر الواقع على شلالات فيكتوريا في موعد لا يتعدى ٢٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ .

٢٥- والواقع أن ذلك الاجتماع عقد في التاريخ المحدد ، وحضره كل من الرئيس كاوندا ورئيس الوزراء فورستر . وترأس الأسقف موزوريوا وفد المجلس الوطني الافريقي (زمبابوي) الى ذلك الاجتماع والسيد سميثوفد نظام الحكم الروديسي الجنوبي .

٢٦- وفي أعقاب بيانين أدلى بهما السيد كاوندا والسيد فورستر ، القى كل من الأسقف موزوريوا والسيد سميث خطابا في الاجتماع . وبعد هذه الكلمات ، قدم وفد المجلس وثيقة معنونه " اعلان نية للتفاوض على تسوية " تضمنت النقاط الخمس التالية :

(أ) على المجلس الوطني الافريقي (زمبابوي) وحكومة الجبهة الروديسية أن يعبرا علنا عن رغبتهما الأصلية في التفاوض حول تسوية دستورية .

(ب) على الطرفين أن يعلننا على الملأ أن التسوية الأصلية الوحيدة المقبولة لدى غالبية شعب روديسيا الجنوبية هي تلك التي تكون مستندة الى نقل السلطة من الاقلية الى أغلبية الشعب ، " بمعنى تحقيق حكم الأغلبية الآن " .

(ج) على الطرفين أن يعلننا أنه حرصا على أن تكون المحادثات أصيلة وناجحة ، لا بد من غياب عنصر الاكراه : " وبناء عليه ينبغي أن تعقد كافة المحادثات على الجسر ، أو في أى مكان آخر خارج روديسيا ، يكون مقبولا لدى الطرفين " .

(د) على الطرفين أن يتفقا على أن " تجرى مداولات المؤتمر في الجلسات العامة وليس في اللجان . على أنه يجوز للجلسة العامة ، أن تعين لجانا حسب الإقتضاء " . وتجري هذه اللجان مداولاتها خارج روديسيا " .

(هـ) على الطرفين أن يعترفا " بأنه لا يوجد هناك وقف صريح أو ضمني لاطلاق النار " .

وقدم نظام الحكم غير الشرعي أيضا وثيقة تتضمن موجزا لاتفاق بريتوريا الموقع في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٥ .

٢٧- وتمسك المجلس بقوله انه لم يكن من الأطراف التي اشتركت في المفاوضات التي أدت الى اتفاق بريتوريا ولا من بين الموقعين على تلك الوثيقة ؛ فموقفه كان دائما يتمثل في الاصرار على وجوب عقد كافة المفاوضات في مكان خارج روديسيا الجنوبية . وادعى نظام الحكم غير الشرعي أن زامبيا وقعت اتفاق بريتوريا نيابة عن المجلس الوطني الافريقي ، وانه ، بناء على ذلك الاتفاق ، تقرر أن تقوم لجنة أو لجان مشتركة باجراء المفاوضات داخل روديسيا الجنوبية .

٢٨- وأثناء الاجتماع قدم المجلس الوطني الإفريقي ما اعتبره حلاً وسطاً للنقطة الخلاف المتعلقة بمكان انعقاد اجتماعات اللجان . والمج ، نظراً إلى أن بعض أعضاء فريقه المفاوض ومن بينهم السيد تشيكييرما والسيد سيتهول ، سوف يواجهون الاعتقال إذا دخلوا روديسيا الجنوبية ، إلى أنه لا بد من أن يقوم نظام الحكم غير الشرعي بمنحهم الحصانة لهم . وجودهم في الاقليم لحضور جلسات التفاوض . ورد نظام الحكم غير الشرعي بأن مسألة الحصانة لم تثر في اتفاق بريتوريا ولذلك فلا يمكن بحثها لأن من شأنها أن تعدل ذلك الاتفاق .

٢٩- وبسبب استحالة التوصل إلى اتفاق حول هذه النقطة ، انفض الاجتماع . والقي السيد سميث عند عودته إلى سالزبورى ، خطاباً في مجلس جمعية روديسيا الجنوبية ، أعلن فيه أنه سيبدأ السعي إلى إجراء مفاوضات مع زعماء القبائل الإفريقيين والأفريقيين المعتدلين الآخرين في الاقليم . وأنهى باللائمة على المجلس الوطني الإفريقي (زمبابوى) لتسببه في انهيار اجتماع شلالات فيكتوريا .

٣٠- وصرح الأسقف موزوريوا في بيان صحفي بعد اجتماع شلالات فيكتوريا ، بأن " السيد سميث نسف جميع ما بذلناه من جهود كان من شأنها أن تؤدي إلى عقد مؤتمر كامل النطاق " . وصرح الرئيس كاوندأ أيضاً بأن من رأيه ، " أن المجلس الوطني الإفريقي كان محقاً تماماً في مطالبة السيد سميث بأن يتيح لجميع ممثلي المجلس العودة إلى وطنهم لكي يشتركوا في المحادثات عندما تبدأ في سالزبورى " .

دال - محادثات سميث - نكومو

٣١- كما أشير في جزء سابق من هذه الوثيقة (انظر الفقرات ١١ - ١٣ أعلاه) فإن المجلس الوطني الإفريقي (زمبابوى) انقسم بعد محادثات شلالات فيكتوريا مباشرة إلى فئتين ، أحدهما يتزعمها الأسقف موزوريوا والأخرى بزعماء السيد نكومو . وفي أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، عقد السيد نكومو سلسلة من الاجتماعات مع السيد سميث تتعلق بإمكانية عقد مؤتمر دستوري بشأن روديسيا الجنوبية . وادت هذه الاجتماعات إلى إصدار إعلان مشترك في ١ كانون الأول / ديسمبر جاء فيه أن السيد سميث والسيد نكومو وقعا إعلان نية على التفاوض بشأن إيجاد تسوية مؤلفا من ثماني نقاط . واستناداً إلى ما جاء في الإعلان ، فإن " الطرفين يعربان علناً عن التزامهما بالتوصل فوراً إلى تسوية دستورية تكون مقبولة لدى كافة الشعب " في روديسيا الجنوبية .

٣٢- واتفق على أن تعقد كافة الجلسات العامة واجتماعات اللجان الفرعية داخل روديسيا الجنوبية وأن يمنح جميع الممثلين الذين يعينهم المستر نكومو لحضور المؤتمر الدستوري حصانة من الاعتقال أو الاحتجاز . ووفقاً لما جاء في شروط الإعلان ، فإنه " عندما يتم التوصل إلى اتفاق حول شكل ومحتوى التسوية الدستورية ، يجرى الترتيب لعقد مؤتمر دستوري نهائي في مكان يوافق عليه الطرفان ، ويكون خارج روديسيا " . كذلك اتفقا على التزام السرية في مفاوضاتهما .

٣٣- وأحمد ر الجناح الذى يتزعمه الأسقف موزوريوا من المجلس الوطنى الإفريقى (زمبابوى) بياناً
حلل فيه اعلان سميث - نكومو فقرة بفقرة . وأعلن ، فى سياق إدارته للمفاوضات بين السيد نكومو
والسيد سميث ، عن اعتزامه عدم الاشتراك فى المؤتمر المقترح .

٣٤- وأفادت التقارير الصحفية أن السيد سميث والسيد نكومو اجتمعا مرة أخرى فى ١١ كانون
الأول / ديسمبر للبت فى الشكل النهائى لجدول أعمال المؤتمر الدستورى . وبدأ المؤتمر بـ
وفدى نكومو وسميث فى ١٥ كانون الأول / ديسمبر فى شكنات البلك بمرج السادس العسكرية فى
سالزبورى ، وأنشأ لجاناً لمواصلة المفاوضات . وطلب الى اللجان أن تقدم تقاريرها الى المؤتمر بكامل
هيئته فى كانون الثانى / يناير ١٩٧٦ .

٣٥- وبعد ١٣ جلسة رسمية ، أعلن الوفدان فى ١٩ آذار / مارس ١٩٧٦ أن المحادثات بينهما
قد وصلت الى طريق مسدود ولهذا السبب فانها ستقطع .

٣٦- وعلم من التقارير الصحفية ، أن وفد نكومو طالب فى بداية الأمر بالعمل بنظام الصوت الواحد
للرجل الواحد ولكنه " ويروح من السعي الى حل وسط " ، طلب ، فى جملة أمور ، ما يلي : (أ) أن
تكون هناك جمعية وطنية مؤلفة من ١٤٤ مقعداً ينتخب أعضاؤها عن طريق ثلاثة قوائم منفصلة على النحو
التالى : ٣٦ مقعداً ينتخب شاغلوها فى انتخابات عامة يشترك فيها الجميع ، و ٧٢ مقعداً ينتخب
شاغلوها على أساس التمتع بحد أدنى مؤهلات التعليم والدخل والممتلكات و ٣٦ مقعداً ينتخب
شاغلوها على أساس المؤهلات الأعلى من حيث التعليم والدخل والممتلكات ؛ (ب) وأن تجرى
الانتخابات الاولى فى غضون عام من تشكيل حكومة انتقالية ؛ (ج) وأن تتألف الحكومة الانتقالية من
عدد مساو من الأعضاء ينتخبون من الجبهة الروديسية والمجلس الوطنى الإفريقى (زمبابوى) تكون تحت
رئيس غير تنفيذى للدولة تعيينه حكومة المملكة المتحدة .

٣٧- وتفيد التقارير الواردة أن وفد سميث اقترح ان يكون هناك تساوى فى الوزارة بين البيض والافريقيين
وأن تظل للبيض أغلبية فى البرلمان لمدة تتراوح بين ١٠ (١٥) سنة ، على أن يكون توزيع المقاعد كالتالى :
ثلث للأوروبيين ، وثلث للافريقيين ، والباقي لاولئك الذين ينتخبون على أساس قومي من قائمة
مشتركة تضم أصحاب المؤهلات العليا . (وتحدد تلك المؤهلات بطريقة تجعل غالبية الذين
ينتخبون على أساس من الاوروبيين) .

٣٨- وقد رفض كل وفد مقترحات الوفد الآخر ، فتبع ذلك دخول المفاوضات أزمة ستعصية وانتهى
المحادثات .

هـ* - موقف المملكة المتحدة من محادثات سميث - نكومو

٣٩- فى ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، وبعد وقت قصير من صدور الاعلان عن اعتزام السيدين

سميث ونكومو عقد اجتماعات رسمية في سالزبورى ، توجه السيد اينالز (انظر الفقرتين ٢٢ و ٢٣ أعلاه) جوا الى زامبيا . وذكر انه اجتمع في لوساكا مع كل من الأسقف موزوريوا والسيد نكومو . وعند عودته الى لندن أصدر بياناً حذر فيه السيد سميث من أنه اذا لم يتوصل الى اتفاق مع وطني زيمبابوى فستشهد روديسيا الجنوبية سفك دماء ويخسر البيض الحرب . وذكر أن حكومة المملكة المتحدة لم ترغب في أن يكون لها دور في محادثات سميث - نكومو الا بعد أن يتم احراز بعض التقدم .

٤٠ - وفي شباط/فبراير ١٩٧٦ ، ذكر أن السيد جيمس كالاهاى ، الذى كان وقتها وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، تلقى معلومات تفيد بأن السيد سميث يرحب بمشاركة بريطانيا وبإياد مبادرات تصدر عنها للمساعدة في تسوية الأزمة المستعصية في المحادثات بينه وبين السيد نكومو . وبعد مزيد من الاتصالات بين السيد كالاهاى والسيد سميث ، قال سميث بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ، في برلمان روديسيا الجنوبية ، انه سيرحب " بأى مجهود بريطاني ببناء وواقفي للمساعدة في ايجاد تسوية لمشكلتنا " . وقال أن الحالة في الجنوب الافريقي خطيرة وأنه لا بد لروديسيا الجنوبية من أن تغير " تكتيكاتها " .

٤١ - وذكر أن السيد كالاهاى أطلع السيد سميث على أن المملكة المتحدة ستكون على استعداد للمساعدة في المحادثات اذا وافق نظام الحكم غير الشرعي على التخلي عن وضعه غير الشرعي والعودة الى مركز المستعمرة البريطانية واذا قدم تأكيدات الى المملكة المتحدة تدل على استعدادها لتقديم تنازلات ذات معنى للسكان الافريقيين . وبعد ذلك قرر السيد كالاهاى ايقاد اللورد غرينهيل ، الرئيس السابق للسلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية ، الى سالزبورى لعقد محادثات استطلاعية مع السيد سميث حول مشكلة روديسيا الجنوبية .

٤٢ - وفي أواخر شهر شباط/فبراير ، زار اللورد غرينهيل سالزبورى لمدة يومين واجتمع مع كل من السيد سميث ، والسيد نكومو . ورفض مؤيد والأسقف موزوريوا في روديسيا الجنوبية الاجتماع باللورد غرينهيل ، بل ذكر انهم نزلوا مظاهرة احتجاجاً على زيارته . واستناداً الى ما قاله القس ماكس شيفويديا ، أمين الدعاية بالوكالة للجناح الذى يتزعمه الأسقف موزوريوا من المجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) ، فان المجلس اعتبر " المناورات الراهنة " التي تقوم بها المملكة المتحدة غير منطقية على موضوع النزاع . وقدم لورد غرينهيل تقريره الى السيد كالاهاى في (ادار/مارس . ولم تنشر أى تفاصيل عن ذلك التقرير .

٤٣ - وفي ٢٠ ادار/مارس دعا السيد سميث المملكة المتحدة الى أن تقوم بدور نشط في المحاولة المبذولة لتسوية الازمة المستعصية في المحادثات . وأعلن انه اذا وجد الدور البريطاني فى المحادثات يخدم أفضل مصالح روديسيا الجنوبية كان على استعداد " لسحب " اعلان روديسيا الجنوبية الانفرادى للاستقلال . على أنه ذكر أن السيد سميث قال في نفس ذلك التصريح " أنا لا أومن بحكم الأغلبية السوداء في روديسيا ، أى وقت . . . ولا حتى بعد ألف سنة " .

٤٤- وفي ٢٢ آذار/مارس ، اقترعت حكومة المملكة المتحدة خطة من مرحلتين على السيد سميث . واقتضت الخطة موافقة مسبقة من جميع الأطراف الرئيسية في نزاع روديسيا الجنوبية على النقاط الأربع التالية : (أ) القبول بحكم الأغلبية ؛ (ب) واجراء الانتخابات لتحقيق حكم الأغلبية في غضون ١٨ شهرا الى عامين ؛ (ج) ولا استقلال قبل تحقيق حكم الأغلبية ؛ (د) والحوول دون مفاوضات مطولة للتوصل الى تسوية دستورية . وقال السيد كالاهاان انه اذا تمت الموافقة على هذه الشروط المسبقة ، أمكن للمرحلة التالية من التفاوض على الشروط الفعلية حول دستور للاستقلال أن تبدأ .

٤٥- وفي ٢٣ آذار/مارس رفض السيد سميث الخطة البريطانية معلنا أنها لا توفر " أى أمل باحراز تقدم حقيقي " . واعتبر السيد تيم غيز من حزب روديسيا والسيد بات باشفورد من حزب الوسط ، وقد رفض كل منهما الخطة ، فترة السنتين السابقة لاجراء الانتخابات لتحقيق حكم الأغلبية فترة قصيرة جدا . ورفض الأسقف موزوريا والسيد نكومو الخطة البريطانية على أساس ان فترة انتقالية من ١٨ شهرا تسبق اجراء الانتخابات لتحقيق حكم الأغلبية هي فترة طويلة جدا .

٤٦- وفي أوائل شهر نيسان/ابريل ، زار السيد اينالز ، وزير الدولة في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة كلا من موزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة لاجراء مشاورات مع حكومتي هاتين الدولتين . وأثناء وجوده في جمهورية تنزانيا المتحدة ، أعلن السيد اينالز من جديد أن موقف حكومته القائل انها لن تستخدم القوة في روديسيا الجنوبية لانها لا تزال تأمل في أن تستأنف ، في مرحلة ما ، المفاوضات بين نظام الحكم غير الشرعي ووطنى زمبابوى . وكان السيد كالاهاان قد أعلن في وقت سابق في البرلمان أن المملكة المتحدة لن تستخدم القوة ضد نظام الحكم غير الشرعي ولكنها لن تلزم القوات البريطانية بدعم جانب نظام الحكم غير الشرعي .

٤٧- وذكر أن السيد اينالز بحث أثناء وجوده في موزامبيق مسألة تقديم معونة بريطانية للسى موزامبيق للتخفيف من الآثار الناجمة عن تطبيق تلك الدولة الجزاءات الكاملة ضد روديسيا الجنوبية . ويذكر أن حكومة موزامبيق أعلنت في ٣ آذار/مارس انها سوف تطبق ، اعتبارا من ذلك التاريخ ، الجزاءات الاقتصادية الكاملة المفروضة ضد روديسيا الجنوبية (انظر S/12005 - A/31/61) (هـ) . وكذلك دعت حكومة موزامبيق جميع الدول الى مساعدتها في التغلب على الآثار المترتبة على اقتصادها من جراء هذا الاجراء .

واو - الاجتماع الذى عقده أربعة من رؤساء الدول الافريقية

٤٨- في ٢٥ آذار/مارس ، اجتمع الرئيس جوليس ك . نيريرى رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، والرئيس سامورا موئيز ماكيل رئيس جمهورية موزامبيق ، والرئيس سيريتسي خاما رئيس جمهورية بوتسوانا ، والرئيس كينيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا ، في لوساكا لوضع استراتيجية جديدة للكفاح ضد نظام الحكم غير الشرعي . وذكر أن الأسقف موزوريا والسيد نكومو حضرا جانبا من هذا الاجتماع . وبالرغم من أنه لم يصدر أى بلاغ بعد الاجتماع ، أعلن كل من السيد نيريرى والسيد ماكيل والسيد

(هـ) للاطلاع على النص المطبوع ، انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير ، شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٦ (S/12005) .

كاوندا ، في مقابلات منفصلة أجريت معهم ، أن من رأيهم أن الكفاح المسلح في زيمبابوي هو وحده المؤدى الى نيل حكم الاغلبية في الاقليم . كذلك ناشد السيد كاوندا المملكة المتحدة استخدام القوة في روديسيا الجنوبية ضد نظام الحكم غير الشرعي .

٤٩- وذكر أن المجلس الوطني الافريقي (زيمبابوي) قرر عقد اجتماع استشاري في لوساكا في ١٦ نيسان/ابريل ، بغية توحيد صفوفه داخل وخارج الاقليم .

زاي - رد فعل العناصر اليمينية البيضاء في روديسيا الجنوبية

٥- منذ البدء في الخطوات الرامية الى التوصل الى تسوية ، والعناصر اليمينية رفي روديسيا الجنوبية ترفع عقيرتها بالاحتجاج . فقد حذرت مقالة نشرت في صحيفة " الممتلكات والعمال " من أن السيد سميث يعد " لخديعة سياسية حالكة السواد لم يسبق أن أرتكب مثلها في تاريخ البلد ... بعد أشهر عديدة من التحركات السرية مع نكومو " . وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، قامت الجماعات اليمينية ، في محاولة لتعزيز موقفها ، بالانضمام الى الحركة الوطنية الروديسية ، وهي عبارة عن اتحاد بين حزب المحافظين المتحد وحزب روديسيا الوطني . وطالبت الحركة الوطنية الروديسية ، متذرة بكون الدساتير الثلاثة لروديسيا الجنوبية التي اجيزت منذ عام ١٩٢٣ . قد عرضت على الناخبين في استفتاءات لاقرارها ، بأن يعرض أى اتفاق يتوصل اليه السيد سميث مع السيد نكومو أيضا على الناخبين بتركيبهم الحالي لاقاراه . ويؤيد هذا الموقف كذلك مؤتمر التضامن للجنوب الافريقي ، وهو منظمة استشارية مؤلفة من الفئات اليمينية في روديسيا الجنوبية . وقد طمأن السيد دى فروست ، رئيس الجبهة الروديسية ، السكان البيض بأنه لا يوجد من أعضاء الجبهة الروديسية في البرلمان من يجرؤ على التفكير في قبول اتفاق من شأنه أن يضمن حكم الاغلبية في المستقبل المنظور .

٤ - الدفاع المسلح من أجل التحرير

ألف - الاستعداد للدفاع المسلح

٥١ - في أوائل تموز/يوليه ١٩٧٥ ، وقبل أن ينقسم المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي الى فئتين ، اجتمع الاسقف موزوريوا ، والسادة شيكيريما وسيتيهول ونكومو ، بالاضافة الى كبار مساعديهم ، فسي لوساكا ودار السلام لمناقشة الاستراتيجية الجديدة لتحرير زمبابوي (انظر الفقرات ٦ - ١٠ أعلاه) . وتصادفوا ، بعد الاجتماعات ، على تشديد الدفاع المسلح في حالة فشل المفاوضات . ووضحت تقارير عدة انهم كانوا يستعدون لمثل هذا الاحتمال .

٥٢ - وذكرت التقارير الصحفية التي وردت في ذلك الوقت أن المجلس الوطني كان يهدف الى حشد جيش من ٢٥٠٠٠ مقاتل ، وأنه لا يبدو أن المجلس يواجه صعوبة كبيرة في برنامجهِ للتجنيد . وأوضح أحد التقارير أنه قد حدث منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ أن ترك أكثر من ٦٠٠٠ من الشباب والشابات روديسيا الجنوبية لتلقي تدريب في المعسكرات الحربية التي ينظمها المجلس . وذكرت التقارير أيضا ان الاسقف موزوريوا ، والسيد تشيكيريما ، والسيد سيتيهول ، والسيد نكومو قد زاروا المجندين الجدد بقصد تقييم البرنامج التدريبي .

٥٣ - وذكرت جريدة فيننشال تايمز اللندنية ، في معرض تقرير لها عن الاستراتيجية الجديدة التي وضعت في اجتماعات تموز/يوليه التي عقدتها قيادة المجلس الوطني ، " ان الباب ترك مفتوحا امام فرصة اجراء محادثات دستورية بيد أن مسؤولية بدء المحادثات قد القيت على السيد سميت والحكومة البريطانية . ويبدو أن الاجتماعات قد زادت موقف المجلس الوطني الافريقي تشددا كما أن البلاغ الختامي الذي تحدث عن الاتجاه الى تشديد " كفاح التحرير " قد أكد شعورا متزايدا من المعروف انه موجود داخل صفوف التنظيم ومؤداه ان حربا فدائية مستأنفة هي الطريق الوحيد لكسب تنازلات من السيد سميت وتحقيق حكم الاغلبية السوداء " .

٥٤ - وفي اعقاب ادماج جميع قوى حركات التحرير السابقة لزمبابوي تحت القيادة الموحدة لمجلس تحرير زمبابوي (انظر الفقرة ١٠ أعلاه) ، وردت تقارير تفيد بأن المقاتلين قد زودوا بتسهيلات وقواعد كثيرة كانت تستخدمها في السابق جبهة تحرير موزامبيق . وأوضحت عدة تقارير أن المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي مصمم ، في حالة فشل المفاوضات ، على مواصلة الدفاع المسلح .

٥٥ - ووردت تقارير تفيد بأن فدائيي زمبابوي قد شددوا كفاحهم المسلح ضد النظام غير الشرعي . فقد أبلغ عن تكرار وقوع اعمال فدائية ، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، على طول الحدود بين روديسيا الجنوبية وموزامبيق البالغة ٢٨٧ كيلومترا ، وأن كثيرا من الاصابات قد وقعت في كلا الجانبين .

٥٦ - وقد اعترف النظام غير الشرعي بحدوث زيادة في أنشطة الفدائيين ، وهو يسمى فيما يبدو

الى التماس طرق لتمييز قواته المسلحة. ومن بين التدابير التي اشارت التقارير الى اتخاذ النظام لها زيادة مقدارها ٦٠ في المائة في استدعاء المدنيين الاوروبيين وبذل محاولات لتجنيد مزيد من المرتزقة .

٥٧ - وتوضح التقارير ان النظام غير الشرعي قد ضاعف كذلك من اعماله العدائية ضد الدول المجاورة ، وبالاخص موزامبيق التي يقال بأن اراضيها قد تعرضت للغزو من قبل وحدات رودييسية جنوبية تحت ستار قيام تلك الوحدات " بالمطاردة غير المنقطعة لفدائيي زمبابوى ، مما ادى الى وقوع خسائر في الارواح بين المدنيين من أهالي موزامبيق .

٥٨ - وبالإضافة الى ذلك ، استولى النظام غير الشرعي على جميع ممتلكات وأموال موزامبيق في روديسيا الجنوبية ردا على استيلاء موزامبيق على جميع الاملاك الروديسية في تلك الدولة .

باء - منظمة الوحدة الافريقية

٥٩ - حدث مع نيل الاقاليم البرتغالية السابقة لاستقلالها أن اتجهت معظم جهود منظمة الوحدة الافريقية نحو الكفاح من أجل تحرير زمبابوى وناميبيا . ومنذ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، أولت منظمة الوحدة الافريقية اهتماما متزايدا لتحرير الاقاليم الافريقية التي مازالت تحت الحكم الابيض ، مع اعطاء اولوية عليا لزمبابوى وناميبيا .

٦٠ - واعتمد المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، في دورته العادية الرابعة والعشرين ، المعقودة في اديس ابابا في شباط /فبراير ١٩٧٥ ، وثيقة تدعو جميع حركات التحرير في الاقاليم الافريقية التي مازالت تحت الحكم الابيض الى أن تقوم ، في جملة أمور ، بما يلي :

- (أ) تحديد من هم أعداء افريقيا والتمييز بين أصدقاء افريقيا واعدائها ؛
- (ب) تجنب الخلط بين اعداء افريقيا وبين أى شعب أو مجموعة عنصرية معينة ؛
- (ج) تشجيع التحالفات التي يكون القصد منها عزل اعداء افريقيا في الداخل والخارج ؛
- (د) الحفاظ على ارادة التصميم لدى قوات التحرير ، مع تبنيها لهدف اساسي هو خدمة الشعب .

٦١ - وأصدر المجلس الوزاري ، في دورة غير عادية ، عقدت في دار السلام في نيسان /ابريل ، اعلان دار السلام بشأن الجنوب الافريقي ، وفيه أكد المجلس من جديد أن " هدف افريقيا في زمبابوى هو الاستقلال على اساس حكم الاغلبية " . وطبقا لما جاء بالاعلان ، يمكن تحقيق هذا الهدف اما سلميا أو بوسائل العنف . وقدم المجلس الوزاري ما أصبح يعرف بوصفه استراتيجية مزدوجة لتحرير زمبابوى ، وتقوم على الجمع بين وسيلة المفاوضات ، فيما بين المجلس الوطني الافريقي لزمبابوى ونظام حكم سميث ، وبين وسيلة الكفاح المسلح . وأعلن المجلس الوزاري انه " ايا كانت الوسيلة ،

فان افريقيا سوف تقدم دعمها غير المشروط الى المقاتلين من اجل الحرية تحت قيادة حركتهم القومية - المجلس الوطني الافريقي " . وعلن المجلس الوزاري كذلك أنه في حالة ما اذا قرر الوطنيون فسي زيمبابوي أن يتفاوضوا مع نظام سميث في مؤتمر دستوري ، فان " على منظمة الوحدة الافريقية أن تبذل كل شيء ممكن للمساعدة في انجاح المفاوضات ، وذلك بالتشاور دائما مع الوطنيين الزيمبابويين أنفسهم .

٦٢ - وكان من رأى المجلس الوزاري انه في حين تقبل منظمة الوحدة الافريقية بمهمة المساعدة فسي اجراء مفاوضات حقيقية ، فانها تتعهد بأن افريقيا " لا بد وان تظل على يقظة تامة وتقوم بالاستعدادات اللازمة لتشديد الكفاح المسلح " ، اذا سدت الطريق في وجه الحل السلمي . وعلن المجلس الوزاري عن استعداده لتقديم المساعدة المادية والمالية والدبلوماسية اللازمة لتشديد الكفاح المسلح .

٦٣ - وعندما اجتمعت لجنة تنسيق تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في الرباط في حزيران / يونيه ١٩٧٥ ، قررت دعم اعلان دار السلام باتخاذ تدبير ملموس يؤكد في جدية منظمة الوحدة الافريقية في اعدادها لتشديد الكفاح المسلح في زيمبابوي . فخصصت اللجنة للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي اموالا تبلغ في قيمتها أكثر من ضعف ما خصص لاي من حركات التحرير الاخرى . وبالإضافة الى ذلك ، خصص أكثر من ثلث ميزانية اللجنة لمراكز التدريب التي يستخدمها الفدائيون من زيمبابوي وناميبيا . وأكدت اللجنة ثانية انه لا يوجد من اساس للمحادثات سوى مبدأ نقل السلطة السياسية الى الأغلبية ، بل ان ذلك يجب ان يتم " مع الاحتفال بالبندقية في تناول اليد " .

٦٤ - وقد اعتمد اعلان دار السلام من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية في دورته الثانية عشرة العادية التي عقدت في كمبالا في تموز / يوليه ١٩٧٥ .

ه - الأعمال الوحشية في روديسيا الجنوبية

٦٥ - أعدت اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلم في روديسيا تقريراً سردت فيه حوادث وحشية مروعة ارتكبتها قوات النظام غير الشرعي ضد المدنيين الافريقين العزل من السلاج (٩) . وقد أكد هذه المعلومات السيد نبال ماكدير مونت ، الامين العام للجنة الحقوق الدولية الذي قال في روديسيا الجنوبية في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ انه تلقى أدلة كثيرة تؤكد ان قوات الامن قد ارتكبت أعمالاً وحشية عنيفة ضد المدنيين الافريقين . ومضى يقول أن النظام غير الشرعي يحجم عن اتخاذ أية تدابير لوضع حد لهذه المعاملة الوحشية خشية أن " يقوض الروح المعنوية لقوات الامن " .

(٩) The Man in the Middle: torture, resettlement and eviction ، تقرير جمعت

معلوماته اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلم في روديسيا (المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية ، سالزبورى ١٩٧٥) .

ألف - الأعمال الوحشية في " منطقة العمليات "

٦٦ - أعلن النظام غير الشرعي أن بعض أجزاء من روديسيا الجنوبية ، ولا سيما في الشمال الشرقي وفي الشرق ، هي " منطقة عمليات " يجرى فيها القتال بين قوات زمبابوي وقوات النظام غير الشرعي . وطبقا لما أوردته اللجنة الكاثوليكية للسلم والعدل في روديسيا ، فقد تم الإبلاغ عن " حوادث كثيرة شن فيها أفراد قوات الأمن في منطقة العمليات هجمات متعمدة فيها استخفافا صاخ بأرواح السكان وممتلكاتهم " . وقررت اللجنة بحث هذه الحالات ولم تضمن تقريرها النهائي " سوى ماتم تعزيزه بالبراهين " . ويكشف تقرير اللجنة من أمثلة كثيرة لأعمال وحشية ارتكبت في هذه المنطقة . وتقر اللجنة كذلك أن " هناك عددا غير معروف من الحالات الأخرى لم يتم الإبلاغ عنه " . ويورد أدناه موجزا لعشر حالات من حالات الوحشية التي تم التحقيق فيها .

٦٧ - حدث بعد أن اضطلمت قوات زمبابوي ببعض العمليات في مقاطعة مودزي ، ميتوكو—و، وتقع شمال شرقي سالزبوري بحوالي ١٦٠ كيلومترا ، أن ذهبت قوات الأمن إلى قرية السيد انتوني ديزفينا مورونغو لاستجواب أهالي القرية . وخلال عمليات الاستجواب اعتدى الجنود بالضرب على أختي زوجة السيد ديزفينا مورونغو ، واسماهما كما وردا هما ويني (التي كانت حاملا في ذلك الوقت) وباكسيدس . وعندما شكوا السيد ديزفينا مورونغو من هذه المعاملة الوحشية ، اقتيد إلى قسم شرطة ميتوكو ، حيث ضرب مرارا وتكرارا ، وبتف شعره ووضع حدا مقص حول عضوه التناسلي مع التهديد بقطعه .

٦٨ - وفي ١٩ نيسان /ابريل ١٩٧٤ ، حلقت خمس طائرات عمودية ، تصحبها طائرات هجومية ، فوق قطاع من البلد في المنطقة الشمالية الشرقية . وشتت الطائرات هجومين على مجموعة من ٧ أطفال تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٤ سنة ، كانوا موجودين بالقرب من بعض المواشي في الحقل . وقتل طفلان وأصيب الآخرون بجراح .

٦٩ - وفي آب /اغسطس ، أمسكت الشرطة بالسيدة مونيك ديكوا وابتنتها ، من منطقة شيزا المخصصة للشراء للأفريقيين بالقرب من جبل داروين ، ووقع اعتداء عليهم في معسكر قاعدة نياما هوبوكو . أما الاعتداء فقد " شمل الرفس والضرب والقيد بالشكال وعصب العين واستعمال أداة ذات آثار كهربائية " . ولم تذكر الشرطة سببا واضحا لهذا الاعتداء .

٧٠ - وفي أيلول /سبتمبر ، اقتادت الشرطة إلى معسكر قاعدة نياما هوبوكو السيد توانديروا ، وهو فلاح في نفس منطقة الشراء الأفريقية شيزا ، وكانت معه ابنتاه وابناه . ولأسباب غير معروفة لديهم ، حدث اعتداء عليهم من جانب الشرطة باستعمال " أداة ذات آثار كهربائية " ، كما تعرضوا للضرب فترة طويلة .

٧١ - وفي ١٢ كانون الأول /ديسمبر ، ذهب ثلاثة أخوة صغار السن هم كوزماس وكوداكواشي ووستون شوانديري ، وجميعهم أقل من ١٦ سنة ، لالتماس الحصول على إذن لمغادرة قرية شوبو المحمية

في مقاطعة مازو. واثناء أخذ بياناتهم، استند كوداكواشي الى نضد كانت تستند اليه كذلك بندقية، فتسبب عن غير عمد في وقوع البندقية. فتناول مساعد المقاطعة البندقية، وبعد أن هدد باطلاق الرصاص على الاخوة الثلاثة أطلق النار عليهم جميعا، فمات كوزماس وكوداكواشي كما تهشمت ساق وستون.

٧٢- وفي ٢٤ كانون الاول/ ديسمبر، قتل أربعة أعضاء من اللّتيبة العسكرية التابعة لافريقيـا الجنوبية في روديسيا الجنوبية على يد قوات زمبابوى في منطقة جبل داروين. وعقب هذا الحادث، ذهب جنود روديسيا الجنوبية الى مدرسة كامانیکا في المقاطعة وقاموا بترحيل كل شخص في القرى المحيطة تحت حراسة مسلحة الى معسكر روزامبو. ويقال أن كثيرا من الاشخاص قد ضربوا في المعسكر على زعم أنهم أمدوا الفدائيين بالغذاء والمأوى. ومن بين من اعتدى عليهم نساء حوامل، وقد ابلغ عن وقوع حالة اجهاض واحدة على الاقل بينهن.

٧٣- وفي ٣١ كانون الاول/ ديسمبر، ذهبت السيدة سوروتيا كافيا التي تعيش في قرية نيجومو، في وقف شيويشي القبلي، لتعمل في الحقل مع ابنتها تينداى. وفي منتصف النهار تقريبا، اطلق عياران ناربان أصاب احدهما تنداى في كتفها، مخترقا ذراعها. وخرجت قوات الامن من الدغل واعترفت بأنها أطلقت العيارين الناريين.

٧٤- وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، جمعت قوات الامن سكان قرية شيبانديرى بمنطقة جبل داروين. ووصل السيد الواس موتندا متأخرا فضربه أحد الجنود في وجهه ببندقية ترتب عليه أن أفرغت حشوها من الرصاص وأصيب السيد موتندا اصابة قاتلة ووقع على الارض " ينزف بغزارة من جراح اخترق رأسه يادئا من مكان على يمين رأسه وفوق عينه اليمني".

٧٥- وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، قيل ان سكان القرى الواقعة بالقرب من مدرسة كامانیکا قد جمعوا مرة اخرى (انظر الفقرة ٧٢ اعلاه) وطلب اليهم ان يأخذوا معهم طعاما لمدة يومين. ودمرت محاصيلهم ومنازلهم. ولم توفر المؤن الكافية لمواجهة الحاجات اليومية لهؤلاء الناس.

٧٦- وفي ليلة ١٦ كانون الثاني/يناير، ألقت قوات الامن، لسبب غير واضح، قنبلة يدوية وشرعت في اطلاق الرصاص في حجرة نوم كان ينام فيها السيد وليام زاموشا، وهو مدرس بمدرسة شيهورى بالقرب من بندورا، وطفله الصغير. وقد أصيب كلاهما بجراح. ولم يقدم النظام غير الشرعي أية تفسير لهذا الحادث.

باء- الاعمال الوحشية في " القرى المحمية "

٧٧- في عام ١٩٧٣، اصدر النظام غير الشرعي أمرا باعادة توطين سكان وادى زمبىزى في ما أطلق عليه النظام اسم " القرى المحمية ". ومن الواضح أن طرد السكان واعادة توطينهم كان يستهدف عزل فدائي زمبابوى وقطع أى اتصالات بينهم وبين السكان المدنيين الافريقيين.

٧٨ - وفي منتصف عام ١٩٧٤، قرر النظام غير الشرعي أن يحد توطين جميع سكان وقف تشيوشي القبلي، ويقدر عددهم بما يتراوح بين ٤٣.٠٠٠ و ٤٧.٠٠٠ نسمة، في ٢١ قرية محمية. وبعد ذلك بفترة قصيرة، نقل ١٣.٥٠٠ أفريقي من أراضي الوقف القبلي في ماديوا إلى ١٠ قرى محمية. وبحلول كانون الثاني / يناير ١٩٧٥، أنشئت مستوطنات مماثلة في مناطق ميتوكو، ومودزي، ومريوا. ومن المقدّر أن أكثر من ١٠٠.٠٠٠ شخص قد وضعوا في ما يسمى بالقرى المحمية.

٧٩ - ووفقاً لما ورد في التقارير، تغطي القرية المحمية العادية منطقة مساحتها ٤ هكتاراً يحيط بها سور له بوابات خاضعة للحراسة وتغلق أثناء الليل. ويختلف عدد المقيمين من قرية إلى أخرى.

٨٠ - وأبلغ عن وقوع حالات كثيرة ارتكبت فيها أعمال وحشية وحدث فيها استخفاف صارخ بالحياة البشرية في القرى المحمية. ودرست اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام في روديسيا الاحوال في تلك القرى، وأكدت النتائج التي توصلت إليها اللجنة، هذه التقارير. وفيما يلي ما ذكره الدكتور هل أحد الشهود أمام اللجنة، وهو طبيب أوروبي زار القرى المحمية في وقف تشيوشي القبلي:

"ان الاحوال في قرية نياشورو المحمية، التي يعيش فيها ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ شخص وراء الاسلاك، احوال مروعة. فلا يوجد اصحاب أو مياه جارية، وباستثناء مأوى واحد من الاسيستوس، يعيش الناس في العراء... والامر يشبه تجميع الحيوانات ونقلهم من حقل إلى آخر".

٨١ - وتورد التقارير ان الاشخاص الذين يعيشون في القرى المحمية يشعرون بمرارة شديدة. وكان من شأن ما اضطروا الى مواجهته من ترك منازلهم بل وترك اعمالهم، في بعض الحالات، واضطرارهم للعيش على مؤن غذائية تقرر الحكومة مقاديرها أن شاعت الفوضى في الحياة العادية للأسر. وطبقاً لما جاء في هذه التقارير، يسمح لسكان القرى بترك القرى المحمية للعمل في الحقول التي تقع بالقرب من منازلهم السابقة. وتبعاً لذلك يتعين عليهم، في معظم الحالات، أن يسبوا مسافات طويلة دون طعام وان يعودوا الى القرى المحمية قبل موعد حظر التجول.

٨٢ - ويقال أن الظروف الصحية سيئة جداً. فلا يوجد ببعض القرى مرافق دورات مياه، ويقال أن الماء غير كاف وقدّر في بعض الحالات. وذكرت لجنة العدل والسلام أنه حدث في وادي زامبيزي، أن "وردت تقارير، قرب نهاية عام ١٩٧٤، من إحدى المناطق الواقعة على الحدود تفيد بوجود مرض غريب يسبب ارتعاش الأطفال بشدة ويؤدي الى وفاتهم في بعض الأحيان. ونسب الطبيب الزائر هذا المرض الى رش النباتات من الجوكيماويات مبيدة للأوراق".

٨٣ - وخلال موسم المطر في ١٩٧٤، أبلغ عن تفشي مرض التيفود في كثير من هذه القرى. وذكر المتحدث باسم قرى شيويشي أمام اللجنة ما يلي:

"ان صحة الناس عندنا في خطر شديد. وازدحام الناس في اماكن الايــــــداد [القرى المحمية] لا ييسر لهم الاحتفاظ بالمنطقة في وضع مرتب دائماً. ويتعين على الاسرة

في مجموعها ان تعيش في مساحة مقدارها ١٥ مترا مربعا من الارض توجد بها جميع الممتلكات التي قد تكون في حوزة الاسرة ، كما توجد بها حفرة مرحاض ومكان للطيور الخ . وحفر المراحيز الضحلة جدا غير المغطاة تجعل من القرى خطرا شديدا على الصحة العامة . ومن هذه المراحيز يحيى ذباب أخضر كبير يحط على المواد الغذائية بل وأحيانا في أوعية المياه وأواني اللبن . . . ونظرا لان الارض مبللة فان اليموض موجود بأعداد كبيرة في معظم اماكن الايداع ، ويتكاثر بسهولة وسرعة شديدة في المراحيز وفي بعض برك المياه الراكدة التي توجد في كل مكان من اماكن الايداع . ونتيجة لذلك تفشت امراض مثل التيفود ، والاسهال والملاريا وزادت حالات الاصابة بها بدرجة اكبر .

٨٤ - فضلا عما حدث من اضطراب في الاقتصاد التقليدي وانهار في الرعاية الصحية بسبب اعادة توطين الناس فيما يسمى بالقرى المحمية، حدث ، حسب ما أوردته اللجنة ، تفكك اجتماعي كامل من شأنه " أن يؤدي ولاشك الى ترك ندبة أعقق وذات أمد أطول على المدى الطويل " . وتقول التقارير ان الضوابط المجتمعية قد انهارت بتفكك نظام القرابة والحياة العائلية . ومن غير الممكن للمقيمين في هذه القرى مواصلة ممارساتهم الروحية والدينية التي تشكل اساسا للحياة المجتمعية الافريقية .

٨٥ - وأدى برنامج اعادة التوطين الذي نفذته النظام غير الشرعي الى ايقاع الفوضى كذلك في تعليم كثير من الاطفال . فقد اعيد توطين المدرسين في القرى المحلية ؛ ونقل الطلبة الى اماكن اخرى من البلاد ؛ واغلقت المدارس ؛ ولم تتخذ الترتيبات اللازمة لتلبية المتطلبات التعليمية للاطفال الذين يمسمهم الامر .

٨٦ - وخلصت اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام في روديسيا ، في الدراسة التي قامت بها ، الى أن : " المعاناة التي يواجهها الناس بالفعل تؤثر في كل وجه من أوجه حياتهم . وقد كان من بين الاهداف المعلنة للحكومة كسب " المعركة بالنسبة لقلوب وعقول الناس " . وما من شك في أن فعالية أو عدم فعالية برنامج القرى المحمية امر سوف يحكم عليه المؤرخون ، بيد أنه من الصعب في لحظة التعرض هذه للمعاناة الفعلية أن يرى المرء أين تحقق النجاح " .

جيم - الأعمال الوحشية الأخرى

٨٧ - بالاضافة الى الاعمال الوحشية الانفة الذكر التي ارتكبتها النظام غير الشرعي ضد المدنيين الافريقيين العزل من السلاح ، كشف النقيب في لندن عن حالة أخرى فسي نهاية شباط/فبراير ١٩٧٦ . ففي مقابلة مع صحيفة لندنية ، ذكر السيد توماس مكارثي ، وهو مواطن بريطاني فر من وحدات المشاة الخفيفة الروديسية ، أنه قد اشترك في هجوم على قرية قامت فيه قوات الامن الروديسية الجنوبية بقتل ٦٠ من الرجال والنساء والاطفال وحرق جثثهم . واعترف النظام غير الشرعي بأن السيد مكارثي قد التحق بخدمة قوات الامن في روديسيا الجنوبية ، بيد أن النظام رفض أن يقول شيئا عن موعد ومكان خدمته بتلك القوات . وانكر النظام غير الشرعي أن المذبحة قد وقعت أصلا .

٦ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٨٨ - ليس في الامكان الحصول على ارقام دقيقة عن اقتصاد روديسيا الجنوبية. فمعظم الاحصاءات المتاحة التي يقدمها النظام غير الشرعي مضللة في الغالب .

٨٩ - وقد كشف السيد جون روتول ، وزير المالية ، في الخطاب الذي قدم فيه الميزانية السنوية البرلمان عن أن الرصيد التجاري لروديسيا الجنوبية في ١٩٧٤ / ١٩٧٥ غير موات ، وأن العجز في الحساب الجاري وحساب رأس المال قد بلغ ١٥٧ مليون دولار روديسي جنوبي (ز) (انظر الجدول ٣ أدناه) . وحسبما قال السيد روتول ، فإن العجز في ميزان المدفوعات ، الذي تفاقم " بسبب التغيرات المعاكسة في مواعيد المدفوعات " كان النتيجة المباشرة للاستنزاف الشديد للموارد السائلة للقطاع المصرفي .

٩٠ - وأعرب كذلك عن خشيته من أن تؤثر العوامل الاقتصادية الداخلية والدولية على السوا ، تأثيرا شديدا على ميزان المدفوعات في ١٩٧٥ / ٧٦ ، وقال ان " المخصصات من العملة الصعبة للمستوردات لا بد من أن تخفض الى حد كبير قد يرغم بعض المشاريع التجارية على وقف العمليات عند نفاد المخزونات الحالية ، وستتقلص عمليات مشاريع تجارية اخرى الى حد كبير . وبصراحة ، فإن روديسيا تواجه فترة من الشدة بالرغم من أنها قد تكون نسبيا قصيرة الامد " .

٩١ - وارتفع انفاق روديسيا الجنوبية على المستوردات بنسبة ٤٢ في المائة في ١٩٧٤ ، لكن ما كسبه من الصادرات قد ارتفع فقط بنسبة ٢٦ في المائة . كذلك كانت ثمة تدفقات خارجية صافية على المعاملات غير المنظورة مقدارها ١٣١ مليون دولار روديسي جنوبي ترجع اساسا الى ازدياد رسوم الخدمات الخارجية مثل اجور الشحن والتأمين ورسوم الموانئ . بيد أن السيد روتول لاحظ أن حساب السلع قد أظهر فائضا قدره ٢٤٥ مليون دولار روديسي جنوبي ، وأن صافي التدفق الداخلي في حساب رأس المال قد بلغ ٦٣٣ مليون دولار روديسي جنوبي . الا أن هذين الاتجاهين المواتيين ليسا بكافيين لتعويض العجز في المعاملات غير المنظورة (انظر الجدول ٣ أدناه) .

٩٢ - في ١٩٧٤ / ٧٥ عانت الخطوط الحديدية الروديسية مرة اخرى من عجز بلغ ٢٢٩ مليون دولار روديسي جنوبي أو بما يربو بنسبة ١٥ في المائة على عجز السنة السابقة . وكان على النظام غير الشرعي ان يواصل اعانة الخطوط الحديدية الروديسية ، ان كما قال السيد روتول " والا فإن

(ز) قامت روديسيا الجنوبية في ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ برفع قيمة الدولار الروديسي (انظر الفقرة ١٠٦ أدناه) .

السياسة البديلة ستكون تنقيح الرسوم برفعها جذريا " الامر الذي " لن يكون لصالح البلاد " وقد قرر النظام غير الشرعي مواصلة تقديم اعانة كبيرة ، مشفوعة بزيادة معتدلة في الرسوم .

٩٣ - وواصلت مؤسسة التبغ في ١٩٧٤ / ٧٥ تصريف المخزون من التبغ للتخلص من التكدس، فتكدت بذلك خسائر جديدة ، عوضت جزئيا باعانة من النظام غير الشرعي قدرها ٣٢٢ مليون دولار روديسي جنوبي . ويبلغ الان مجموع الدعم الذي قدم للصناعة منذ ١٩٦٥ مقدار ١١٢٩ مليون دولار روديسي

٩٤ - كذلك فان منتجي القمح الذين منوا ايضا بخسائر في السنة المنتهية في ٣١ اذار/مارس ١٩٧٥ قد تلقوا من النظام غير الشرعي اعانة قدرها ٣٢٢ ملايين دولار روديسي جنوبي .

٩٥ - وحسبما قال السيد روتول ، فان الخسائر في مجال صناعة القطن قد نجمت عن التدني الحاد في اسعار القطن العالمية خلال ١٩٧٤ / ٧٥ . وقد كفل النظام غير الشرعي للمنتج سمرا قدره ٢٢ سنتا للكيلو غرام " للحفاظ على الثقة بين المنتجين ، وللابقاء على الاستقرار " . وكنتيجة لذلك ، حصل مجلس تسويق القطن على مبلغ ١٥ من الدولارات الروديسية ، كاعانات من النظام غير الشرعي لتغطية الخسائر التجارية .

الجدول ٣

روديسيا الجنوبية : ميزان المدفوعات، ١٩٦٥-١٩٧٤

(بملايين الدولارات الروديسية)

السنة	السلع صافي	الخدمات	الاستثمارات من	التحويلات	الرصيد الصافي في الحساب الجارى	الرصيد الصافي في الحساب المعاملات الرأسمالية	صافي التدفقات الداخلية في الحساب الجارى وحساب رأس المال
١٩٦٥	٧٧١	٢١٥-	٢٦١-	٤٤-	٢٦٢	٤٠	٣٠٢
١٩٦٦	٢٧٠	٨٠-	١٩٢-	٤١-	٤٣-	٤٦-	٨٩-
١٩٦٧	١٢٣	١٥٥-	١٣٤-	٠١-	١٦٧-	٢٣٧	٧٠
١٩٦٨	٢٦٠-	٨٢-	١٤٩-	١٠-	٥٠١-	٣٩٥	١٠٥-
١٩٦٩	٢٧٧	٢٠-	١٧٨-	٤٣-	٣٦	٩٩	١٣٤
١٩٧٠	٢٣١	١٣٥-	٢١٠-	٢٦-	١٤ -	٢٦٣	١٢٣
١٩٧١	١٦-	٢٢١-	٣٠٤-	٣٣-	٥٧٤-	٣٠٥	٢٦٩-
١٩٧٢	٥٨٢	١٩٥-	٣٥١-	٢٨-	٠٧-	٢٣-	١٦-
١٩٧٣	٨٣٠	٥٥١-	٣٨٥-	٦٩-	١٧٤-	٥١٦	٣٤٢
١٩٧٤	٥٢٤	٧٥٤-	٣٧٣-	١٨٨-	٧٩٠-	٦٣٣	١٥٧-

المصدر: روديسيا الجنوبية ، موجز الاحصاءات الشهرى ، آب/اغسطس ١٩٧٥ .

ملحوظة: عدلت بعض الارقام التي قدمها نظام الحكم غير الشرعي في موجز الاحصاءات الشهرى لحزيران/يونيه ١٩٧٤ في موجز الاحصاءات الشهرى لآب/اغسطس ١٩٧٥ .

٩٦ - وأعرب السيد روتول عن قلقه ازاء الاتجاه الحالي للتضخم في روديسيا الجنوبية ، معلنا انه بالرغم من الرقابة على الاسعار يرتفع التضخم بمعدل عال . فقد ارتفع الرقم القياسي الاستهلاكي للاروبي بنسبة ٧٤ في المائة في ١٩٧٤ / ٧٥ ، ونسبة ٤٣ في المائة في الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٧٥ . وازداد الرقم القياسي الاستهلاكي للافريقي بنسبة ٤٨ في المائة فيما بين كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ واذار / مارس ١٩٧٥ .

٩٧ - وذكر السيد روتول ان الحكومة قد قررت ان تفرض من جديد رسما اضافيا قدره ١٠ في المائة على دخل الاشخاص والشركات ، يتوقع ان ينتج ٢٢ مليون دولار روديسي للمساعدة في تمويل عجز متظفر في الميزانية مقداره ٢٥ مليون دولار روديسي . و اضاف انه ستقرر جداول ضرائب من مستوى أدنى . لتمكين الاشخاص الذين يكسبون اكثر من ٥٠٠٠ دولار روديسي سنويا من توفير مبلغ ١٠٠ دولار روديسي في السنة ، وأن الضرائب على الشركات سترفع من ٤٠ الى ٤٤ سنتا لكل دولار روديسي .

٩٨ - كذلك اعلن السيد روتول أن النظام غير الشرعي يزعم اتفاق مبلغ ٧٤٠ مليون دولار روديسي على الاستثمار الانتاجي للسنوات المالية الثلاث ١٩٧٥ / ٧٦ - ١٩٧٧ / ٧٨ . وان حوالي ٧٥ في المائة من هذه الاموال سيخصص للخدمات الاقتصادية ، مع ايلاء الاولوية للنقل ، والاتصالات والطاقة . ورفض السيد روتول اعطاء مزيد من التفاصيل عن برنامج الاستثمار في القطاع العام لأن " المراقبة على الجزاءات قد صعدت على الأرجح " .

باء - حالة الناتج المحلي الاجمالي والقطاع الأجنبي

٩٩ - ويتبين من الاحصاءات التي أذن النظام غير الشرعي بنشرها ، ان الناتج المحلي الاجمالي للاقليم في ١٩٧٤ / ٧٥ قد ارتفع بنسبة ٢٠ في المائة بالعملة النقدية ، مما يعادل ٩ - ١٠ في المائة من حيث النمو الحقيقي . ويعتبر النظام ذلك دليلا على التحسن الاقتصادي ، لاسيما لدى مقارنة معدل النمو الحقيقي لـ ١٩٧٤ / ٧٥ بمعدل النمو الحقيقي لـ ١٩٧٣ / ٧٤ البالغ ٥ في المائة ويوضح الجدول ٤ أدناه المنشأ الصناعي للناتج القومي الاجمالي للاقليم منذ ١٩٦٥ .

١٠٠ - تعمز الدراسة الاقتصادية لروديسيا التي نشرها النظام غير الشرعي تحسّن الحالة الاقتصادية هذا ، في الظاهر ، الى انتعاش الصناعات الزراعية والنمو المطرد في قطاع الصناعة التحويلية (انظر الجدولين ٥ و ٧ أدناه) . على أن الدراسة الاقتصادية تلاحظ أن تقنين الوقود والاسمدة سيؤثر على الصناعات الزراعية ، وان تدني أسعار السلع التعدينية سيؤثر على قيمة وحدة الناتج التعديني .

١٠١ - وكان ناتج القطاع التعديني في الشهور الاربعة الاولى من سنة ١٩٧٥ على نفس المستوى تقريبا الذي كان عليه في الفترة نفسها من عام ١٩٧٤ ، وأقل بنسبة ٤ في المائة عن مستوى ١٩٧٣ . وكانت قيمة ناتج القطاع التعديني في الاشهر الاربعة الاولى من ١٩٧٥ في حد أدنى يقل بنسبة ٩ في

المائة عن الفترات نفسها الواقعة بين ١٩٦٥ و ١٩٧٤ ، على الرغم من أن انخفاض اسعار النحاس والقصدير قد عوض بارتفاع اسعار النيكل والذهب (انظر الجدول ٦ أ د ناه) .

١٠٢ - واعربت الدراسة الاقتصادية عن الخشية من أن يتأثر انتاج الصناعة التحويلية في ١٩٧٥ / ٧٦ بالمعجز في العملات الاجنبية . فقد ارتفع ناتج الصناعة التحويلية في الاشهر القليلة الاولى من سنة ١٩٧٥ بنسبة ٦ في المائة ، بيد انه بسبب تخفيض حصص الاستيراد ، يرجح ان لا يستمر هذا الاتجاه القوي في ١٩٧٥ / ٧٦ .

الجدول ٤

رونيسيا الجنوبية : النشأ الصناعي للمنتج المحلي الاجالي ، ١٩٦٥ - ١٩٧٤
(بمليين الدولارات الرووسية الجنوبية)

	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	
الزراعة والمراجه :										
الاربعين والاسويون والملتون	١٨٧٢١	١٤٩٩٩	١٤٣٥٥	٩٥٩٢	١٠٠٩٢	٧٦٩٠	٨٢٩٠	٨٥٥٥	٨٣٩٠	
الاغنيقون	٩٤٩٧	٥٩٩٣	٨٣٩١	٥٢٩٧	١٥٥٥	٤٤٩٧	٦٩٩٧	٤٩٩٠	٣٦٩١	
جميع الزراعة والمراجه	٢٨٦٩٤	٢٠٩٩٢	٢٢٦٩٧	١٤٨٩١	١٦٥٩٨	١٢٠٩٧	١٥١٩٧	١٣٤٩٦	١١٥٩٦	
التعدين والا حجير	١١٠٥٨	١٧٩٧	٦٩٩٩	٦٧٩٢	٦٢٩١	٤٨٩٤	٤٦٩٢	٤٥٩٢	٤٨٩٣	
الصناعية التحويلية	٤١٤٩٤	٣٤٠٩٧	٣٠٨٩٢	٢١٠٩٣	١٨٢٩٤	١٥٧٩٢	١٤٦٩١	١١٢٩٩	١٣٤٩٧	
الكهرباء والنسج	٤١٩٣	٣٠٩١	٣١٩٢	٣٠٩٢	١٠٩١	٢١٩٤	٢٥٩٢	٢٤٩١	١١٩١	
الاعمال الانشائية	١٠١٩٢	٨٥٩٤	٦٤٩٠	٥٨٩٨	٥٧٩٧	٥٠٩٤	٤٠٩٣	٣١٩١	٣١٩١	
التحويل والتأمين	٣٦٩٨	٣١٩٤	٢٦٩٨	٢١٩١	٢٠٩٠	٢٧٩٧	١٥٩٣	١٣٩٠	١٠٩٤	
المقاربات	٤٥٩١	٤٦٩٥	٣٨٩٥	٣١٩٨	٢٧٩٧	٢٣٩٥	١٦٩٣	١٧٩٧	١٦٩٩	
التوزيع والفنادق والمساكن	١٣٤٩٥	١٧٥٩١	١٥٥٩٥	١٣٨٩٣	١٢٤٩٨	١١١٩١	١٠١٩٢	٨١٩٥	١٠٤٩٥	
النقل والاتصالات	٩٠٩٥	٨٦٩٥	٧٧٩٩	٦٧٩٨	٧١٩٠	٥٨٩٤	٥٠٩٥	٥٤٩٥	٦٠٩٢	
الانارة العامة	٨٠٩١	٧٠٩١	٦٥٩١	٥٧٩٥	٥٤٩١	٤٦٩٠	٤١٩١	٤٣٩٨	٣٦٩٤	
التعليم	٥٤٩١	٤٧٩٨	٣٩٩٤	٣٤٩١	٣١٩٩	٢٦٩٢	٢٦٩٨	٢٥٩٨	٢٤٩٠	
الصحة	١٥٩٥	١٠٩٠	١٨٩٨	١٦٩٤	١٥٩٢	١٤٩٢	١٣٩٠	١٢٩١	١١٩١	
التعدادات المنزلية	٤٦٩٧	٣٨٩٤	٣٣٩٥	٣٠٩٥	٢٨٩٢	٢٧٩٠	٢٥٩٠	٢٣٩٧	٢٧٩١	
التعدادات المنزلية في المناطق الريفية	١٦٩٥	١٠٩١	١٤٩١	٩٠٩٨	١٦٩١	٦١٩١	١٢٩٤	١٠٩٢	٦١٩١	
الاغنيقون	٧٥٩٤	٦٧٩٤	٥١٩٩	٤٨٩٨	٤٤٩٥	٤٦٩٣	٣٤٩٤	٣٥٩٤	٣٣٩٧	
الخدمات الاخرى	١٦٨٠٩٨	١٤٠٠٥	١٢٨٩١	٩٨٩١	٩٢٨٩٤	٧٨٩٧	٧٥٩١	٦٨٥٩٥	٦٨٩١	
اجمالي الناتج المحلي										

المصدر : رونيسيا الجنوبية ، الدراسة الاقتصادية لرونيسيا : وزارة المالية ، سياتن / ابريل ١٩٧٥ .
ملحوظة : عدلت بعض الارقام التي اوردتها التايم غير الشرعي في جوبز الاطباءات الشرب ، حيزران / يونيه ١٩٧٤ ، في الدراسة الاقتصادية لرونيسيا ، نيسان / ابريل ١٩٧٥ .

الجدول هـ

روديسيا الجنوبية : الناتج الزراعي ١٩٦٩-١٩٧٤
(بملايين الدولارات الروديسية الجنوبية)

<u>السنة</u>	<u>الزراعة الأوروبية :</u> <u>اجمالي الناتج</u>	<u>الزراعة الافريقية : استهلاك</u> <u>الاسر الريفية التقريبي</u>
١٩٦٩	١٧١٥	٦٧٧
١٩٧٠	١٦٨٤	٥٥٨
١٩٧١	٢٠٨٢	٧٥٧
١٩٧٢	٢٣٣٠	٨٦٥
١٩٧٣	٢٤٧٣	٦٤١
١٩٧٤	٣١١٨	١٠٠٦

المرجع : روديسيا الجنوبية ، موجز الاحصاءات الشهرى ، آب/اغسطس ١٩٧٥ .
ملاحظة : عدلت في موجز الاحصاءات الشهرى ، آب/اغسطس ١٩٧٥ بعض الارقام التسي
قد منها النظام غير الشرعي في موجز الاحصاء الشهرى ، حزيران/يونيه ١٩٧٤ .

الجدول ٦

روديسيا الجنوبية : الناتج المعدني، ١٩٦٩-١٩٧٤
(بملايين الدولارات الروديسية الجنوبية)

<u>القيمة</u>	<u>الفترة</u>
٨٧٧	١٩٦٩
٩٨٧	١٩٧٠
١٠١٢	١٩٧١
١٠٧٤	١٩٧٢
١٣٥٩	١٩٧٣
١٦٥٢	١٩٧٤

المصدر : روديسيا الجنوبية ، موجز الاحصاءات الشهرى ، آب/اغسطس ١٩٧٥ .

الجدول ٧

روديسيا الجنوبية : اجمالي ناتج قطاع الصناعات
التحويلية ١٩٦٨-١٩٧٤
(بملايين الدولارات الروديسية الجنوبية)

<u>القيمة</u>	<u>السنة</u>
٤٦٨٩	١٩٦٨
٥٤٨٧	١٩٦٩
٦٤٦١	١٩٧٠
٧٥٣٠	١٩٧١

(يتبع)

الجدول ٧ (تابع)

<u>السنة</u>	<u>اجمالي الناتج</u> (بما فيه مبيعات السلع التي لا تنتج في مواقعها)
١٩٧٢	٨٦٣٣
١٩٧٣	١٠٠٦٩
١٩٧٤	١٢٢٥٠

المصدر : روديسيا الجنوبية ، موجز الاحصاءات الشهرى ، آب/اغسطس ١٩٧٥ .

ملاحظة : عدلت في موجز الاحصاءات الشهرى ، آب/اغسطس ١٩٧٥ بعض الارقام التي
قدمها النظام غير الشرعي في موجز الاحصاءات الشهرى ، حزيران /يونيه ١٩٧٤ .

١٠٣ - وقد اعرب وزير المالية في مختلف اجزاء الخطاب الذى قدم فيه الميزانية، عن قلقه ازاء
حالة القطع الاجنبي (انظر الفقرات من ٨٨ - ٩٨ أعلاه) .

١٠٤ - فقد عانت روديسيا الجنوبية كثيرا في ١٩٧٤ / ٧٥ من جراء النقص في القطع الاجنبي ،
وكان على النظام غير الشرعي ان يتخذ تدابير حفظ جذرية . فأمرت جميع الشركات بالاقتصاد في
استعمال الورق والرزم ، وحثت على استعمال طب الورق المقوى لغراض الرزم . واقتضى ذلك تسليم
طلبات الشراء من محال البقالة والمشروبات الكحولية في اقفاص من الاسلاك معدة لاعادة الاستعمال ،
والسكاكر والشوكولاته في صوان خشبية تعاد الى مخازن البقالة .

١٠٥ - وفي بولاوايو وحدها ، أهملت مشاريع انشاء تربو قيمتها على ٣ ملايين دولار روديسي
بسبب الافتقار الى القطع الاجنبي . وأعلن في ١٩ حزيران /يونيه ١٩٧٥ ، ان انتاج الخبز الابيض
غير شرعي ، كيما يستعمل الخبازون دقيق الخبز الجديد المائل الى السمرة ، الذى تم الحصول
عليه حسب المعلومات المتوفرة " باستخراج مقدار اكبر من الدقيق من كمية معينة من القمح مما
سيؤدي الى وفر في القطع الاجنبي والاعانات " .

١٠٦ - وفي ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ ، خفضت روديسيا الجنوبية دولارها بنسبة ٨ في المائة فيما
يتعلق بالمناطق الخارجة عن منطقة الراند الافريقي الجنوبي ، وزادت قيمة دولارها بنسبة ١٠ في المائة
بالنسبة الى الراند الافريقي الجنوبي . وقد اتخذ هذا التدبير ردا على تخفيض افريقيا الجنوبية للراند
بنسبة ١٧٩ في المائة ، وتحصل روديسيا الجنوبية غالبية قطعها الاجنبي بالراند الافريقي الجنوبي .

وهكذا فقد رفعت روديسيا الجنوبية قيمة دولارها فاصبح يساوى ١٣٤ راند ، بالمقارنة مع سعره السابق وقدره ١٢٢ راند . على أن سعر الدولار الروديسي الجنوبي يبلغ الآن ١٦٠ دولارا امريكيًا بالمقارنة مع السعر السابق وقدره ١٧٣ دولارا امريكيًا .

جيم - العمالة

٧٠ - ترد المعلومات المتعلقة بحالة العمالة في روديسيا الجنوبية في الفصل الرابع من هذا التقرير، المرفق الاول (A/31/23/Rev.1 ، المجلد الأول) .

٧ - الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية

ألف - لمحة عامة

١٠٨ - بقيت مسألة الجزاءات تشغل اهتمام الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة . فقد دعت الجمعية العامة في الفقرة ٤ (أ) من قرارها ٣٣٩٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، جميع الحكومات التي لم تقم بعد بما يلي ان تقوم به : " اتخاذ تدابير تنفيذية صارمة لتأمين امتثال جميع الأفراد والهيئات والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها امتثالا دقيقا للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ولتحریم إقامة أى شكل من اشكال التعاون بينهم وبين النظام غير الشرعي " . وفي الفقرة ٦ من القرار نفسه طلبت الجمعية الى اللجنة الخاصة متابعة تنفيذ هذا القرار .

١٠٩ - ويشير هذا التقرير بايجاز الى أنشطة مجلس الأمن ، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية ، وقرار حكومة موزامبيق تطبيق الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية تطبيقا كاملا . ويوجز ايضا عدة حالات من حالات انتهاك الجزاءات التي تترتب عليها آثار هامة ، بما فيها ما يلي : (أ) أنشطة الخطوط الجوية الروديسية بوصفها مصدرا للدخل للنظام غير الشرعي ؛ و (ب) آثار تعديل بيرد (القسم ٥٠٣ من قانون المشتريات العسكرية للولايات المتحدة الصادر في ١٩٧١) ومركزه في كونغرس الولايات المتحدة ؛ و (ج) واشتراك روديسيا الجنوبية في المناسبات الرياضية الدولية .

باء - التقرير الخاص للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية

١١٠ - نظرا لأهمية التطورات في الجنوب الافريقي ، بما فيها على الأخص ، عملية إنهاء الاستعمار التي كانت تجرى في الأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية ، قررت لجنة مجلس الأمن في آذار / مارس ١٩٧٥ مراجعة برنامج عملها بغية توسيع نطاق الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية .

١١١ - وفي ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، قررت اللجنة ، عقب اجراء هذه المراجعة ، ان توصي مجلس الأمن " بوجوب ادراج التأمين والأسماء التجارية والامتيازات ضمن نطاق الجزاءات الالزامية ضد روديسيا الجنوبية " (ح) .

١١٢ - وفي معرض نظر لجنة مجلس الأمن في توسيع نطاق الجزاءات ، عرض عليها عدد من الاقتراحات

(ح) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثلاثون ، ملحق تشرين الاول / أكتوبر ،
وتشرين الثاني / نوفمبر و كانون الاول / ديسمبر (S/11913) ، الفقرة ١٣ .

المقدمة من مختلف الأعضاء ، بما فيها اقتراح بتوسيع نطاق الجزاءات بحيث يجرى تطبيق المادة (١) من ميثاق الأمم المتحدة بكاملها . ولم يحصل هذا الاقتراح على الموافقة الجماعية من اللجنة . ولو انه فاز بالقبول ، لأدى الى تطبيق الجزاءات ضد الاقليم فيما يتعلق بالمواصلات في ميادين السكك الحديدية والبحر والجو والبريد والتلغراف والراديو وغيرها من ميادين المواصلات .

وكان من بين الاقتراحات الأخرى التي قدمت الى اللجنة والتي لم تحصل على موافقتها—ها
الاجماعية ما يلي : (أ) طلب بأن تعجب الدول الأعضاء حقوق الهبوط في اراضي كل منها عن
الرحلات الجوية التي من المقرر ان تتوقف في روديسيا الجنوبية لغرض تحميل او انزال الركاب
او البضائع او هذه جميعا من روديسيا الجنوبية واليها ؛ و (ب) توصية بأن يقرر مجلس الأمن
الطلب الى الدول الأعضاء التي لها خدمات او مراكز قنصلية في الجنوب الافريقي عدم تجديد—د
او اصدار جوازات السفر لرعاياها الذين تعتقد بأنهم يقيمون في روديسيا الجنوبية ؛ و (ج) توصية
بأن يقرر مجلس الأمن الطلب الى الدول الأعضاء ان تسن تشريعات تجعل سفر مواطنيها الى روديسيا
الجنوبية غير قانوني ؛ و (د) اقتراح بتوسيع نطاق الجزاءات ليشمل افريقيا الجنوبية .

١١٣ - وفي ٦ نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، وبعد ان نظر المجلس في التقرير الخاص للجنة مجلس—س
الأمن ، اتخذ بالاجماع القرار ٣٨٨ (١٩٧٦) ، الذي قرر فيه انه ينبغي لكافة الدول الأعضاء ان
تتخذ التدابير اللازمة لضمان عدم قيام رعاياها والأشخاص الموجودين في اقاليمها بتأمين ما يلي :
(أ) اية سلع او منتجات مصدرة من روديسيا الجنوبية او مقصود لها ان تستورد اليها ؛ و (ب) السلع
او المنتجات او الممتلكات في روديسيا الجنوبية التي تستخدم في اي مشروع تجاري او صناعي او مشروع
مرافق عامة في روديسيا الجنوبية . وقرر المجلس ايضا ان تتخذ كافة الدول الأعضاء التدابير المناسبة
لمنع رعاياها والأشخاص الموجودين في اراضيها من منح اي مشروع تجاري او صناعي او مشروع مرافق
عامة في روديسيا الجنوبية الحق في استخدام اي اسم تجاري او علامة تجارية او تصميم مسجل فيم—ا
يتعلق ببيع او توزيع اي من منتجات مثل هذا المشروع او سلعه او خدماته . وحث المجلس الدول غير
الأعضاء في الأمم المتحدة العمل وفقا لأحكام القرار .

جيم - قرار حكومة موزامبيق بشأن تطبيق الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية تطبيقا كاملا

١١٤ - اعلن الرئيس الموزامبيقي سامورا مويسيس ماكيل في ٣ آذار / مارس ١٩٧٦ ان موزامبيق ستعتمد ،
وفقا لمقررات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، الى تطبيق الجزاءات المفروضة ضد روديسيا—ا
الجنوبية تطبيقا كاملا ، ابتداء من ذلك اليوم (S/12005-8/A/31/61) .

١١٥ - ولتحقيق هذه الغاية ، قامت حكومة موزامبيق باغلاق حدودها مع روديسيا الجنوبية ؛ وبمعظم
كافة اشكال الاتصال مع ذلك الاقليم ؛ وبمنع اي اشخاص او بضائع من المرور عبر موزامبيق وجوها—من
روديسيا الجنوبية واليها ؛ وبمصادرة جميع البضائع التي يملكها النظام غير الشرعي والشركات الواقعة
في روديسيا الجنوبية ومواطنو ذلك الاقليم الذين يعترفون بالنظام غير الشرعي .

١١٦ - وكانت روديسيا الجنوبية ، قبل ان تتخذ حكومة موزامبيق ذلك الاجراء ، ترسل معظم صادراتها وتتلقي معظم وارداتها عن طريق الميناءين الموزامبقيين بيرا وماپوتو (وكان يعرف سابقا باسم لورينسو ماركيز) . وبقيام موزامبيق بتطبيق الجزاءات المفروضة ضد الاقليم تطبيقا كاملا ، يتعتمد الآن على روديسيا الجنوبية ان تعتمد فقط على خطي سكة الحديد اللذين يصلانها بموانئ افريقيا الجنوبية عن طريق بيتبريدج وميكنغ .

١١٧ - وفي خطاب وجهه السيد جوكويين البيرتو تشيزانو ، وزير خارجية موزامبيق الى مجلس الأمن في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٦ ، قال ان من شأن تطبيق الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية - تطبيقا كاملا ان يكون له وقع ثقيل على بعض القطاعات الأساسية لاقتصاد موزامبيق (S/PV.1890) . وطلب الى كافة الدول الأعضاء ان تعمل مجتمعة او فرادى او على النحويين معا على مساعدة موزامبيق اقتصاديا وماليا كي تتمكن من الوفاء بواجبها الدولي .

١١٨ - وفي ١٧ آذار/مارس اتخذ مجلس الأمن القرار ٣٨٦ (١٩٧٦) الذي طلب فيه الى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ان تساعد موزامبيق في حالتها الاقتصادية الراهنة . وطلب مجلس الأمن ايضا الى الأمين العام ان يعمد ، بالتعاون مع المنظمات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة ، الى تنظيم تقديم كافة اشكال المساعدة المالية والتقنية والمادية لموزامبيق ، على ان يبدأ ذلك فوراً ، لتمكينها من التغلب على المصاعب الاقتصادية الناشئة عن تطبيقها الجزاءات الاقتصادية ضد روديسيا الجنوبية .

١١٩ - وفي ٧ نيسان/ابريل ، ارفد الأمين العام بعثة الى ماپوتو لتعمل ، بالتشاور مع حكومة موزامبيق ، على تنظيم برنامج للمساعدة على نحو ما طلبه قرار مجلس الأمن السالف الذكر .

دال - الخطوط الجوية الروديسية

١٢٠ - مما تجدر الاشارة اليه (ط) ، انه يتبين من " دليل اتفاقات الخطوط المشتركة " Interline Agreement Manual الصادر عن اتحاد النقل الجوي الدولي (اياتا) انه في نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، ان ٣٥ خطاً من الخطوط الجوية القومية عقدت اتفاقات مع الخطوط الجوية الروديسية من خلال اتفاقية (اياتا) للركاب واتفاقية الشحن . ومنذ ذلك الحين ، قامت معظم الحكومات التي كانت خطوطها الجوية القومية مدرجة في " الدليل " ، بابلاغ لجنة مجلس الأمن بأن خطوطها الجوية قد انتهت بالفعل اتفاقاتها مع الخطوط الجوية الروديسية او ان تلك الحكومات انفسها قد اتخذت ما يلزم من تدابير لانهاء هذه الاتفاقات مع الخطوط الجوية الروديسية .

(ط) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/) (Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرة ١٤٦ .

١٢١ - بيد انه ، كما جاء في الصحيفة الروديسية The Chronicle ، تمكنت الخطوط الجوية الروديسية في الفترة ما بين ١ حزيران / يونيه ١٩٧٤ و ٣٠ ايار / مايو ١٩٧٥ ، من خلال اتفاقات الخطوط المشتركة ، من نقل عدد من الركاب بلغ رقما قياسيا هو ٢٥٢ ٤٥٥ راكبا . وقال الكابيتن بات ترافيرز ، المدير العام للخطوط الجوية الروديسية ، في تصريح صحفي ، " لقد خرجنا من عمام مليء بتقلبات بنتيجة مرضية اذا ما وضعنا في اعتبارنا المناخ الاقتصادي الذي يتسم بكساد عام " .

١٢٢ - وعلاوة على تحقيق رقم قياسي في نقل الركاب في ١٩٧٤ / ٧٥ زادت الخطوط الجوية الروديسية نقلها للبضائع بنسبة ٢٩ في المائة فجنت ربحا قدره ١٢٦ ٣٤٣ دولارا روديسيا . وما كان لهذا الريح ان يتحقق الا نتيجة لانتهاك الجزاءات ، ذلك انه لم يكن بالامكان تحقيقه دون تعاون الخطوط الجوية الأجنبية . ومن المهم بصفة خاصة ان يلاحظ ان الخطوط الجوية الروديسية تمكنت من جني هذا الريح رغم ان النقل الجوي قد عانى في ١٩٧٤ / ٧٥ هبوطا عالمي النطاق .

هـ - مركز تعديل بيرد

١٢٣ - ومما يجدر ذكره انه بموجب تعديل بيرد (انظر الفقرة ١٠٩ اعلاه) ، سمح لشركات الولايات المتحدة باستيراد الكروم وغيره من المعادن من روديسيا الجنوبية . وفي الفترة بين ١ كانون الثاني / يناير و ٣٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، تلقت الولايات المتحدة ٤٣ شحنة من المعادن من روديسيا الجنوبية (انظر الجدول ٨ فيما يلي) .

١٢٤ - وفي ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ اتخذ مجلس شيوخ الولايات المتحدة قرارا **بالغاء** تعديل بيرد . الا ان مجلس النواب لم يتخذ اي اجراء بشأن التعديل الا في ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ عندما رفض اقتراحا **بالغاء** التعديل . ونتيجة لذلك ، تواصل شركات الولايات المتحدة انتهاك الجزاءات المفروضة ضد روديسيا باستيراد المعادن من الاقليم دون خوف من فرض الجزاءات عليها .

١٢٥ - وجاء في تقرير نشرته جمعية الولايات المتحدة للأمم المتحدة ان اعتبارات تتعلق بالأمن القومي واعتبارات اقتصادية قد ابدت ضد الغاء التعديل . ويقول مؤيدو التعديل ان الكروميات ذات الدرجة المعدنية ضرورية لاقتصاد الولايات المتحدة ولاعتياجاتها الدفاعية في اية حالة طارئة قومية . وهم يشيرون الى ان المصدر الوحيد الآخر لهذه المادة هو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ وبالتالي ينبغي ان يكون للولايات المتحدة مصدر بديل يزودها بهذا المنتج الحيوي .

١٢٦ - وثمة حجة ثانية وهي ان الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة ضد روديسيا الجنوبية قد سببت ارتفاعا هائلا في اسعار الكروم الخام الحق ضررا بصناعات الولايات المتحدة للكروم - حديد وذلك بجعل منتوجاتها اقل من ان تكون تنافسية . ويقال ايضا ان الكروم - حديد الروديسي الجنوبي هام لصناعة الولايات المتحدة للفولاذ الذي لا يصدأ .

١٢٧ - ويشير أولئك الذين يؤيدون الغاء التعديل الى ان لدى الولايات المتحدة من المخزون الاحتياطي من الكروميت ذى الدرجة المعدنية ما يزيد على حاجتها ؛ فقد بلغ المخزون الاحتياطي منذ عام ١٩٦٤ ما يقرب من سبعة اضعاف الاستهلاك القومي السنوى ، بما في ذلك الاستعمال للأغراض المدنية ، وهو يكفي للاحتياجات الدفاعية لمدة ١٤ سنة . بل ان الولايات المتحدة قد قامت في الفترة ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧١ ، وهي السنة التي اعتمد فيها تعديل بيرد ، ببيع ٢٠٤ ٤٩١ طنا من الكروميت المعدني من المخزون الاحتياطي .

١٢٨ - ويقول مؤيدو الغاء التعديل أيضا أن الولايات المتحدة ليست في حاجة الى الاعتماد على الاتحاد السوفياتي للحصول على الكروميت ذى الدرجة المعدنية ، ذلك لأن عددا من البلدان الأخرى تنتجها هي أيضا ، ومن بينها ايران وباكستان والبرازيل وتركيا وفرنلاند والهند .

١٢٩ - ويقول التقرير نفسه ان تعديل بيرد لم يؤثر على سعر الكروم فقط وانما أثر على سعر " اية مادة يقرر انها استراتيجية وحيوية " . ونتيجة لذلك ، فان التعديل " قد مهد الطريق لـ سرواج صناعة روديسيا للكروم - حديد وصادراتها الى الولايات المتحدة " . ومن شركات الولايات المتحدة التي لها مصالح في روديسيا الجنوبية شركة Union Carbide Corporation ، التي قامت منذ عام ١٩٦٧ بامتلاك وإدارة مصنع للكروم - حديد في روديسيا الجنوبية يحمل اسم Union Carbide Rhomet (Pvt.), Ltd. وهناك شركة أخرى هي Allegheny Ludlum Industries, Inc. التي سعت للحصول على تأييد للتعديل في العاصمة واشنطن ، وهي واحدة من كبار المشترين لكروم روديسيا الجنوبية .

١٣٠ - وحتى هذا التاريخ لم تبذل اية جهود أخرى في مجلس نواب الولايات المتحدة لالغاء التعديل . بيد انه مما تجدر ملاحظته ان استيراد الولايات المتحدة لهذه المعادن منذ اعتماد تعديل بيرد ، كما تقول المصادر المنشورة ، قد ادى الى زيادة مبيعات روديسيا الجنوبية من المعادن زيادة كبيرة .

واو - اشتراك روديسيا الجنوبية في الأعداء الرياضية الدولية

١٣١ - مما يذكر ان مجلس الأمن قد عمد في الفقرة ٦ من القرار ٢١٧ (١٩٦٥) الى دعوة كافة الدول الى عدم الاعتراف بالنظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية .

١٣٢ - ومنذ اعلان الاستقلال من جانب واحد في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ ، لم تعترف اية حكومة بالنظام غير الشرعي . ومع ذلك فقد سعى مرارا للاشتراك في الأحداث الرياضية الدولية بغية الحصول على نوع من الاعتراف وقد حقق شيئا من النجاح في ذلك (٥) . فمثلا اعيد قبول

(٥) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثلاثون ، الملحق الخاص رقم ٢ ، المجلد الاول ، (S/11594/Rev.1) ، الفقرات ١١٨-١٤٨ ؛ والمصدر نفسه ، السنة الحادية والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ٢ ، (S/11927/Rev.1) ، الفقرات ٧٨-٨٧ .

روديسيا الجنوبية عضوا في الاتحاد الدولي للعبة التنس (ILTF) وفي مباريات كأس ريفيس للتنس . وحاولت كذلك استعادة العضوية في الاتحاد الدولي لجمعيات كرة القدم (FIFA) والاتحاد الدولي للسباحة لغير المحترفين .

١٣٣ - وعلاوة على ذلك ، لا زال الاقليم يتمتع بتأييد هيئات رياضية اخرى . ففي كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، ورد في الأنباء ان المجلس العالمي للفولف لغير المحترفين (WAGC) قد رفض طلب نيوزيلندا استضافة مباريات بطولة الفولف العالمية لغير المحترفين لعام ١٩٧٦ على اساس ان تلك الحكومة قد رفضت قبول جوازات سفر روديسيا الجنوبية كوثائق صالحة لدخول نيوزيلندا . وقيل ان المجلس العالمي للفولف لغير المحترفين يرغب في ان تكون روديسيا الجنوبية ممثلة في تلك المباريات . ومما يذكر ان المجلس قد عمد في عام ١٩٧٦ الى تغيير مكان مباريات كأس ايزنهاور من كوالا لامبور لنفس الأسباب .

١٣٤ - ورغم ان اشترك روديسيا الجنوبية في المناسبات الرياضية الدولية لا يد على الاقليم من الكسب الاقتصادي الا القليل ، الا ان الاعتراف يكمن في صلب المسألة . فقبول روديسيا الجنوبية عضوا في المناسبات الرياضية الدولية والاعتراف بجوازات سفر روديسيا الجنوبية لأغراض سفر الفرق الرويسية الجنوبية هما شكل من الاعتراف بالنظام غير الشرعي وبعلان الاستقلال من جانب واحد مخالفة لقرارات مجلس الأمن .

زاي - التقرير الثامن للجنة مجلس الأمن

١٣٥ - يشير تقرير لجنة مجلس الأمن (ك) الى أن انتهاكات الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية لا تزال ترتكب على نطاق واسع . ويقول التقرير انه في الفترة ما بين ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ و ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ قد عرضت على اللجنة ١٥٣ حالة من الحالات التي يمكن ان تشكل انتهاكا للجزاءات . ومن هذا العدد ، كانت هنالك ١١٤ حالة تتعلق بالواردات من روديسيا الجنوبية وذلك على النحو التالي : خامات معدنية ، ومعادن ، وسبائك معدنية ، ٦٩ ؛ تبغ ، ١٨ ؛ ذرة ، ١٤ ؛ قطن وبذور القطن ، ١٣ . وكانت هنالك تسع وثلاثون حالة تتعلق بالصادرات الى روديسيا الجنوبية ، وذلك على النحو التالي : اسمدة وامونيا ، ١٥ ؛ وآليات ، بما فيها الطائرات او قطع الغيار للطائرات ، او هذه جميعا ، ٢٤ .

١٣٦ - ونظرت اللجنة ايضا في حالات اخرى ، بما فيها امكانية انتهاك الجزاءات في ميداني الأعمال المصرفية والتأمين وما يتصل بهما .

١٣٧ - ولقد كانت المنظمات غير الحكومية مصدرا للمعلومات ذات فائدة لمجلس الأمن . وجاء في التقرير الثامن للجنة مجلس الأمن ان ١١ حالة من الحالات التي هي موضع النظر قد فتحت من جراء معلومات قدمها الأفراد والمنظمات غير الحكومية .

(ك) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، الطحق الخاص رقم ٢ ،

(S/11929/Rev.1)

الجدول ٨

واردات الولايات المتحدة من المواد الاستراتيجية من روسيا الجنوبية
في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥

الكمية		بالطن الأمريكي		المسلمة	
الكمية	البلد المصدّر	الكمية	البلد المستورد	الكمية	البلد المستورد
١١٠٤	الولايات المتحدة	١١٠٤	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
١٧١١	الولايات المتحدة	١٧١١	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٢٨٩٦	الولايات المتحدة	٢٨٩٦	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٥٤٣	الولايات المتحدة	٥٤٣	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٢٠	الولايات المتحدة	٢٠	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
١٣٤	الولايات المتحدة	١٣٤	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٢٤	الولايات المتحدة	٢٤	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٣٢	الولايات المتحدة	٣٢	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
١٠٢	الولايات المتحدة	١٠٢	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٣٧٨	الولايات المتحدة	٣٧٨	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٦٨٠	الولايات المتحدة	٦٨٠	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٤٤٩٦	الولايات المتحدة	٤٤٩٦	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٢٣١	الولايات المتحدة	٢٣١	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٤٣٥٤	الولايات المتحدة	٤٣٥٤	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
١١٠٢٣	الولايات المتحدة	١١٠٢٣	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٣٧٨	الولايات المتحدة	٣٧٨	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٥٤٥	الولايات المتحدة	٥٤٥	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
٢٣٤١	الولايات المتحدة	٢٣٤١	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم
١١٠٢	الولايات المتحدة	١١٠٢	الولايات المتحدة	كروم - حديد	مختفئ الكروم

(مستحق)

- 139 -

(F)

الجدول ٨ (تابع)

الكمية	السلعة	بالطن الأمريكي	مئة النعمن	مئة التفرسغ	تاريخ الوصول المقدر	المركب	بلد التسجيل
ألياف الاسيستوس المبرجدي	العام	٧٣	بورت اليزابيث	تشالستون	١١ أيلول / سبتمبر	استرال باتريوت	الولايات المتحدة
ألياف الاسيستوس		١٠٣	بورت اليزابيث	نورفولك ، فرجينيا	١١ أيلول / سبتمبر	افريكا كوين	الولايات المتحدة
كروم - حديد عالي الكربون		٥٤٥	بورت اليزابيث	بلانسمور	٣٠ أيلول / سبتمبر	افريكا كوين	الولايات المتحدة

المصدر : البيانات المصنفان SQ/3643 و SQ/3695 الصادران عن الاسم المتحدة .

- (أ) كانت تعرف سابقا باسم لورنسو ماركيز .
 (ب) يحرق النفاك من عدد المحمولة بالفضط .

الفصل التاسع
(A/31/23/Add.3)

نائبيا

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٥٢	١ - ١٣	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٥٤	١٤	باء ^٩ - قرار اللجنة الخاصة
١٥٨		<u>المرفق</u> : ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

الفصل التاسع

ناميبيا

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة ناميبيا في جلستها ١٠٣١ ثم جلساتها ١٠٣٢ إلى ١٠٤٠ ، بين ١٢ أيار/مايو و ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦ .
- ٢ - وقد وضعت اللجنة في اعتبارها ، وهي تنظر في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، وبوجه خاص القرار ٣٣٩٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بشأن مسألة ناميبيا والقرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وكانت الجمعية العامة ، في الفقرة ١١ من القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) ، قد رجت اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك في دورتها الحادية والثلاثين " . كذلك أولت اللجنة الخاصة ما ينبغي من الاهتمام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بناميبيا وإلى تقارير ومقررات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .
- ٣ - كان أمام اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) ، تتضمن معلومات عن التطورات المتصلة بالأقليم . كذلك كان أمام اللجنة نشرة صحفية أصدرتها اللجنة الدولية للقانونيين في ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ (A/AC.109/532) .
- ٤ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، تقرير الفريق المخصص الذي تم انشاؤه في جلستها ١٠٢٩ ، المعقودة في ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦ (الفصل السابع من هذا التقرير، المرفق الأول ، ص ٨ أعلاه) ، والذي قام بزيارة افريقية خلال شهر نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٧٦ في نطاق الاضطلاع بالولاية التي عهدت الجمعية العامة بها إلى اللجنة ، مع الاهتمام ، بصفة خاصة ، بمسألةتي روديسيا الجنوبية ، وناميبيا . وفي الجلسة ١٠٣١ ، المعقودة في ١٥ نيسان/ابريل ،لقى الرئيس بيانا عن أعمال الفريق المخصص (A/AC.109/FV.1031) .

١ - اشتراك حركة التحرير القومي (١)

- ٥ - ووفقا لأحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، وللممارسة الثابتة ، قامت اللجنة

(١) للاطلاع على موجز ما دار في اجتماعات الفريق المخصص مع حركة التحرير القومي ، انظر الفصل السابع من هذا التقرير، المرفق الأول ، الفقرات من ٣٧ إلى ٥٠ (ص ٣٥ - ٣٨ أعلاه) .

الخاصة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة حركة التحرير القومي لناميبيا ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الى الاشتراك بصفة مراقب في نظر اللجنة للبند .

٦ - واستجابة لهذه الدعوة ، حضر ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أعمال اللجنة الخاصة المتصلة بالموضوع (انظر الفقرة ٩ أدناه) .

٢- المناقشة العامة

٧ - اشترك رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وفقا للممارسة الثابتة ، في أعمال اللجنة الخاصة المتصلة بهذا البند ، والقي رئيس المجلس بكلمة أمام اللجنة في جلستها ١٠٣٧ ، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه (A/AC.109/FV.1037) .

٨ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة ناميبيا في جلساتها ١٠٣٧ الى ١٠٤٠ ، المعقودة في الفترة من ١٤ الى ١٧ حزيران/يونيه ، مع اشتراك ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في ذلك اشتراكا نشطا ، وفي ختام المناقشة العامة ، اعتمدت اللجنة اتفاقا في الرأي بشأن البند (انظر الفقرة ١١ أدناه) . وفي هذه المناقشة العامة ، أدلى ممثلوا البلدان التالية ببياناتهم على الشكل التالي : كوبا وبيوغوسلافيا في الجلسة ١٠٣٧ (A/AC.109/FV.1037) ؛ استراليا وأفغانستان وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية العربية السورية وسيراليون في الجلسة ١٠٣٨ (A/AC.109/FV.1038) ؛ واندونيسيا وشيلي والصين والهند في الجلسة ١٠٣٩ (A/AC.109/FV.1039) ؛ واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والعراق والنرويج في الجلسة ١٠٤٠ (A/AC.109/FV.1040) .

٩ - وأدلى ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، السيد ميشاكي ميونغو ، ببيان في الجلسة ١٠٣٧ (A/AC.109/FV.1037) .

٣- مشروع اتفاق الرأي

١٠ - في الجلسة ١٠٤٠ ، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ، قدم الرئيس لنظر اللجنة الخاصة ، مشروع اتفاق الرأي بشأن البند (A/AC.109/L.1095) ، الذي أعده على أساس المشاورات المتصلة بالموضوع .

١١ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع اتفاق الرأي بدون معارضة (انظر الفقرة ١٤ أدناه) . وأدلى ممثل استراليا ببيان (A/AC.109/FV.1040) .

١٢ - وبالإضافة الى اعتماد اتفاق الرأي المذكور أعلاه بشأن مسألة ناميبيا ، نظرت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٤٠ المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ، في مشروع قرار مقدم من ١١ دولة بشأن تقرير الفريق المخصص المشار اليه في الفقرة ٤ أعلاه ، واعتمدته . ويرد نص القرار (A/AC.109/534) وبيان بنظر اللجنة الخاصة فيه في الفصل السابع من هذا التقرير (ص ٢ أعلاه) .

١٣ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ، أُحيل نص اتفاق الرأي (A/AC.109/533) الى رئيس مجلس الأمن (S/12099) . وفي ٢١ حزيران/يونيه ، أُحيلت نسخة من اتفاق الرأي الى الممثل الدائم لافريقيا الجنوبية لدى الأمم المتحدة لرفعه الى حكومته . كما أرسلت نسخ من اتفاق الرأي الى رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى جميع الدول .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١٤ - فيما يلي نص اتفاق الرأي (A/AC.109/533) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٤ ، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ، والمشار اليه في الفقرة ١٠ أعلاه .

١ - ان اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقد نظرت في مسألة ناميبيا ، في اطار تنفيذ الاعلان المذكور ، وقد استمعت الى البيانين اللذين أدلى بهما كل من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (٢) وممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (٣) الذي اشترك بوصفه مراقبا ، وان تأخذ في اعتبارها الكامل تقرير الفريق المخصص الذي أنشأته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٣٩ المعقودة في ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦ (٤) ، تؤكد من جديد قراراتها ومقراراتها السابقة بشأن المسألة ، وتشجب بشدة حكومة افريقيا الجنوبية لامعانها في رفض انهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا استجابة للمطالبات المتكررة من مجلس الأمن ، ووفقا لالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة . وتشجب اللجنة الخاصة بأشد ما يمكن من عبارات الجهود التي يبذلها نظام افريقيا الجنوبية لدعم وجوده غير الشرعي عن طريق خلق جو من الارهاب والتخويف في الاقليم ، واستخدام تكتيكات تعتمد على نظام الفصل العنصري اللاانساني " وانشاء البانتوستانات " ، وترمي الى تدمير الوحدة القومية والسلامة الاقليمية لناميبيا .

٢ - وفي جهوده الأخرى الرامية الى تدمير الوحدة القومية لناميبيا لم يكتف النظام الافريقي الجنوبي لمواصلة تنفيذ سياسته الخاصة " بانشاء البانتوستانات " ، متحديا بذلك قرارات الأمم المتحدة ، وانما لجأ أيضا في عام ١٩٧٥ الى حيلة عقد " مؤتمر دستوري " مزعوم مؤلف من ممثلين انتقاهم النظام الحاكم بنفسه ، اقترح اقامة شكل من

(٢) A/AC.109/FV.1037.

(٣) المرجع نفسه .

(٤) الفصل السابع من هذا التقرير ، المرفق الاول (ص ١٨ أعلاه) .

الحكم الذاتي القائم على مبدأ الفصل المنصري (٥) . واذ تلاحظ اللجنة الخاصة أن هذا المؤتمر المزعوم ، الذي استبعد منه ، ممثلو الأحزاب السياسية غير البيضاء بصورة صريحة لا يمثل رأى الاغلبية من الناميبين ، ترى انه يتعين عدم الاكتراث به لأنه جهاز مفروض من قبل النظام الافريقي الجنوبي لاضفاء مظهر الشرعية على سياساته الموضوعة سابقا .

٣ - وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد أن الحل السياسي الوحيد لمسألة ناميبيا يتعين أن يقوم على أساس ممارسة جميع الشعب الناميبي ممارسة حرة غير مقيدة لحقه في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا موحدة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ . وتؤيد اللجنة الخاصة تأييدا تاما موقف المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي لشعب ناميبيا ، التي تعارض معارضة تامة أية تسوية سياسية لا تتضمن حكم الأغلبية ، ولا تقوم على وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية .

٤ - واذ تضع اللجنة الخاصة نصب عينها أن الحالة في ناميبيا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، فانها ترى انه ينبغي لمجلس الأمن ، في حالة عدم امتثال افريقيا الجنوبية للفقرات من ٩ - ١١ من قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، أن ينظر في اتخاذ التدابير المناسبة ، بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بغية تأمين تنفيذ قراراته بشأن هذه المسألة . وتود اللجنة الخاصة أن تؤكد أن ناميبيا ، نظرا لمركزها كإقليم دولي ، هي مسؤولية خاصة تقع على عاتق الأمم المتحدة ، التي من واجبها فعل كل ما هو ممكن لانهاء احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي للإقليم .

٥ - وتأسف اللجنة الخاصة لأن الاجراءات الاخيرة التي اتخذتها افريقيا الجنوبية تتنافى حتى الآن تنافيا صارخا مع نص وروح قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) .

٦ - وبالرغم من أن مجلس الأمن قد أعرب بجملاء ، في القرار المذكور أعلاه ، عن أسفه لقيام نظام الاحتلال غير الشرعي الافريقي الجنوبي باضفاء الطابع العسكري على ناميبيا ، وعن قلقه العميق لزيادة الوجود العسكري لافريقيا الجنوبية في المنطقة ، فان حكومة افريقيا الجنوبية قد استمرت في دعم قواتها المسلحة في ناميبيا دعما مكثفا . وتشجب اللجنة الخاصة هذه الاعمال الاستفزازية التي تقوم بها افريقيا الجنوبية ، وكذلك تقاوس تلك الحكومة عن اتخاذ التدابير اللازمة ، بما في ذلك ، الافراج عن المسجونين السياسيين والغاء جميع القوانين والممارسات القائمة على التمييز العنصري والقمع السياسي ، وتوفير كافة التسهيلات لعودة المنفيين السياسيين لناميبيا ، بدون تعرضهم لخطر القبض عليهم أو الاحتجاز أو

(٥) انظر مرفق هذا التقرير، الفقرة ٣١ وما يليها .

التخويف أو السجن . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة الخاصة مع عميق القلق أن الشهور الستة الماضية قد شهدت موجة من الاعتقال والاحتجاز استهدفت الناميبيين ، بما في ذلك جميع قادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية داخل ناميبيا . ويتعين أن ينظر الى هذه الاجراءات التي اتخذها النظام الافريقي الجنوبي بوصفها محاولة لتخويف الشعب الناميبي ، وكدليل على عزم حكومة افريقيا الجنوبية على اللجوء الى زيادة العنف باستمرار ، في محاولة لاعاقبة كفاح الناميبيين من أجل تقرير المصير والاستقلال .

٧ - وفي هذا الصدد تعرب اللجنة الخاصة عن قلقها وغضبها العميقين للاجراء الذي اتخذته النظام غير الشرعي في ناميبيا ، بحكمه بالاعدام على عضوين في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وهما آرون موشما وهندريك شيكونغو ، والحكم على امرأتين رونا نمبجا وانا جيهمونجوا بالسجن لمدة سبع وخمس سنوات على التوالي . وان قيام محكمة ليست لها ولاية في ناميبيا ، بفرض هذه الاحكام هو أمر غير شرعي ، وتنفيذ هذه الاحكام ، ولا سيما أحكام الاعدام ، من شأنه ان يشكل جريمة عظيمة الخطر . وتؤيد اللجنة الخاصة تأييدا قويا طلب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الافراج فورا وبدون قيد أو شرط عن هؤلاء السجناء (٦) ، وكذلك الافراج عن جميع السجناء السياسيين الناميبيين الآخرين ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) . وتأمل بجد أن يؤيد جميع أعضاء المجتمع الدولي هذا الطلب ، وتثني على كل من قام بذلك بالفعل .

٨ - وفي الوقت نفسه ، فان المجتمع الدولي بأكمله مسؤول بوضوح عن تقديم كافيّة المساعدات المعنوية والمادية الممكنة الى الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي هي حركة تحريره القومي ، في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال ولهذا الغرض ، تكرر اللجنة الخاصة الاعراب عن طلبها بأن تقوم حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، في جملة أمور ، بتطبيق أحكام القرار رقم ١ لحماية المـــوارد الطبيعية لناميبيا ، الذي اتخذته مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (٧) .

٩ - وبالإضافة الى ذلك ، فان الجمعية العامة ، وهي تضع نصب عينيها مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة عن ناميبيا وشعبها ، توصي بقوة بأن تتبرع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا بحيث يزداد توفير المساعدات الى الشعب الناميبي من أجل تلبية احتياجاته الحالية ، ولا سيما فيما يتعلق بتدريب الموظفين الحكوميين المقبلين . وتثني اللجنة الخاصة على المثل الذي ضربته البلدان التي تتبرع بالفعل للصندوق ، وتعرب عن أملها في أن تزيد من تبرعاتها . وفي هذا الصدد ، تشير اللجنة

(٦) انظر A/31/92-S/12079 ، المرفق . وللاطلاع على النص الحالي ، انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق نيسان / ابريل ، أيار / مايو و حزيران / يونيو ١٩٧٦ ، (S/12079) ، المرفق .

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٤ ألف (A/9624/Add.1) ، الفقرة ٨٤ . وقد صدر القرار في صورته النهائية بوصفه جريدة ناميبيا الرسمية ،

مع الرضا الى أن معهد الأمم المتحدة لناميبيا سيبدأ العمل قريبا في لوزاكا وتشير أيضا مع الرضا الى قيام برنامج الأمم المتحدة الانثائي بوضع رقم تخطيطي ارشادي لناميبيا للفترة ١٩٧٧-١٩٨١ . وتناشد اللجنة جميع الدول مساعدة المعهد أو زيادة المساعدة التي تقدمها له .

١ . - وان تدرك اللجنة الخاصة الولاية المناطة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة القانونية الوحيدة لناميبيا الى أن تحصل على الاستقلال ، فانها تؤكد من جديد دعمها لانشطة المجلس ، وتقر السياسات والبرامج التي حددها المجلس بالتعاون مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من أجل تعزيز قضيتي تقرير المصير والاستقلال القومي للشعب الناميبي .

١١ - وتقرر اللجنة الخاصة ابقاء الحالة والتطورات في الاقليم قيد الاستعراض المستمر .

المرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

٨ - ١	 الأرض والشعب	١ -
١٣٠ - ٩	 التطورات السياسية	٢ -
١٩٠ - ١٣١	 التطورات الاقتصادية	٣ -
١٩٤ - ١٩١	 التطورات الاجتماعية	٤ -

١ - الأرض والشعب

الف - معلومات جغرافية

١ - تقع ناميبيا التي كانت تعرف سابقا باسم افريقيا الجنوبية الغربية ، على امتداد المحيط الاطلسي الجنوبي بين خطي العرض ١٧ و ٢٩ جنوبا . وتحدها من الشمال انغولا وزامبيا ومن الشرق بوتسوانا ومن الجنوب الشرقي والجنوب افريقيا الجنوبية . وتمتد منطقة كبريفي الشرقية (التي تسمى ايضا قطاع كبريفي) ، وهي قطعة مستطيلة من الارض في الزاوية الشمالية الشرقية من ناميبيا ، شرقا حتى ملتقى زامبيا مع روديسيا الجنوبية .

٢ - وتبلغ مساحة الاقليم ٢٩٦ ٨٢٤ كيلومترا مربعا تقريبا بما في ذلك منطقة خليج والفيسس (١٢٤) كيلومترا مربعا) التي وان كانت ليست من الناحية الرسمية جزءا من ناميبيا ، فهي تدار معها .

باء - توزيع الأراضي

٣ - تمت تجزئة ناميبيا تحت ادارة افريقيا الجنوبية الى جزئين رئيسيين هما الجزء الشمالي ويضم تقريبا ثلث الاقليم وتعيش فيه غالبية الافريقيين والجزء الجنوبي المعروف باسم منطقة الشرطة المخصصة لاستيطان الاوروبيين .

٤ - وقد عملت الحكومة الافريقية الجنوبية منذ عام ١٩٦٨ ، تنفيذاً لخطة اوديندال (أ) على زيادة ترسيخ تجزئة الاقليم الى مناطق منفصلة لاستيطان السود والبيض . ووفقا لهذه الخطة خصص ٤ في المائة من اسوأ الاراضي وأقلها تطورا لانشاء ١ أوطان (ب) منفصلة لغير البيض كما خصص

(أ) للاطلاع على ملخص توصيات لجنة التحقيق في شؤون افريقيا الجنوبية الغربية (لجنة اوديندال) ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق ٨ (الباب الاول) ، (A/5800/Rev.1) ، الفصل الرابع ، الفقرات ١٨ وما يليها .

(ب) من الضروري لاغراض الاعلام الاشارة في هذا البحث من بدايته الى نهايته الى بعض الاصطلاحات التي يستخدمها الافريقيون الجنوبيون مثل " الاوطان " و " البانتوستانات " وكذلك الى التشريعات ومختلف اجزاء الهيكل الحكومي والى القاب مختلف اعضاء نظام الاقلية غير الشرعي في ناميبيا . ولكن استخدام عبارات " الدستور " أو " الجمعية التشريعية " وما الى ذلك ، بدون علامات اقتباس ، لا يعني بأية حال اعتراف الامم المتحدة بالنظام غير الشرعي .

الجدول ١

ناميبيا : التوزيع الاثني للسكان في الاعوام ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٧٤

الجماعة الاثنية	١٩٦٠ (التعداد)	١٩٧٠ (التعداد)	١٩٧٤ (العدد التقديرى)
المجموع	٥٢٦ ٠٠٤	٧٦٢ ١٨٤	٨٥٢ ٠٠٠
البيض	٧٣ ٤٦٤	٩٠ ٨٥٣	٩٩ ٠٠٠
غير البيض	٤٥٢ ٥٤٠	٦٧١ ٦٠١	٧٥٣ ٠٠٠
الافامبو	٢٣٩ ٣٦٣	٣٥٢ ٦٤٠	٣٩٦ ٠٠٠
الدامارا	٤٤ ٣٥٣	٦٦ ٢٩١	٧٥ ٠٠٠
الهيريرو	٣٥ ٣٥٤	٥٠ ٥٨٩	٥٦ ٠٠٠
الكافانغو	٢٧ ٨٧١	٤٩ ٥١٢	٥٦ ٠٠٠
الناما	٣٤ ٨٠٦	٣٢ ٩٣٥	٣٧ ٠٠٠
الملونون	١٢ ٧٠٨	٢٨ ٥١٢	٣٢ ٠٠٠
الكابريفيون الشرقيون	١٥ ٨٤٠	٢٥ ٥٨٠	٢٩ ٠٠٠
البوشمن	١١ ٧٦٢	٢٢ ٨٣٠	٢٦ ٠٠٠
الريهوبوت باستر	١١ ٢٥٧	١٦ ٦٤٩	١٩ ٠٠٠
الكافيلدير	٩ ٢٣٤	٦ ٥٦٧	٧ ٠٠٠
التسوانا (أ)	٩ ٩٩٢	٤ ٤٠٧	٥ ٠٠٠
الجماعات الاخرى (أ)	...	١٥ ٠٨٩	١٥ ٠٠٠

المصدر : البيانات الخاصة بعام ١٩٦٠ مقتبسة من تعداد السكان لعام ١٩٦٠ ؛ البيانات الخاصة بعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ مقتبسة من مسح افريقيا الجنوبية الغربية ، ١٩٧٤ (انظر S/11948/Add.1).

(أ) يضم مجموع السكان المصنفين "تسوانا" في عام ١٩٦٠ ، عددا غير محدد يشمل العمال المهاجرين من الاقاليم الاخرى او "غيرهم" . وفي عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ ادرجت الارقام الخاصة بعدد التسوانا "وغيرهم" في بندين منفصلين .

٢ - التطورات السياسية

ألف - الحالة السياسية العامة

- ٩ - واصلت افريقيا الجنوبية في عام ١٩٧٥ احتلال وإدارة ناميبيا متحدية بذلك مقررات الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية . واستمرت علاوة على ذلك في تنفيذ سياستها الرامية الى انشاء الأوطان لكل جماعة اثنيه على حدة وشددت من قمعها لمنظمة شعب افريقيا الجنوبية الغربية (سوايو) ولغيرها من الجماعات السياسية المتمردة بما في ذلك بصفة خاصة مؤتمر ناميبيا الوطني الذي يضم بين أعضائه منظمة شعب افريقيا الجنوبية الغربية التي وسعت من وجودها العسكري .
- ١٠ - وردا على قرار مجلس الأمن ٣٦٦ (١٩٧٤) المؤرخ في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، حاولت افريقيا الجنوبية من جديد خلق الانطباع بأنها مستعدة لادخال تعديلات في الاقليم ولمنح السكان حق تقرير المصير .
- ١١ - وعمدت الصحافة الافريقية الجنوبية ، بصفة خاصة ، الى نشر أخبار واسعة النطاق عن الغاء وتعديل عدد من القوانين القائمة على الفصل العنصري وغيرها من تدابير الفصل العنصري والدعوة الى عقد المؤتمر الدستوري المزعوم .
- ١٢ - واليكم فيما يلي ملخصا لهذه التطورات .

قرار مجلس الأمن ٣٦٦ (١٩٧٤)

- ٣ - جدير بالذكر أن مجلس الأمن ، في عام ١٩٧٤ ، قام في قراره ٣٦٦ (١٩٧٤) بما يلي :
- (أ) أدان استمرار افريقيا الجنوبية في احتلالها غير الشرعي لناميبيا ؛ (ب) طلب من افريقيا الجنوبية اصدار اعلان رسمي بأنها ستدعن لقرارات ومقررات الامم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ (ج) وبأنها تعترف بالسلامة الاقليمية لناميبيا وبوحدتها كأمة ؛ (د) طلب أن تتخذ افريقيا الجنوبية الخطوات اللازمة لسحب ادارتها غير القانونية ونقل السلطة الى شعب ناميبيا ؛ (هـ) طلب كذلك من حكومة افريقيا الجنوبية بين أمور أخرى ، ريثما يتم نقل السلطة ، ان تفرج عن جميع المسجونين السياسيين النامبيين وأن تلغي تطبيق جميع القوانين والممارسات الخاصة بالتمييز العنصري والقمع السياسي ولا سيما البانتوستانات والاطوان . كما قرر مجلس الامن أن تظل المسألة معروضة عليه وأن يجتمع في ٣٠ أيار / مايو ١٩٧٥ أو قبل ذلك بفرض استعراض امثال افريقيا الجنوبية لأحكام القرار ، وفي حالة عدم امثالها ، للنظر في التدابير المناسبة الواجب اتخاذها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .
- ٤ - وسبق الرد الرسمي لافريقيا الجنوبية على مجلس الامن بيان أدلى به رئيس الوزراء ب. ج. فورستر في ٢٠ أيار / مايو ١٩٧٥ قال فيه ان حكومته توافق من حيث الجوهر "على أهم جوانب وجهات النظر

(ج) العواقب القانونية التي تترتب بالنسبة للدول على استمرار وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا (افريقيا الجنوبية الغربية) بالرغم من قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) وفتوى محكمة العدل الدولية وتقاريرها لعام ١٩٧١ ص ١٦ .

التي أبدتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن " تقرير مصير الاقليم واستقلاله وصيانة سلامته الاقليمية " (د) .

١٥ - وفي ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٥ بحث السيد هلفارد مولر وزير الشؤون الخارجية في افريقيا الجنوبية برء حكومته على قرار مجلس الأمن ١٣٦٦ (١٩٧٤) في رسالة موجهة الى الامين العام (هـ)

١٦ - وقد أشار السيد مولر في رسالته هذه الى :

" ان أساس نهج حكومة افريقيا الجنوبية في معالجة مسألة افريقيا الجنوبية الغربية هو ان على شعوب افريقيا الجنوبية الغربية أنفسهم أن تقرر مستقبلها السياسي والدستوري حسب رغبتها التي تعبر عنها بمطلق الحرية . . . وبدون تدخل من افريقيا الجنوبية أو من الأمم المتحدة أو أية هيئة خارجية أخرى . فجميع الاختيارات ، اذن ، متاحة أمامها ، بما فيها الاستقلال كدولة واحدة اذا كان هذا هو اختيارها . فوفقا لهذا النهج تتمتع كل جماعة سياسية في الاقليم بحرية القيام بحملات الدعاية والنشر لأي تعديل دستوري تود والاشترك ونما عراقيل في أية أنشطة سياسية سلمية ، بما في ذلك انتخاب ممثلين للمؤتمر المقترح بشأن المستقبل السياسي للاقليم شريطة فقط أن تفعل ذلك في حدود متطلبات القانون والنظام " (و) .

١٧ - وبالنسبة لمسألة انسحاب افريقيا الجنوبية من الاقليم والترتيبات لنقل السلطة ، قال السيد مولر انه يترتب على السياسة المبينة أعلاه ان افريقيا الجنوبية لن تظل في الاقليم ولن تستمر في ادارته " الا طالما رغب السكان في ذلك " وأكد أيضا ان حكومته تعترف " بالمركز الدولي المتميز لافريقيا الجنوبية الغربية " ولا تطالب لنفسها بهوصة واحدة من الاقليم .

١٨ - وأضاف السيد مولر أنه بالرغم من الموقف المتصلب والعدائي الآخذ بالتزايد ، الذي تتخذه الأمم المتحدة تجاه افريقيا الجنوبية وبالرغم من ان افريقيا الجنوبية رفضت اشراف الأمم المتحدة على الاقليم فان حكومته تظل مستعدة للتفاوض مع ممثل شخصي للأمين العام أو للترحيب بالقادة الافريقيين او بممثلهم ، الذين قد يرغبون في زيارة الاقليم أو في الحصول على معلومات مباشرة عن الظروف القائمة فيه . وهي مستعدة أيضا لبحث التقدم المحرز والتطورات الحاصلة في الاقليم مع رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أو مع اللجنة الخاصة لناميبيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

١٩ - ونظر مجلس الأمن في رسالة السيد مولر في جلساته من ١٨٢٣ الى ١٨٢٩ من ٣٠ أيار/مايو الى ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٥ (S/PV.1823-1829) وحضر هذه الجلسات السيد سام نوجوما رئيس منظمة شعب افريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وذلك بدعوة من المجلس ، وأعرب غالبية أعضاء المجلس عن الرأي القائل بأن حكومة افريقيا الجنوبية لم تهد رغبتها في الامتثال لأحكام القرار ٣٦٦ (١٩٧٤) وخاصة فيما يتعلق بالانسحاب من الاقليم والاعتراف بالسلامة الاقليمية لناميبيا ووحدة ناميبيا . ونتيجة لذلك فمن واجب المجلس أن ينظر في التدابير الفعالة الأخرى التي يجب اتخاذها وفقا للميثاق .

(د) المرفق الرسمي لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق نيسان/ابريل ، ايار/

مايو ، حزيران/يونيه ١٩٧٦ (S/11701) ، المرفق .

(هـ) المصدر نفسه ، S/11701 .

(و) انظر الفقرات من ٣ الى ٦٧ أدناه .

٢٠ - وقال السيد نوجوما في بيان ادلى به امام المجلس ان منظمة شعب افريقيا الجنوبية الغربية لم تستطع ، بعد ان درست رد افريقيا الجنوبية بعناية ، ان ترى اى تعديل في عزم افريقيا الجنوبية على مواصلة سياساتها السابقة الهادفة الى تجزئة البلد الى بانتوستانات بحجة السماح لكل جماعة من السكان باختيار مستقبلها بنفسها . وقال السيد نوجوما ان افريقيا الجنوبية تحاول باستخفاف تشويه موقف كل من منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة لتبرر مخططاتها الاملية الرامية الى تحويل ناميبيا الى اتحاد ضعيف مؤلف من " امم " اثنية تستطيع افريقيا الجنوبية الاستمرار في السيطرة عليها واستغلالها .

٢١ - وبينما وافق عدد كبير من اعضاء مجلس الامن بما فيهم فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية على ان رد افريقيا الجنوبية غير مرض ، فلم يروا ان الحالة في الاقليم تشكل تهديدا للسلم والا من الدوليين يستدعي اتخاذ تدبير من جانب مجلس الامن وفقا للفصل السابع من الميثاق . ولفتا النظر الى ما اعتبروه احد العناصر الايجابية في رد افريقيا الجنوبية وهو عرضها استئناف الحوار مع ممثل للامين العام والشروع في اجراء مناقشات مع رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ومع منظمة الوحدة الافريقية . واقترح ثلاثة اعضاء في هذا الصدد استئناف الاتصالات مع افريقيا الجنوبية بهدف الوصول الى اتفاق بشأن تنظيم انتخابات حرة في ناميبيا تحت اشراف الامم المتحدة .

٢٢ - ونظر مجلس الامن بتاريخ ٦ حزيران /يونيه في مشروع قرار مقدم من جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكاميرون المتحدة والعراق ونيانسانا وموريتانيا (ز) . وبموجب هذا القرار ، ومن بين امور اخرى ، اذ ان المجلس امتناع افريقيا الجنوبية عن الامتثال لاحكام قرار مجلس الامن رقم ٣٦٦ (١٩٧٤) وأعلن ان من المحتم تنظيم انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة في موعد لا يتجاوز ١ تموز /يوليه . وبلاضافة الى ذلك ، وعملا بالفصل السابع من الميثاق فان مجلس الامن (أ) يصمم على ان احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي لاقليم ناميبيا يشكل تهديدا للسلم والا من الدوليين ، و (ب) يقرر ان على جميع الدول ان تمنع تزويد افريقيا الجنوبية بالسلحة والذخيرة . الا ان القرار لم يعتمد بسبب الاصوات السلبية التي ادلى بها ثلاثة اعضاء دائمين في مجلس الامن (فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) .

اغتيال الرئيس فيلمون اليفاس

٢٣ - في ١٦ آب /اغسطس ١٩٧٥ ، وقبل افتتاح المؤتمر الدستوري المزعوم بأسبوعين ، اغتيل الرئيس فيلمون اليفاس الوزير الاول للاوفامبولاند واحد انصار الانما المنفصل ، في مدينة اودانغا في اوفامبولاند . وبالرغم من عدم القاء القبض على احد فقد المحت سلطات افريقيا الجنوبية الى منظمة سوابو هي المسؤولة عن ذلك .

٢٤ - وانكر السيد دافيد . موررو ، الرئيس الوطني لمنظمة سوابو في بيان اصدره بتاريخ

(ز) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق نيسان /ابريل ، أيار /مايو وحزيران /يونيه ١٩٧٦ (S/11713) .

١٩ آب/اغسطس ، ان يكون لمنظمته أى ضلع في حادث الاغتيال وأشار الى ان منظمة سوابو قد اذنت اعمال العنف في عدة مناسبات .

٢٥ - وبعد الاغتيال مباشرة ، ارسلت افريقيا الجنوبية ، تعزيزات من رجال الشرطة الى ويند هوك واوشكاتي ، عاصمة اوفامبولاند واعتقلت ١١ رجلا من زعماء منظمة سوابو والمجلس الوطني لناميبيا — لا استجوابهم عملا بقانون الارهاب لسنة ١٩٦٧ . وذكرت التقارير القاء القبض على عدة اشخاص آخرين . وعلى الأخص الأعضاء الاقل اهمية في السوابو وبعض قساوسة الكنيسة الانجيلية اللوثرية لاوفامبولاند — كافونغو في اوفامبولاند . وقد اعد رجال الكنيسة الاسقفية في افريقيا الجنوبية قائمة باسماء المعتقلين المهيئة في تقارير واردة من السوابو ومن الكنيستين اللوثرية والانجليكانية وشي الصحف ، وتحتوى على ٣٢ اسما بينهم ستة من القساوسة اللوثرين الافريقيين و ١١ موظفا ، في منظمة سوابو من بينهم السيد سكينى هلوند ورئيس الشمال ، والسيد اكسيل جوهانس الامين العام بالنيابة والسيد روب — هاونغا امين شؤون الاعلام والدعاية والسيد آرون موشيمبا ، المنظم الوطني والسيد صمويل شيفوت الامين الاقليمي لشمال ناميبيا . وتضمنت القائمة ايضا اربعة من أعضاء المؤتمر القومي لناميبيا منهم السيد بيرتوس كانغيمبي ، رئيس المجلس .

٢٦ - بتاريخ ١٨ آب/اغسطس عقد زعماء الكنائس البارزين ، اجتماعا حضره الباران لوكانس دى فرييس ، رئيس الكنيسة الانجيلية اللوثرية — ، اتخذوا فيه قرارا رأوا فيه ان الحالة في الاقليم تتدهور بسرعة بسبب اعمال " الارهاب " التي يرتكبها رجال الشرطة القبلية في اوفامبولاند وتزايد اعداد وانشطة رجال الجيش والشرطة التابعين لافريقيا الجنوبية والذين يؤدى وجودهم الى تقسيم الشعب الى فريقين متعارضين : الرؤساء من انصار افريقيا الجنوبية والزعماء المنتخبين بمعرفة الحكومة — من جهة والسكان السود المناهضين لافريقيا الجنوبية من جهة ثانية . وقد ارسل المطران دى فرييس فيما بعد التماسا الى السيد ب . ج . فان دير والت ، رئيس ادارة الاقليم ، اعترض فيه بشدة على القبض على الرجال الرسميين للكنيسة وغيرهم من اعضائها وناشده اجراء محاكمة فورية للمعتقلين ومنع رجال الشرطة والجنود من متابعة اعمال الارهاب والاضرار التي لا لزوم لها .

٢٧ - بتاريخ ٢٩ آب/اغسطس اصدر مجلس الامم المتحدة لناميبيا بيانا قال فيه ان الغرض الحقيقي من " تجدد اعمال الارهاب والقسوة هو القاء القبض على جميع السياسيين المعارضين للنظام — ام ، الحقيقيين منهم والمشتبه فيهم ، قبل انعقاد المؤتمر الدستوري المزمع (ح) .

(ح) الوثائق الرسمية للجمعية العامة — الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٤ (A/10024)

المجلد الاول — الفقرة ٢١٤ .

- ٢٨ - وبتاريخ ٢٦ آب/اغسطس انتخب المجلس التشريعي للأوفامبولاند بالاجماع القس كورنيليوس ندجوبا خلفا للرئيس اليفاس كوزير اول . وصادر القس ندجوبا عدة بيانات اخذ فيها على نفسه عهدا بمواصلة حملته دون هوادة ضد المنظمات والاشخاص الذين "يقومون بأعمال الارهاب ويؤيدون العنف" .
- ٢٩ - وتفيد منظمة سوابوان حوادث القاء القبض في أوفامبولاند استمرت ليلا بعد انتخاب القس ندجوبا ، وان قوات افريقيا الجنوبية دمرت ثلاثة منازل على الاقل باشعال النار فيها وقتلت خمسة على الاقل من المدنيين واصابت غيرهم بجراح .
- ٣٠ - وتفيد التقارير انه تم في تشرين الاول / اكتوبر ، الافراج عن جميع زعماء السوابو والمجلس الوطني الناميبي المعتقلين في ويندهوك بموجب قانون الارهاب (انظر الفقرة ٢٥ اعلاه) باستثناء ثلاثة منهم . ولكن لا يزال ١٨ شخصا على الاقل مسجونين سجننا انفراديا في اوفامبولاند ، بموجب الامر العسكري باعلان حالة شبه الطوارئ . كما تفيد التقارير ان الافريقيين الذين مازالوا في الاعتقال يشملون الزعماء الثلاثة الرئيسيين لمنظمة سوابو في اوفامبولاند واربعة من قساوسة الكنيسة الانجيلية اللوثرية للأفامبوكانزو والسيد موشيمبا والسيد جوهانس والقس هسبيا اوانيفي .

باء - المؤتمر الدستوري المزعوم

٣١ - من الجدير بالذكر ان اللجنة التنفيذية للحزب الوطني لا فريقيا الجنوبية الغربية اقترحت في ايلول /سبتمبر ١٩٧٤ ، اجراء محادثات بين البيض ومثلي " الجماعات السكانية الأخرى " فسي الاقليم بشأن نمط التطور الدستوري للاقليم في المستقبل (ط) . ووافقت الجمعية التشريعية للبيض في الاقليم ، فيما بعد على عقد المؤتمر ، وأكدت على وجهة النظر الافريقية الجنوبية التقليدية القائلة بفصل " الجماعات السكانية الأخرى " في الاقليم ومنع اشتراك الاحزاب السياسية لغير البيض فسي المحادثات مؤكدة بذلك أن كل " جماعة سكانية " غير بيضاء ستتمثل تمثيلا منفصلا .

الاشتراك في المؤتمر

٣٢ - في رسالة بتاريخ ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ موجهة الى الأمين العام (S/11948) ، قال الممثل الدائم لافريقيا الجنوبية لدى الأمم المتحدة انه قد تم اختيار مثلي جماعات تشكل ٧٤ في المائة من السكان (من الملونين والكابريفيين الشرقيين والكافانغو والافامبو والرهوت باسترز والبيض) لحضور المؤتمر " وفقا للنظام الانتخابي المقرر وعن طريق انتخابات حرة شهادتها الصحافة " . وان مثلي الجماعات الباقية (أي البوشمن والدامارا والهيررو والكوكوفلدر والناما والتسوانا) ، وان كان قد تم تعيينهم " بطرق أكثر تقليدية " ، يمثلون أغلبية بقية السكان " . وادعى نتيجة لذلك ان المؤتمر " يتسم بأوسع صفة تمثيلية ممكنة في الوقت الحاضر " .

٣٣ - وجدير بالملاحظة انه كنتيجة لقرار الجمعية التشريعية القاضي باستبعاد الاحزاب السياسية غير البيضاء ، فقد حرمت منظمة شعب افريقيا الجنوبية الغربية (السوابو) والمؤتمر الوطني الناميبي من ارسال ممثلين عنهما في المحادثات . وعلاوة على ذلك فبالرغم من ادعاء افريقيا الجنوبية بأن المؤتمر يمثل السكان تمثيلا واسعا فان عناصر مهمة من " جماعات سكانية " عديدة قد انكرت أيضا صفة المؤتمر التمثيلية . وتفيد التقارير الصحفية انه حيثما جرت الانتخابات ، كما هي الحال في اوغاند ، كانت النتائج موضع منازعة مريرة . وفي حالة الدامارا كان أعضاء الوفد من بين " جماعة منشقة " لم يعترف بها الا بعد أن رفضت اللجنة التنفيذية القبلية للدمارا ومجلس الدامارا الاستشاري وهما القادة التقليديون للجماعة ، الاشتراك في المؤتمر مالم - بين أمور أخرى - يعقد تحت الاشراف الدولي . كما طعن أيضا أعضاء جماعات الرهوت باسترز والناما والهيررو في مشروعية مندوبيهم المعتمدين .

المرحلة الأولى

٣٤ - عقدت المرحلة الأولى للمؤتمر الدستوري المزعوم في ويندهوك في الفترة من ١ الى ١٢ ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ في جلسات سرية حضرها ١٥٦ مندوبا يمثلون جميع " جماعات السكان " الاخرى في

(ط) للاطلاع على النص الحالي ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة التاسعة والعشرون ، ملحق تموز/يوليه ، آب/أغسطس وأيلول /سبتمبر ١٩٧٤ (S/11519) .

الاقليم وكذلك البيض . وحسب مصادر المؤتمر كان الغرض من هذه المرحلة اتخاذ قرار عام بشأن شكل استقلال الاقليم في المستقبل .

٣٥ - وفي ١٠ ايلول/سبتمبر قدمت لجنة فرعية مؤلفة من ١١ عضوا الى الجلسة العامة مشروع اعلان عزيمة ، صاغ نصه - حسب تقارير الصحف - اثنان من المندوبين البيض وكلاهما عضو في الحزب الوطني لافريقيا الجنوبية الغربية الحاكم . وقد تم اعتماد اعلان العزيمة ، مع تعديلات طفيفة فقط ، في ١٢ ايلول/سبتمبر .

٣٦ - وفي هذا الاعلان فان الممثلين ، ان يدعون انهم " الممثلون الحقيقيون والأصليون لسكان افريقيا الجنوبية الغربية " وان يمارسون حقهم في تقرير المصير والاستقلال : (أ) يدينون استخدام القوة " أو أى تدخل في غير محله يهدف الى " قلب النظام القائم حاليا ؛ (ب) ويقررون انشاء شكل من الحكم يكفل " لكل جماعة سكانية أكبر قدر ممكن من السلطة في شؤونها الخاصة والقومية " ؛ (ج) ويدعون الى وضع " دستور لافريقيا الجنوبية الغربية " في غضون فترة ثلاث سنوات . ولم ترد أية اشارة الى الاستقلال أو الى اقامة دولة موحدة ولا الى حكم الأغلبية أو الى انتخاب برلمان مركزي . وقد أوحى مقال نشر في الصحف بأن الاعلان وان لم ينص على منح الاستقلال السيادي لكل واحدة من الجماعات السكانية المزعومة الا أنه في جوهره يتوقع حصول ناميبيا على الاستقلال كاتحاد فيدرالي مهلهل مؤلف من الدول الاثنىة ، يحتفظ فيه البيض بأفضل الاراضي . وهكذا فمن الواضح ان الاعلان لا يمثل سوى تحسينا لسياسة الانماء المنفصل الرسمية التي تتبعها افريقيا الجنوبية .

موقف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية

٣٧ - في ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ وبعد ارجاء المؤتمر قام ٣٤ مندوبا يمثلون جميع الجماعات السكانية المزعومة ، ومعهم موظفون من وزارة خارجية افريقيا الجنوبية ، بزيارة جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، في محاولة للحصول على تأييد دولي للاقتراحات الواردة في الاعلان وعلى الاعتراف بهم كممثلين حقيقيين ورسميين لشعب ناميبيا . وكان من بين أعضاء الوفد السيد كليمانس كابوو ، زعيم الهريرو ، والسيد ب . ج . افريقيا ، رئيس المجلس الاستشاري للباستر ، والسيد أ . ج . ف . كلوبرس ، رئيس مجلس الممثلين الطونين والسيد بيتر كلونغولو من اوفامبولاند والسيد ديرك مودج ، احد المندوبين البيض . (انظر الفقرة ٩ ادناه) .

٣٨ - وفي هذا الوقت نددت منظمة سوابو بالوفد قائلة انه " فريق لصفة تمثيلية له " و " يعمل بصراحة بالتواطؤ مع العدو ضد الأمانى الحقيقية والمصالح المشروعة لبلدنا " . وفي ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ارسل رئيس ممثلي بعثة مراقبي منظمة سوابو لدى الأمم المتحدة برقية الى الأمين العام يحثه فيها على عدم استقبال الوفد .

٣٩ - وبعد قضاء يومين في واشنطن ، العاصمة ، قابل الوفد النائب ادوارد بايستر ، الابن ، ممثل بنسلفانيا وعضو مجلس النواب فيستر رزي ت . هافركمب ، مدير مكتب شؤون افريقيا الجنوبية

في وزارة الخارجية الأمريكية . وذكرت صحيفة النيويورك تايمز بعد ذلك ان المستر بايستر والمستر هافركمب قد أعربا كلاهما عن وجهة النظر القائلة بان المؤتمر الدستوري لم يكن في الحقيقة محررا من نفوذ افريقيا الجنوبية وكررا موقف حكومة الولايات المتحدة الذي لا يعترف بادارة افريقيا الجنوبية للاقليم .

٤٠ - وفي لندن اصدر المستر دافيد اينالز وزير الدولة للشؤون الخارجية والكونولث ، بيانا بتاريخ ٢١ تشرين الأول / اكتوبر كرر فيه وجهة نظر حكومته بان المصير الدستوري للاقليم يجب ان يتقرر عن طريق انتخابات أو استفتاء تتم تحت اشراف دولي وتشمل الأمة كلها وتشترك فيه جميع الأحزاب السياسية . كما قرر مستر اينالز أيضا اعتقاد حكومته بان احتلال افريقيا الجنوبية لناميبيا غير شرعي . وأعرب عن أسفه لعدم اشراك الاحزاب السياسية في المحادثات ولانعدام الحرية في الاقليم واجراء الاعتقال بدون محاكمة .

٤١ - وبتاريخ ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر بعث الممثل الدائم لجمهورية المانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة رسالة الى رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تتعلق بالمحادثات التي جرت بين الوفد ووزارة الخارجية الاتحادية . وقال الممثل الدائم في هذه الرسالة ، ان الوزارة الاتحادية قد ارادت دائما من حيث المبدأ وفي مصلحة الحل السلمي ان تتحدث مع جميع الأطراف المعنية في أي نزاع وقد انتهزت فرصة وجود الوفد لتشرح له وجهات النظر التالية التي تأخذ بها حكومتها : (أ) ان وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا ، ليس له أي أساس في القانون الدولي ؛ (ب) يجب ان يتاح للسكان تقرير مستقبلهم السياسي عن طريق اجراء انتخابات حرة تتم تحت اشراف الأمم المتحدة ؛ (ج) يجب ان تحصل ناميبيا على استقلالها دون ابطاء مع المحافظة على سلامتها الإقليمية ؛ (د) ويجب أن يسمح للجماعات السياسية في ناميبيا بالاشتراك في هذه العملية باعتبار أنه ليس ثمة من أمل في نجاح أي حل يركز على الأسس الاثنية وحدها .

المرحلة الثانية

٤٢ - في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر استأنف المؤتمر الدستوري جلساته ، بعد عطلة شهرين ، بحجة النظر في المسائل المتعلقة بالممارسات التمييزية وانشاء نظام اجتماعي واقتصادي جديد . وبالرغم من أن التقارير الصحفية الاولى كانت توحي بان هذه الدورة ستمتد من اسبوعين الى ثلاثة اسابيع على الأقل الا أن المؤتمر لم يجتمع الا لمدة أربعة أيام ثم تأجل حتى شهر آذار / مارس ١٩٧٦ . وخلال هذه الأيام الأربعة تشكلت لجان منفصلة لدراسة مختلف جوانب التمييز . (انظر الفقرة ٤٤ أدناه) .

٤٣ - وقبل ارضاضه قرر المؤتمر أيضا تخفيض مجموع عدد الممثلين من ١٥٦ الى ١٣٦ ، وزيادة حجم الوفد الابيض من اثنين الى ستة أعضاء ، من بينهم المستر أ . هـ . دويليسيس من الحزب الوطني لافريقيا الجنوبية الغربية الذي اصبح منذ ذلك الوقت وزيرا للأشغال العامة وناماء المجتمع المحلي في حكومة افريقيا الجنوبية ، كما قررت السماح للأحزاب السياسية بتقديم " الدليل " شريطة أن تؤيد وضع " حل سلمي " لمستقبل الاقليم وأن يوافق المؤتمر عليه في الدورة العامة " .

المرحلة الثالثة

(أ) الاجراءات

٤٤ - عقد المؤتمر الدستوري المزعوم دورته الثالثة في الفترة من ٢ الى ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٦ للنظر في التقارير الأولى للجان الأربع المكلفة بتقديم توصيات في المواضيع الاتية : (أ) التمييز في العمالة والغاء قوانين جوازات المرور (اللجنة الأولى) ؛ (ب) التقدم الاقتصادي لغير البيض مع الاشارة بصفة خاصة الى امكانية منح حقوق ملكية افريقية في المناطق الحضرية والريفية (اللجنة الثانية) ؛ (ج) التقدم الاجتماعي لغير البيض في مجالات الاسكان والخدمات العامة (اللجنة الثالثة) ؛ و (د) التعليم والمرافق التعليمية (اللجنة الرابعة) .

٤٥ - وعند ختام الدورة كانت جميع اللجان قد قدمت تقارير تمهيدية باستثناء اللجنة الثانية التي ابلغت المؤتمر انها في حاجة الى خبراء اضافيين لمساعدتها في اعداد خطة شاملة للانماء . وتفيد التقارير الصحفية أن الدورة العامة قد اعتمدت توصيات اللجنتين الأولى والرابعة بالاجماع ، اما تقرير اللجنة الثالثة فلم يقدم الا في آخر يوم ولهذا السبب لم تجر مناقشته . (انظر الفقرتين ٥٥ و ٥٦ أدناه) .

٤٦ - وعين المؤتمر خلال هذه الدورة لجنتين اضافيتين : لجنة دستورية برئاسة المستر ديرك مودج ، وهو عضوفي وفد البيض ولجنة مالية برئاسة المستر ايين فان زيغل وهو أيضا من البيض . وتفيد التقارير الصحفية أن ولاية اللجنة الدستورية تهدف الى التوصل الى وضع " خطوط توجيهية معينة يقوم عليها الشكل السياسي " لأفريقيا الجنوبية الغربية " في المستقبل ، بينما تهدف اللجنة المالية الى النظر في الآثار المالية المترتبة على المقررات التي يتخذها المؤتمر وكذلك طرق ووسائل مواجهة المصروفات الجارية

(ب) المتطلبات الدستورية التي تقدم بها هيريرو

٤٧ - في ٨ آذار/ مارس قدم مستر كليمانس كابوو ، زعيم الهيريرو ، الى المؤتمر وثيقة تتضمن مقترحات دستورية تقوم على أساس مبدأ الاقتراع العام . ويفيد أحد التقارير ، أن الدستور المقترح يمنح كل جماعة قبلية أو عنصرية تمثيلها الخاص بها في الهيئة التشريعية ويحتفظ بذلك بالفصل العنصري ، وان كان في شكل أقل تصلباً . وهو ينص ايضا على اقامة هيئة تشريعية تضم مائة عضو وتتألف من مجلسين ، مجلس يمثل كاهريفي الشرقية والكفنغولاند والافامبولاند والاخرى يمثل منطقة الشرطة والكوكوفلد . واقترحت هذه الوثيقة ايضا ان تعترف حكومة افريقيا الجنوبية بالمؤتمر الدستوري باعتباره الممثل الحقيقي لشعب ناميبيا وان تخوله سلطة وضع الترتيبات اللازمة لاجراء انتخابات ديمقراطية في غضون سنة واحدة تحت رقابة دولية لتشكيل جمعية تأسيسية وان تمنح المؤتمر ، الى أن تتم الانتخابات ، سلطة تشريعية كاملة فيما يتعلق بناميبيا .

٤٨ - ويبدو من المعلومات المتوفرة ان المؤتمر لم يتخذ أى اجراء بشأن هذه المقترحات .

(ج) الاحتجاجات

٤٩ - بالرغم من مظاهر اتفاق الرأي الذي تم باعتماد توصيات لجنتين ، يتبين من التقارير الصحفية الواردة عن الدورة ان العديد من المندوبين غير البيض شعروا ، في الحقيقة ، بان المؤتمر يتحرك ببطء كبير وبأن الوفد الابيض يقوم بإدارته على نحو يرمي الى تأخير وضع دستور للاستقلال .

٥٠ - وقيل أيضا ان مندوبين كثيرين غير راضين عن بعض التوصيات المعينة وخاصة التوصيات الخاصة بالتعليم وان اثنين من مندوبي الرهبوت قد قدما استقالتيهما احتجاجا على التوصية باصدار بطاقات هوية جديدة يرد فيها ان جميع سكان الاقليم من " مواطني افريقيا الجنوبية " (انظر البند (أ) ' ١ ' من الفقرة ٥٥ أدناه) .

٥١ - وفي آخر يوم للدورة أصدر أعضاء وفد الملونين والرهبوت بيانين منفصلين ، ينتقدان فيهما المؤتمر . وكان السبب في اصدار هذين البيانين هو بصفة خاصة ، تقديم مشروع قانون الى برلمان افريقيا الجنوبية ، قبل ذلك بأيام قليلة يقضي ، بمنح الرهبوت الحكم الذاتي ، وباعطائهم مركز " الجيبيت " المعادل لمركز الوطن (انظر الفقرتين ٧٥ و ٧٦ أدناه) .

٥٢ - وقال المندوبون الملونون في بيانهم ان تقديم مشروع القانون القاضي بمنح الحكم الذاتي للرهبوت ، قبل اتخاذ المؤتمر مقررا بشأن الشكل الدستوري المقبل للبلاد ، يعطي انطباعا بأن حكومة افريقيا الجنوبية تحاول كسب الوقت بينما هي تواصل تنفيذ مخطط أوديندال (انظر الفقرة ٤ أعلاه) . وحشا الحكومة على " رفع ايديها " عن الاقليم اذا كانت تريد تجنب هدم الثقة بالمؤتمر هدا ما كليها .

٥٣ - وذكر مندوبو الرهبوت ان الشيء الوحيد الذي حققه المؤتمر هو منح الفصل العنصري والتمييز قناعا جديدا ، بزعمه بأن ناميبيا قد دخلت عهدا جديدا . وقال المندوبون أيضا أن ظاهرة اتفاق الرأي لم تتم الا بالسماح لأحد عشر زعيما مزعوما فقط بالاقتراع ، مع العلم بأن بعضهم هم في الواقع ممثلون لحكومة افريقيا الجنوبية ، وان المؤتمر اضاع الوقت في التحقيق في مسائل تافهة بدلا من العمل على صياغة دستور كان يمكن في نهاية الأمر ان تحل مثل هذه المسائل في اطاره .

٥٤ - وواصلت منظمة سواهو أيضا شجبها للمؤتمر باطراد . ففي ٣ آذار/مارس اصدر ممثل منظمة سواهو في غربي افريقيا بيانا أدان فيه المؤتمر ووصفه بأنه غير قانوني لأن الادارة الافريقية الجنوبية غير القانونية هي التي " نظمت واشرفت عليه وسيطرت على ادارته " ، ولأنه شجع القبلية . وقال ممثل سواهو أيضا أن المحادثات نظمت بكل بساطة لمحض خدمة مصالح الاقلية البيضاء وانها كانت أبعد ما تكون عن الاستجابة للمطالب الرامية الى تحقيق حكم الأغلبية فورا .

(د) التوصيات

٥٥ - ان التوصيات الرئيسية التي اصدرتها اللجان الثلاث هي التالية :

(أ) اللجنة الأولى : ' ١ ' الغاء قوانين جوازات المرور الحالية والاستعاضة عنها بنظام يتم بموجبه اصدار بطاقة هوية موحدة لكل شخص مقيم في الاقليم ، تحدد اسم جماعته الاثنية حسب القانون وتحمل عبارة " مواطن افريقيا الجنوبية " مع عبارة " مقيم في افريقيا الجنوبية الغربية " بين قوسين اذا رغب في ذلك ؛ ' ٢ ' الاحتفاظ بالرقابة على الهجرة الى البلاد ؛ ' ٣ ' تحديد الحد الادنى للأجور بالنسبة للعمال غير المهرة في غضون سنة بمبلغ ٤٥ رندا^(٥) في الشهر نقدا اذا كان الاجر يشمل بعض المزايا (كالأكل والسكن الخ . . .) أو بمبلغ ١٠٦ رندات بدون مزايا ؛ ' ٤ ' مساواة أجور المهنيين والحرفيين وغيرهم من العمال المهرة من غير البيض بأجور البيض ؛ ' ٥ ' تحصيل ضريبة دخل من جميع المقيمين في البلاد ؛ و ' ٦ ' تطبيق نظام معاشات اجبارى على جميع العمال . وأوصت اللجنة بعدم اعتبار أية من توصياتها الخاصة بالأجور اجبارية وبأن يكون امثال أرباب العمل في القطاع الخاص لهذه التوصيات على أساس اختياري بحت .

(ب) اللجنة الثالثة (التوصيات التمهيدية الخاصة بالاسكان) : يجب أن تزود جميع المساكن التي يشغلها غير البيض في الاقليم بالسقوف ومرافق الاستحمام والمراحيض ذات المياه الدافئة (سيفونات) والكهرباء ، وتزداد الاجور مقابل اية تحسينات تجرى في المساكن .

(ج) اللجنة الرابعة : ' ١ ' يجب النظر في ادخال التعليم الاجبارى لغير البيض تدريجيا ، وحسب توافر المرافق اللازمة لذلك ؛ ' ٢ ' يجب الاحتفاظ بنظام المدارس المنفصلة للبيض والافريقيين وغيرهم من غير البيض لكن لا بد أن تكون المستويات والمناهج الدراسية موحدة ؛ ' ٣ ' يجب اعطاء الأولوية لاقامة مدارس لغير البيض في المناطق الريفية .

٥٦ - وتدل المعلومات المتوفرة على أن توصيات المؤتمر هي ذات طابع استشارى بحت وليست لها اية صفة ملزمة سواء بالنسبة لحكومة افريقيا الجنوبية أو للإدارة الاقليمية أو للقطاع الخاص .

(٥) الرند الواحد يعادل تقريبا ١٥١٥ دولار امريكي .

معارضة ما يسمى بالمؤتمر الدستوري

(أ) معارضة عامة

٥٧- كان المؤتمر محل انتقادات واسعة النطاق داخل الاقليم وخارجه باعتباره مناورة جديدة تقوم بها افريقيا الجنوبية من أجل استمرار التندية المنفصلة، بدعوى تمكين سكان الاقليم من تقرير مستقبلهم . كذلك ندد بالوفود غير البيضاء التي حضرت المحادثات ووصفها بأنها " عملية " لحكومة افريقيا الجنوبية كل من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والمؤتمر الوطني لناميبيا ، وفي بعض الحالات المجموعات التي تدعي هذه الوفود تمثيلها . ويبدو أن هذه الانتقادات قد أكدت تماما ما في اعلان النوايا الذي أهمل الاعتراف بالسلامة الاقليمية للاقليم (انظر الفقرات ٣٥ - ٣٦ أعلاه) .

(ب) المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)

٥٨- تشجب منظمة " سوابو " باستمرار ما يسمى بالمؤتمر الدستوري باعتباره أداة أخرى تستعملها حكومة افريقيا الجنوبية لترسيخ نظام الهانتوستانات في الاقليم . وكما ذكر من قبل ، فقد دعت منظمة " سوابو " الافارقة في ناميبيا ، غداة اقتراح عقد المؤتمر لأول مرة ، الى مقاطعة أية انتخابات تجري بهدف اختيار ممثلين الى المؤتمر ، كما نظمت هي نفسها مقاطعة لانتخابات اوفامبولاند التي أضحت عديمة الجدوى بسبب تدخل جنوب افريقيا . وحذرت منظمة " سوابو " افريقيا الجنوبية انه ما لم تجر محادثات " مجدية " فان الكفاح في سبيل التحرر الوطني سيستمر ويتصاعد . وأصرت " سوابو " على انه اذا ما أريد للمؤتمر أن يكون ذا جدوى ، فان على افريقيا الجنوبية أن : (أ) تعترف بحق شعب ناميبيا في الاستقلال والسيادة الوطنية ؛ (ب) وتقبل بالحرمة المطلقة للسيادة القومية لشعب ناميبيا ؛ (ج) وتعترف بدور منظمة " سوابو " ، بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي .

٥٩- وحاولت افريقيا الجنوبية ، دون نجاح ، اخماد معارضة منظمة " سوابو " للمؤتمر عن طريق حظر عقد الاجتماعات العامة (انظر الفقرات ٩٧-١٠٠ أدناه) ، وأهم من ذلك عن طريق اعتقالها بعض قادة المنظمة الرئيسيين بمقتضى القانون المتعلق بالارهاب ، بدعوى تورطهم في قضية اغتيال الزعيم اليفاس (انظر الفقرات ٢٣ - ٣٠ أعلاه) .

٦٠- وبرغم الاضطهاد الذي تمارسه افريقيا الجنوبية ، أصدرت منظمة " سوابو " ، في الأيام القليلة التي سبقت افتتاح المؤتمر ، ورقة مناقشة بشأن الدستور الذي يصاغ لناميبيا بعد استقلالها ، دعت فيها الى انشاء جمهورية يرأسها رئيس منتخب بصورة مباشرة ، ولها مجلس تشريعي يضم ١٠٠ عضو ينتخبون مباشرة ؛ والى وضع قانون شامل للحقوق ؛ وسن تشريعات شاملة وفعالة ضد التمييز ؛ واستبقاء نظام وطني للإدارة المحلية . وقد نشرت جريدة " ناستار " (جوهانسبرغ) مقالا لاحظ بصفة خاصة أن هذه المقترحات توفر ضمانات شاملة ضد سيطرة الأوفامبو على دولة مستقلة موحدة ، وهو تطور يقال أن مجموعات الأقلية تخشاه .

٦١- وأصدرت منظمة " سوابو " ، عقب انتهاء المرحلة الأولى من المؤتمر ، بيانا قالت فيه أن

المحادثات لم تصلح الا " لتكريس سياسة حكومة افريقيا الجنوبية بشأن البانتوستانات " وانها لم تعد أن تكون غير " ممارسة بارزة لسوء النية من جانب البوير " واستنادا الى أحد المصادر ، فان منظمة " سوابو " كانت تتوقع احتمال اقرار المؤتمر لاستقلال اوفامبولاند ، وفصلها بذلك عن بقية الاقليم .

(ج) المؤتمر الوطني لناميبيا

٦٢ - هو منظمة سياسية أخرى عارضت بقوة عقد المؤتمر المذكور على أساس اثني ، وهو عبارة عن ائتلاف من خمسة أطراف ، يضم منظمة " سوابو " ، والاتحاد الوطني لافريقيا الجنوبية الغربية (سوانو) واللجنة التنفيذية القبلية لدامارا ، والمنظمة الديمقراطية لشعب ناما (نابدو) ، وحزب ريهوبوت الشعبي . وكما أشير في الفقرات ٢٣ - ٣٠ أعلاه ، فقد اعتقل بعض القادة الرئيسيين للمنظمة قبل افتتاح المؤتمر بأسبوعين ، بمقتضى القانون المتعلق بالارهاب .

٦٣ - في اليوم الأول لانعقاد المؤتمر ، نظم ستون من أعضاء المؤتمر الوطني لناميبيا مظاهرة صامتة أمام قاعة المؤتمر ، حملوا في أثنائها لافتات تدعو الى انسحاب افريقيا الجنوبية من ناميبيا . وقال السيد جفتا تجوزونغور رئيس المؤتمر الوطني لناميبيا في بيان له الى الصحافة أن منظمته قد رفضت المؤتمر لان المندوبين الممثلين فيه لا يمثلون سوى أقلية من سكان ناميبيا ؛ ولذلك لم يكن بوسع المؤتمر الوطني لناميبيا قبول أى تسوية لمسألة الاستقلال يمكن التوصل اليها في الاجتماع . وأضاف أن المؤتمر الوطني لناميبيا سينظر في مسألة المشاركة مستقبلا في محادثات دستورية ، شريطة وفاء حكومة افريقيا الجنوبية ببعض الالتزامات ، ومنها : (أ) إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ؛ (ب) السماح لجميع السياسيين المنفيين بالعودة الى ناميبيا دون خشية الاضطهاد ؛ (ج) ابطال الانظمة شبه الطارئة السارية في أوفامبولاند ؛ (د) الوقت الفوري لجميع التحركات الرامية الى اقامة بانتوستانات (أوطان) ؛ (هـ) الاعتراف بالسلامة الاقليمية لناميبيا ، بما في ذلك خليج ولفيس وكابريفي الشرقية ؛ (و) انسحاب جميع أفراد شرطة افريقيا الجنوبية .

مؤتمر القمة المعقود في أوكاهاندجا

٦٤ - بعد أن أجلت المرحلة الاولى من المؤتمر ، قام المجلس الاستشاري لدامارا وغيره من خصوم المؤتمر بما في ذلك اللجنة التنفيذية القبلية لدامارا ، وأفراد من طائفتي هيبيرو وناما ، وممثلين عن " صوت الشعب " (وهو حزب سياسي يمثل ناما ودامارا) ، بالاجتماع في أوكاهاندجا فيما يحركه المؤتمر قصة أوكاهاندجا لاصدار بيان رسمي يعلنون فيه أنهم في حل من المؤتمر ويعربون عن عزمهم على النضال في سبيل اقامة دولة موحدة تقوم على أساس اعلان عالي لحقوق الانسان . وأعلنوا كذلك عن احترامهم طلب انعقاد جلسة استماع لهم في الامم المتحدة خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

٦٥ - في ٢٢ أيلول / سبتمبر ، وجه ثمانية من قادة قمة اوكاهاندجا برقية الى الامين العام يطلبون فيها بالحاج عقد جلسة استماع لهم من أجل " الادلاء بشهادات شخصية ضد قوى حكومة افريقيا الجنوبية " (A/C.4/784/Add.1) . وقد قبلت اللجنة الرابعة بعد ذلك طلب الاستماع .

٦٦ - لم يتمكن الملتزمون من الحضور ، وعلم في نهاية شهر كانون الاول / ديسمبر أن عشرة من أعضاء قمة اوكاندجا لم يتسلموا جوازات سفرهم الا منذ أجل قريب بعد تأخير امتد ما يزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلباتهم . أما بقية أعضاء المجموعة فلم يتلقوا من حكومة افريقيا الجنوبية أى اشعار باستلام طلباتهم .

بيان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

٦٧ - لاحظ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في بيانه الصادر بتاريخ ٢٩ آب / أغسطس ١٩٧٥ (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه) ، أن ما يسمى بالمؤتمر الدستوري قد استبعد الممثلين الحقيقيين للشعب الناميبى ، وأهاب بالمجتمع الدولي احباط مناورة افريقيا الجنوبية وممارسة الضغط على النظام العنصرى في افريقيا الجنوبية لأكراهه على الانسحاب من ناميبيا .

جيم - سياسة التجزئة : تنفيذ خطة أوندال

٦٨ - يجدر بالذكر ، أنه منذ سنة ١٩٦٨ وحكومة افريقيا الجنوبية تسعى باطراد الى تنفيذ سياسة تقوم على تجزئة ناميبيا باقامة أوطان وفقا للمبادئ التي أوصت بها لجنة أوندال (أنظر الفقرات من ٤ الى ٥ أعلاه) . وقد أنشئت مع نهاية سنة ١٩٧٤ ثلاثة أوطان (أوفامبولاند ، وكافانغولاند وكابريفي الشرقية) . وقد اعتبرت من ذلك التاريخ أوفامبولاند وكافانغولاند ، اللتان بكل منهما مجلس تشريعى منتخب ، " منطقتين متمعتين بحكم ذاتي داخل اقليم افريقيا الجنوبية الغربية " . ومن ناحية أخرى ، فان كابريفي الشرقية ، التي بها هيئة تشريعية معينة ، ولها سلطات أقل من سلطات المجلسين المذكورين ، تعتبر في أولى مراحل الحكم الذاتي .

٦٩ - واتخذت افريقيا الجنوبية خلال سنة ١٩٧٥ خطوات لجعل باسترلاند ونامالاند وطنيين وللاارتقاء بكابريفي الشرقية الى نفس الوضع الدستوري الذى لا فامبولاند وكافانغولاند . على أنه لم يتخذ أى موقف واضح بشأن امكانية فصل اوفامبولاند عن بقية ناميبيا .

باسترلاند

٧٠ - كما ذكر من قبل ، استقال ، في شباط / فبراير ١٩٧٥ ، خمسة من الاعضاء السبعة المنتخبين في المجلس الاستشارى للريهوبوت ، وجميعهم من أعضاء الحزب الشعبى المناهض للحكومة ، احتجاجا على مشروع الدستور المقدم من حكومة افريقيا الجنوبية لباسترلاند ، والذى ينص ، في جملة أمور ، على انشاء حكومة يتزعمها رئيس ينتخب مدى الحياة ، وانشاء جمعية من ثلاثة أعضاء (فولكسراد) . وذكر الأعضاء الخمسة عند تقديمهم استقالتهم أن مشروع الدستور هو " مخطط لباينتويستان " .

٧١ - عقدت انتخابات لأعضاء جدد في المجلس الاستشارى للريهوبوت في نيسان / ابريل ١٩٧٥ .

وكان أربعة من الأعضاء المنتخبين الجدد أعضاء في الباسترفيرينجينغ ، الذي يتزعمه الدكتور أفريقيا ، وهو من مؤيدي ما يسمى بالمؤتمر الدستوري والتنمية المنفصلة . وقد انتقد الانتخابات رئيس حزب الريهويوت الشعبي ، بدعوى أن شركة رييهويوت للتنمية قد مارست فيها نفوذا غير ملائم . وقد وصف مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الانتخابات بأنها " متلاعب فيها " و " مزورة " .

٧٢ - وأعلن الدكتور أفريقيا ، عقب انتخابه بقليل أن المجلس الاستشاري الجديد للريهويوت قد قدم إلى حكومة أفريقيا الجنوبية تعديلات لمشروع الدستور بما في ذلك جعل الدستور مقبولا كلية بالنسبة للمجلس ، على اعتبار أنه أساس لوطن يتمتع بالحكم الذاتي . وشملت التعديلات خفض ولاية الرئيس إلى خمس سنوات بدلا من امتدادها مدى الحياة ، وزيادة عدد أعضاء الجمعية من ثلاثة إلى ستة أعضاء منتخبين . وذكر الدكتور أفريقيا أنه قد تباحث بشأن التغييرات المقترحة مع وزير أفريقيا الجنوبية لشؤون الملونين ، والريهويوت وناما ، الذي قبل هذه التغييرات مؤقتا ، مع إيضاحه أنه مازال يتعين إنشاء الجهاز الذي سيتولى إعداد مشروع الدستور في صيغته النهائية ، وأنه لا مجال لاتخاذ أية تدابير قبل الدورة القادمة لبرلمان أفريقيا الجنوبية .

٧٣ - قدم الدكتور أفريقيا في ١٦ أيار/مايو برنامجا للمستقبل من ثماني نقاط ، دعا فيه إلى رفض قبول مناهضة " سوايو " مثلا لشعب الاقليم ؛ واستعمال تعبير " ناميبيا " ؛ ومفهوم الدولة الموحدة ؛ ومبدأ " الاقتراع الحام " . وأيد البرنامج أيضا التعاون مع حكومة أفريقيا الجنوبية والاحتفال بهوية " باستر " .

٧٤ - في ٢٧ أيار/مايو ، قبل المجلس الاستشاري للريهويوت رسميا دعوة للاشتراك في المؤتمر الدستوري .

٧٥ - واثناء انعقاد المؤتمر الدستوري في آذار/مارس ١٩٧٦ ، قدمت حكومة أفريقيا الجنوبية إلى البرلمان تشريعا يقضي بإنشاء جمعية تشريعية للريهويوت تتمتع بسلطات محدودة وإنشاء مواطني رييهويوتيه .

٧٦ - وذكر السيد هـ . هـ . سميت ، وزير أفريقيا الجنوبية لشؤون الملونين ، والريهويوت ، وناما ، لدى تقديمه التشريع ، أنه اقترح الاستجابة لمطالبة الريهويوت بمزيد من الحكم الذاتي على الصعيد المحلي ، وأنكر أن يكون معنى ذلك تحقيق الاستقلال القائم على السيادة مستقبلا . وقد شجب التشريع كل من أعضاء المعارضة في برلمان أفريقيا الجنوبية وأعضاء طائفة الريهويوت ، على اعتبار أنه يشكل تدخلا من قبل أفريقيا الجنوبية في شؤون الاقليم . وأوضح معارضو التشريع أنه نظرا لعدم توفر ما يثبت أن التشريع المقترح مقبول بالنسبة لكافة سكان الاقليم ، فإن اعتماده سيكون مخالفا للتأكيدات التي قدمتها أفريقيا الجنوبية إلى الأمم المتحدة بأن أية خطوة نحو الاستقلال ستكون وفقا لرغبات الشعب الناميبيا ككل .

نامالاند

٧٧ - اتخذت حكومة افريقيا الجنوبية أولى الخطوات نحو انشاء نامالاند في سنة ١٩٧٢ ، عندما خصصت بقعة من الأرض "تستخدمها وتحتلها" ناما . ومنذ ذلك الوقت ، وحسبما ورد في التقرير السنوي لإدارة افريقيا الجنوبية ، المعنية بعلاقات الملونين وشؤون الريهويوت عن السنة المنتهية في (٣ آذار/مارس ١٩٧٤) ، فإن افريقيا الجنوبية قد اتخذت مزيدا من الخطوات لإكمال الادار القانوني لإنشاء وطن لناما ، بما في ذلك ، بوجه خاص ، صياغة دستور "لنامالاند" . هذا ويستمر تنفيذ خطة زراعية شاملة وأعمال أخرى ، منها توفير شبكات المياه واقامة أسوار الحدود .

كابريفي الشرقية

٧٨ - في تموز/يوليه ١٩٧٥ ، أعلن السيد م . س . بوشا وزير افريقيا الجنوبية لإدارة وتنمية البانتو ، ان كابريفي الشرقية سترفع الى "نفس المستوى الدستوري" الذي تتمتع به أوفامبولاند وكافانغولاند حالما تتم الموافقة من قبل القبيلتين في الوطن المعني على مشروع دستور ، كانت ادارته وقتئذ يصدد اعداده . وعلى حد قول السيد بوشا ، فان مشروع الدستور ينص على انشاء مجلس استشاري ، يضم ١٢ عضوا منتخبا ولا تكون له سلطة سن التشريعات للوطن فحسب ، بل وكذلك تعديل تشريعات جمهورية افريقيا الجنوبية طالما كانت تمس شعب كابريفي الشرقي . وأضاف أنه "وفقا لسياسة حكومة افريقيا الجنوبية المتعلقة بتقرير المصير" فان الشكل النهائي للدستور سيترك أمره لشعب كابريفي الشرقية نفسه .

٧٩ - وأصدر برلمان افريقيا الجنوبية في آذار/مارس ١٩٧٦ (ك) اعلانا دستوريا خاصا بكابريفي . منحت بمقتضاه كابريفي الشرقية الحكم الذاتي ومركز الوطن اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦ . ويخول الاعلان الدستوري الخاص بكابريفي للوطن نفس سلطات الحكم الذاتي التي لأوفامبولاند ولكافانغولاند . كما ينص على أن يغير اسم المنطقة الى "كابريفي" وأن تكون لها لغتها الرسمية الخاصة (لوزي) ، وجريدها الرسمية ، وعلمها ونشيدها الوطني .

أوفامبولاند

٨٠ - أعلن اليفاس ، رئيس وزراء أوفامبولاند الراحل ، عقب اعادة انتخابه في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه) أنه على استعداد للتفاوض مع حكومة افريقيا الجنوبية بشأن استقلال وطنه مستقبلا . على أنه أبدى تردده ازاء مسألة الاستقلال الكامل في بيانات ألقاها

(ك) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، أعيدت تسمية الادارة فأصبحت تسمى ادارة شؤون الملونين ، والريهويوت وناما .

خلال السنة نفسها . ووجد لهذا التردد صدق في بيانات ألقاها السيد دي ويت ، المفوض العام لسكان افريقيا الجنوبية الغربية الأصليين ، الذي كان قد اقترح أصلاً فكرة إنشاء دولة مستقلة للأوفاميو . فعلى سبيل المثال ، قال الزعيم اليافس في بيان له في ٣ أيار/مايو ، ان حكومته بصدد اتخاذ خطوات على طريق التنمية السياسية ، ولكن القرار النهائي فيما يتعلق بما اذا كان الوطن سيسعى الى الحصول على الاستقلال القائم على السيادة ، أم على شكل آخر من أشكال العلاقة ببقية الاقليم ، يتوقف على نتائج المؤتمر الدستوري . وبعد ذلك بزمان قصير قال السيد دي ويت في ٢٢ أيار/مايو ، في بيان له " ان الحالة المتردية في أنغولا " كان لها أثر تمثلي في جعل أفراد طائفة الأوفاميو يتشككون في استصواب الاستقلال الفوري وانسحاب افريقيا الجنوبية التي يعتبر وجودها مبعث استقذار .

٨١ - وعقد في ٦ آب/أغسطس اجتماع بين فورستر رئيس الوزراء وحكومة الأوفاميو ، لم يجر خلاله ، وفقاً للتقارير الصحفية ، الاشارة الى الاستقلال الا بايجاز من جانب الرئيس أليفا ، الذي قيل أنه صرح بأنه يسعى بصورة مستمرة الى قيادة أوفامبولاند الى الاستقلال السياسي ، ولكنه وشعبه يعتمدون على التأييد الذي يحظون به من حكومة افريقيا الجنوبية . وقيل ان السيد فورستر ذكر رداً على ذلك أنه أعطى تأكيدات لحكومة الأوفاميو مفادها أنه سيجري الحفاظ على النظام الحالي للحكم طالما رغب الشعب في ذلك ، وأن قوات الدفاع التابعة لافريقيا الجنوبية وشرطتها ، ستظل في أوفامبولاند طالما اعتبرت حكومة الوطن المعنية وجودها ضرورياً لصون القانون والنظام واستمرار التنمية السلمية . وطمأن السيد فورستر طائفة الأوفاميو أن افريقيا الجنوبية ستستمر في مساعدة أوفامبولاند في التنمية في حدود ما تسمح به امكانياتها في الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة . أما فيما يتعلق بمنح أوفامبولاند مزيداً من الاستقلال الذاتي ، قال السيد فورستر أنه على استعداد للنظر في طلب الرئيس أليفا بأن تضاف مسؤوليات النقل البري والصحة والاعلام الى المهام التي تمارسها بالفعل حكومة أوفامبولاند .

٨٢ - وأعلن السيد فورستر ، رداً على طلب بشأن فرض رقابة مشددة على الحدود مع أنغولا " لصالح الشعب " ، أنه لن يسمح لأحد في المستقبل العبور الى أنغولا دون اذن خاص . ووفقاً لبعض التقارير ، فان اعداداً متزايدة من طائفة الأوفاميو كانت تعبر الحدود الى أنغولا في طريقها للالتحاق بمخيمات منظمة " سوابو " في بلدان أخرى .

٨٣ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ، صرح القسندجوبا ، خليفة الرئيس اليافس في بيان له بشأن المؤتمر الدستوري ، انه بالرغم من قبوله البحث عن حل مرضي لمشاكل افريقيا الجنوبية الغربية ، فانه سيكون قد وضع شعبه في مركز حرج ، اذا هو تخلى عن هدفه المتمثل في الاستقلال السياسي الكامل .

دال - سياسة الفصل العنصرى

٨٤ - قامت حكومة افريقيا الجنوبية ، وكذلك حكومة الاقليم ، كجزء من حملتهما العامة لكسب التأييد لسياستهما تجاه ناميبيا خلال عام ١٩٧٥ ، بإبطال أو تعديل عدد من القوانين الاقليمية القائمة على أساس الفصل العنصرى . وقد رحبت الصحافة الغربية ، على وجه العموم ، بهذه التغييرات باعتبارها عظيمة الاهمية وأنها تمثل نية صادقة من جانب حكومة جنوبي افريقيا في الابتعاد عن انتهاج سياسة الفصل على أساس عنصري متزمت في ناميبيا . ولكن التمعن في الدراسة يدل كما سنرى فيما بعد ، على أن التدابير التى يراود ابطالها هى ، في الواقع ذات أهمية جسيمة .

التدابير المتخذة من قبل حكومة افريقيا الجنوبية

٨٥ - انتهى وزير خارجية افريقيا الجنوبية الى الأمين العام ، في كتابه المؤرخ في ٢٧ ايار/مايو ١٩٧٥ (انظر الفقرات ١٥ - ١٨ أعلاه) ، بأن حكومته قد أقدمت ، بتاريخ ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ (ل) ، على ابطال أو تعديل عدة اعلانات مختلفة تتعلق بالسكان الافريقيين في الاقليم - " لأنها أصبحت بالية تخطاها الزمن أو لأنها تتضمن جوانب تقييدية أو ما يمكن تسميته جوانب تمييزية لا لزوم لها " .

٨٦ - وتتضمن الاعلانات المعنية ، بصورة خاصة ، الاعلان رقم ٢٩ الصادر عام ١٩٣٥ المتعلق بمراقبة السكان الاصليين في المنطقة الشمالية والمناطق الخارجة عن الاقليم ، الذى يقضى بأنه - يتوجب على كل فرد من "سكان الشمال الاصليين" (من المقيمين في أوفامبولاند أو كافنغولاند أو كابريفي الشرقية أو كاوكوفيلد) أن يحمل بصورة دائمة اجازة مرور وان يبرزها عند الطلب لأى شرطي أو شخص مأذون . وقد وصفت صحافة ناميبيا ابطال هذا الاعلان بأنه إلغاء لقوانين الاقليم الخاصة باجازة المرور .

٨٧ - وفيما يلي الاعلانات الاخرى التي جرى ابطالها أو تعديلها في ٩ نيسان/ابريل :

(أ) اعلان الاسياد والخدم رقم ٣٤ لعام ١٩٢٠ ، الذى يقضى ، بين أشياء أخرى ، بتنظيم عقود عمل الزامية بين البيض والافريقيين ، والذى يعتبر أى خرق للعقد من جانب الفريق الثانى ، بما في ذلك التمرد ، فعلا إجراميا (ألغى بكامله) ؛

(ب) اعلان مراقبة ومعاملة السكان الاصليين في المناجم رقم ٣ لعام ١٩١٧ ، الذى أبطلت أجزاء مختلفة منه والذى فرض ، بين أشياء أخرى ، عقوبات جنائية على التمرد الذى يرتكبه الافريقيون العاملون في المناجم والاشغال ؛

(ل) الاعلان رقم ١٠٥ .

(ج) اعلان ادارة شؤون السكان الاصليين رقم ١١ لعام ١٩٢٢ ، الذى ألغى الجزء التاسع عشر منه ، وهو الجزء الذى يحظر على أى شخص غير مفوض من قبل الحاكم توظيف العمال في أوفمبولاند أو كافانغولاند .

٨٨ - ولاحظ مفوض الامم المتحدة لناميبيا ، في بيان أدلى به في ٤ حزيران/يونيه ، أن ادعاء افريقيا الجنوبية ابطال قوانين اجازة المرور في ناميبيا هو ادعاء مضلل كل التضليل نظرا لان عدة قوانين أخرى تتعلق بالقبائل عينها وبجميع القبائل الاخرى في الاقليم ، التي سارية . ويتبين من بيان المفوض ، أن الاعلانات التي لها في الاساس أثر موازى لأثر " قانون المرور " الملقى والتي بقيت سارية تشمل :

(أ) اعلان ادارة شؤون السكان الاصليين رقم ١١ لعام ١٩٢٢ ، الذى يقتضي من كل افريقي لا يتمتع باعفاء خاص أن يحمل اجازة مرور عند وجوده بعيدا عن موقعه أو مزرعته أو محل اقامته ؛

(ب) الاعلان الخاص بالسكان الاصليين (في مناطق المدن) رقم ٥٦ لعام ١٩٥١ ، الذى يقتضي من كل افريقي أن يحمل اذنا يجيز له أن يكون في تلك المنطقة ؛

(ج) اعلان نظم مكاتب العمالة رقم ٣٢٣ لعام ١٩٧٢ ، التي بين أشياء أخرى تقتضي من كل افريقي يعمل في منطقة الشرطة أن يحمل اذن عمله كاجازة مرور .

٨٩ - ان عملية ابطال وتعديل التشريعات المذكورة آنفا لم تترك اى انطباع في المجتمع الدولي كما لم تكن ذات أثر يذكر على السكان الافريقيين . وقد قال السيد جرسون في ، رئيس منظمة سوانو ، في بيان أدلى به في ٢٩ آيار/مايو ان ابطال قانون اجازة المرور " أشبه مايكون بحبسة دواء مغطاة بطبقة من السكر تستعمل للرشوة " وأن منظمته تناضل من اجل الحصول على استقلال كامل ناجز . وصرح السيد رويبا ب. باندا ، بعد ذلك ، في بيان أدلى به في ٣٠ آيار/مايو أمام مجلس الامن الذى كان مجتمعاً للنظر في مسألة انصياح افريقيا الجنوبية الى القرار ٣٦٦ (١٩٧٤) ، وكان السيد باندا آنذاك رئيساً لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، بأنه يرد هذه الابطالات " لانها ليست سوى مجرد تحريف للحقائق " . وأضاف السيد باندا قائلا " ان مثل هذه المناورات التي تقوم بها افريقيا الجنوبية ماهى الا دليل على عدم جديتها في ايجاد حل سلمى لقضية ناميبيا (أنظر S/PV.1863) .

التدابير المتخذة من قبل حكومة الاقليم

٩٠ - بالاشارة الى مسألة العلاقات بين مختلف العناصر ، أعلن السيد مودج ، أحد الاعضاء الرئيسيين في اللجنة التنفيذية للمجلس التشريعي في حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، أن اللجنة التنفيذية بالاستناد الى توصيات لجنة التحقيق الخماسية المعنية لدراسة هذه المسألة ، قد قررت اقتراح الفاء " بعض التدابير والممارسات المثيرة " المبنية فقط على اللون . وتتعلق التعديلات المنسوبة

اجراؤها ، كما لاحظ السيد مودج ذلك ، بثلاثة أنواع من التمييز : (أ) قبول الافريقيين في الفنادق والمطاعم والمقاهي ؛ (ب) فصل الناس على اساس العنصر في المباني العامة ؛ (ج) وقوانين اجازة المرور ومراقبة التدفق وحرية التنقل . وصرح السيد مودج بأنه سيجرى قريبا تقديم مشاريع قوانين لاعطاء الملاكين الافراد حرية الاختيار بشأن قبول الافريقيين في مبانيهم ، كما ستجرى ازالة اللوحات الموضوعة في المباني العامة والتي ترد فيها العبارة التالية " للبيض فقط " و " لغير البيض فقط " . غير أنه لاحظ أيضا أن اللجنة التنفيذية ، بالرغم من تأييدها " من حيث المبدأ " لتوسيع حرية التنقل ، فهي ترى وجوب ابقاء مراقبة التدفق الاساسية .

٩١ - وأفادت التقارير أن حكومة الاقليم ، اتخذت في ٣٠ آب/أغسطس ، الخطوات الاولى اللازمة لتنفيذ التوصيات المذكورة آنفا فأزالت من معالم المباني العامة في مدينة وندهوك اللوحات التي تحمل عبارة " للبيض فقط " و " لغير البيض فقط " .

٩٢ - وصوت المجلس التشريعي ، بعد ذلك بتاريخ ١٧ ايلول/سبتمبر ، على تعديل قانون المشروبات الروحية رقم ٢ لعام ١٩٦٩ ، لكي يسمح ، ظاهريا ، بقبول غير البيض في الفنادق والمطاعم والمقاهي التي كانت في السابق مخصصة للبيض حصرا . غير أن تحليل هذا التشريع في جريدة " وندهوك أدفرتايزر " يشير الى أنه " بالرغم من انه يبدو على الورق كما لو سيكون في افريقيا الجنوبية الغربية عما قريب فنادق ومرافق عامة تستقبل جميع الفئات العنصرية ، فان التمييز الدقيق لما قيل أمس في المجلس التشريعي يظهر المسألة على وجه مفايركلية . . . ذلك أن أى أحد يعتقد أن افريقيا الجنوبية الغربية هي على أهبة تأمين فنادق مفتوحة لجميع الفئات بموافقة السلطات الرسمية هــ مخطيء كل الخطأ " .

٩٣ - واستشهد المقال ، في دعم تفسيره ، ببيان أدلى به السيد أدولف برنكمان ، عضو اللجنة التنفيذية ، قال فيه ان التشريع الجديد لا يلزم أى ملاك بقبول الافريقيين فيما يملكه من مباني وأراضي تابعة لها . أما في الحالات التي جرى فيها طلب ومنح اجازة التعدد العنصرى فمن الممكن فرض أية شروط اضافية على قبول الافريقيين فيها أو ابطال الاجازة أو تعديل بعض " الامتيازات " أو الغاؤها . وذكرت التقارير ايضا أن السيد برنكمان قد أكد على أن الفنادق المحصورة بالبيض ستظل قائمة ، باعتبار أن عدم وجود فنادق من هذا النوع قد يؤدي الى اصطدامات . وقد أصبح التشريع المعدل ساريا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ .

٩٤ - اما بالنسبة للتوصيات المتعلقة بمراقبة التدفق فتشير التقارير الصحفية الى أن التدابير التنظيمية اخذت بالتشدد بدلا من التساهل ، بالرغم من التصريحات المعاكسة لذلك .

٩٥ - ومن الامثلة على ذلك أن البريفاد بيرولوف ، قائد فرقة الشرطة ، قد أصدر في ١٨ حزيران/يونية ١٩٧٥ انذارا ينص على أن الشرطة ستبدأ قريبا بملاحقة ما يدعي بعمالة الافريقيين غير القانونية في منطقة البيض وذلك بغية اعادة الافريقيين غير الحائزين على اجازة عمل ، كل السى موطنه . وذكر البريفاد بيرولوف بان العمالة غير القانونية قد بلغت حدا من الضخامة اصبحت من تعيق

بشكل جدى جهود الشرطة في مراقبة التدفق ، وأكد أن ثمة . . . ٩ افريقي قد أعيدوا الى أوطانهم خلال الاشهر الثلاثين السابقة وأن هذه العملية قد كلفت الحكومة مبالغ طائلة .

هاء - التدابير القمعية الاخـرى

٩٦ - بذلت افريقيا الجنوبية ، قبل دعوتها الى عقد المؤتمر الدستوري المزعوم جهودا جديدة لمنع أصوات الافراد والمنظمات المعارضة لاحتلالها لناميبيا . وبالإضافة الى ما جرى من اعتقالات واسعة النطاق اثر اغتيال الرئيس اليفاس (انظر الفقرات ٢٣ - ٣٠ أعلاه) فقد منع النظام الافريقي الجنوبي عقد الاجتماعات السياسية وتقديم الاحتجاجات المتصلة بذلك ، كما أمر بإبعاد الاسقف ريتشارد وود ، أسقف دامارا لاند الانجليكاني المساعد ، وحظر توزيع الشارات السياسية . وفيما يلي ملخص لتفاصيل تلك التدابير القمعية .

التدخل في الاجتماعات العامة

٩٧ - في حزيران / يونيه ١٩٧٥ منعت السلطات البلدية في وند هوك المؤتمر القومي لناميبيا ومنظمة سوابو من عقد اجتماعات سياسية في وسط مدينة وند هوك وأصدرت ، بعد ذلك ، تشريعا يقضي بأن تكون الانشطة السياسية التي يقوم بها الافريقيون والبلونون محصورة في مناطقهم المحلية المختلفة .

٩٨ - وفي ١١ حزيران / يونيه رفض مجلس وند هوك البلدى طلبا قدمه المؤتمر القومي لناميبيا للقيام بمسيرة سلمية في وسط مدينة وند هوك في ١٤ حزيران / يونيه . وبالرغم من إلغاء المسيرة فيما بعد فقد أرسلت فجر الرابع عشر من حزيران / يونيه ، وحدات من الشرطة الخاصة المسلحة بالبنادق الاتوماتيكية وعصى قمع الشغب الى المكان المعين للاجتماع في كاتوتورا ، البلدة الافريقية ، حيث مكثوا مدة ساعة قامت خلالها طائرة هليكوبتر عسكرية بالتعليق الدائري فوق المنطقة . وفي وقت لاحق من اليوم نفس ، ان كان ١٨ عضوا من اعضاء المؤتمر القومي لناميبيا ، بما فيهم ثلاثة من اعضاء اللجنة التنفيذية ، يحتجون سلميا على منع المسيرة بحمل لافتات مقابل مكتب الدخول ألقت عليهم القبض فرقة من شرطة الشغب أتت بلباس الميدان الكامل مسلحة بهراوات من المطاط وترافقها الكلاب البوليسية . وفي ١٥ حزيران / يونيه ، بعد اجتماع حاشد عقده . . . ١٥ افريقي في كاتوتورا ، أقامت شرطة الشغب حاجزا على الطرق الرئيسية بين تلك البلدة ومدينة وند هوك بحجة منع مسيرة تستهدف سجن وند هوك حيث كان المعتقلون الثمانية عشر قيد الحجز . وقد جرى اطلاق سراحهم من السجن في ١٧ حزيران / يونيه .

٩٩ - وفي ١٨ حزيران / يونيه ، قام رئيس قضاة وند هوك ، تنفيذاً لتعليمات تلقاها من السيد ج . ت . كروجر ، وزير العدل والشرطة في حكومة افريقيا الجنوبية ، واستنادا الى نظام مكافحة اجتماعات الشغب ، بمنع اجتماع سياسي حاشد في وند هوك دعت اليه عصابة الشباب في منظمة سوابو . وتفيد التقارير الصحفية أن رئيس القضاة ، قال ان المنع ضروري لحفظ الامن العام الذي كان يخشى أن يتعرض الى خطر جدى بسبب الاجتماع المقترح .

١٠٠ - وفي ٢٦ حزيران / يونيه صوّت مجلس مدينة وندهوك بالاجماع على قرار بحصر الأنشطة السياسية للأفريقيين والمطونين في كل من كاتاتورا وكوماسدال (بلدة المطونين) . وقد أُنْخِذَ هذا الاجراء ، كما جاء في مقال لجريدة " وندهوك أدفرتايزر " ، لتفادي امكانية حدوث " حشد للجماهير السود ، داخل نطاق المدينة والتخلص من دعاية سياسية ذات آثار مخربة " .

إبعاد الاسقف وود

١٠١ - في ١٦ حزيران / يونيه ، تلقى كل من الاسقف وود ، رئيس الاساقفة الانجليكاني في الاقليم ، والسيد رولف فريدي ، مدير المركز المسيحي في وندهوك ، أمرا بمغادرة الاقليم في غضون اسبوع واحد ، بموجب احكام قانون ابعاد الاشخاص غير المرغوب فيهم الصادر عام ١٩٢٠ . وفي اليوم التالي تلقت السيدة وود أمرا مماثلا بمغادرة الاقليم . وقد داهمت شرطة الأمن منزل الاسقف وود ومكتبه وصادرت عددا من التسجيلات والرسائل الشخصية .

١٠٢ - وبالرغم من عدم ابداء الاسباب الرسمية لاي امر من أوامر الابعاد ، فقد ذكرت الصحف أن الاسقف وود قد اتهم من قبل أحد أعضاء المجلس التشريعي بأنه كتب لمنظمة سوابو بيانات صحفية وخطابات نارية مثيرة . وفي معرض انكاره للتهمة قال الاسقف ان الاجراءات المتخذة لم تدعشه على الاطلاق ، نظرا لان السلطات كانت تبدو عاجزة كل العجز عن ادراك الحقيقة الواقعة وهي أن هياج البيض ليس وراء النشاط الافريقي السياسي .

١٠٣ - وغادر كل من الاسقف وود والسيد فريدي أراضي الاقليم في ٢٢ حزيران / يونيه بعد صلاة عامة أقيمت في كنيسة كاتوتورا اللوثرية بحضور ٦٠٠ افريقي .

١٠٤ - وفي ٢٥ حزيران / يونيه ، بعد أن رفضت السيدة وود مغادرة الاقليم بتاريخ ٢٣ حزيران / يونيه كما أمرت ، ألقت الشرطة الافريقية الجنوبية عليها القبض ورحلتها الى جوهانسبورغ على متن طائرة . وقد ذكرت السيدة وود ، في تصريح خطي سلمته للشرطة ، انها قد رفضت الرحيل لان الامر بابعادها اعتباطي ومبني فقط على علاقتها بزوجها . وأضافت السيدة وود قائلة إن ترحيلها بالقوة دونما سبب يجعل افريقيا الجنوبية تبدو شقيقة في نظر العالم .

١٠٥ - وفي ٢٨ حزيران / يونيه اتهم الأب اوارد مورو ، الذي عين مكان الاسقف وود سلطات الهجرة الافريقية الجنوبية في مطار وندهوك بمصادرة اوراق اعتماده ووثائق أخرى لدى وصوله الى المطار في الاسبوع السابق .

قمع التعبير عن الرأي السياسي

١٠٦ - أعلن في ٢٣ تموز / يوليه ان حكومة افريقيا الجنوبية قد قررت التذرع باحكام قانون علامات البضائع لمنع توزيع شعار " ناميبيا الحرة " وغيره من اللواصق ذات الطابع السياسي ، التي قيل انها آخذة بالانتشار ، خاصة في وندهوك . وذكر أن السيد ج . س . هيونس ، وزير الشؤون الاقتصادية

في حكومة افريقيا الجنوبية ، عند اعلانه الاجراء الوشيك التنفيذ ، قد أشار بوضوح الى أن سوابو هي المقصودة بالمنع.

اعمال الشرطة في أوفامبولاند

١٠٧ - ذكر في حزيران /يونيه ١٩٧٥ أن دوريات الشرطة التي كانت تقوم بالتحقيق اثناء الليل في تصوير الشعارات السياسية على الطرقات الرئيسية في أوفامبولاند ، قد قتلت امرأة واصابت رجلين بجراح خطيرة في هذا الوطن .

واو - النضال من اجل التحرير الوطني

١٠٨ - اكتسب النضال الذي تقوم به منظمة سوابو من أجل التحرير الوطني خلال الفترة المستعرضة مفرزاً اضافياً بالنظر الى ازدياد تواتر المجابهات العسكرية بين رجال منظمة سوابو والقوات الافريقية الجنوبية ، والى تدخل افريقيا الجنوبية العسكرية في أنغولا . (انظر الفقرات ١٢٦ - ١٣٠ اللاحقة) .

١٠٩ - ولقد جددت منظمة سوابو ، في ربيع عام ١٩٧٥ ، هجومها العسكري ضد احتلال افريقيا الجنوبية غير القانوني لناميبيا وقامت منذ شهر نيسان /ابريل بمهاجمة المنشآت العسكرية والدوريات الافريقية الجنوبية في شرقي كابريفي وكافانغولاند ، حيث تركز الكفاح في السنوات القليلة الماضية ، ووسعت أنشطتها بحيث شملت أوفامبولاند ومقاطعة غروتونتين .

١١٠ - وغدت طبيعة الوضع العسكري الحقيقية في الاقليم تزداد غموضاً يوماً بعد يوم بسبب تدخل افريقيا الجنوبية العسكرية في أنغولا والرقابة الشديدة المفروضة على الصحافة الافريقية الجنوبية . فالبلغات العسكرية الصادرة عن افريقيا الجنوبية ، وخصوصاً ما صدر منها بعد نيل أنغولا استقلالها في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، لم تشر الا الى العمليات العسكرية الجارية فيما يطلق عليه تعبير " منطقة العمليات على الحدود " ، وهي منطقة لم تعلن حدودها انما يعتقد انها تضم مناطق واسعة من جنوبي أنغولا . وقد أغفلت تلك البلاغات ، بوجه عام ، تحديد الموقع الصحيح الذي تجرى فيه المجابهات العسكرية ، وادعت أنه لم يكن من الواضح ، في حالات عديدة ، ما اذا كانت القوات الافريقية المشتركة في القتال تابعة لمنظمة سوابو أو للمنظمة الشعبية لتحرير أنغولا . ومما يجدر ذكره أن حكومة افريقيا الجنوبية ، منذ شهر تشرين الاول /اكتوبر ، أى منذ اعترافها رسمياً بوجود سوابو العسكري في أوفامبولاند ، قد ادعت علناً بأنها تتمتع بحق اتباع سياسة " المطاردة الساخنة " ، وهي السياسة التي قامت بموجبها وحدات من جيش افريقيا الجنوبية بمهاجمة بعض المخيمات الموجودة في أنغولا ، التي زعمت بأن مقاتلي سوابو قد انسحبوا اليها . وذكر أن الهجوم الافريقي الجنوبي على سوابو قد غدا ، نتيجة ذلك ، مشوباً بالاصطدامات مع المنظمة الشعبية لتحرير أنغولا ، ايضاً .

١١١ - ولم يصدر أى بيان واضح عن عدد المقاتلين الذين تتألف منهم قوات سوابو أو عن عدد

جنود افريقيا الجنوبية الموجودين في منطقة العمليات على الحدود . ويتبين من بيان أدلى به مسؤول افريقي جنوبي في تموز/يوليه ١٩٧٥ ان عدد المقاتلين من أجل الحرية ، التابعين لمنظمة سوابو ، الذين يجرى تدريبهم آنذاك ، يقدر بحوالي ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ رجل ، وكان خمسمائة منهم قد أتموا تدريبهم وجهزوا بالسلاح . والمعتقد أن قوات سوابو كانت تعزز مراكزها باستمرار ، وأنها ليست جيدة التدريب فحسب بل انها أيضا مجهزة " بأحدث الاسلحة " . ونتيجة لذلك ، كما قال ذلك المسؤول ، يجب عدم التقليل من قيمة طاقاتهم العسكرية .

١١٢ - ولم تعلن افريقيا الجنوبية حجم قواتها الخاصة في الاقليم ولم تعترف الا بوجود ١٥٠ رجلا في أنغولا ، متركزين في قاعدة بالقرب من كالويكة لحراسة محطة كهربائية عند شلالات رواكانا . ولكن التقارير الصحفية تشير الى أن افريقيا الجنوبية قد حشدت عددا كبيرا من الجنود في منطقة العمليات على الحدود ، بما في ذلك حوالي ٢٥٠٠ رجل من الشرطة شبه العسكرية التي كانت ترابط فـي جنوبي روديسيا . وقد ادعى الناطقون بلسان سوابو ، في بيان أصدره في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، أن هناك ١٢٠٠٠ جندي أبيض يحاربون ضد المنظمة الشعبية لتحرير أنغولا وان اكثريتهم من أعضاء جيش الدفاع الافريقي الجنوبي ، بما فيهم الجنود النظاميون وجنود الاحتياط . وفي مطلع تشرين الثاني /نوفمبر أعلنت السلطات الافريقية الجنوبية بأنه يجرى تعزيز القوات المرابطة على حدود أنغولا وأن امدادات من الشرطة ، بالاضافة الى جيش الدفاع قد ارسلت الى أوفامبولاند " للقبض على المتسللين " .

الانشطة العسكرية لمنظمة سوابو

١١٣ - لم تصدر منظمة سوابو سوى عدد قليل من البلاغات عن أنشطتها العسكرية . وذكر السيد موسى غارويب ، أمين السر الاداري لمنظمة سوابو ، في مؤتمر صحفي عقد في لندن فـي ١٢ آب/أغسطس ، أن جيش التحرير الشعبي لناميبيا ، وهو الجناح العسكري الخارجي لمنظمة سوابو ، قد خاض ، بين ٩ نيسان /ابريل و ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، ثلاث معارك مع القوات الافريقية الجنوبية فـي كافانغولاند وشرقي كابريفي ، وأن حوالي ٢٠٠ شخص من القوات الافريقية الجنوبية قد قتلوا أو أصيبوا بجراح . وقد استولى جيش التحرير الشعبي على كمية كبيرة من التجهيزات والمؤن العسكرية ، بما في ذلك ٨ سيارات لاندروفر و ٤ شاحنات و ٨ مدافع هاون و ١٤ صندوقا من البنادق من طراز FN . وقال السيد غارويب أن هذه المعارك قد جرت في ٩ نيسان /ابريل في سنغالانويه في كابريفي الشرقية ، وفي ١٨ تموز/يوليه عندما نسف جيش التحرير قافلة عسكرية ، وفي ٢٤ تموز/يوليه في بابواتا الواقعة أيضا في كابريفي الشرقية .

١١٤ - وصرح بعد ذلك ، في ١٠ ايلول /سبتمبر ، السيد اندرياس شيبانغا ، مدير شؤون الاعلام لمنظمة سوابو في جمهورية تنزانيا المتحدة ، في مقابلة نشرتها جريدة "تنزانيا ديلي نيوز" ، أن منظمة سوابو قد وسعت نطاق نفوذها حتى أواسط ناميبيا وأنها قد فتحت مناطق أخرى لعملياتها في القسم

الغربي من البلاد . وأضاف السيد شيبانغا قائلا ان مجابهة واسعة النطاق حصلت في أواسط آب/اغسطس بين جيش التحرير الشعبي لناميبيا والقوات الافريقية الجنوبية ، بالقرب من لوبان ، في القسم الجنوبي الشرقي من ناميبيا ، في أحد أقوى المعسكرات الافريقية الجنوبية .

١١٥ - وفي ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ، أعلن جيش الدفاع الافريقي الجنوبي أن دورية من قوات منظمة سوابو هاجمت ، في نهاية الاسبوع السابق ، مركزين من مراكز الحدود في أوفامبولاند وقتلت ثمانية أشخاص منهم ستة من افراد الشرطة القبلية . وقد كان هذان الهجومان ، كما ذكرت التقارير الصحفية ، أول عملية عسكرية تجرى في أوفامبولاند منذ حوالي عشر سنوات ، مشيرة بذلك الى افتتاح مرحلة جديدة في الكفاح من اجل التحرير ، وفي بيان أصدرته منظمة سوابو في داكار اعترفت بالهجوم وقالت أنه لم يكن موجها ضد المدنيين بل ضد " عملاء وحلفاء فورستر السياسيين " في ناميبيا .

١١٦ - وقد نسبت أنباء الصحف أيضا عدة عمليات أخرى الى سوابو ، بما في ذلك محاولة فاشلة لاغتيال السيد تارا امبيلي ، وزير العدل في أوفامبو ، وتفجير الغام في أوفامبولاند وكابريفي الشرقية ، ومقتل اثنين من البيض في منطقة غروتفونتين . وبما أن الهجوم الاخير قد تم في وضح النهار على بعد ١٦ كيلومترا من قاعدة غروتفونتين الجوية ، الواقعة على مسافة ٣٧٨ كيلومترا جنوبي أنغولا و ١٦٠ كيلو مترا جنوبي أوفامبولاند ، فقد اعتبرته التقارير الصحفية دليلا على أن جيش التحرير الشعبي قد وسع نطاق عملياته الى حد كبير ، كما ذكرت أن السكان البيض ، نتيجة لذلك ، يخشون أن تكون سوابو قد بدأت حملة لتهجيرهم من الاقليم .

١١٧ - ولم تعلن منظمة سوابو مسؤوليتها عن هجوم غروتفونتين كما أنها لم تنفها . وقد جاء في ٢١ كانون الاول / ديسمبر أن الناطقين بلسان سوابو قد صرحوا بأن المسألة مازالت قيد التحقيق ، وأن قوات جيش التحرير ، بالرغم من وجود حالة الحرب في ناميبيا ، قد تلقت أوامر صارمة بعدم مهاجمة الاهداف غير العسكرية ، بما في ذلك المدنيون .

١١٨ - وجاء أيضا في كانون الاول / ديسمبر أن سوابو تشن هجوما جديدا في القسم الشمالي من ناميبيا ، انطلاقا من زامبيا .

١١٩ - وفي شباط / فبراير ١٩٧٦ قال المدير العام للموارد في جيش افريقيا الجنوبية إن على الافريقيين الجنوبيين أن يقبلوا الحقيقة الواقعة وهي أن الحرب على حدود البلاد الشمالية ستصعد تصعيدا شديدا في السنين القليلة القادمة ، وستحصل اصطدامات واسعة النطاق بين سوابو والقوات الافريقية الجنوبية بالاضافة الى " اشتباكات مع رجال العصابات " . وقد قيل أيضا أن مصدرا سياسيا آخر قد صرح بأن افريقيا الجنوبية تهيب نفسها لقتال مير ، وانها قد وضعت خططا تكتيكية جديدة لصده أي هجوم متكرر تقوم به سوابو ، وأن تدابيرها تشمل وضع قوات مصادمة دائمة الاستنفار على الحدود الانغولية - الناميبية .

١٢٠ - وتشير التقارير الصحفية الى أنه ، بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العسكرية والمدنية ، لنزع الخوف من نفوس البيض المقيمين في الاقليم ، فهناك قلق متزايد لدى هؤلاء ، كما

يظهر من ازدياد عدد الراحلين عن الاقليم ومن هبوط أسعار العقارات . وقد ذكرت جريـدة "وند هوك أدفرتايزر" أن تسعة اطباء بيض يستعدون لمغادرة الاقليم كما يشاع أن محاميا بارزا من البيض يستعد أيضا لمغادرة الاقليم الى جوهانسبورغ . وكانت الجريدة ذاتها قد ذكرت سابقا أن مزرعة لتربية البقر مساحتها ٥٠٠ هكتار قدر ثمنها الأدنى بـ ٧٥٠٠٠ روبية قد بيعت في المزاد بمبلغ ٣٩٥٠٠ روبية .

١٢١ - ويتبين من التقارير الصحفية ، أن الاصطدامات بين الوحدات التابعة لمنظمة سوابو وبين القوات الافريقية الجنوبية ، ظلت مستمرة وأن احدها هو الاصطدام الذي حصل في ٢٤ آذار/مارس والذي قتل فيه جندي افريقي جنوبي ، كما حدث مزيد من انفجارات الغام . وقال ممثل منظمة سوابو في البلاد السكندنافية ، في بيان أدلى به في هلسنكي في ٢٣ شباط/فبراير ، أن قوات منظمة سوابو تقوم بعمليات أعمق في أواسط ناميبيا ، وأن مشاكل التمويل والصيانة قد عولجت بصورة مرضية . وقال أيضا أنه ، بالرغم من أن قوات سوابو تحاول تجنب مهاجمة المدنيين في عملياتها العسكرية ، إلا أن من الصعب تحقيق ذلك في بعض الأحيان .

رد الفعل العسكري لافريقيا الجنوبية

١٢٢ - ادعت المصادر الافريقية الجنوبية ، في اخر كانون الاول/ديسمبر ، أن عدد رجال العصابات الذين قتلوا منذ تموز/يوليه ١٩٧٣ ، نتيجة للعمليات الافريقية الجنوبية ضد منظمة سوابو ، قد بلغ ٣٤١ رجلا . في حين أن خسائر الافريقين الجنوبيين في الارواح منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ فقد قدرت بصورة غير رسمية بـ ٢٩ قتيل . وذكرت افريقيا الجنوبية أيضا أن عدة اصطدامات قد جرت مع "الارهابيين" في منطقة العمليات على الحدود ، وادعت أنها قد قضت على الأقل على قاعدتين من قواعد سوابو في أنغولا .

١٢٣ - وجاء في التقارير ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ أن افريقيا الجنوبية تقوم سـرا بتوسيع القاعدة العسكرية الجوية في غروتونتين لجعلها إحدى اضعم القواعد من نوعها في افريقيا ، بحيث تتمكن من استقبال الطائرات النفاثة مهما كان حجمها وتحوى ملاجيء تحت الأرض للأسلحة المتحركة وغيرها من العتاد الحربي . وقد كشفت مقالة وردت في "مجلة دير شبيغل" الألمانية النقاب عن الاعمال الجارية في هذه القاعدة وزعمت أنها تتقدم بسرعة وأن من المخطط لها أن تنتهي في شباط/فبراير ١٩٦٧ . وقد جاء في المقال أنه ، في الوقت الذي جرى فيه تحريره ، كان قد تم بالفعل بناء عتابر الطائرات ، ومستودعات التخزين ، ومقر السلاح الجوي ، ومجمع للنقل لقيادة قوات الدعم السادسة عشرة .

١٢٤ - وجاء في التقارير الواردة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، أن حكومة افريقيا الجنوبية قررت اقامة منطقة غير اهلة بطول ٢٥٠ كيلو مترا وعرض ٥ كيلومترات على الحدود بين اوفامبولاند وأنغولا ، لكي تسهل لقواتها ملاحقة الارهابيين . وقيل إن انشاء منطقة فاصلة من هذا النوع

يستدعي اجلاء عدد غير مصرح عنه من ابناء الوفاة وإعادة توطينهم في اماكن اخرى من الاقليم على حساب السلطات القبلية ، بالإضافة الى تخريب المنطقة التي يتم اجلاء السكان عنها لمنع قوات سوابو من الاختباء فيها .

١٢٥ - ونتيجة لوجود افريقيا الجنوبية العسكرية في ناميبيا اتهمت مصادر سوابو افريقيا الجنوبية بوضع أوفامبولا ندوكافانغولا ندوكابريفي الشرقية " تحت الاحتلال العسكري " ، وقالت ان " حالة من الارهاب " تسود المنطقة ، وأن كثير من الناس قتلوا أو جرحوا أو اختفوا نتيجة لتدمير القرى وإعادة توطين سكانها في قرى محروسة حراسة خاصة .

زاي - غزو افريقيا الجنوبية لانغولا من ناميبيا

١٢٦ - ذكرت الانباء ، منذ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، أن افريقيا الجنوبية ، مازالت تستخدم ناميبيا كمنطلق لشن هجماتها على أنغولا ، متحدية بذلك مقررات الامم المتحدة ، وأن حوالى ٥٠٠ رجل من جيش افريقيا الجنوبية النظامي ، بما في ذلك وحدات ممكنة من الخيالة ، قد دخلت أنغولا من ناميبيا ، التي مازالت هي ايضا تستخدم كمنطقة انطلاق وتموين للقيام بالعمليات العسكرية ضد الجبهة الشعبية لتحرير انغولا .

١٢٧ - وورد ايضا ان قوات افريقية جنوبية قد سحبت من الميدان ، اثر انتصار الجبهة الشعبية لتحرير انغولا في انغولا ، لتركيزها على طول الحدود بين ناميبيا وانغولا بعمق يبلغ ٥٠ كيلو مترا في بعض الاماكن . وقد جاء في بيان ادلى به السيد ب . و . بوتا ، وزير الدفاع الافريقي الجنوبي ، أن قواته ستبقى في انغولا الى أن يقدم النظام الانغولي الجديد التطمينات اللازمة لبريتوريا بأنه " لن يزود الارهابيين بالقواعد التي تسمح لهم بشن هجماتهم عبر الحدود داخل افريقيا الجنوبية الغربية " .

١٢٨ - وأعلم الممثل الدائم لافريقيا الجنوبية لدى الامم المتحدة الامين العام ، في كتاب مؤرخ في ٢٥ آذار / مارس ١٩٧٦ ، أنه نظرا لان حكومته قد حصلت من جمهورية انغولا الشعبية على تأكيدات بأنها لن تحدث أضرارا في المحطة الكهربائية عند شلالات رواكانا ولن تعرض عمالها الى الخطر ، فقد قررت سحب جميع قواتها حتى تاريخ ٢٧ آذار / مارس ١٩٧٦ (S/12024) وقد علم في ذلك اليوم أن القوات الافريقية الجنوبية في انغولا ، المؤلفة من كتيبتين ، قد انسحبت الى ناميبيا وجاء في بيان ادلى به وزير الدفاع الافريقي الجنوبي ان قواته ستبقى مرابطة على الجبهة الناميبية من الحدود حتى يتحقق السلام على نحو ملائم . . . وذلك لحماية مانحن مسؤولون عنه من مصالح " .

١٢٩ - وصرح السيد بيتر كاتجافيفي ، ممثل سوابو في أوروبا ، بأن هناك . . . ١١ جندي افريقي جنوبي متمركزون في ست قواعد عسكرية رئيسية على الحدود بين ناميبيا وانغولا . وقال انه ، بالرغم من ان افريقيا الجنوبية قد حاولت خلق شعور بان انسحابها من انغولا قد وضع حد لعدوانها الدولي ، فان بقاء ناميبيا تحت حكم افريقيا الجنوبية غير القانوني برهان على استمرار العدوان من قبل هذا البلد .

١٣٠ - وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦ اتخذ مجلس الأمن ، في جلسة عقدها لبحث مسألة العدوان الافريقي الجنوبي ضد انغولا ، القرار ٣٨٧ (١٩٧٦) الذى طلب فيه من افريقيا الجنوبية أن تحترم بكل دقة استقلال انغولا وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وأن تتخلى عن استخدام اقليم ناميبيا الدولي لشن اعمال تحريضية أو عدوانية ضد انغولا أو ضد أية دولة افريقية اخرى مجاورة .

٣ - التطورات الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٣١ - توقفت افريقيا الجنوبية في عام ١٩٦٥ ، كما ذكر من قبل ، عن نشر بيانات اقتصادية منفصلة عن ناميبيا ، وحذرت نشر أية بيانات تتعلق بقطاع التعدين . ونتيجة لذلك ، وعلى مدى السنوات العشر الماضية ، كانت المعلومات المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الاقليم تستند الى البيانات التي تنشرها حكومة افريقيا الجنوبية من وقت لآخر وعلى المصادر الثانوية .

١٣٢ - غير أن افريقيا الجنوبية قامت في عام ١٩٧٥ بنشر بعض البيانات المختارة عن اقتصاد الاقليم في نشرة ساوث ويست افريكا سيرفاي ، ١٩٧٤ (South West Africa Survey, 1974) ، وفيها حاولت ، فيما تحاول ، أن تثبت الرأي القائل بأن الاقليم " لن يتمكن في المستقبل القريب من مواصلة التقدم دون أن تربطه بجمهورية افريقيا الجنوبية أو شق الروابط " .

١٣٣ - وطبقا لما جاء في تلك الدراسة فإنه على الرغم من أن الناتج المحلي الاجمالي للاقليم قد بلغ ٦١٥٦ مليون رند في عام ١٩٧٣ ، في مقابل ١٤٢٢ مليون رند في عام ١٩٦٠ ، فإن اقتصاد الاقليم لا يزال في مرحلة التكوين ، وسوف يظل ، رغم عدد من العوامل المواتية ، عرضة للتأثر السريع ، ومعتمدا اعتمادا كبيرا على افريقيا الجنوبية .

١٣٤ - وتأييدا لهذا الرأي ، تؤكد الدراسة أن الاقليم يعتمد على ناتج الصناعات الأولية السريعة التأثير (التعدين ، والزراعة وصيد الأسماك) فيما يربو على ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، وأنه يعتمد بشدة على الواردات من الوقود ، والآلات ، ومعظم السلع الاستهلاكية وقدر كبير من المواد الغذائية . وتؤكد الدراسة أيضا أن قطاع الصناعة التحويلية ، الذي يعزى اليه حاليا ١٠ في المائة فقط من الناتج المحلي الاجمالي ، لا يحتمل أن يحقق اتساعا نظرا لصغر السوق المحلية للاقليم ، ونقص المواد الخام ، وعناصر التكلفة التي تتسم بالارتفاع ، والمسافات التي تفصل الصناعات المحلية عن مصادر المواد وعن العملاء .

١٣٥ - وتذكر الدراسة انه نتيجة لهذه العوامل ، فلا يمكن ضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي المتصل لسكان الاقليم الا عن طريق الترابط الوثيق مع اقتصاد افريقيا الجنوبية الدينامي الذي يستند الى قاعدة عريضة .

١٣٦ - وقد أجرى تقييم مختلف تماما لامكانيات الاقليم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، قام به عدد من الأشخاص ، من بينهم السيد و . ه . توماس كبير المحاضرين في الاقتصاديات بجامعة كيب تاون . ففي بحث نشر في شباط/فبراير ١٩٧٥ ، اشار السيد توماس الى أن هناك مجالا كبيرا للتوسع في كافة قطاعات الاقتصاد ، ربما باستثناء صيد الأسماك ، وهو مجال يحتمل أن يميل السعر فيه نحو الارتفاع على أي حال في المدى البعيد . وفيما يتعلق بالصناعة التحويلية بنوع خاص ، يرى السيد

توماس أنه يمكن تحقيق تطور سريع في الانتاج باستخدام استراتيجية سليمة تقوم على أساس " التصنيع المنتج " ، بمعنى تصنيع منتجات قطاع السلع الأولية بدلا من " التصنيع على أساس الاستعاضة عن الواردات والذي يؤدي الى التضخم في النفقات " . [ووفقا لما جاء في الدراسة فان ما يقرب من ثلثي القيمة الكلية لكافة السلع المصنعة في عام ١٩٧١ / ١٩٧٢ (٠ ٧٩ مليون رند)] يعزى الى تجهيز المنتجات الغذائية من صيد الأسماك والزراعة . ويخلص السيد توماس الى القول بأن عملية المشاركة في ثروة الاقليم الاقتصادية الراهنة أهم بكثير الآن من عملية تكوين الثروة التي استغلتها المصالح ذات الحيلولة من البلدان الاجنبية ومن جمهورية افريقيا الجنوبية ، واستغلها الأهالي البيض في ناميبيا ، في جني الارباح بغض النظر عن المعوقات من قبيل الجفاف وبعد المسافات وانخفاض انتاجية العمال . وفي رأيه أن هناك حاجة الى توسيع قاعدة الموارد وادماج كافة مجموعات السكان الضئيلي العدد في الاقتصاد الحديث .

١٣٧ - وعلى الرغم من عدم توفر بيانات اقتصادية كاملة لعام ١٩٧٤ فان تصريحات المسؤولين في افريقيا الجنوبية تشير الى أن المعدل الشامل للنمو خلال العام قد تضائل اذا قورن بالمعدل الشامل لعام ١٩٧٣ ، الأمر الذي يرجع بنوع خاص الى ارتفاع اسعار الواردات من البترول والمواد الغذائية ، وإلى انخفاض معدل سقوط الامطار وإلى هبوط أسعار المعادن وخاصة النحاس . وقال المسؤولون أيضا في تعليقاتهم أنه قد ظهر خلال العام " جو من الشك " حول استصواب الاستثمار في الاقليم . وفي حديث للسيد فان دير والت حاكم افريقيا الجنوبية الغربية ، أدلى به في آيار/ مايو ١٩٧٥ حث الافريقيين الجنوبيين الغربيين ألا يسمحوا لأنفسهم بأن يضلل بهم من جانب تجار الخوف الذين يحاولون خلق أزمة شدة لتحقيق مكاسب سياسية ؛ وأكد لمواطني الاقليم أن حكومة افريقيا الجنوبية " لن تتركهم في وضع حرج " . وليس من الممكن بعد على أساس المعلومات المحدودة المتاحة اثبات التقارير التي تفيد بأنه حدث خلال العام تدفق كبير في رأس المال من الاقليم وزيادة في الممتلكات المعروضة للبيع .

باء - " التعددين "

الماس والمعادن الخسيسة

١٣٨ - التعددين هو القطاع الوحيد الأكثر أهمية في الاقتصاد من حيث دخل الصادرات واسهامه في الناتج المحلي الاجمالي (٢٥ في المائة) . وتسيطر على القطاع شركتان هما : شركة مناجم الماس الموحدة لافريقيا الجنوبية الغربية المحدودة The Consolidated Diamond Mines of South West Africa, Ltd. (CDM) ، التي يعزى اليها كافة الانتاج من الماس ، شركة تسوميب Tsumeb Corporation, Ltd. ، التابعة للولايات المتحدة والمسؤولة عن ٨٠ في المائة من انتاج المعادن الخسيسة في ناميبيا . وفي عام ١٩٧٣ ، وهي السنة الأخيرة التي توفرت عنها معلومات ، بلغت القيمة الاجمالية للمعادن المنتجة ٢٣٠ مليون رند ، ويعزى ٦٤ في المائة منها لانتاج الماس

(١٤٧ مليون رند) ، و ٣٦ في المائة (٨٣ مليون رند) للمعادن الخسيسة . والمعادن الخسيسة الرئيسية التي يجرى تصديرها هي النحاس المبشر (٣٤٢ مليون رند) والرصاص المكرر (١٧ مليون رند) .

١٣٩ - وكما ذكر آنفاً ، كانت هناك مؤشرات من ناميبيا في عام ١٩٧٤ وأوائل عام ١٩٧٥ عن حدوث ببطء في قطاع التعدين بوجه عام نظراً لعدة عوامل مجتمعة ؛ ولا سيما هبوط أسعار النحاس في السوق العالمية الذي أدى إلى إيقاف العمل في مشروع لتطوير أحد مناجم النحاس يتوقع أن تبلغ تكاليفه نحو ٩ مليون رند ، والعمل في ثلاثة مناجم أصغر حجماً على أساس الرعاية والصيانة .

١٤٠ - ومع ذلك فقد أشارت مصادر أخرى إلى أنه على الرغم من انخفاض الأسعار فإن مستوى انتاج النحاس سيظل كما هو ، ان لم يحقق زيادة . ففي شباط/فبراير ١٩٧٥ ، على سبيل المثال ، صرح مدير عام شركة تسوميب بأنه لن يجرى تخفيض في انتاج النحاس نظراً لأن الخفض سيحدث تأثيراً عكسياً على انتاج الرصاص والزنك أيضاً . وفي عام ١٩٧٣ ، انتجت شركة تسوميب ٩٠٤ ٢٣ أطنان مترياً من النحاس ، ١٩ ٦١ ٥ طناً مترياً من الرصاص ، ٨٠ ٢ ٥ طناً مترياً من الزنك ؛ وأفادت التقارير أن إجمالي المبيعات بلغ ٨٦ ٥ مليون رند ، وأن صافي الأرباح بلغ ١٣١ مليون رند .

١٤١ - وبعد ذلك ، أعلنت شركة جوهانسبرغ للاستثمارات الموحدة Johannesburg Consolidated Investment Company Ltd. ، التابعة لأفريقيا الجنوبية ، وهي مالكة أكبر حصة من أسهم منجم أوتجيهاس Otjijase للنحاس ، الذي من المتوقع أن يكون أكبر ثالث منجم في ناميبيا بعد استكماله ، ان العمل في تطوير المنجم مستمر وأن المنجم سوف يبدأ في الانتاج في عام ١٩٧٦ كما هو مقرر . ومن المتوقع أن يقوم المنجم بصفة مبدئية بتجهيز ٢٠ ألف طن متري من الخام شهرياً تنتج ٣٠ ألف طن متري من النحاس سنوياً . وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ، أفادت التقارير أن العمل التمهيدى قد انتهى بالفعل وأن الحفر التجريبي قد بدأ .

١٤٢ - وبالرغم من أن المعلومات حول انتاج الماس لعام ١٩٧٤ لم تتح بعد ، فإن التقارير تفيد بأن استمرار الانتكاس الاقتصادي قد أثر على المبيعات . وطبقاً للبيان المالي المؤقت لعام ١٩٧٤ لشركة مناجم الماس الموحدة فقد انخفض صافي الأرباح من ٩٦٢ مليون رند في عام ١٩٧٣ إلى ٨٠٣ مليون رند في عام ١٩٧٤ ، رغم انخفاض مدفوعات الضرائب لنفس الفترة من ٥٧١ مليون رند إلى ٣٠ مليون رند . وقد قامت الشركة في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ بانتاج ١٦٦ مليون قيراط سنوياً .

اليورانيوم

١٤٣ - من المقرر أن يبدأ استغلال اليورانيوم في الاقليم في عام ١٩٧٦ مع افتتاح منجم روسينغ (المعروف أيضاً باسم ماجورى لوى) القريب من سواكو بوموند . وقد قيل أن الرواسب المعروفة عند الموقع ، والتي يقدر احتياطياتها بنحو ١٠٠٠٠٠٠ طن متري من خام اليورانيوم المنخفض المرتبة

(٣٠ ر. في المائة) هي من بين أكبر المستودعات في العالم . ومن المتوقع أن يصل الانتاج في عام ١٩٨٠ الى أقصى مستوى، وهو ١٠٠٠ طن متري، من أوكسيد اليورانيوم وأن يظل كذلك لمدة ٢٥ عاما على الأقل . وطبقا للتقارير الواردة في الصحافة العالمية ، من المتوقع أن يوفر المنجم خـلال الثمانينات جزءا كبيرا من احتياجات العالم من اليورانيوم ، لاسيما وأن البلدان الرئيسية الأخرى المنتجة لليورانيوم (استراليا ، وكندا ، والولايات المتحدة) قد اعلنت في الآونة الأخيرة عزمها على خفض المبيعات الخارجية .

١٤٤ - وحيث أن قانون الطاقة الذرية لعام ١٩٤٨ في افريقيا الجنوبية يحظر كشف النقاب عن أية حقائق متعلقة باليورانيوم ، فان كافة المعلومات حول عملية روسينغ قد توفرت عن طريق المصادر غير الرسمية . وطبقا للمعلومات المحدودة المتاحة ، من المتوقع أن يصل الاستثمار الاجمالي للمنجم الى ٧٥٠ مليون جنيه استرليني ، وتقوم بتطويره شركة ريو تينتو للزنك المحدودة The Rio Tinto Zinc Corporation, Ltd., (RTZ) ، التابعة للمملكة المتحدة ، بالاشتراك مع المصالح الافريقية الجنوبية والمصالح الفرنسية ، على النحو التالي : شركة ريو تينتو (RTZ) ٦٠ في المائة ؛ وريو الغوم Rio Algom ، وهي فرع من RTZ ، ١٠ في المائة ؛ ومؤسسة التنمية الصناعية The Industrial Development Corporation (IDC) ، التابعة لافريقيا الجنوبية ، ٣٢ في المائة ؛ وشركة توتال كومباني المعدنية والنووية (CMN) Total-Compagnie minière et nucléaire ، التابعة لفرنسا ، ١٠ في المائة ؛ والشركة العامة للمناجم والمالية "The General Mining and Finance Corporation" التابعة لافريقيا الجنوبية ، ٦٨ في المائة .

١٤٥ - وطبقا لدراسة حديثة غير منشورة ، لاتزال مصادر التمويل بالنسبة للمنجم غير معروفة نظرا لتكتم سلطات افريقيا الجنوبية والشركات الأجنبية والحكومات المعنية لهذه المعلومات . ومع ذلك فان هذه الدراسة تشير الى انه من المعروف ان توفير رؤوس الأموال لتمويل المنجم يتوقف على توقيع عدد كاف من عقود البيع لضمان القيام بالعمليات على نطاق مربح ، وان مسؤولية افتتاح وتمويل المنجم تحديا لقرارات الأمم المتحدة تقع نتيجة لذلك على المشتريين في المقام الأول . وتفيد التقارير أن عقود البيع قد أبرمت فعلا مع هيئة الطاقة الذرية في المملكة المتحدة (٦٢٠ ٧ طنا متريا من أوكسيد اليورانيوم) وشركة توتال كومباني (CMN) التابعة لفرنسا ("كمية كبيرة") وعدد من الشركات اليابانية .

١٤٦ - وتستنتج الدراسة من السرية البالغة فيما يتعلق بتشغيل المنجم أن اليورانيوم المنتج هناك سيكون استخدامه قاصرا كليا أو جزئيا على مصنع افريقيا الجنوبية النموذجي لتنشيط اليورانيوم . ورغم انكار المسؤولين في شركة RTZ لوجود أية عقود مع افريقيا الجنوبية ، فان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية "سوابو" تزعم ان ٥٠ في المائة من اليورانيوم الذي سيجري تنشيطة في الموقع المقترح ستأتي من منجم روسينغ وأن الآثار المترتبة على العقود من هذا القبيل تشكل خطورة خاصة نظرا لأن افريقيا الجنوبية هي الآن في مرحلة تطوير اسلحتها الذرية . وقد أكد السير فال دانكان رئيس مجلس ادارة شركة RTZ في بيان مؤرخ في ٢١ ايار/مايو ١٩٧٥ انه لم توقع بعد عقود مع افريقيا الجنوبية ، ولكنه قال انه ليس بإمكانه أن يضمن عدم توقيع عقود في المستقبل . وقال السير فال في

نفس البيان أن شركة RTZ ستواصل تجاهل المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا (٢) ، الذي سنه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في عام ١٩٧٤ ، وانها ستفي رسميا بجميع العقود التي ارتبطت بها .

١٤٧ - وتشير المعلومات الواردة في عام ١٩٧٥ إلى أن تطوير المنجم قد أعطى مافزا قويا للتوسيع نطاق مدينة سواكوبوند والمنطقة المحيطة بها ، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الدعم لوجود البيض في ناميبيا . وفي بيان مؤرخ في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ ، أشار محافظ سواكوبوند إلى أنه نظرا لتدفق ٢٥ أسرة من البيض ، فقد دخلت المدينة مرحلة جديدة من مراحل التنمية الكبرى التي تشمل كافة قطاعات الاقتصاد تقريبا . وتشمل المشاريع الجارية تنفيذها بناء ٢٤٦ منزلا للمواطنين البيض تبلغ تكاليفها نحو ٤ مليون رند ؛ ومشروعا لبناء وتسوية الطرق ساهمت فيه الإدارة الإقليمية بمليون رند ؛ والتوسع في أعمال شبكات المجارى التابعة للبلدية ؛ وتطوير شبكة امدادات المياه وشبكة الكهرباء ؛ والتوسع في التسهيلات المدرسية للبيض على المستويين الابتدائي والثانوي ؛ وبناء مطار جوى وسكة حديدية فرعية يبلغ طولها ١٧ كيلو مترا تربط الخط الرئيسي بالمنجم مباشرة .

١٤٨ - وافادت التقارير أيضا أن متطلبات المنجم هي من بين الاسباب الرئيسية التي تكمن وراء التوسع السريع في موارد الطاقة الكهربائية لناميبيا ، ولا سيما مشروع توليد الطاقة الكهربائية من حوض نهر كوينين . وبوجه عام فإن تطوير المقومات الأساسية للاقتصاد كوسيلة لجذب رؤوس الاموال الاجنبية هي استراتيجية معتادة دأبت عليها افريقيا الجنوبية لتزيد عن طريقها من تثبيت وضعها في الاقليم .

١٤٩ - وفيما يتعلق بآثار منجم اليورانيوم على الشعب الافريقي ، تشير المعلومات المتاحة الى أن أية فوائد قصيرة الأجل يمكن الحصول عليها ستكون ، على أحسن الفروض ، في أضيق الحدود . ففيما يختص بالقوة العاملة من غير البيض ، على سبيل المثال ، والمتوقع أن تبلغ حوالي ٨٥٠ شخصا عند بدء الانتاج ، فتفيد التقارير أن جزءا كبيرا منها ، يحتمل أن يصل الى ٦٠ في المائة ، سوف يتألف من الافريقيين الذين يتم تدبيرهم من افريقيا الجنوبية . وسيكون الجزء الباقي من المهاجرين من عمال افامبو . وعلى عكس البيض الذين يسكنون في سواكوبوند نفسها ، يجري اسكان غير البيض في ضاحية " غيرأوروبية " يجري بناؤها في ارانديس التي تقع في اقصى الجنوب من دامارالاند ، أي حوالي ٦٥ كيلو مترا من سواكوبوند . وقد قيل أن تكاليف الضاحية تقدر بمبلغ ٥٤ مليون رند وأن مكان الاقامة الرئيسي فيها عبارة عن فندق يضم ٧٢٠ سريرا تم بناؤه بتكاليف قدرها ٧٠٠ رند . ولبقا للتقارير الصحفية الواردة في حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، فقد تم بناء عدد من المساكن مزودة بكافة الخدمات . وهناك خطط لبناء ٥٠ مسكنا من " اراز أفضل " .

(م) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٤ ألف (A/9624/Add.1) ، الفقرة ٨٤ . وكان المرسوم قد صدر في صورته النهائية في مجلة ناميبيا جازيت ، العدد رقم ١ .

١٥٠ - وفي تموز/يوليه ١٩٧٥، حدثت اضطرابات في منجم روسينغ، قيل انها نتيجة للاحتكاك بين عمال أوفامبو والعمال الذين تم تدريبهم من افريقيا الجنوبية، وقد اسفرت عن وفاة شخص واحد واصابة ١٥ باصابات خطيرة.

١٥١ - وفي أعقاب هذا التطور، أعلن العميد لور المفوض الاقليمي للبوليس أنه يجري النال في اقامة نقطة شرطة مؤقتة بالقرب من المنجم للمحافظة على القانون والنظام، وأنه تتخذ ترتيبات فورية لتسكين العمال في أماكن مبيت منفصلة حسب الجماعات القومية والقبائل. وقال انه يمكن اعادة عمال افريقيا الجنوبية الى مواطنهم اذا رأوا ذلك، ولكنهم سوف يستبدلون بعدد مماثل من العمال المدبرين من افريقيا الجنوبية. ولم تعط سلطات افريقيا الجنوبية أى مبرر لتدبير العمال من افريقيا الجنوبية ومع ذلك فقد أفادت التقارير أن العمل في منجم أوتجيهاس Otjijase للنحاس (انظر الفقرة ١٤١ أعلاه) يسير الى الوراء نتيجة لصعوبة الحصول على الايدى العاملة الكافية.

١٥٢ - وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، اصدرت سوابو بياناً اتهمت فيه المسؤولين في المنجم بالفشل في منع الاضطرابات وادانت نظام الاسكان المجمع بأنه ليس سوى "سجن روين ايلاند آخر".

التعدين في المناطق المخصصة لغير البيض

١٥٣ - يخضع التعدين في المناطق المخصصة لغير البيض لاشراف حكومة افريقيا الجنوبية التي تؤول اليها كافة الحقوق المتصلة بالمعادن في ناميبيا. وتتبع الحكومة بوجه عام سياسة تقوم على تشجيع شركات التعدين المملوكة للبيض على التنقيب في تلك المناطق. وطبقاً لما جاء في دراسة ١٩٧٤، نقد منحت اذنون للتنقيب فيما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٤ الى ٢١ شركة خاصة انفقت ماجملته ٩٥.٥٧٧ رنداً على عمليات الاستكشاف.

١٥٤ - ويتبين من المعلومات المتوفرة، انه توجد ثمة شركتان تقومان بتشغيل مناجم هامة في مناطق الأوطان في الوقت الراهن هما: The Klein Aub Copper Company, Ltd. التابعة لافريقيا الجنوبية فـي ريهوبوت غيت Rehoboth Gebiet والمملوكة لمصالح خاصة في افريقيا الجنوبية The Uis Tin Mining Company (SWA) Ltd. في دامارالاند، المملوكة لشركة الحديد والصلب شبه الرسمية التابعة لافريقيا الجنوبية (ISCOR). ولا تقوم أى من هاتين الشركتين بدفع أية حصة من دخلها أو أية ضرائب للسكان المحليين.

١٥٥ - ومنذ الستينات، منحت مؤسسة مناجم البانتو The Bantu Mining Corporation (BMC) التابعة لافريقيا الجنوبية أيضاً، وهي احدى مؤسسات التنمية المملوكة للدولة، ترخيصاً بالعمل في مناطق الأوطان. ومن الناحية الاسمية تعتبر هذه المؤسسة مسؤولة عن تشجيع "تنمية واستغلال الموارد المعدنية في المناطق السوداء لصالح سكانها". وطبقاً لما ورد في الدراسة السالفة الذكر، فقد انفقت المؤسسة حتى عام ١٩٧٤ ما يقرب من ٥٠٠.٠٠٠ رند على عمليات الكشف الجيولوجية في

مناطق الاوطان . ونتيجة لعمليات الكشف التي قامت بها وتلك التي قامت بها شركــــــــــــــــــــــــات التعدين الخاصة ، افادت التقارير ان المؤسسة بدأت برنامجا واسع النطاق للحفر للبحث عن النحاس في كاوكولاند ، وتعتمد القيام بأبحاث علمية في بوشمانلاند (النحاس) ، ودامارالاند (المعادن النادرة المدفونة في الارض والمعادن ذات النشاط الاشعاعي) واوفامبولاند (خام الحديد) .

١٥٦ - وتذكر الدراسة أن هذه المؤسسة قد بدأت عمليتي تعدين صغيرتين - واحدة للصوديوم في كاوكولاند ، والاخرى للترمالين في دامارالاند - بلغ اجمالي تكاليفهما ١٠٠ .٠٠٠ رند . ويبدو أن منجم الصوديوم ، الذي يقوم بتشغيله اثنان من المقاولين الافريقيين هو عملية التعدين الوحيدة المملوكة للافريقيين في الاقليم .

جيم - صيد الأسماك

١٥٧ - يعتبر صيد الاسماك ثاني أهم قطاع في الاقتصاد الناميبي من حيث الدخل .

١٥٨ - ويخضع القطاع لاشراف ١٠ شركات من أصل افريقي جنوبي ، وتقوم جميعها بتشغيل مصانع تجهيز الاسماك في والفيس باى ، مركز الصناعة ، لانتاج مسحوق السمك المجفف للسماذ أو العلف ، وزيت السمك ، والاسماك المعلبة ، مما يضمن أعلى عائد مالي . ويبلغ رأس المال المستثمر في المصانع والمعدات ٣٥ مليون رند بالإضافة الى ١٤ مليون رند أخرى مستثمرة في مراكب الصيد . وتعتبر مساهمة غير البيض في صيد الاسماك قاصرة بشكل تقليدى على توفير الجانب الاكبر من القوة العاملة في مصانع التجهيز (٦٧٥٠ عاملاً في عام ١٩٧٤) . ومع ذلك ففي شهر أيار/ مايو ١٩٧٥ ، قيل أن السيد سي . جي . هيوينيس ، وزير الشؤون الاقتصادية في افريقيا الجنوبية ، قد وافق على مناقشة مسألة حقوق الصيد التجارية للملونين . وحتى نهاية عام ١٩٧٥ لم تتوفر أية معلومات حول حدوث تطورات أخرى .

١٥٩ - وحتى يمكن تجنب الافراط في صيد الاسماك ، فان حكومة افريقيا الجنوبية تقرر سنوياً كمية الاسماك التي يتم اصطيادها وتقتسم كل شركة من الشركات عشرين الحصة الكلية بالتساوى . وتقسم الحصة ذاتها بين سمك البلشار وهو من اكثر الانواع تحقيقاً للربح ، والانواع الاخرى وعلى رأسها الانشوفي . وفي عام ١٩٧٤ ، تم تحديد الحصة بـ ٩٤٠ طن متري (وكانت ٩٠٠٠٠٠ فسي عام ١٩٧٣) ، تم تخصيص ٦٠ في المائة منها للبلشار و ٤٠ في المائة للأنواع الاخرى من الاسماك . وبلغ اجمالي الكميات التي تم صيدها ٨٣٠٠٠٠ طن متري ؛ وقد عزي سبب الفشل في بلوغ الحصة المقررة الى الندرة المزمنة في الاسماك في مياه الاقليم الناميبي ، باستثناء البلشار .

١٦٠ - ونظراً لزيادة طلب العالم على الاسماك بوصفها بديلاً للحوم وانهايار صناعة الانشوفي التي كانت صناعة منافسة في الماضي في بيرو ، فان الدخل الكلي لعام ١٩٧٤ قد بلغ مستويات قياسية على ما ذكر . وطبقاً للتقارير الصحفية ، يكاد انتاج الاسماك المعلبة يكون قد تضاعف عما كان عليه في العام السابق ، ان بلغ ١٠٣ مليون صندوق كرتوني بلغت قيمتها ٦١٧ مليون رند ، دخلت ٤١ مليون صندوق كرتوني منها السوق المحلية ، وتم تصدير ٦٢ مليون صندوق كرتوني (قيمتها ٣٩ مليون رند) . وقد بلغت المبيعات من زيت السمك ومسحوق السمك المجفف ٣٥ مليون رند ، والمبيعات من الاسماك الطازجة ١٧ مليون رند . ويلاحظ انه في عام ١٩٧٥ ، قامت The Metal Box Company, Ltd. التابعة للمملكة المتحدة بتوسيع مصنعها في والفيس باى الذى ينتج العلب اللازمة للبلشار المعلب . ومن المتوقع ان تبلغ تكاليف عملية التوسع ٤ مليون رند .

١٦١ - وتفيد الدراسة انه تم في السنوات الاخيرة استهلاك جزء متزايد من الاسماك المعلبة في السوق المحلية ، وان من المتوقع ان تفي الصناعة بالمتطلبات المحلية قبل تصدير الفرق بأسعار أعلى بكثير . وتتحكم الحكومة في الاسعار المحلية للأسماك المعلبة ، حتى " تجعلها في متناول المجموعات ذات الدخل المنخفض " .

دال - الزراعة والثروة المعدنية

١٦٢ - لا تزال تربية الابقار وتربية غنم القوكل على يد السكان البيض هما النشاطان الزراعيان الرئيسيان في ناميبيا ، ان يعزى اليهما في العادة ٩٨٥ في المائة من اجمالي الانتاج الزراعي . وتوجد في اوفامبولاند ٥٠٠٠٠٠ رأس من بين ٢٨٨ مليون رأس من البقر هي كل ثروة الاقليم ، ولكن نظرا لانخفاض جودتها بشكل عام وتفشي الحمى القلاعية بصورة متكررة ، فان عددا ضئيلا منها يجري تسويقه تجاريا .

١٦٣ - ونظرا لجفاف المنطقة ، فان زراعة المحاصيل تعتبر ذات اهمية ضئيلة في مناطق البيض ، التي تحصل في العادة على الجانب الاكبر مما تحتاجه من الذرة والحبوب من افريقيا الجنوبية . وتنتج مناطق الاوطان الواقعة في الشمال عادة كميات كافية من الحبوب لسد احتياجاتها .

١٦٤ - وفي عام ١٩٧٤ ، بلغت مبيعات ناميبيا من الزراعة والماشية ٩٦ مليون رند ، وكانت مصادرها الرئيسية موزعة على النحو التالي : لحم البقر : ٣٢٥ مليون رند ؛ جلود غنم القوكل ، ٢٧٦ مليون رند ؛ الالبان الطازجة ، ٢١ مليون رند ؛ والمحاصيل الحقلية ، ١٠ مليون رند .

١٦٥ - وخلال العام ، جرى تسويق ٧٦٩ ٢٧٥ رأسا من البقر (مقابل ٥٠٧٠٠٠ في عام ١٩٧٣) صدر منها الى افريقيا الجنوبية ٤٧٨ ٢١٢ رأسا حيا وتم ذبح العدد المتبقي عن طريق المصانع المحلية لتجهيز اللحوم والجزارين وذلك للتعليب وللاستهلاك المحلي . وقد هبطت الصادرات من جلود غنم القوكل من ٣٤٣ ملايين عام ١٩٧٣ الى ٢٩٩ مليون ، وكانت تصدر أساسا الى أوروبا الغربية والولايات المتحدة . وقد ذكر ان هبوط الصادرات قد تم التعويض عنه بزيادة بلغت نحو ١٢ سنتا (افريقيا جنوبيا) للجلد الواحد .

١٦٦ - وطبقا لما ورد في الدراسة ، فان حكومة افريقيا الجنوبية قد بدأت ، جهودا منظمة ، من خلال مؤسسة البانتو للاستثمار (The Bantu Investment Corporation (BIC) (انظر الفقرتين ١٧١ - ١٧٢ فيما يلي) لزيادة مجموع الانتاج الزراعي في مناطق الاوطان وخاصة في اوفامبولاند وكافانغولاند ، وذلك عن طريق تشجيع اتخاذ التدابير لتحسين الحالة الصحية للماشية ؛ والنهوض بمبيعات الماشية ؛ وادخال مشاريع الري . وتفيد الدراسة انه نظرا لهذه الجهود ، فقد ازدادت قيمة مبيعات البقر في اوفامبولاند وكافانغولاند معا الى ١٥١ مليون رند في عام ١٩٧٢ (مقابل ٨٥٦ ٢٣٨ رندا في عام ١٩٦٤) وانه رغبة في دفع عملية الانتاج اكثر من ذلك ، فقد اقيمت محطات لتربية الاغنام في اوفامبولاند ، ودامارالاند ، وكافانغولاند وكبريفي الشرقية . ومن أهم المشاريع الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة حتى الآن هي بناء مجزر مجمع ومصنع لتعليب اللحوم في اوشاكاتي (اوفامبولاند) بتكاليف قدرها ٢ مليون رند ومشروع لتربية البقر على مساحة قدرها ٢٥٠٠٠ هكتار في كافانغولاند ، ويضم حاليا ١٠٠٠ رأس من البقر . ويقع مصنع اوفامبولاند الذي بدأ العمل في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، متاخما لمنطقة من مناطق الرعي مساحتها ١٠٤٠٠٠ هكتار ومن المتوقع ان يوفر المصنع عمالا ٣٠٠ فرد .

١٦٧ - وتفيد الدراسة أيضا ان الجهود قد بذلت لادخال الزراعة القائمة على الري في كاتفانغولا ند ووافامبولاند وان الاخيرة قد حصلت منذ عام ١٩٧٣ على امداداتها العادية من المياه عن طريق شبكة قنوات تغذيها جزئيا مياه نهر كوينين (انظر الفقرة ١٧٩ فيما يلي). وقد أجريت أيضا البحوث في مجال الزراعة القائمة على الري عن طريق مشروع نموذجي على مساحة قدرها . . . هكتار في ووافامبولاند بهدف تطبيقه على مساحة اكثر اتساعا .

١٦٨ - وفي شهر أيار/مايو ١٩٧٥ ، افادت التقارير انه قد بدأ العمل في أحد مشاريع الري الذي من المتوقع ان تبلغ تكاليفه مليون رند ، في موكوى بمنطقة كافانغولا ند . وتعتبر هذه المنطقة من أغنى مناطق الاقليم من حيث الامكانيات الزراعية . وتتطلب الخطط زراعات ميدئية للجوز والبندق ، والسرغوم ، والذرة ، وعباد الشمس والخضروات ، يعقبها القطن والدخان والمحاصيل النقدية الأخرى .

هـ - المساعدة الاقتصادية لمناطق الاوطان

١٦٩ - تم انشاء أربع مؤسسات للتنمية مملوكة للدولة ويديرها البيض " للنهوض بالتنمية " في مناطق غير البيض ، وهذه الشركات هي : مؤسسة البانتو للاستثمارات BIC ؛ ومؤسسة الريبهوبوت للاستثمار والتنمية (RIDC) The Rehoboth Investment and Development Corporation ؛ ومؤسسة التنمية للملونين (GDG) The Coloured Development Corporation ؛ ومؤسسة مناجم البانتو BMC . وهذه المؤسسات ، التي يديرها البيض ، مكلّفة بتوفير الاموال والمساعدة التقنية لغير البيض لخرى اقامة مشاريعهم الخاصة او تحسين مشاريعهم القائمة . ويمكن للمؤسسات ان تقوم ايضا بانشاء وتنفيذ المشاريع الصناعية ، والتجارية ومشاريع التعدين والمشاريع المالية على نفقتها الخاصة ، ويجوز بيع هذه المشاريع في النهاية للافريقيين .

١٧٠ - وقد نوقشت من قبل أنشطة شركة BMC (انظر الفقرتين ١٥٥-١٥٦ اعلاه) . وفيما يلي موجزا لأنشطة المؤسسات الأخرى :

مؤسسة البانتو للاستثمار (BIC)

١٧١ - قامت هذه المؤسسة في الفترة ما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٣ باستثمار مائة وخمسة مائة مليون رند في المشاريع الصناعية والتجارية في المناطق الافريقية (وخاصة ووافامبولاند) وقد شملت هذه المشاريع في المقام الاول المخابز ، ومحال الجزارة ، والمرائب ومحطات البنزين ، ومصنعا للمشروبات غير الروحية ، والمطاعم ، والاستراحات ، ومؤسسات الجملة ؛ وقد بيع عدد ضئيل من هذه المؤسسات للافريقيين . ويقع المشروع الرئيسي ، وهو مصنع لللاث ، في اوشاكاتي ؛ ولا يزال تحت اشراف المؤسسة . وبالإضافة الى ذلك افادت التقارير ان المؤسسة قد منحت رجال الاعمال الافريقيين قروضا بلغ مجموعها ٤٠٠٠٠ رند ؛ وقامت بتشبيد ٤٧ مبنى تبلغ قيمتها زهاء ٥٠٠٠٠ رند يجرى تأجيرها او بيعها للافريقيين ؛ وأقامت مصانعها الخاصة ومحالها ومرائبها ومبانيها الادارية

التي تبلغ قيمتها نحو ١٤ مليون رند ؛ وقامت بشراء منتجات من الحرف اليدوية الافريقية ببلغت قيمتها ٥٠٠ رند ؛ وقامت ببناء تسهيلات سياحية قيمتها ١٢٥ رند . وبدأت المؤسسة ايضا اثنين من المشاريع الزراعية (انظر الفقرة ١٦٦ اعلاه) وحصلت على ١٥ مليون رند في صورة ودائع ادخارية من المودعين الافريقيين البالغ مجموعهم ١٠٤١٨ مودعا . وفي عام ١٩٧٣ ، بلغ المجموع الكلي لدورة رأس المال لكافة المشاريع مجتمعة ، حسب ما ذكر ، ١٣ مليون رند وتم انشاء ١٤٥٠ وظيفة ، منها ٦٠٠ وظيفة في المشاريع الصناعية والتجارية و ٦٠٠ وظيفة في مجال البناء .

١٧٢ - وتقول الدراسة ان المؤسسة تعتزم استثمار ٢٢٥ مليون رند اخرى في مناطق الاوطان في الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٧ ، بهدف زيادة العدد الكلي للوظائف المتاحة للافريقيين الى ٥٠٠٠ وظيفة .

مؤسسة الريهوبوت للاستثمار والتنمية :

١٧٣ - وافقت هذه المؤسسة التي انشئت في عام ١٩٦٩ ، على مشروعين لتوفير المساعدة لمجتمع الباستر ، احدهما للمشروعات التجارية والآخر للاغراض الزراعية . وفيما بين تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ و آذار / مارس ١٩٧٣ ، منحت المؤسسة ٦٨٤ ٧٤٢ رندا في صورة قروض للاغراض الزراعية اساسا ، بما في ذلك شراء الماشية المخصصة للتربية ، والمواد اللازمة لاقامة الاسوار ، وشراء الاراضي وتوفير امدادات المياه .

١٧٤ - وكما ذكر آنفا ، ووجهت المؤسسة بمعارضة شديدة في مجتمع الباستر . ومن بين تلك الاعتراضات ان لها ، رغما عن القانون والعرف القائمين ، سلطة حيابة الاراضي وامتلاكها والتصرف فيها ؛ وانها تملك اسهما في المشروعات التجارية لمجتمع الباستر ؛ كما انها تحصل على الممتلكات غير المنقولة والمزارع كضمان لقروضها . وتعترض جماعة الباستر ايضا على الحظر الذي يمنع اعضاءها من امتلاك اية اسهم في المؤسسة ، وعلى أن الجماعة قد حرمت من ان يكون لها صوت في أمور تنميتها .

مؤسسة التنمية للملونين :

١٧٥ - تتحمل هذه المؤسسة مسؤولية تشجيع وتطوير شعب ناميبيا الملون في مجالات الصناعة والتجارة والمالية . وطبقا لما جاء في دراسة عام ١٩٧٤ المشار اليها آنفا ، فقد قدمت المؤسسة عددا قليلا من القروض خلال السنوات الخمس الاولى من عملها ، ولكن كان من المتوقع ان تنفق ١٢٦٠٠٠ رند في ١٩٧٤ / ١٩٧٥ نتيجة للزيادة في عدد رجال الاعمال الملونين .

واو - المياه والطاقة

١٧٦- تشير الدراسة الى أن الاقليم يعاني من قيود طبيعية على نموه الاقتصادي نظرا لعدم وجود رواسب طبيعية من الوقود وندرة المياه . ويستنفد حاليا ثلثا إجمالي العائد السنوي المضمون لموارد المياه السطحية والجوفية (٥٠٠ مليون متر مكعب) في استهلاك الانسان والحيوان والاستهلاك الصناعي ، وفي الري على نطاق محدود . ونظرا لزيادة احتياجات التعدين وغيره من الصناعات ، فمن المتوقع بحلول عام ٢٠٠٠ ان يكون الطلب على المياه معادلا للموارد المتاحة حاليا . ويعتمد انتاج الكهرباء كلية على زيت الديزل والفحم المستوردين من افريقيا الجنوبية ، وتعتبر قلّة خطوط الكهرباء من أسباب المستوى المنخفض للتدنية الصناعية .

١٧٧- تنفيذ التقارير الصحفية ان من المتوقع ، حسب خطط تنمية المياه والطاقة التي وضعتها افريقيا الجنوبية وتوضع حاليا موضع التنفيذ ، أن تصل النفقات النهائية الى حوالي بليون رند للماء و ٤٤٠ مليون رند للطاقة قبل حلول عام ١٩٩٠ . وتقوم هذه الخطط الى حد كبير على التغلب على أوجه النقص في الطاقة والامدادات المحلية من المياه عن طريق استغلال الأنهار الواقعة على الحدود الشمالية للحصول على الماء والطاقة الكهربائية وتوزيعهما في جميع انحاء ناميبيا عن طريق شبكة من القنوات وخطوط التوزيع .

المياه

١٧٨- يجري توفير المياه في المنطقة البوليسية عن طريق ١٧٧ مشروعا لتوفير المياه محليا تم بناؤها بتكاليف قدرها ١٣٨٨ مليون رند وتبلغ طاقتها الاجمالية ٣٨٤ مليون متر مكعب . وفي الأوطان يجري الحصول على الماء أساسا من الآبار الارتوازية البالغ عددها ٤٠٠ بئرا . ومن حوالي ٥٠٠ خزان تتراوح طاقتها ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠٠ متر مكعب أما في الأوطان فلم يتجاوز مجموع ما أنفق على مشروعات تنمية المياه في الفترة ما بين ١ نيسان/ابريل ١٩٦٣ و ٣١ آذار/مارس ١٩٧٤ مبلغ ١١٤ مليون رند ، أو أقل من عشر ما أنفق في المنطقة البوليسية .

١٧٩- ومنذ عام ١٩٧٣ حصلت اوفامبولاند أيضا على المياه التي يجري ضخها من نهر كوينين عند كالويك في أنغولا والتي يتم توزيعها عن طريق شبكة من القنوات طولها ٢٨٠ كيلومترا بلغت تكاليف بنائها ٦ مليون رند . وتحصل شبكة القنوات على مياه نهر كوينين بمعدل ٦ متر مكعب في الثانية ، كما تعتمد أيضا على مياه الفيضانات بصفة جزئية .

الطاقة

١٨٠- يجري توفير الطاقة الكهربائية عادة عن طريق عدد من المحطات المحلية لتوليد الطاقة الحرارية، وتبلغ طاقتها الكلية ٧٠ ميجاوات . وقد اتخذت خطوات ، للمرة الأولى في عام ١٩٦٩ ، نحو توليد الطاقة وتوزيعها على نطاق واسع لمواجهة الطلب المتزايد من جانب الصناعة بتوقيع اتفاق حوض نهر

كوينين بين البرتغال وافريقيا الجنوبية . وينص الاتفاق على بناء ٢٥ مشروعا للطاقة الكهربائية على نهر كوينين وتقوم حكومة افريقيا الجنوبية بتمويل الجانب الأكبر منها . وقد بلغت التقديرات الأصلية لتكاليف المرحلة الأولى للمشروع (التي تنتهي في عام ١٩٨٠) ١٨٨ مليون رند ، وارتفعت الآن الى ٢٥٥ مليون رند . وأهم هذه المشروعات بالنسبة لنا ميبيا هو محطة توليد الطاقة من شلالات رواكانا في اوفامبولاند ، المقرر اتمامها في عام ١٩٧٧ ، وتبلغ طاقتها الأولية ١٦٠ ميجاوات وطاقتها النهائية ٣٢٠ ميجاوات توزع في جميع انحاء ناميبيا عن طريق خطوط توزيع واسعة النطاق . ومن المتوقع أن يلبي هذا المشروع مستلزمات الطاقة حتى عام ١٩٩٠ .

١٨١- والى حين تشغيل محطة توليد الطاقة من شلالات رواكانا ، تعاقدت مؤسسة المياه والكهرباء لجنوب غرب افريقيا (SWAWELK) The South West Africa Water and Electricity Corporation على محطتين اضافيتين لتوليد الطاقة الحرارية تبلغ مجموع طاقتها ١٢٠ ميجاوات . وقد بدأت في عام ١٩٧٢ عملية بناء أولى هاتين المحطتين ، وهى محطة فان ايك في ويندهوك وتبلغ طاقتها ٩٠ ميجاوات . ومن المقرر أن يبدأ بناء المحطة التي سيجرى انشاؤها في والفيسباى وتبلغ طاقتها ٣٠ ميجاوات ، في عام ١٩٧٥ وأن تستكمل في عام ١٩٧٦ .

١٨٢- وسيجرى توزيع الطاقة المولدة من محطات توليد الطاقة الحرارية وتلك المولدة من شلالات رواكانا ، في جميع انحاء ناميبيا عن طريق شبكة وطنية يبلغ طولها ١٥٨٨ كيلومترا، بدأ بناؤها في عام ١٩٧٢ . وطبقا للتقارير الواردة في صحيفة " ذا ويندهوك ادفيرتايزر " (The Windhoek Advertiser) فسوف تتكون الشبكة عند استكمالها من شبكة شمالية لتوفير الطاقة لكافة المدن الواقعة شمالي ويندهوك عن طريق محطتي كهرباء ويندهوك والفيسباى ؛ وطريق امداد رئيسي يمتد من شلالات رواكانا ويؤدى الى نقطة التوزيع في اومارورو ؛ وطرق امداد تمتد من افريقيا الجنوبية الى نقطة في منطقة دارمباد ، مروراً بكاراسبيرغ ، وكيتمانشوب ومارينتال حتى ويندهوك . ولم تتضمن خطوط توزيع الطاقة ، على النحو الذى وضعت به في الوقت الحاضر ، أية استعدادات مسبقة لتوفير الطاقة للأوطان ، بما في ذلك اوفامبولاند التي تقع فيها شلالات رواكانا .

١٨٣- وفي ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٥ ، ارسلت حكومة افريقيا الجنوبية دورية مكونة من ثلاثين شخصا الى محطة ضخ المياه في كالويك التي تقع على بعد ٢٤ كيلومترا داخل اقليم انغولا بدعوى حماية العمال الموجودين هناك بمقتضى شروط اتفاق حوض نهر كوينين لعام ١٩٦٩ . ورغم الاحتجاج الشفهي الذى قدمته البرتغال ، فقد ظلت افريقيا الجنوبية تحافظ على وجودها في كالويك وتعمل على زيادته . ويبلغ عدد قواتها الآن رسميا ١٥٠ من الأفراد (انظر الفقرات ١١٢ و ١٢٦ الى ١٣٠ أعلاه) .

زاي - المالية العامة

١٨٤- كما ذكر آنفا ، فمنذ ١ نيسان/ابريل ١٩٦٩ ، تقوم حكومة افريقيا الجنوبية بصورة مباشرة بحماية الضرائب الرئيسية المفروضة في ناميبيا بما في ذلك الضرائب المفروضة على المناجم والتعديين ،

ودفعها الى الحساب المسمى حساب افريقيا الجنوبية الغربية في صندوق الإيرادات الموحدة ، الذي يستخدم في تسديد نفقات افريقيا الجنوبية في ناميبيا وفي اجراء المدفوعات الالزامية الى ادارة الاقليم تدفع على اساس معادلة معينة . ويتكون صندوق إيرادات الاقليم من الضرائب القليلة التي لا تزال الادارة المحلية تقوم بجمعها (ضريبة الدخل الشخصي ، ورخص الأعمال التجارية ، ورخص الكلاب والألعاب ، وضريبة العجالات ، وضرائب السيارات وبعض الغرامات) ، وكذا المدفوعات الالزامية المشار اليها آنفا ، ويستخدم اساسا في تمويل النفقات المصروفة على تعليم البيض والخدمات الصحية وصيانة الطرق .

١٨٥- وقد ارتفعت الإيرادات والنفقات الفعلية بصورة مطردة منذ عام ١٩٦٩ . ونظرا لأنه لم تفرض خلال هذه الفترة ، أية زيادات ضريبية ، فان الزيادة في الإيرادات الفعلية تعكس فقط انتاجية أكبر في القطاع التجارى للبيض .

١٨٦- وفي ١٩٧٣/١٩٧٤ بلغ مجموع الضرائب المفروضة في ناميبيا ما يقدر بنحو ١٢٨١ مليون رند ، منها ٩٣٥ مليون رند وضعت في حساب افريقيا الجنوبية الغربية و ٣٤٥ مليون رند وضعت في صندوق إيرادات الاقليم (انظر الجدول ٢ فيما يلي) . وقد بلغ اجمالي دخل الصندوق الأخير ، بما في ذلك المساهمة الالزامية من افريقيا الجنوبية وهى ٣٩ مليون رند (غير واردة في الجدول) حوالى ٧٣٥ مليون رند . بلغت قيمة الضرائب المفروضة على التعدين ، وفي مقدمته الماس ، ٤٣٥ مليون رند ، تمثل حوالى ٣٥ في المائة من اجمالي الضرائب المفروضة ، وتوفر لافريقيا الجنوبية ٤٥ في المائة من دخلها من ناميبيا .

١٨٧- وطبقا لما ورد في الدراسة المذكورة ، تقدر نفقات افريقيا الجنوبية والادارة المحلية معا خلال ١٩٧٣/١٩٧٤ بنحو ١٧١٣ مليون رند ، يجرى توفير ٨٩٨ مليون رند منها عن طريق ادارة افريقيا الجنوبية الغربية ، و ٨١٥ مليون رند عن طريق حساب افريقيا الجنوبية الغربية . وتقوم حكومة افريقيا الجنوبية بسداد ٢٣٣ مليون رند من العجز البالغ ٤٣٣ مليون رند ، عن طريق صندوق الإيرادات للجمهورية ، ويجرى سداد الباقي عن طريق الادارة الاقليمية من احتياطيها الخاص المتراكم .

١٨٨- ولم تتوفر أية تقديرات رسمية للميزانية لعام ١٩٧٤/١٩٧٥ أو عام ١٩٧٦/١٩٧٥ . وطبقا للتقارير الصحفية ، يتوقع أن تزداد النفقات الكلية المقدرة لعام ١٩٧٥/١٩٧٦ من جانب افريقيا الجنوبية والادارة الاقليمية معا الى ٢٧٥ مليون رند : منها ١٧١ مليون رند تمول من حساب افريقيا الجنوبية الغربية و ١٠٤ مليون رند من الادارة الاقليمية . وخلال هذه الفترة ، من المتوقع أن تبلغ مدفوعات افريقيا الجنوبية الالزامية للاقليم ٤٢٩ مليون رند .

١٨٩- وتشمل النفقات الرئيسية المقدرة لعام ١٩٧٥/١٩٧٦ من حساب افريقيا الجنوبية الغربية ٣٨٩ مليون رند لادارة وتنمية البانتوستانات ؛ و ٢٠٣ مليون رند لشؤون المياه ؛ و ١١٩ مليون رند لشؤون الملونين والريهوت وناما ؛ و ٧٠ مليون رند للخدمات الزراعية التقنية .

١٩٠- وقد أفادت التقارير أن نفقات الادارة الاقليمية المخططة لنفس العام تشمل ١٩٩ مليون رند لتعليم البيض ؛ و ١٣ مليون رند للخدمات الصحية ؛ و ٣٥٦ مليون رند لتشديد وصيانة الطرق .

الجدول ٢

ناميبيا : المالية العامة ، ١٩٧٢/١٩٧٣ و ١٩٧٣/١٩٧٤
(بالآلاف الراندات)

ألف - الإيرادات

١٩٧٤/١٩٧٣ (تقديرياً)	١٩٧٣/١٩٧٢	
٩٣ ٥٣٣	٨٠ ١٩٤	حساب افريقيا الجنوبية الغربية
٤٣ ٤٩٥	٣١ ١٨٨	إيرادات التعدين
٢٤ ٦٣٣	١١ ٩٦٢	مناجم الماس (ضريبة دخل)
٧ ١٦٥	٧ ٢٢٥	رسوم تصدير الماس
٩ ١٦١	٨ ٣٢٨	ضريبة أرباح الماس
٢ ٢٠٠	٣ ٣٤٢	مناجم أخرى (ضريبة دخل)
٣٣٦	٣٣١	تراخيص التنقيب والمطالبات
١٧ ٢٠٠	١٦ ٦٨٤	الرسوم والضرائب الجمركية
٩ ٩٤٣	٨ ٣٨٩	ضرائب الشركات
١ ٩٧٢	٢ ٤٧٨	استرداد القروض
٧٧٠	٣ ٥٧٨	الفوائد
١١ ٥٥٩	٩ ٢٧١	تسديدات إدارية
٨ ٥٩٤	٨ ٦٠٦	إيرادات أخرى
٣٤ ٥٣٠	٣٦ ٠٠٩	صندوق إيرادات الاقليم
٩ ٥٠٠	٩ ٩٩٨	ضريبة الدخل
١٣ ٨٤٨	١٠ ٩٠٤	إيرادات أخرى عادية
٥ ٠٢٥	٥ ٥٤٠	إيرادات غير عادية
—	٣ ٣٤٠	إيرادات صندوق الطرق
١ ٦٥٧	١ ٤٤٧	جزء من ضريبة الدخل المفروضة على بعض الشركات
٤ ٥٠٠	٤ ٧٨٠	رسم المبيعات
١٢٨ ٠٦٣	١١٦ ٢٠٣	الإجمالي

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)
باء - النفقات العامة (أ)

١٩٧٤/١٩٧٣	١٩٧٣/١٩٧٢	
(تقديرية)		
١١٦ ٤٧٨	٩٧ ٢٤٨	حساب افريقيا الجنوبية الغربية
١٩ ٥٠٦	١٤ ٣٢٧	ادارة الهانتو وتنميتهم
٤ ٣٥٠	٣ ٦٨٦	تعليم الهانتو
١٤ ٢٨٧	١١ ٩٠٦	شؤون المياه
٦ ٥٥٢	٦ ٨٧٢	الخدمات الزراعية التقنية
٣ ٣٦٤	٣ ٨٠٠	الاثتمان الزراعي وعقود الأراضي
٧ ٣٣٥	٥ ٧٣٧	علاقات الملونين وشؤون الريهوهوت
٣ ٠٥٧	٣ ٢٦٩	النقل
٥٨ ٠٠٧	٤٧ ٦٣١	نفقات أخرى (ب)

المصدر: جمهورية افريقيا الجنوبية ، تقديرات النفقات التي ستحمل على حساب افريقيا الجنوبية الغربية خلال السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٤ .

- (أ) لم تتوفر معلومات رسمية فيما يتعلق بالنفقات من صندوق إيرادات الاقليم .
(ب) يتضمن نفقات متنوعة بالاضافة الى كافة بنود الانفاق الأقل من ٣ مليون راند .

٤ - التطورات الاجتماعية

١٩١ - حسنها جاء في الدراسة ، ازداد عدد الملتحقين بالمدارس من الافريقيين والملونين من ٤٣ ٦٢٤ في عام ١٩٦٠ الى ١٣٨ ٨٩٠ في عام ١٩٧٣ ، وازداد عدد المدارس من ٣١٣ مدرسة الى ٥٩٢ مدرسة .

١٩٢ - وتعليقا على هذه البيانات ، أشارت ممثلة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الى أن هناك من بين العدد الكلي للمدارس الافريقية ، ٤٨٠ مدرسة ابتدائية ، ٧ مدارس اعدادية و ٨ مدارس ثانوية . فضلا عن ذلك ، فمن بين العدد الاجمالي للتلاميذ المسجلين في عام ١٩٧٢ ، كان هناك ٣٠٦٨ في المائة في الصف الأول من رياض الأطفال و ٣٥٣ في المائة فقط في الصف السادس الابتدائي و ٥٠٠ في المائة فقط في الصف الخامس الثانوي ، وهو الصف الصف الأخير في المدارس الثانوية (انظر الجدول ٣ أدناه) . ولا حثلت ممثلة اليونسكو أن

هذه النسب المئوية توضح أن جزءاً ضئيلاً فقط من تلاميذ المدارس المذكورين قد أنهوا المقرر التعليمي بأكمله بينما تخلفت الأغلبية العظمى قبل انتهاء المدرسة الابتدائية .

١٩٣- وتذكر الدراسة أن تدريب المدرسين والتدريب المهني للأفريقيين والطنين على السواء متاح في سبعة معاهد مركزية داخلية شاملة تقوم أيضاً بتوفير التعليم الأكاديمي حتى مستوى القبول في الجامعة . ومن هذه المعاهد التي بلغ عدد الطلبة المسجلين فيها في عام ١٩٧٣ ما مجموعه ٦٦٤ ٢ طالبا ، هناك معهدان في ويندهوك ، ومعهد في كل من أوفامبولاند ، وكافانغولاند ، وهيريرولاند ، وكابريفي الشرقية ونامالاند . وتقوم الدولة بإدارة مدرسة واحدة (في ويندهوك) فقط من هذه المدارس ، أما الباقي فتموله وتشرف عليه مختلف الكنائس .

١٩٤- والقبول في برامج تدريب المدرسين مفتوح أمام هؤلاء الذين اجتازوا مرحلة التعليم الابتدائي ، الأمر الذي يستدل منه على أنه من بين العدد الكلي للمدرسين غير الهبض (٤٥٣ ٣ مدرسا في عام ١٩٧٣) يحتمل أن تكون الخالية قد حصلت من التعليم على المستوى الابتدائي فقط .

الجدول ٣

ناميبيا : عدد الأفريقيين المسجلين حسب المرحلة ، ١٩٧٢

النسبة المئوية	الرقم	المدارس الابتدائية
٣٠.٦٨	٣٢ ٣٠٠	رياض الأطفال : الصف الأول
١٨.٥٠	١٩ ٥١٣	رياض الأطفال : الصف الثاني
١٥.١٠	١٥ ٩٢٥	الصف الأول الابتدائي
١١.٤٠	١٢ ٠٢٠	الصف الثاني الابتدائي
٨.٥٣	٩ ٠٠٥	الصف الثالث الابتدائي
٦.٢٠	٦ ٥٣٦	الصف الرابع الابتدائي
٤.٢٤	٤ ٤٧٢	الصف الخامس الابتدائي
٣.٥٣	٣ ٧٢٢	الصف السادس الابتدائي
		المدارس الثانوية
٠.٧٦	٨٠٥	الصف الأول
٠.٥٥	٥٧٥	الصف الثاني
٠.٣٦	٣٧٨	الصف الثالث
٠.١٠	١١٠	الصف الرابع
٠.٠٥	٥١	الصف الخامس

المصدر : جوهانسبرغ ، دراسة العلاقات العنصرية في افريقيا الجنوبية في عام ١٩٧٣ (معهد افريقيا الجنوبية للعلاقات العنصرية ، ١٩٧٤) .

الفصل العاشر

سبيل

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٠٨	٩-١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٠٩	١٠	باء* - قرار اللجنة الخاصة

المرفقات

٢١٠		الاول - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
		الثاني - الرسالة المؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، الموجهة من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة
٢٢٠		

الفصل العاشر

سيسيل

أشارت اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة سيسيل في جلستها ١٠٢٨ ، المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ .
- ٢ - وقد أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما في ذلك خاصة قرارها ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية الى اللجنة الخاصة بالفقرة ١٦ من القرار المذكور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة " بوضع " اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين " . كما أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها احكام قرار الجمعية العامة ٣٤٣٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ؛ بشأن سيسيل ، والذي طلبت الجمعية الى اللجنة ، بالفقرة ٥ منه ، " ان تبقى الحالة في هذا الاقليم قيد البحث " .
- ٣ - وكان أمام اللجنة الخاصة ، اثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة (انظر المرفق الاول لهذا الفصل) ، تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم . كذلك كان أمام اللجنة الخاصة رسالة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، موجهة من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة الى الرئيس ، مقداً بها الى اللجنة نسخة من البلاغ النهائي للمؤتمر الدستوري الخاص بـ سيسيل المعقود بلندن في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ (انظر المرفق الثاني لهذا الفصل) .
- ٤ - واشترك ممثل المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة اثناء نظرها في هذا البند .
- ٥ - وقام رئيس اللجنة ، في جلستها ١٠٢٨ المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير ، بالقاء بيان (A/AC.109/PV.1028) . كما القى ممثل المملكة المتحدة بياناً (A/AC.109/PV.1028) . وكذلك قام ممثلو جمهورية تنزانيا المتحدة ، واندونيسيا ، وايران ، والهند ، واستراليا ، والنرويج ، وترينيداد وتوباغو ، والصين ، فضلاً عن مساعد الأمين العام التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الأمم المتحدة (A/AC.109/PV.1028) بالقاء بيانات .
- ٦ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة الخاصة ، بدون اعتراض ، نص بيان بشأن نيسل

- سيشيل الاستقلال (A/AC.109/515) أعده رئيس اللجنة ، على أساس المشاورات (انظر الفقرة ١٠ أدناه) . وقام ممثل المملكة المتحدة ، على اثر هذا القرار ، بالقاء بيان (A/AC.109/PV.1028) .
- ٧ - ثم احاطت اللجنة الخاصة علما ببرقية مؤرخة في ٢٥ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، موجهة الى الرئيس من رئيس وزراء سيشيل (A/AC.109/516) ، يعرب فيها في جملة أمور ، عن شكر حكومة سيشيل وشعبها لما أبدى من اهتمام [من جانب اللجنة] على مدى السنين بشأن مسيرة بلده نحو بناء دولة .
- ٨ - وفي ٢٤ شباط / فبراير ، احيل نص البيان الذي اعتمدته اللجنة (A/AC.109/515) الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة لرفعه الى حكومته .
- ٩ - وقام رئيس اللجنة الخاصة ، السيد سالم محمد سالم ، وهو الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الامم المتحدة ، بتمثيل اللجنة الخاصة في الاحتفالات بنيل سيشيل الاستقلال في ٢٩ حزيران / يونيو .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ١٠ - وفيما يلي نص البيان (A/AC.109/515) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٨ ، المعقودة في ٢٢ شباط / فبراير ، والمشار اليه في الفقرة ٦ أعلاه :
- (١) تود اللجنة الخاصة تسجيل ارتياحها لمقد الاتفاق بين حكومتي سيشيل والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في المؤتمر الدستوري المستأنف الخاص بسيشيل ، المعقود في كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، وهو الاتفاق الذي ينص على دخول دستور لسيشيل مستقلة طور النفاذ في منتصف ليلة ٢٨ حزيران / يونيو ١٩٧٦ .
- (٢) وتود اللجنة الخاصة أن تثني ثناء خاصا على حكومة جزر سيشيل وشعبها ، لما حققاه من انجازات ، وان تقدم لهما تهنيتها الحارة وأطيب تمنياتها بالسلم والسعادة والازدهار بمناسبة نيلهما الاستقلال . كما تود اللجنة الخاصة أن تثني ثناء خاصا على حكومة المملكة المتحدة لوفائها بالتزاماتها بوصفها الدولة القائمة بالادارة فيما يتعلق بسيشيل .
- (٣) وتعرب اللجنة الخاصة عن ثقتها في أن المجتمع الدولي سيقدم كل ما يمكنه من مساعدة الى حكومة جزر سيشيل وشعبها من أجل دعم استقلالهما .

المرفق الأول *

ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ -	لمحة عامة	١ - ٢
٢ -	التطورات الدستورية والسياسية	٣ - ٢٣
٣ -	الأوضاع الاقتصادية	٢٤ - ٢٣
٤ -	الأوضاع الاجتماعية والتعليمية	٣٤ - ٣٦

سيشيل (أ)

١ - لمحة عامة

١ - منذ ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ عندما ضمت جزر الديبره وفركمار وديروش الى اقليم جزر المحيط الهندي البريطاني ، واطليم سيشيل يتألف من ٨٩ جزيرة ، ويبلغ مجموع مساحة الأرض اليابسة فيه ما يقرب من ٢٧٧١ كيلومترا مربعا . ويقع الاقليم في المحيط الهندي الغربي ، على مسافة تبلغ حوالي ١٦٠٠ كيلومترا شرقي ساحلي كينيا . وتقع ماهي ، وهي أكبر جزر الاقليم ، على مسافة أكثر من ١٦٠٠ كيلومترا شرقي كينيا ، و ٩٨٥ كيلومترا شمالي مدغشقر ، وحوالي ٢٨٠٠ كيلومترا الى الجنوب الغربي من بومباي . وتقع فيكتوريا وهي عاصمة سيشيل ، والميناء الوحيد للارخبيل ، في جزيرة ماهي .

٢ - وفي عام ١٩٧٣ ، قدر عدد السكان بـ ٦٠.٠٠٠ نسمة ، بينما كان عدد هم ٤٢٥ ٤١ نسمة في آخر تعداد رسمي في عام ١٩٦٠ .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - دستور عام ١٩٧٠

٣ - من الجدير بالذكر انه ، نتيجة لما اتخذ من قرارات في المؤتمر الدستوري الخاص بسيشيل ، الذي عقد في لندن في آذار / مارس ١٩٧٠ ، بدأ العمل بدستور جديد في سيشيل في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ . وباختصار ، ينص هذا الدستور على انشاء مجلس وزراء استشاري يتألف من وزير أول وعدد آخر من الوزراء لا يتجاوز الأربعة الى جانب ثلاثة أعضاء آخرين بحكم مناصبهم (نائب الحاكم والنائب العام ، ووزير المالية) ، ويرأسه الحاكم . وظلّت المسؤولية المباشرة عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والخدمة العامة ودائرة الاذاعة والصحف الحكومية منوطة بالحاكم . الا انه عهد بالأعمال الحكومية الأخرى الى وزراء سيشيل .

(أ) المعلومات المقدمة في هذا الفرع مستمدة من المصادر المنشورة ، ومن المعلومات التي احالتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الأمين العام بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك في ٦ آب / افسطس ١٩٧٥ ، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ .

٤ - وأجريت في عام ١٩٧٠ ، نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، بمقتضى هذا الدستور ، انتخابات عامة . وقد خاض كل من حزب سيشيل الديمقراطي وحزب سيشيل الشعبي المتعد انتخابات عام ١٩٧٤ على أساس برنامج انتخابي يطالب بالاستقلال المبكر للأقليم . وحصل أولهما على ٥٢٤٪ من الأصوات ، وحصل ثانيهما على الأصوات المتبقية ، أي ٤٧٦٪ .

٥ - المؤتمر الدستوري المعقود في آذار / مارس عام ١٩٧٥

• تم في ١٩٧٤ ، تأسيس المؤتمر الدستوري الذي كان قد اتفق على أن يعقد في تشرين الثاني / نوفمبر حتى عام ١٩٧٥ . ونظر المؤتمر الدستوري الخاص بسيشيل ، الذي عقد في لندن في الفترة من ١٤ الى ٢٧ آذار / مارس ١٩٧٥ في الموضوعين التاليين : (أ) شكل دستور ممكن لسيشيل مستقلة ؛ (ب) شكل دستور مؤقت ممكن . وفيما يتعلق بالمسألة الأولى ، تم التوصل الى قدر من الاتفاق بشأن المسائل التالية : مركز الدستور ؛ وحقوق الانسان الاساسية ؛ والجنسية ؛ ومكتب الحاكم العام ؛ واجراءات البرلمان والاجزاء المكونة له ؛ والحكومة التنفيذية ، بما في ذلك مجلس الوزراء ومساعدو الوزراء ؛ والمحكمة العليا ؛ ومحاكم الاستئناف والاستئنافات المقدمة الى مجلس الملقة الخاص ، وقوانين التقاعد وحماية حقوق التقاعد ؛ والمسائل المالية ؛ والغدمة العامة . ولم يمكن التوصل الى اتفاق بشأن الاحكام المتصلة بنظام الانتخابات وحجم وتكوين الجمعية الوطنية وتعديل الاحكام الراسخة من الدستور .

٦ - وفيما يتعلق بالهند الثاني المتصل ، بالندستور المؤقت ، قرر المؤتمر ادخال التغييرات التالية في دستور عام ١٩٧٠ :

الحقوق والحريات الاساسية

٧ - يتضمن الدستور احكاما لصيانة الحقوق الأساسية للأفراد ، وحريتهم ، وأحكاما لتنفيذ المحاكم لها .

الحاكم

٨ - يستمر الحاكم في ممارسة حقه التقديرى في العفو ، بناء على مشورة لجنة استشارية تشكل كما هو منصوص عليه في دستور عام ١٩٧٠ ، فيما عدا ان تتضمن اللجنة الاستشارية وزيرا واحدا يعين بناء على مشورة رئيس الوزراء ويستفتي الحاكم بمسؤولية خاصة عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والشرطة (دون السجن) ، وكذلك دائرة الاناعة والصحف الحكومية .

السلطة التشريعية

٩ - يكلف نائب الحاكم ووزير المالية عن ان يكونا ، بحكم منصبيهما ، عضوين في الجمعية التشريعية ، ولن يكون للنائب العام ، الذي يمثل عضوا بحكم منصبه ، صوت فيها . وتوسع

الجمعية بتعيين . (أعضاء) ، ه منهم بناء على مشورة رئيس الوزراء ، و ه بناء على مشورة زعيم حزب الأقلية . ويعطى الحاكم موافقته على مشاريع القوانين او يعجب هذه الموافقة ، أو يرفع هذه المشاريع الى جلالة الملكة لاهداء ما يروق لها من رأى ، وفقا لمشورة الوزراء . الا انه يمكنه الاعتقال بأى مشروع قانون يبدو له غير متفق مع الالتزامات بمقتضى المعاهدات او يحتل ان يمنح امتياز ملكي او الا يتفق مع الدستور ، ما لم يأذن له وزير الخارجية باعطاء موافقته . وبالإضافة الى ذلك ، يغرض الحاكم ان يرفض اعطاء موافقته على أى مشروع قانون يبدو له انه يؤثر في مسؤولياته الخاصة أو ان يحتفل بهذا المشروع . ولا تكون له سلطة عامة بالغاء القوانين التي تسنها الجمعية التشريعية لسيشيل ، ولكن تملك سلطته في الالغاء منطبقة على القوانين التي تمنح حقوق عمالي سندات حكومية سيشيل .

السلطة التنفيذية

١ - تكون هناك وزارة مسؤولة مسؤولية جماعية امام الجمعية التشريعية ، وتتألف من رئيس الوزراء الذي يترأسها ، وما قد يعين من وزراء آخرين . وسيعين الحاكم عضو الجمعية المنتخب الذي يبدو له أقدر الأعضاء على الحصول على تأييد أغلبية الأعضاء المنتخبين في الجمعية رئيسا للوزراء . ويعين الحاكم الوزراء الآخرين وفقا لمشورة رئيس الوزراء ، من بين الأعضاء المنتخبين والمعنيين في الجمعية على الا يتجاوز مجموع عدد الوزراء (بما في ذلك رئيس الوزراء ومساعد الوزراء) ١٢ وزيرا . وتوزع الحقائق الوزارية وفقا لمشورة رئيس الوزراء . ولا توزع المسؤوليات الخاصة التي يحتفظ بها الحاكم على الوزراء ، الا بناء على تقدير الحاكم ، او لغرض تصريف أمور تتعلق بمثل هذه المسائل فسي الجمعية . ويقوم الحاكم ، في غياب رئيس الوزراء ، بحضور اجتماعات مجلس الوزراء ورئاستها ، ويقوم مجلس أمن بتقديم المشورة الى الحاكم بشأن مسائل السياسة العامة المتصلة بتلك المسائل التي يحتفظ فيها الحاكم بمسؤولية خاصة . كما ستوجد أيضا لجنة استشارية بشأن الصحف والاذاعة الحكومية .

السلطة القضائية

١١ - يتصور الحاكم ، بعد التشاور مع رئيس الوزراء ، بتعيين كبير القضاة . وللحاكم ، بتحديد التشاور مع رئيس المستشارين ، سلطة تعيين (واقالة) القضاة وقضاة الصلح وأعضاء المحاكم الاخرى الأدنى وأعضاء السجلات وموافين المحاكم الآخرين .

١٢ - ووافق المؤتمر الدستوري على بدء العمل بالدستور المؤقت في موعد أقصاه ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ . وقامت الأنسة جون ليستور ، ممثلة المملكة المتحدة ، بإبلاغ المؤتمر بانها ستوصي بحكومتها بتعيين لجنة لاعادة النظر في نظام الانتخابات ، باعتبار ذلك وسيلة ممكنة لتسوية الاختلافات فسي الآراء بشأن نظام الانتخابات وحجم الهيئة التشريعية وتشكيلها . وقالت الأنسة ليستور بأنه سيطلب

الى اللجنة تقديم توصياتها الى وزير الخارجية قبل نهاية عام ١٩٧٥ ، بغية اجراء المزيد من المناقشات في مؤتمر جديد ، يعقد في كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ . وأضافت ان حكومة المملكة المتحدة ، ستهدف ، في هذا المؤتمر الى تحديد الأحكام البارزة لدستور استقلال ، بحيث تتمكن سيشيل ، شريطة موافقة البرلمان ، من السير نحو الاستقلال ، وفقا لرغبة الحزبين السياسيين ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٧٦ .

١٣ - وفي ختام المؤتمر ، أصدر الحزبان السياسيان البلاغ التالي :

"على اثر المناقشات التي جرت في لندن بين زعمي الحزبين السياسيين ، قيام حزب سيشيل الديمقراطي ، بدافع من روح المصالحة القومية ، بدعوة حزب سيشيل الشعبي المتحد ، للاشتراك في الحكومة عند نيل الحكم الذاتي الداخلي . ونفس هذه الروح ، قبل حزب سيشيل الشعبي المتحد هذه الدعوة .

"واتفق كلا الحزبين على أن ينص هذا الدستور على تعيين ١٠ أعضاء اضافيين الى الهيئة التشريعية الحالية ، على أن يسمي كل من الحزبين المعنيين ٥ منهم وستكون هناك وزارة مؤلفة من ١٢ وزيرا . وباتفاق الحزبين سيؤخذ ثمانية من الوزراء من بين أعضاء حزب سيشيل الديمقراطي في الهيئة التشريعية ، وأربعة من أعضاء حزب سيشيل الشعبي المتحد " .

١٩ - وتفيد التقارير الصحفية الواردة من الاقليم ان السيد منتشام سيصبح رئيسا للجمهورية ، والسيد رينيه رئيسا للوزراء . وأشارت المصادر نفسها الى ان المملكة المتحدة قد وافقت على اعطاء سيشيل مبلغ ١٠ ملايين من الجنيهات الاسترلينية في صورة معونة رأسمالية لمشاريع خلال امتداد بخمسة السنوات التالية ، بالإضافة الى مبلغ ١٧ مليون جنيه استرليني كدعم مباشر للميزانية ، يدفع على أقساط متناقصة خلال السنوات الأربع التالية .

٢٠ - وقال السيد منتشام ، في بيان للصحف قبل توقيع الاتفاق ، ان سيشيل ستطلب الانضمام الى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

٢١ - وعلى اثر المؤتمر الدستوري المعقود في كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، الذي وافقت فيه المملكة المتحدة على اعادة الجزر الثلاث الى سيشيل ، قال السيد منتشام انه سيتعين قبل الاستقلال اجراء محادثات ثلاثية بين جزر سيشيل وبريطانيا والولايات المتحدة بشأن مسألة الجزر .

هـ - " اقليم جزر المحيط الهندي البريطاني "

٢٢ - كما سبق ان ذكر سابقا ، تم فصل ثلاث جزر (الدبرة ، وفركهبار ، وديروش) اداريا عن الاقليم ، بمقتضى امر مجلسي صادر عن المملكة المتحدة ، في ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٥ (ج) وتكون الجزر الثلاث ، مع ارخبيل تشاغوس الذي يقع على مسافة حوالي ١٩٠٠ كيلو متر شمال شرقي موريشيوس ، وحدة ادارية منفصلة ، تسمى " اقليم جزر المحيط الهندي البريطاني " . وقد اتخذت هذه الخطوة ، حسب قول الدولة القائمة بالادارة ، بموافقة حكومتى موريشيوس وجزر سيشيل . وتقع جزيرة ديبغوفا روسيا ، وهي الجزيرة الرئيسية في ارخبيل تشاغوس ، على بعد متساو عن الساحل الشرقي لافريقيا ، والشاطئ الشمالي للمحيط الهندي ، والساحل الغربي لاستراليا .

٢٣ - وما يذكر ان حكومة المملكة المتحدة قد نشرت ، في ٢٤ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٢ ، نص الاتفاق الذي عقده مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية بشأن قيام الولايات المتحدة بانشاء مرفق محدود للاتصالات البحرية في ديبغوفا روسيا

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٣٠ (A/10023/Rev.1) ، الفصل الرابع عشر ، المرفق الاول ، الفقرة ١٨ .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

٢٤ - يقوم اقتصاد جزر سيشيل على الزراعة ومصيد الأسماك والسياحة . والمحاصيل الرئيسية هي جوز الهند والقرفة والباتشولي والفانيليا والشاي ، وتنتج جميعها بغرض التصدير . ويعتمد الاقليم الى درجة كبيرة جدا على الاستيراد لتلبية اغلب احتياجاته ، ولا سيما المواد الغذائية الرئيسية مثل الأرز والدقيق واللحوم والخضروات ومنتجات الألبان . ونتيجة لذلك يوجد عجز مزمن في ميزان التجارة . ويعوض العجز عادة بما تقدمه المملكة المتحدة من معونة ، وما يشتريه الأجانب من الأراضي ، وما ينفقه موظفو محطة الولايات المتحدة للرصد في " ماهي " ، وما يرسله المهاجرون من أموال .

٢٥ - وفي عام ١٩٧٤ ، بلغ مجموع الاستثمارات الخاصة والعامة من الخارج حوالي ٥٠ مليون روبية سيشيلية (د) .

٢٦ - وفي عام ١٩٧٤ ، بلغ مجموع قيمة الواردات ١٠٥ ١٥٢ روبيات سيشيلية (مقابل ١٣٥ ٠٤٩ روبية سيشيلية عام ١٩٧٣) ؛ وبلغ مجموع قيمة الصادرات ١٨ ٥٤٨ روبية سيشيلية (مقابل ١٢ ٩١٩ روبية سيشيلية في عام ١٩٧٣) ؛ وبلغ مجموع قيمة ما أعيد تصديره ٢١ ٠٠٠ روبية سيشيلية (مقابل ٦ ٤٨٤ روبية سيشيلية في عام ١٩٧٣) .

٢٧ - وتفيد المعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالادارة عن عام ١٩٧٤ ان سياسة ادارة الزراعة كانت تشجع افضل استخدام طويل المدى للأراضي ولمنتجاتها ، وللموارد الطبيعية الاخرى ، بغرض زيادة الصادرات وتخفيض الواردات . وتحقيقا لهذا الغرض ، تضمن برنامج الادارة الانشطة التالية : اجراء بحوث وتجارب على المحاصيل المستوردة ؛ وخدمات استشارية للمساعدة في تعمسين الممارسات الزراعية ؛ ومكافحة الآفات الزراعية ؛ واستيراد المواشي والبذور وعلف الحيوانات والمبيدات الحشرية والأسمدة لبيعها للمزارعين . وقد قدر مجموع ما أنفقته الادارة في عام ١٩٧٤ بمبلغ (٥ ملايين روبية سيشيلية .

٢٨ - وفي عام ١٩٧٤ ، كان انتاج محاصيل التصدير الرئيسية كما يلي :

(د) الروبية السيشيلية هي العملة المحلية . وفي عام ١٩٧٤ ، كانت كـ ١٣٣٣ روبية سيشيلية تقريبا تعادل جنيه استرليني واحدا .

القيمة (بالروبيات السيشيلية)	عدد الوحدات	السلعة
٩ ٩٣٥ ٢٠٨	٣ ٠٥٧	الكوبرا (بالطن الانكليزى)
٧٦ ٠٤٧	١٧ ٢٨٠	زيت جوز الهند (بالكيلو غرام)
٢٢١ ٦٨٠	٥٣٨	جوز الهند (بالآلاف)
		القرفـــــــــه
٧ ٠٠٠ ٧٤٥	١ ٤٤٨	اللحاء (بالطن الانكليزى)
٣ ٤٨٥	٣٢١	الاقلام (بالكيلو غرام)
٤١ ٠٤٣	٢٢	النحاتة (بالطن الانكليزى)
١ ٦٧٤	١	المسحوق (بالطن الانكليزى)

٢٩ - ولا توجد معلومات راهنة عن كمية المواشي ومنتجاتها . وقد انشئ في عام ١٩٧٣ مسلخ حديث للحيوانات . وأثناء عام ١٩٧٤ ، اجرت الحكومة ، ضمن خطة يشرف عليها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تجارب لبحث مسألة امكانية استخدام قصب السكر كأساس لعلف الماشية .

٣٠ - ويجرى الآن تنفيذ برنامج تشجير ، وقد تمت زراعة حوالي ٤٠ هكتارا من الغابات الجديدة .

٣١ - وتقوم صناعة الصيد اساسا على سنانير اليد وفخاخ السمك . ويعمل حوالي ٤٠٠ من القوارب المفتوحة الصغيرة (التي يتراوح طولها بين ٥ و ١٠ أمتار) في المناطق المجاورة للشاطئ في الجزر الرئيسية ، بينما يقوم اسطول من ١٠ سفن اكبر حجما (يتراوح طولها بين ١٠ و ١٣ مترا) بصيد الأسماك في المناطق الأكثر بعدا عن الشاطئ . وقد قدر ما اصطيده من أسماك في عام ١٩٧٤ بـ ٣ ٥٠٠ طن متري ، صدر منها ١٠٠ طن متري في صورة سمك مجمد . وتبلغ سعة منشآت التخزين البارد في " ماهي " ١٠٠ طن متري . وقد افادت الدولة القائمة بالادارة ان هدفها الأول ، وهو توفير مؤونه كافية من الأسماك لسكان الاقليم ، قد تحقق في عام ١٩٧٤ ؛ وأن هدفها الثاني هو انتاج مزيد من الاسماك للتصدير .

٣٢ - وفي عام ١٩٧٤ ، كان عدد منشآت الصناعة التحويلية ٤٧ منشأة ، يبلغ مجموع العاملين فيها ٥٥٠ شخصا . وبدأ العمل اثناء العام مخبز حديث ومصنع صغير للسجائر .

٣٣ - وقام بزيارة جزر سيشيل ٢٥ ٠٠٠ شخص تقريبا في عام ١٩٧٤ (مقابل ٢٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٣) . وافتتح فندق يتسع ل ٣٦٨ سريرا ، وعدة فنادق صغيرة اخرى ، كما وسعت فنادق قائمة ، وبذا ارتفع مجموع عدد الاسرة المتاحة للزوار الى ٣٠٠ سرير . وتفيد التقارير ان العمل جار لبناء فندق كبير آخر يتسع ل ٣٥٢ سريرا .

٤ - الوضع الاجتماعي والتعليمي

٣٤ - تفيد التقارير حدوث انخفاض كبير في الأيدي العاملة في قطاع البناء والانشاء ، عادلة جزئيا التوسع في القطاعات الاخرى مثل صناعة الفنادق والنقل والزراعة والصناعة التحويلية . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، كان مجموع الأشخاص العاملين يبلغ ١٢ ٩٥٤ شخصا ، بنقص قدره ٢١٢ شخصا منذ كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ . وازداد عدد العاطلين اثناء عام ١٩٧٤ بانضمام ١١٧٠ من تاركي المدارس الى صفوفهم .

٣٥ - وتقدم المساعدة للأطفال والامهات المحتاجين بمقتضى قانون اغاثة الفقراء . وتدير الحكومة دارين للمسنين ، تتسعان لـ ١٨٠ مقيما ، بتكلفة تتجاوز ٣٠٠ ٠٠٠ روبية سيشيلية سنويا . ويتلقى المعوزون راتبا شهريا على النحو التالي : ٥٠ روبية سيشيلية للعازب ؛ و ٧٠ روبية سيشيلية للشخص الذي يعمل شخصا واحدا ؛ و ٨٠ روبية سيشيلية للشخص الذي يعمل اكثر من أربعة اشخاص .

٣٦ - وفي عام ١٩٧٤ ، كان عدد التلاميذ المتحقين بالمدارس على النحو التالي : في المدارس الابتدائية ، ٣٧٩ ١٠ تلميذا (مقابل ٢٧٥ ١٠ تلميذا في عام ١٩٧٣) ؛ وفي المدارس الاعدادية ٤٤١ ٢ تلميذا (مقابل ٥٢ ٢ تلميذا في عام ١٩٧٣) ؛ وفي المدارس الثانوية ، ٧٨١ (مقابل ٧٢٧ في عام ١٩٧٣) .

المرفق الثاني *

رسالة مؤرخة في ١٠ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، موجهة من
نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا
الجنوبية وإيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة
إلى رئيس اللجنة الخاصة

أتشرف بأن أقدم لكم نسخة من البلاغ النهائي الذي أصدره المؤتمر الدستوري الخاص
بسيشيل . وسأكون ممتنا لو اتخذتم ما يلزم من ترتيبات لتعميمه بوصفه وثيقة من وثائق لجنة الأربعة
والعشرين .

(التوقيع) جيمس ميري

ضميمة

البلاغ الختامي الصادر عن المؤتمر الدستوري الخاص بـسيشيل
المعقود بلندن في الفترة من ١٩ - ٢٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦

انتهى اليوم ، الموافق ٢٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، المؤتمر الدستوري المستأنف
الخاص بـسيشيل ، الذي عمل على أساس ورقات الموقف المقدمة من حكومة جزر سيشيل ككل ، بالاتفاق
على مبادئ وتوقيت دستور للاستقلال ، لتقديمه الى حكومة جلالة الملكة والبرلمان .

وقد اوصى المؤتمر بأن يصبح دستور الاستقلال ساريًا ، اذا حصل على موافقة حكومة
جلالة الملكة والبرلمان ، في منتصف ليلة ٢٨ حزيران /يونيه ١٩٧٦ .

ووفقا لرغبات وفد سيشيل ، الذي ضم زعيمى وممثلي حزب سيشيل الديمقراطي وحزب سيشيل
الشعبي المتحد ، تضمنت مبادئ دستور الاستقلال التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الجوانب
الأساسية التالية :

- (أ) تكون سيشيل جمهورية ذات سيادة ، دستورها هو القانون الأعلى ؛
- (ب) يتولى من يشغل منصب رئيس الوزراء عند دخول دستور الاستقلال طور السريان منصب
رئيس الجمهورية . وبعد ذلك ، ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام في نفس وقت اجراء
الانتخابات للجمعية الوطنية . ويمارس رئيس الجمهورية كافة السلطات التنفيذية ؛
- (ج) تشكل وزارة من رئيس الوزراء و ١٠ وزراء يعينهم رئيس الجمهورية من بين اعضاء
الجمعية الوطنية ؛
- (د) تتألف الجمعية الوطنية ، وفقا لتوصيات لجنة اعادة النظر في نظام الانتخابات ، من
٢٥ عضوا منتخبا ، ينتخب ٨ منهم للدوائر الانتخابية القائمة ، وينتخب الباقيون على اساس التمثيل
النسبي من القوائم الحزبية ؛
- (هـ) يتضمن الدستور احكاما تتصل بالمواطنة ، وحماية حقوق الانسان الأساسية ،
والقضاء ، والخدمة المدنية والمالية ، والمعاشات ، وفقا للخطوط التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر .
وقد أكد زعيم حزب سيشيل الديمقراطي وحزب سيشيل الشعبي المتحد ، أثناء المؤتمر ،
عزمهما على مواصلة الائتلاف الحالي بعد الاستقلال ، واجراء انتخابات في عام ١٩٧٩ .
- ووافق المؤتمر ، من حيث المبدأ ، على أن يوصي بنقل جزر الدبرة وفركهارد وبيروش الى
سيادة سيشيل عند استقلالها . وسيعقد اجتماع ثلاثي بين حكومات المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، وجزر سيشيل ، والولايات المتحدة الأمريكية ، في أسرع وقت ممكن ،
لاعداد الترتيبات اللازمة .
- وقد أعلن زعيم حزب سيشيل الديمقراطي وحزب سيشيل الشعبي المتحد عن عزمهما على
السعى للانضمام لعضوية الكومنولث .

الفصل الحادى عشر
(A/31/23/Add.5 and Corr.1)

الصحراء الاسبانية**

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٢٣	٣-١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٢٣	٤	باء - قرارات اللجنة الخاصة

المرفقات

٢٢٤	المرفق الاول - ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة
	المرفق الثاني - الرسالة المؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ الموجهة من ممثل الجزائر الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة
٢٤٢	

الفصل الحادي عشر

الصحراء الإسبانية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستها ١٠٥٤ المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .
- ٢ - وقد أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، أثناء نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها على وجه الخصوص القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١١ من هذا القرار ، رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها " . كما أخذت بعين الاعتبار قرارى الجمعية العامة ٣٤٥٨ ألف وباء (د - ٣٠) المؤرخين في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن مسألة الصحراء الإسبانية .
- ٣ - وكان أمام اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر المرفق الاول لهذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالأقليم . كما كان أمام اللجنة الخاصة رسالة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ وموجهة الى الرئيس من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق الثاني لهذا الفصل) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٤ - وفي الجلسة ١٠٥٤ المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر وبعد الاستماع الى بيان ألقاه الرئيس (A/AC.109/PV.1054) ، قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض أن تحيل المسألة الى الجمعية العامة ، وأن تأذن لمقررها بأن يقوم بحالة الوثائق المتصلة بالموضوع الى الجمعية العامة لتسهيل قيامها بالنظر في المسألة .

المرفق الأول*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١	مقدمة
٢٦ - ٢	١ - الاجراء الذى اتخذته الامم المتحدة قبل اتفاق مدريد
٣٨ - ٢٧	٢ - اتفاق مدريد
٤١ - ٣٩	٣ - الاجراء الذى اتخذته الجمعية العامة في اعقاب اتفاق مدريد
٥٨ - ٤٢	٤ - انسحاب اسبانيا وتقسيم الاقليم
	٥ - الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو) واعلان الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية
٦٤ - ٥٩	٦ - الاشتباكات المسلحة
٦٦ - ٦٥	٧ - الاتفاقان المفرييان الموريتانيان الموقعان في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٧٦
٧١ - ٧٠	٨ - مقررات منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز

المقدمة (أ)

١ - منذ أيار/مايو ١٩٧٥ شهد الاقليم الذي كان معروفا باسم الصحراء الاسبانية أو الصحراء الغربية أو الصحراء سلسلة متعاقبة من التطورات بدأت بزيارات أجرتها بعثة الامم المتحدة الزائرة للاقليم ، لكل من البلدان المجاورة واسبانيا . وتلخص هذه الورقة التطورات المتعلقة بالاقليم منذ ذلك التاريخ .

١ - الاجراء الذي اتخذته الامم المتحدة قبل اتفاق مدريد

ألف - بعثة الامم المتحدة الزائرة

٢ - في أيار/مايو ١٩٧٥ ، قامت بعثة الامم المتحدة المكونة من مثلي ايران وساحل العاج وكوبا ، برئاسة الممثل الدائم لساحل العاج لدى الامم المتحدة ، بزيارة كل من اسبانيا والاقليم والمغرب والجزائر وموريتانيا وذلك بناء على قرار اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ٩٩٦ المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٥ . وكانت مهمة البعثة الزائرة هي مساعدة اللجنة الخاصة في المهمة الموكلة اليها من قبل الجمعية العامة في القرار ٣٠٩٢ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، أي القيام بتتبع الحالة في الاقليم .

٣ - وفي تقرير البعثة الزائرة الى اللجنة الخاصة ، استخلصت هذه البعثة أنه "على الرغم من أن جميع الأطراف المعنية والمهتمة بالأمر تؤيد لإنهاء الاستعمار في الاقليم لإنهاء تاما الا أنها مختلفة فيما بينها حول الطريقة التي ينبغي أن ينفذ بها هذا الانهاء وحول المركز النهائي للاقليم" (ب) . وقد لاحظت البعثة ان الحكومة الاسبانية قد أكدت من جديد رغبتها في إنهاء استعمار الاقليم وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، وانها على استعداد للتعاون مع دول المنطقة ومع الامم المتحدة ، لتمكين أهالي الاقليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير .

(أ) للاطلاع على المعلومات العامة عن الاقليم ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الثالث عشر ، المرفق ، الفقرات ١١٧ - ١٢٥ .

(ب) ورد نص الملاحظات والنتائج التي توصلت اليها البعثة الزائرة والتي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٢٣ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، ضمن الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الثالث عشر ، الفقرة ١١ .

وكانت اسبانيا قد أعلنت في الأصل خططاً لاجراء استفتاء وفقاً للطلبات التي تضمنها عدد من قرارات الأمم المتحدة ، كان آخرها قرار الجمعية العامة ٣١٦٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ . بيد أن الحكومة الاسبانية اعتبرت ، عقب الزيارة التي قامت بها بعثة الامم المتحدة ، ان شعب الصحراء الاسبانية قد أعرب للبعثة بما لا يدع مجالاً للبس عن رغبته في الاستقلال . كما ذكرت البعثة في تقريرها أن الحكومة الاسبانية قد أعلنت عن رغبتها في الانسحاب من الاقليم فـي أسرع وقت ممكن دون ترك فراغ .

٤ - وطبقاً لتقرير البعثة الزائرة ، أكدت حكومتا المغرب وموريتانيا من جديد ادعاءاتهما الاقليمية في الصحراء ، وأصرتا على وجوب اندماج الاقليم مع ترابهما الوطني . بيد أن الحكومة المغربية ذكرت أنه يمكنها اذا دعت الضرورة أن تقبل لاجراء استفتاء بشروط معينة ، منها انسحاب القوات الاسبانية والادارة الاستعمارية ؛ وقيام وجود مؤقت للأمم المتحدة للإشراف على حفظ النظام وحسن سـير الادارة ؛ وعودة اللاجئين . هذا فضلاً عن أن الاستفتاء لا يمكن الا أن يكون حول بديلين : إما الاندماج مع المغرب أو الادارة بواسطة اسبانيا . ومن جهة أخرى رأت حكومة موريتانيا انه اذا كان لا بد من اجراء تقرير المصير ، ينبغي اشراك الطرفين المعنيين (موريتانيا والمغرب) ، كل داخل منطقة نفوذه ، في التحضير لفصل تقرير المصير وفي اجرائه .

٥ - ووفقاً للتقرير ، أنكرت حكومة الجزائر أن يكون لها أى ادعاء اقليمي في الاقليم الذي أكدت أن انتهاء الاستعمار فيه ينبغي أن يتم وفقاً للمبادئ التي حددتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، مع اعطاء سكان الاقليم فرصة لممارسة حقهم في تقرير المصير وتحديد مستقبلهم بحرية . كما أوضحت الحكومة الجزائرية أنها ستقبل وتحترم أية تسوية لمشكلة الاقليم بشرط أن يكون السكان المعنيون قد أقرروا هذه التسوية بحرية .

٦ - أما داخل الاقليم ، فقد لاحظت البعثة " أن الأهالي ، وعلى الاقل جميع الاشخاص الذين قابلتهم البعثة تقريباً ، يؤيدون الاستقلال تأييداً قاطعاً ويمارضون الحقوق الاقليمية التي يدعيها المغرب وموريتانيا " . وقد أعرب الأهالي عن رغبتهم في أن تساعد امم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية على نيل استقلالهم وصيانتهم . وأظهر الأهالي بمظاهراتهم وبياناتهم ، أنهم يؤيدون أهداف الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة بوليساريو) وحزب الاتحاد الوطني الصحراوي (ج) اللذين يناصران استقلال الاقليم .

٧ - وعلى أساس هذه الاستنتاجات ، استخلصت البعثة أن " أية تسوية ، اذا أريد لها أن توفر حلاً دائماً وتصون السلم في المنطقة ، ينبغي أن توضع بالاتفاق وبلاشتراك مع جميع الأطراف المعنية والمهتمة بالأمر أي الدولة القائمة بالادارة ، وحكومات البلدان المتاخمة للاقليم وممثلي أهالي الصحراء " . ورأت البعثة انه من الضروري أيضاً أن يتم التأكيد على " ان لإنهاء الاستعمار في الصحراء الاسبانية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار رغبات وأمني جميع أهالي الاقليم الصحراويين ، بما فيهم أولئك الذين

(ج) وهما حزبان سياسيان في الاقليم .

يميشون حالياً في الخارج بوصفهم منفين أو لاجئين سياسيين " . كما رأت البعثة انه من الضروري ان تقدم جميع الأطراف المعنية والمهتمة بالأمر المساعدة لخلق مناخ موات لانها الاستعمار بشكل سلمي وأعربت عن اقتناعها " بأن وجود الامم المتحدة في الاقليم ، على صورة ولفترة زمنية ينبغي تحديدها ، يمكن ان يكون مفيداً " . وأخيراً ساد البعثة شعور بأن " على الجمعية العامة ان تتخذ خطوات لتمكين أولئك الأهالي بمختلف فئاتهم من تقرير مستقبلهم في حرية تامة وفي جو من السلم والأمن وفقاً لأحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع " .

باء - فتوى محكمة العدل الدولية

٨ - وفي ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى (د) ، وذلك تلبية لطلب من الجمعية العامة تضمنه قرارها ٣٢٩٢ (د - ٢٩) . وقد ذكرت المحكمة في الفقرة ١٦٢ من فتاها ما يلي :

" ان المواد والمعلومات المقدمة الى المحكمة تدل على وجود روابط ولا قانونية ، وقت الاستعمار الاسباني ، بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تعيش في اقليم الصحراء الغربية . كما انها تدل على وجود حقوق ، بما فيها بعض الحقوق المتصلة بالارض ، تشكل روابط قانونية بين الكيان الموريتاني ، كما تفهمه المحكمة ، وبين اقليم الصحراء الغربية . ومن جهة أخرى فإن النتيجة التي توصلت اليها المحكمة هي أن المواد والمعلومات المقدمة اليها لا تنشئ أية رابطة سيادة اقليمية بين اقليم الصحراء الغربية ومملكة المغرب أو الكيان الموريتاني . وبالتالي فإن المحكمة لم تجد أية روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) عند إنها استعمار الصحراء الغربية ، ولا سيما تطبيق مبدأ تقرير المصير عن طريق التعبير الحر والحقيقي عن إرادة أهالي الاقليم " .

٩ - وفي بيان ألقاه الممثل الدائم للمغرب لدى الامم المتحدة في مجلس الأمن في جلسته ١٨٤٩ المعقودة في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، أشار الى فتوى محكمة العدل الدولية فقال :

" اعترفت المحكمة بوجود روابط ولا قانونية بين الصحراء والمغرب وأكدت وجود هذه الروابط ووجود روابط ذات طابع اقليمي مع موريتانيا .

" ولذلك فإن هذين البلدين يطالبان عن حق بتطبيق مبدأ الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية في هذه الحالة . ومن ثم فإن لهما ما يبرر تمام التبرير مطالبتهما بأن تؤدي الفتوى الى مفاوضات متضافرة بينهما وبين الدولة القائمة بالادارة "

(د) الصحراء الغربية ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية لسنة ١٩٧٥ ، الصفحة ١٢ .

- ١٠ - وبالمثل فسر الممثل الدائم لموريتانيا لدى الامم المتحدة فتوى المحكمة في الاجتماع نفسه بأنها تهمر مطالب بلده بشأن "احترام سلامته الإقليمية ووحدة شعبه". وأضاف أن بلده "يأمل بالتالي أن تتخذ الامم المتحدة الخطوات التي تقتضيها ضرورة إيجاد حل عاجل مع المراعاة الواجبة لحقوق الدول المعنية - أي المغرب وموريتانيا - في السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية" (S/PV.1849).
- ١١ - ومن جهة أخرى ذكر الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة أمام مجلس الأمن في جلسته ١٨٥٠ المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أن محكمة العدل الدولية "لم يكن باستطاعتها أن تتجاهل الموقف الخاص للجزائر فيما يتعلق بمشكلة الصحراء". كما قال ان الجزائر ترى أن كلا من تقرير البعثة الزائرة وفتوى المحكمة "يشيران الى أن التسوية السلمية لمشكلة الصحراء لا يمكن أن تتحقق الا على أساس تقرير المصير الحر للشعب الصحراوي" (S/PV.1850).

جيم - الاجراء الذي اتخذه مجلس الأمن

"المسيرة الخضراء"

- ١٢ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ وعقب صدور الفتوى، أعلن الملك الحسن الثاني عاهل المغرب أنه سيقود قريبا مسيرة تتكون من ٣٥٠.٠٠٠ مغربي غير مسلح، من بينهم أكثر من ٣٠.٠٠٠ امرأة، الى الصحراء للمطالبة بهذا الاقليم للمغرب، وكان الهدف المعلن للمسيرة هو "كسب اعتراف بحق المغرب في الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية" (هـ).
- ١٣ - وجاء في التقارير أن الملك أعلن في بيان أذيع على الامة في ذلك اليوم مايلي: "علينا أن ننظم مسيرة خضراء من شمال المغرب الى جنوبه ومن شرقه الى غربه... ويمكن أن يشترك في هذه المسيرة ٣٥٠.٠٠٠ من السكان... وستكون المسيرة بدون أسلحة... ونحن نطالب اسبانيا من هذا المكان وفي هذه الساعة بأن تعلم أننا لاننوي محاربتها... واننا لانعلنها حربا... وكان من المقرر أن تبدأ المسيرة من مراكش يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، في ٧٠٠٠ سيارة نقل وحافلة متجهة الى طرفايسة التي تبعد عن حدود الاقليم بثلاثين كيلو مترا... وكان من المقرر أن يقوم رجال غير مسلحين - الشرطة في ثياب مدنية وقوات حراسة بحماية المشتركين في المسيرة.
- ١٤ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت التقارير أن السيد أحمد عثمان رئيس وزراء المغرب قد أعطى اشارة البدء لكي تقوم أولى قوافل سيارات النقل بمفادرة واحة قصر السوق في شرقي المغرب. وكانت مختلف البيانات الرسمية المغربية التي صدرت في ذلك الوقت تنفي تهمة أن المسيرة "تشكل غزوا" للاقليم وتؤكد أن أساس المفاوضات بين المغرب واسبانيا هو "الاعتراف بسيادة المغرب المقبلة" على الاقليم.
- ١٥ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن وزير خارجية اسبانيا أن المسيرة تعتبر "تهديدا خطيرا للسلم والا من الدوليين". كما أن الحكومة الاسبانية "أعلنت عدم تحملها لأية مسؤولية عن أية نتائج

(هـ) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثلاثون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر (S/11352).

تترتب على الاعمال المفربية " ، وأضافت على حد تعبير وزير الخارجية " أنه من أجل تجنب تطور الحالة بما يشبه الحرب ، طلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لمناقشة الحالة " . وفي الوقت نفسه ذكرت التقارير أن الحكومة الاسبانية أوفدت السيد خوسيه سوليس ، الامين العام للحركة الوطنية الاسبانية ، الى المغرب حيث قام بالتشاور مع الملك الحسن الثاني يوم ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر . وذكرت التقارير أن السيد سوليس قد أوضح للملك أن اسبانيا على استعداد لترك الاقليم بشرط أن تتجنب المغرب مواجهة بين القوات الاسبانية والمشتركين في المسيرة .

١٦ - وأعلن ممثل جبهة بوليساريو في العيون أن الصحراويين سيدافعون عن حدودهم ضد " غزو المغرب " . بيد أن الممثل أضاف : " ولكننا نأمل أن تدافع اسبانيا عن اقليمنا ضد ذلك الغزو . " وأصدرت جبهة بوليساريو بياناً آخر أعلنت فيه أنها تترك مسؤولية الدفاع عن الاقليم للحكومة الاسبانية . وأضاف البيان " أن اسبانيا تتحمل بصفتها الدولة القائمة بالادارة مسؤولية الدفاع عن اقليمنا " .

١٧ - وفي ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ، ذكر الممثل الدائم لاسبانيا لدى الامم المتحدة ، في رسالة موجهة الى رئيس مجلس الامن ، أنه " نظرا للبيانات التي أدلى بها جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب الذي هدد فيها بأن يقود مسيرة من ٣٥٠ شخص لغزو الصحراء الغربية ، نشأت حالة من الاحتكاك الدولي الذي يهدد السلم والامن الدوليين " . وقد قام باسم حكومته بالحث على عقد اجتماع طارئ لمجلس الامن كي يتناول المسألة (د) .

١٨ - وفي اليوم نفسه وجه أيضا الممثل الدائم للمغرب لدى الامم المتحدة رسالة الى رئيس مجلس الامن ذكر فيها أن حكومته تحتج " بشدة " على وصف اسبانيا " للمسيرة السلمية التي أعلنها جلالة الملك " بأنها " غزو " وقال ان ذلك يعتبر " تشويها للحقائق " (ز) .

١٩ - وفي ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ، اعتمد مجلس الامن القرار ٣٧٧ (١٩٧٥) الذي رجا فيه الأمين العام " أن يدخل في مشاورات فورية مع الاطراف المعنية والمهتمة بالامر وأن يقدم تقريراً الى المجلس في أقرب وقت ممكن عن نتائج مشاوراته لكي يتمكن المجلس من اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة الحالة الراهنة " . وناشد المجلس الاطراف المعنية والمهتمة بالامر أن تمارس ضبط النفس والاعتدال وأن تمكن الأمين العام من الاضطلاع بمهمته في ظروف مرضية .

٢٠ - قام الأمين العام بمهمة في المنطقة خلال الفترة من ٢٥ الى ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، وخلال هذه المهمة قابل الملك الحسن الثاني في مراكش والرئيس مختار ولد داداه في نواكشوت ، والرئيس هواري بومدين في الجزائر ، ورئيس اسبانيا آرياس نافارو في مدريد . ثم أوفد الأمين العام السيد اندريه لوين ، مبعوثه الخاص ، الى مراكش والجزائر خلال الفترة من ٣ الى ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، لاطلاع كل من المغرب والجزائر على موقف اسبانيا .

٢١ - وفي التقرير الذي قدمه الأمين العام الى مجلس الامن في هذا الشأن ، ذكر مايلي " ان الحالة في المنطقة مازالت خطيرة . وانني اعتبر لهذا السبب أنه من الهمية العظمى أن يتم تجنب أى عمل يمكن أن يؤدي الى زيادة تسييد التوتر " (ح) . وفيما يتعلق بموقف الاطراف المختلفة ،

(د) المصدر نفسه ، S/11851 .

(ز) المصدر نفسه ، S/11852 .

(ح) المصدر نفسه ، S/11863 .

ذكر الأمين العام في تقريره أن حكومة المغرب لم يكن بوسعها أن تقبل فكرة أن عملية إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية يجب أن تكون عملية منفصلة عن الحالة التي نشأت نتيجة " للمسيرة الخضراء ". وقال ان المغرب يأمل أن تكون الاتصالات المباشرة مع أسبانيا " مؤدية الى تفاهم " ، وأضاف أنه يبدو أن المغرب على استعداد ، في حالة فشل مثل هذه الجهود ، لكي تبحث اتباع طرق أخرى يمكن أن تدعى الام المتحدة الى الاضطلاع فيها بدور مناسب . ووصف الأمين العام موقف حكومة موريتانيا بأنه مشابه في جوانبه الأساسية لموقف المغرب . وكانت موريتانيا تشاطر المغرب رأيها في أنه يمكن التوصل الى حل لانهاء الاستعمار في الصحراء الغربية عن طريق المفاوضات المباشرة مع اسبانيا . وكانت حكومة الجزائر ترفض من جهة أخرى رفضاً قاطعاً الموقف الذي اتخذته كل من المغرب وموريتانيا بشأن كون الصحراء الغربية ملكاً لهما بموجب روابط تاريخية . وأكدت الجزائر أنها ليست لديها مطالب اقليمية في الصحراء الغربية ولكنها أصرت على ضرورة تمكين شعب الاقليم " من تقرير مستقبله عن طريق ممارسة حقه في تقرير المصير " ، وذلك بواسطة اجراء استفتاء في الاقليم . ولم تكن الجزائر على استعداد ، تحت أى ظرف من الظروف ، لتأييد الامر الواقع . وقالت انها ستقبل نتائج استفتاء تنالها الام المتحدة ولكنها لا تستطيع أن تقبل أية تسوية ثنائية يمكن أن يتفق عليها فيما بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا . وأعربت الجزائر عن رأيها في أن أى استيلاء على الاقليم من جانب المغرب ستكون له آثار خطيرة في المنطقة .

٢٢ - وذكر الأمين العام في تقريره أنه على الرغم من أن الحكومة الاسبانية أقامت اتصالات مباشرة مع حكومتي المغرب وموريتانيا بسبب طابع اللاحاق الذي اتسمت به الحالة نتيجة " للمسيرة الخضراء " إلا أنها لم تكن قد التزمت بالبحث عن حل لانهاء الاستعمار في الصحراء الغربية على أساس ثنائي أو ثلاثي . وأعربت أسبانيا عن رغبتها الشديدة في التوصل الى اتفاق يكون مقبولا من جميع الاطراف في المنطقة ، وقالت انها مستعدة للتعاون مع الام المتحدة التي يمكن أن يطلب منها تخطيط القيام بدور مناسب . يمكن أن يشمل ادارة الاقليم بصفة مؤقتة من قبل الام المتحدة لحين امكان التحقق من رغبات الشعب .

٢٣ - وعلى أساس هذه الاعتبارات توصل الأمين العام الى النتيجة التالية : " على الرغم من عدم توصل جميع الاطراف الى قرارات نهائية يبدو لي أنها ستكون على استعداد للاعتراف بالامم المتحدة باعتبارها عنصراً جوهرياً في البحث عن حل مقبول " .

٢٤ - وبعد تلقي رسالة مؤرخة في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لاسبانيا لدى الام المتحدة يذكر فيها أن الحالة في الاقليم " قد تفاقت في اللحظة الاخيرة الى حد كبير نظراً لرفض حكومة المغرب وقف مسيرة غزو الاقليم المعلن عنها " (ط) ، عقد مجلس الام اجتماعاً طارئاً في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر واعتمد القرار ٣٧٩ (١٩٧٥) . وبموجب هذا القرار حث المجلس جميع الاطراف المعنية والمهتمة بالامر على تجنب أى اجراء منفرد أو غيره من الاجراءات التي يمكن أن تؤدي الى زيادة تصعيد التوتر في المنطقة ، وطلب الى الأمين العام أن يواصل مشاوراته ويضعها مع الاطراف المعنية والمهتمة بالامر .

(ط) المصدر نفسه ، S/11864 .

٢٥ - وفي ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، أى اليوم الذى ذكرت التقارير أن المشتركين في المسيرة المغربية قد اجتازوا الحدود الى داخل الاقليم ، وجه رئيس مجلس الامن الى ملك المغرب " رجاء عاجلا بأن يوقف فوراً المسيرة المعلن عنها الى الصحراء الغربية" (٥) . كما اجتمع المجلس في ذلك اليوم واعتمد القرار ٣٨٠ (١٩٧٥) ، الذى لاحظ فيه مع الاسف أن المسيرة قد قامت على الرغم من القرارات ٣٧٧ (١٩٧٥) و ٣٧٩ (١٩٧٥) ، وكذلك النداء الذى وجهه رئيس المجلس . وأعرب المجلس عن أسفه لقيام المسيرة وناشد المغرب أن تسحب فوراً جميع المشتركين في المسيرة من الاقليم . كما دعا المغرب وجميع الاطراف الأخرى المعنية والمهتمة بالامر " الى التعاون مع الامين العام تعاوناً كاملاً في الاضطلاع بالمهمة الموكلة اليه في القرارات ٣٧٧ (١٩٧٥) و ٣٧٩ (١٩٧٥) " .

٢٦ - وفي ٨ تشرين الثاني / نوفمبر قدم الامين العام تقريراً آخر الى مجلس الامن (٦) عسرسر فيه نتائج آخر اتصالات اجراها مبعوثه الخاص مع الاطراف الاربعة ، ولاحظ أنه لم يكن في الامكان حض المغرب على وقف المسيرة وان المغرب مازالت تصر على حل ثلاثي فيما بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا .

٢ - اتفاق مدريد_____د

ألف - المفاوضات المؤدية الى الاتفاق

٢٧ - خلال الازمة الناجمة عن " المسيرة الخضراء " استمرت الاتصالات فيما بين المغرب واسبانيا ، وشملت زيارة قام بها السيد أحمد العراقي وزير خارجية المغرب لمديرد في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ . ويستفاد من التقارير الرسمية أن السيد العراقي قال ان بعثته الى مدريد قد أجريت في ظل روح قرار مجلس الامن ٣٧٧ (١٩٧٥) " الذى يدعو الى مواصلة الحوار . . . والى التزام جميع الاطراف المعنية بضبط النفس " . وقرب نهاية تشرين الاول / اكتوبر ، ذكرت التقارير أن الاتصالات الدبلوماسية فيما بين المغرب وموريتانيا واسبانيا قد تضاءلت .

٢٨ - وفي ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، قال الملك الحسن الثاني في خطاب وجهه الى بلاده " انني اعتقد شخصياً وأؤمن ايماًنا راسخاً بأن مسيرتنا قد أدت مهمتها وحققت هدفها وأنها . . . حققت ما كنا جميعاً . . . نتوقعه منها " . ولذلك دعا الملك المشتركين في المسيرة الى " العودة الى نقطة انطلاقهم . . . من أجل تناول المسائل والقضايا بطريقة أخرى وبسبل جديدة " . وفي ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، اصدر الممثل الدائم للمغرب لدى الامم المتحدة بياناً صحفياً أعلن فيه " أنه طبقاً لقرارى مجلس الامن ٣٧٧ (١٩٧٥) و ٣٨٠ (١٩٧٥) ، قرر الملك الحسن الثاني أن يسحب المشتركين في المسيرة من جهة وأن يدخل من جهة أخرى في مفاوضات بالاتفاق مع اسبانيا وموريتانيا " .

٢٩ - وفي ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، أحال الممثل الدائم لاسبانيا لدى الامم المتحدة الى الامين العام نص اعلان مبادئ تم الاتفاق عليه في مدريد في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر " نتيجة للمفاوضات

(٥) المصدر نفسه ، S/11363 .

(٦) المصدر نفسه ، S/11874 .

التي أجرتها اسبانيا مع كل من المغرب وموريتانيا في اطار المادة ٣٣ من الميثاق وطبقا لتوصيات مجلس الامن فيما يتعلق بالحالة الناشئة عن "المسيرة الخضراء" ومن أجل ايجاد حل للصدام المتناجم من ذلك " (ل) . وذكر المشعل الدائم في الخطاب الذي أوجاهه اليه الاعلان أن اسبانيا تلتزم بموجب احكام الاعلان أن تنهي وجودها في الاقليم نهائيا في موعد غايته ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ . كما أنها تلتزم ، في هذه الاثناء ، أن تنقل سلطاتها ومسؤولياتها كدولة قائمة بالادارة الى ادارة مؤقتة يتم تشكيلها بتعيين نائبي حاكمين يرشحان من قبل المغرب وموريتانيا ويضمن الى هيئة مؤلفة من الحاكم العام الحالي . وتقوم "الجماعة" (الجمعية العمومية) التي تعبر عن آراء الاهالي الصحراويين ، بالتعاون مع هذه الادارة . وطبقا للاعلان ، ستحترم آراء الاهالي الصحراويين كما يعبر عنها بواسطة "الجماعة" .

٣٠ - ونص الاعلان كذلك على أن اتفاق مدريد سيدخل حيز التنفيذ في تاريخ نشر قانون انهاء استثمار الصحراء في الجريدة الرسمية لاسبانيا . وأعلن بعد ذلك في مدريد بتاريخ ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر أن القانون الخاص بانهاء استثمار الصحراء قد اعتمد في البرلمان الاسباني بأغلبية ٣٤٥ صوتا مقابل ٤ .

٣١ - وفي ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ، تلقى الامين العام من وزيرى خارجية المغرب وموريتانيا نسخة من الاعلان الموقع من الاطراف الثلاثة (٢) .

٣٢ - وفي ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ، أعلنت في مدريد التفاصيل المتعلقة بالادارة المؤقتة . وطبقا لهذا الاعلان ، سيقوم الليفتنانت جنرال غوميز دى سالازار ، الحاكم العام الاسباني ، بادارة الاقليم الى أن تفاد راسبانيا المنطقة . أما نائباه وهما السيد أحمد بن سوده من المغرب والسيد عبدالاله ولد شيخ من موريتانيا فمن المقرر تنديسهما الى "الجماعة" ، وهي "الهيئة العليا التي تمثل الشعب الصحراوي" .

(ل) المصدر نفسه ، S/11880 ، المرفق الثاني .

(م) المصدر نفسه ، S/11880 ، المرفق الثالث .

باء - موقف الجزائر من الاتفاق

٣٣ - استنادا الى ما جاء في التقارير الصحفية فقد بعثت الجزائر، أثناء فترة المفاوضات، برسالتين الى اسبانيا وسعت الى اقامة اتصالات مع تلك الحكومة في محاولة لوقف التوصل الى اتفاق ثلاثي ولضمان حق شعب الاقليم في تقرير المصير والاستقلال . وبالإضافة الى ذلك ، وجه وزير خارجية الجزائر رسالة الى الامين العام ، في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، قال فيها " ان كل ما تبقى على الجمعية (العامة) أن تفعله . . . هو أن تقرر الاجراءات الحظية التي تتيح لشعب الصحراء ممارسة حقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير " (S/11878-A/10337 ، المرفق الثاني (ن)) .

٣٤ - وفي أواخر تشرين الثاني / نوفمبر ، ذكر أن الرئيس بومدين اتهم الحكومة الاسبانية ، في مقابلة صحفية أجرتها معه المجلة الاسبانية السياسية الاسبوعية " كاميو ١٦ " بالتفكر لالتزاماتها ، وبانتهاك القانون الدولي ، وبالرضوخ للضغط الخارجي ، بموافقتها على تسليم الاقليم الى المغرب وموريتانيا .

جيم - مواقف الأحزاب السياسية في الاقليم

٣٥ - أيد جميع مشلي جبهة التحرير والوحدة ، وحركة المقاومة لتحرير الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاسبانية ، وجبهة تحرير الصحراء الغربية وربطها بجمهورية موريتانيا الاسلامية ، وحزب الاتحاد القومي الصحراوي ، في البيانات التي أدلوا بها أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة ، اعلان مدريد . فمثلا ، قال ممثل حزب الاتحاد القومي الصحراوي ان سكان الصحراء " لم يشعروا قط بوجود أي وعي قومي مستقل عن المغرب " . وقال ممثل جبهة تحرير الصحراء الغربية وضمها الى جمهورية موريتانيا الاسلامية ان الغرض من حركته هو اعادة وحدة موريتانيا المفقودة وتحطيم الحواجز الاصطناعية التي أقامها الاستعمار بين جزئي البلد (س) .

٣٦ - وقال رئيس " الجماعة " ، متحدشا باسم تلك الهيئة ، ان الشعب الصحراوي مرتاح بأبلغ ارتياح للاتفاق ، الذي كان من نتاجه جعل " اعادة الوحدة ممكنة الآن " (ع) .

٣٧ - أما الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو) ، التي وجدت بعثة الامم المتحدة الزائرة أن لها تأييدا كبيرا بين جميع فئات السكان وقت قيام البعثة بزيارتها ، فاعتبرت اعلان مدريد مناورة بين " الدولة الاستعمارية والتوسعيين لاحتباط عملية إنهاء استعمار الصحراء الجارية تحت رعاية الامم المتحدة " . وأعلن ممثلو الجبهة تصميمهم على المضي في الكفاح المسلح لنيل الاستقلال للاقليم (ف) .

٣٨ - وفي رسالة مؤرخة في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، أحال الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة ، الى الامين العام وثيقة وقعها في قلتا زمور بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ،

(ن) للاطلاع على النص المطبوع ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثلاثون ، ملحق تشرين الاول / اكتوبر ، تشرين الثاني / نوفمبر و كانون الاول / ديسمبر ، (S/11872) ، المرفق الثاني

(س) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢١٧٣ .

(ع) المرجع نفسه .

(ف) المرجع نفسه ، الجلسة ٢١٧٠ .

٦٧ عضوا من أعضاء " الجماعة " ، و ٣ من الصحراويين الاعضاء في البرلمان الاسباني ، وممثلو أعضاء آخرين في " الجماعة " ، وأكثر من ٦٠ من شيوخ وأعيان القبائل الصحراوية (S/11902-A/10481 ، المرفق (ج)). وأعلن الموقعون أن الطريقة الوحيدة لاستشارة أفراد الشعب الصحراوي هي بالسماح لهم بتقرير مصيرهم الخاص بهم والحصول على استقلالهم دون أى تدخل خارجي . وبما أن " الجماعة " لم تنتخب بطريقة ديمقراطية ، فقد كان من رأى الموقعين أنه ليس في وسعها البت في مسألة تقرير المصير للشعب الصحراوي ؛ وعليه قررت " الجماعة " باجماع أصوات أعضائها الحاضرين ، وحرصا منها على تجنب استغلالها ، حل نفسها نهائيا . وأعلنت الوثيقة أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو) هي السلطة الوحيدة والشرعية للشعب الصحراوي .

٣ - الاجراء الذى اتخذته الجمعية العامة في أعقاب اتفاق مدريد

٣٩ - ثلثت مواقف الاطراف المعنية والمهتمة بالمسألة ، ألا وهي اسبانيا والمغرب وموريتانيا والجزائر ، أثناء المداولات التي جرت في الجمعية العامة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، مماثلة لتلك التي عرضت في جلسات اللجنة الرابعة التي خصصت لهذه المسألة (ف) .

٤٠ - وفي ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، اتخذت الجمعية العامة القرارات ٣٤٥٨ ألف (د - ٣٠) و ٣٤٥٨ باء (د - ٣٠) . وبواسطة القرار الاول ، الذى اتخذ بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٤١ عن التصويت ، أكدت الجمعية العامة من جديد حق شعب الصحراء الاسبانية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، ومسؤولية الدولة القائمة بالادارة والامم المتحدة بشأن انتهاء استعمار الاقليم وضمان التعبير الحر عن رغبات شعب الصحراء الاسبانية . وأحاطت علما مع الارتياح بتقرير البعثة الزائرة التابعة للامم المتحدة وأيدت ما خلصت اليه من وجوب اتخاذ تدابير تمكن جميع الصحراويين المنتمين الى الاقليم من تقرير مستقبلهم بحرية كاملة وفي جو من السلم والامن وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . ورجت الجمعية من حكومة اسبانيا أيضا ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، أن تقوم باتخاذ جميع التدابير اللازمة فورا ، بالتشاور مع جميع الاطراف المعنية والمهتمة بالامر ، كي يتمكن جميع الصحراويين المنتمين الى الاقليم من أن يمارسوا حقهم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير ممارسة كاملة وحررة تحت اشراف الامم المتحدة . ورجت أيضا من الامين العام أن يقوم ، بالتشاور مع حكومة اسبانيا واللجنة الخاصة ، باتخاذ الترتيبات اللازمة للاشراف على ممارسة فعل تقرير المصير . وبنفس القرار ، حثت الجمعية جميع الاطراف المعنية والمهتمة بالامر على ممارسة ضبط النفس والكف عن أى عمل انفرادى أو أى عمل آخر يتجاوز مقررات الجمعية العامة ، ورجت من

(ج) للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثلاثون ، طمح تشرين الاول / أكتوبر ، تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ (S/11902) ، المرفق .

(ق) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الجلسات العامة : ٢٣٦٧

و ٢٣٧٠ و ٢٣٧٧ و ٢٤٣٥ .

اللجنة الخاصة أن تتابع تنفيذ هذا القرار وأن تقدم تقريراً عن المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

٤١ - وبواسطة قرارها ٣٤٥٨ باء (د - ٣٠) ، الذي اتخذ بأغلبية ٥٦ صوتاً مقابل ٤٢ ، وامتناع ٣٤ عضواً عن التصويت ، أحاطت الجمعية العامة علماً بالاتفاق الثلاثي الذي أبرم في مدريد بتاريخ ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ (أنظر الفقرات ٢٧ الى ٣٢ أعلاه) ؛ وأكدت من جديد أن لجميع الصحراويين المنتمين الى الاقليم حقاً ، غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛ ورجعت الاطراف في اتفاق مدريد أن تكفل احترام أمني السكان الصحراويين المعرب عنها بحرية . وبالإضافة الى ذلك رجعت الجمعية الادارة المؤقتة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين جميع السكان الصحراويين المنتمين الى الاقليم من ممارسة حقوقهم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير عن طريق استشاره حرة تنظم بمساعدة ممثل للام المتحدة يعينه الامين العام .

٤ - انسحاب اسبانيا وتقسيم الاقليم

ألف - انتهاء الادارة الاسبانية

٤٢ - في كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، عين الامين العام السيد أولوف ريديك ، الممثل الدائم للسويد لدى الامم المتحدة ، ممثلاً خاصاً له لزيارة الاقليم واستطلاع الحالة وتقديم تقرير عن ذلك .

٤٣ - وقامت اسبانيا بتنفيذ انتهاء ادارتها للاقليم ، الذي تقرر أن يتم قبل نهاية شهر شباط / فبراير ، على مراحل . فمنذ بداية تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، وردت أنباء تفيد بأن الحكومة الاسبانية تعتزم اجلاء ٥٠٠٠ مدني اسباني من الاقليم بحلول ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، وأن ١٥٠٠٠ جندي اسباني سيظلون هناك الى أن يتم التوصل الى اتفاق بين الاطراف المشتركة في مفاوضات مدريد . وذكر كذلك أنه يجري تهريب الجنود المحليين الاضافيين من أسلحتهم وأن حظر التجول قد فرض على المدنيين من الخسق حتى الفجر لدرء أية أعمال شغب عامة . وأشارت الانباء الصحفية الى أن السلطات العسكرية الاسبانية قد فرضت حظر التجول في المراكز السكنية حتى اشعار آخر كاجراء احتياطي ضد أي اندلاع محتمل لأعمال العنف من جانب الصحراويين ضد المواطنين الاسبانيين والممتلكات الاسبانية .

٤٤ - ومع انسحاب الجنود الاسبانيين ، دخلت القوات المغربية المناطق الشمالية والشرقية من الاقليم ، ودخلت القوات الموريتانية أجزاء من المنطقة الجنوبية . وفي بعض الاماكن استقبلت هذه القوات بمجابهة مسلحة من قوات جبهة بوليساريو التي كانت قد أعلنت أنها تعتزم مواصلة حرب العصابات .

٤٥ - واستمرت عملية انسحاب اسبانيا حتى نهاية شباط / فبراير ١٩٧٦ ، عندما أبلغ الممثل الدائم لاسبانيا لدى الامم المتحدة ، في مذكرة مؤرخة في ٢٥ شباط / فبراير ، الامين العام أن " الحكومة

الاسبانية قررت ، وفقا ل... اعلان المبادئ الموقع في مدريد بتاريخ ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ... أن تنهي وجودها في الاقليم بصورة قاطعة يوم غد ، ٢٦ شباط / فبراير ١٩٧٦" (ر) .وأضافت المذكرة الاسبانية أن " الجماعة قد دعيت الى عقد جلسة (في ٢٦ شباط/فبراير) يطلع فيها الحاكم الاسباني الحالي ، الذي يعمل كعضو في الادارة المؤقتة ، على هذا القرار للحكومة الاسبانية" . واستنادا الى المذكرة فان هذه الجلسة " لن تمثل الاستشارة الشعبية المنصوص عليها في اتفاقات مدريد المؤرخة في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ وفي قرار الجمعية العامة ٣٤٥٨ باء (د - ٣٠) الا اذا تم الوفاء بالشروط اللازمة ، بما في ذلك بصورة خاصة ، وجود ممثل للامم المتحدة يعين من قبلكم ، وفقا للفقرة ٤ من القرار الآنف الذكر " .

٤٦ - وأشار الامين العام في رده ، المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ، الى الفقرتين ٧ و ٨ من القرار ٣٤٥٨ ألف (د - ٣٠) والفقرة ٤ من القرار ٣٤٥٨ باء (د - ٣٠) ، وخلص الى مايلي :

" يتضح من الفقرات المذكورة أعلاه أن أيأ من حكومة اسبانيا ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، أو الادارة المؤقتة ، التي تشترك اسبانيا في عضويتها ، لم تتخذ الخطوات اللازمة لضمان ممارسة سكان الصحراء الغربية حقوقهم في تقرير المصير . وبناء عليه ، فانه حتى لو كان الوقت قد سمح وتم تقديم الايضاحات اللازمة المتعلقة بـ " الجماعة " التي اخبرتموني يوم أمس أن حكومتكم لم تكن على علم بها ، ما كان وجود ممثل للامم المتحدة معين من قبلي في الجلسة سيشكل ، في حد ذاته ، اضطرابا بقراري الجمعية العامة المشار اليهما أعلاه " .

٤٧ - كذلك وجهت المغرب وموريتانيا دعوتين منفصلتين الى الامين العام ، بتاريخ ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير على التوالي ، لارسال ممثل لحضور مداولات " الجماعة " . وفي الدعوة الصادرة عن المغرب ، ناشد وزير الخارجية المغربي أيضا " جميع أعضاء " الجماعة " الموجودين خارج الاقليم الاشتراك في هذه الجلسة بغية الاعراب عن آرائهم بحرية ، ونحن نكفل لهم حرية الحركة بموجب ضمان من الامم المتحدة ، بما في ذلك امكانية مغادرة الاقليم اذا ارادوا ذلك " .

٤٨ - وفي رده المؤرخين في ٢٦ شباط/فبراير على دعوتي المغرب وموريتانيا ، أشار الامين العام مرة أخرى الى القرارين ٣٤٥٨ ألف (د - ٣٠) و ٣٤٥٨ باء (د - ٣٠) وقال انه من الواضح أن " الشروط الاساسية لتنفيذ " هذين القرارين " لم يتم الوفاء بهما " . ومضى الامين العام الى القول : " وبناء عليه ، فانه حتى لو كان الوقت قد سمح وكان قد تم تقديم الايضاحات اللازمة المتعلقة بـ " الجماعة " ، فما كان قياي بتعيين ممثل للامم المتحدة يحضر الجلسة ... سيشكل اضطرابا بقراري الجمعية العامة المشار اليهما أعلاه " .

(ر) انظر أيضا S/11997-A/31/56 . والملاح على النص الملصق ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني /يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٦ : (S/11997) .

٤٩ - وفي ٢٦ شباط/فبراير أيضا ، أصدرت " الجماعة " (التي كان العدد الصحيح للممثلين فيها الذين تبقوا في العيون موضوع بيانات متضاربة من قبل المغرب من ناحية ، والجزائر وجبهة بوليساريو من ناحية أخرى) بلاغا بمناسبة انتهاء الوجود الاسباني في الاقليم ، جاء فيه أن الجماعة " تعرب عن ارتياحها للتطور الايجابي الذي تحقق في اقليم الصحراء أثناء الفترة الانتقالية التي اسفرت عن انسحاب الجيش الاسباني ، ولتعيين الحكام ، ولا نتقال السلطات المدنية والعسكرية الي المغرب وموريتانيا ، ولبدء الادارتين المغربية والموريتانية عملهما " . وأعرب بلاغ " الجماعة " الذي ذكر أنه أقر في اليوم ذاته ، عن الشكر لاسبانيا " على ما أبدته من عناية فائقة بالسكان الصحراويين وما قدمته لهم دائما من مساعدة أثناء وجودها في الاقليم " .

٥٠ - وفي اليوم ذاته ، انتهى الممثل الدائم لاسبانيا لدى الامم المتحدة الى الامين العام :

" أن الحكومة الاسبانية تنهي بصورة قاطعة ، اعتبارا من اليوم ، وجودها في اقليم الصحراء وترى أن من الضروري أن تسجل رسميا مايلي : (أ) أن اسبانيا تعتبر نفسها من الآن فصاعدا في حل من أية مسؤولية ذات طبيعة دولية تجاه ادارة الاقليم المذكور ، بالنظر الى توقفها عن المشاركة في الادارة المؤقتة المنشأة للاقليم ؛ (ب) ان انتهاء استعمار الصحراء الغربية سيبلغ ذروته عندما يتم التعبير بصورة سليمة عن آراء السكان الصحراويين " (A/31/56-S/11997) (ش) .

٥١ - وفي ٢٧ شباط/فبراير ، أحالت البعثة الدائمة للمغرب لدى الامم المتحدة الى الامين العام رسالة موجهة اليه من السيد الخطرى ولد سعيد ولد الجميني ، رئيس " الجماعة " قال فيها : " أن الجماعة الصحراوية المنعقدة في دورة خاصة اليوم ، الخميس ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ فسي العيون ، قد أقرت بالاجماع إعادة دمج اقليم الصحراء مع المغرب وموريتانيا تشيا مع الحقائق والروابط التاريخية التي وحدت دائما بين سكان الصحراء وهذين البلدين " .

باء - تقسيم الاقليم

٥٢ - مع اعتبار خط العرض ٢٤ الخط الفاصل بين القطاعين المغربي والموريتاني ، ذكر أن الادارتين المدينتين المغربية والموريتانية والقوات العسكرية التابعة للبلدين قد تأسست وتمركزت في الاقليم اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ . وقبل ذلك التاريخ ، كان الملك الحسن الثاني ، قد عين المساعد المغربي للحاكم العام في الادارة المؤقتة ، " حاكما للصحراء " .

٥٣ - واستنادا الى تقرير صحفي فان نبأ واردا من العيون أشار الى أن المغرب كانت تعتزم حتى قبل اتخاذ أى تدبير لاستشارة شعب الاقليم بشأن مستقبله تقسيم الجزئين الشمالي الغربي والشرقي من الاقليم الى محانظتين تكون العيون عاصمة للأولى وسمارة عاصمة للثانية .

٥٤ - وفيما بعد أصبحت لخط التقسيم صفة رسمية بعد توقيع الاتفاقيين بين المغرب وموريتانيا بشأن

(ش) للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير ، وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٦ (S/11997) .

الحدود الصحراوية والتعاون الاقتصادي ، في الرباط في ١٤ نيسان /ابريل ١٩٧٦ (انظر الفقرتين ٦٧ و ٦٨ أدناه) . وبموجب الاتفاق الاول ، اتفقت المغرب وموريتانيا على " أن ترسم الحدود الرسمية بين جمهورية موريتانيا الاسلامية والمملكة المغربية بخط مستقيم يربط بين نقطة التقاء خط العرض الرابع والعشرين شمالا وخط الطول الثالث عشر غربا ، ونقطة التقاء هذا الخط المستقيم مع الحدود الحالية لجمهورية موريتانيا الاسلامية التي تشكل الخط الجنوبي الشرقي لحدود المملكة المغربية . ومن هذه النقطة الاخيرة ، تتبع الحدود الجديدة الحدود الحالية لجمهورية موريتانيا الاسلامية باتجاه الشمال . . . " . وهكذا يكون خط التقسيم واقعا جنوبي مناجم فوسفات بوكرك وشمال فيلا سيسنيروس الواقعة في القطاع الموريتاني .

٥٥ - وفي ١١ شباط /فبراير ١٩٧٦ ، أصدر مجلس الثورة ومجلس الوزراء في الجزائر بيانا حدد فيه موقف الجزائر فيما يتعلق بالتطورات في الاقليم على النحو التالي :

" لقد اسفرت الخطة التوسعية التي نص عليها البيان الثلاثي المعلن في مدريد بتاريخ ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ والتي نفذتها القوات المسلحة المغربية والموريتانية بمساعدة نشطة من اسبانيا ، عن قمع وحشي للسكان الصحراويين ، وتسببت في نزوح اعداد كبيرة من سكان الصحراء الغربية . وثبتت المقاومة العنيفة التي يشنها الشعب بقيادة جبهة بوليساريو ضد الغزو الاجنبي والاحتلال العسكري لاقليمه الوطني ، عن حق ، تصميم ذلك الشعب ، وتأتي نفيا قاطعا للشائعات المتحيزة عن تطلعاته العميقة الجذور . "

٥٦ - وفي ٨ آذار /مارس أعلن وزير الشؤون الخارجية الجزائري في برقية موجهة الى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن " أولئك الذين فروا ، قد زادوا عدد اللاجئين الذين كانوا يقدر بنحو ٥٠٠٠ شخص في نهاية كانون الاول /ديسمبر . . . ويتجاوز عدد اللاجئين ٤٥٠٠٠ شخص . نرجو من الامين العام اصدار نداء بتقديم المساعدة لهؤلاء اللاجئين " .

جيم - وساطة جامعة الدول العربية

٥٧ - في أواخر شباط /فبراير ، بدأ السيد محمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية مهمة وساطة في المغرب وموريتانيا والجزائر . وكان السيد رياض قد اجتمع في القاهرة ، قبيل اضطراره بهذه المهمة ، بسفراء هذه البلدان الثلاثة لدى مصر ووجه برقية الى رؤساء دولها يطلب فيها منهم " تجنب أي تعقيد آخر للوضع وترك الباب مفتوحا للمحادثات " . وأرسلت نسخ من هذه البرقيات أيضا الى الزعماء العرب الآخرين مع الرجاء بأن يبذلوا كل ما في وسعهم لمساعدة مجهود الوساطة .

٥٨ - وذكر أن الامين العام لجامعة الدول العربية اجتمع ، علاوة على المحادثات التي أجراها في فاس مع الملك الحسن الثاني ، وفي العاصمة الجزائرية مع الرئيس بومدين والسيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية الجزائري ، مع زعماء جبهة بوليساريو في ٢١ شباط /فبراير وأنه أجرى محادثات مع السيد ولد زيوو ، رئيس المجلس الصحراوي الوطني المؤقت ، والسيد حبيب الله ، كبير

أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في جبهة بوليساريو . وبعد ذلك ذكر أن السيد رياض قال في البيان الافتتاحي الذي ألقاه في المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية المنعقد في القاهرة بتاريخ ١٥ آذار/مارس أن " التضامن العربي قد هزته الأحداث المؤلمة في لبنان والصحراء الغربية " . ودعا المجلس الوزاري إلى " تولي مسؤولية مشتركة واتخاذ اجراء جدي لحشد القوى والا مكانات العربية " .

٥ - الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواي الذهب (بوليساريو) واعلان الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية

- ٥٩ - تفيد الانباء الصحفية أن جبهة بوليساريو وصفت الستقسيم المغربي الموريتاني للأقليم بأنه غير مشروع وأعلنت انها ستقاومه بقوة السلاح (انظر الفقرتين ٦٥ و ٦٦ أدناه) .
- ٦٠ - وذكرت أنباء الصحف في أوائل آذار/مارس ١٩٧٦ ، انه في ليل ٢٨ و ٢٩ شباط/فبراير، عمد مشلوع جبهة بوليساريو في بيرلحو (التي تبعد نحو ١٥ كيلومترا الى الغرب من الحدود الجزائرية ، في منطقة الساقية الحمراء من الاقليم) الى اعلان قيام " الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية " . وفي هذا الصدد ذكر أن السيد ولد زيور رئيس المجلس الصحراوي الوطني المؤقت أعلن " باسم الله وبمعونه تعالى ، ووفاء لارادة الشعب العربي ، واخلاصا لشهادتنا الأبرار ، وتتويجا لتضحياتنا الجسيمة ، يرفرف اليوم علم " الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية " على اقليم الساقية الحمراء وواي الذهب " . وأشارت تقارير لاحقة الى أنه تقرر أن يصبح المجلس الصحراوي الوطني المؤقت الجمعية التشريعية .
- ٦١ - وفي ٧ آذار/مارس ، وفي أعقاب اعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية في ٦ آذار/مارس ، قطعت المغرب علاقاتها مع الجزائر . واتهم البلاغ المغربي الرسمي الجزائر بأنها " صانعة الجمهورية المزعومة " التي أعلنتها جبهة بوليساريو ، وحملت ، " الحكومة الجزائرية المسؤولية الكاملة عن الحالة الراهنة " . وأعاد البلاغ تأكيد تصميم المغرب " على معارضة أى تدخل ، من أى مصدر كان ، في شؤونه الداخلية " . وادّعت الحكومة المغربية أيضا أن الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية لم تعلن على التراب الصحراوي بل على الارض الجزائرية .
- ٦٢ - وفي ٧ آذار/مارس ، قطعت الحكومة الموريتانية أيضا علاقاتها مع الجزائر حول مسألة اعترافها بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية . وادّعت الحكومة في الاعلان الذي أصدرته بهذا الصدد أن " موقف الجزائر قضى تماما على الصداقة والتعاون التي تم بناؤها مع موريتانيا لأكثر من عقد " . وأضاف البيان الموريتاني أن موقف الجزائر من مسألة الصحراء قد " انتهك المبدأ الاساسي لاحترام سيادة الدول الاخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية " .

موقف منظمة الوحدة الافريقية

- ٦٣ - نظر المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في دورة استثنائية انتهت في ١ آذار/مارس

١٩٧٦ في أديس أبابا ، فيما اذا كان يتعين على منظمة الوحدة الافريقية أن تعترف بـجبهة بوليساريو بوصفها "جبهة تحرير" ، وفق ما أوصت به لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة للمنظمة في اجتماعها في شباط/فبراير في مابوتو (لورينسو ماركيس سابقا) . على أن الدورة انفضت دون اتخاذ قرار رسمي بشأن المسألة وذلك نظرا لاعلان جبهة بوليساريو انشاء الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية . وفي أعقاب اختتام هذه الدورة ، ذكر أن السيد بيتر أونو ، الامين العام المساعد لمنظمة الوحدة الافريقية ، أعلن أن امر الاعتراف بالجمهورية التي أعلنتها جبهة بوليساريو مستترك للدول الاعضاء منفردة . وذكر أن السيد أونو صرح أيضا " بأن شعب الاقليم مارس ، باعلانه الجمهورية العربية الديمقراطية المستقلة حقه في تقرير المصير وأنه ليس في وسع أو مقدور منظمة الوحدة الافريقية أن تفعل شيئا تجاه ذلك " .

٦٤ - وبحلول نهاية نيسان/ابريل ذكر أن الدول العشر التالية قد اعترفت بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية : انغولا ، بنين ، بروندي ، وتوغو ، والجزائر ، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، ورواندا ، وغينيا - بيساو ، ومدغشقر ، وموزامبيق .

٦ - الاشتباكات المسلحة

٦٥ - منذ أوائل عام ١٩٧٦ ، وحكومات المغرب وموريتانيا والجزائر ، وكذلك جبهة بوليساريو تصدر تقارير صحفية وبلاغات تتعلق باشتباكات مسلحة داخل الاقليم بين قوات جبهة بوليساريو وقوات المغرب وموريتانيا . وبالرغم من تضارب هذه التقارير والبلاغات فانه يبدو - على أساس الروايات الرسمية وغير الرسمية الواردة ، أن عددا من المواقع في الاقليم قد تأثر بالمجابات المسلحة : محبس ، وحاوزا ، وسماوة ، وامخالا ، والعيون ، وبوكرع ، وقلته زمور ، ودخله والقويرة . وجسرت جميع هذه المجابات ، استنادا الى ما أعلنته مختلف أطراف النزاع ، بين قوات جبهة بوليساريو والقوات المغربية والموريتانية . ولم ترد أنباء عن اشتراك القوات الجزائرية في هذه المجابات الا في حالة امخالا . وفي هذا الصدد ذكر ان امخالا وقعت في ايدي الطرفين عدة مرات في أوائل عام ١٩٧٦ الى أن احتلتها في نهاية الامر القوات المغربية . أما تقديرات الخسائر في الارواح والمعدات فتباينت تباينا شاسعا .

٦٦ - ومنذ النصف الاخير من نيسان/ابريل ، وردت أنباء عن وقوع حوادث في العيون وبوكرع . وتشير الروايات الصحفية الى الهجوم الاول الذي شنته جبهة بوليساريو على مدينة العيون في ٢٥ نيسان/ابريل ، مستخدمة مدافع الهاون والرشاشات مما " جلب على العاصمة لحظات من الفزع " وأدى الى انزال خسائر في الارواح والمعدات . وبالإضافة الى ذلك ذكر أن رجال العصابات التابعين لجبهة بوليساريو هاجموا في أوائل ايار/مايو موقعا مغربيا يحرس مناجم الفوسفات في بوكرع ، وأن الجانبين منيا باصابات . وذكرت تقارير أخرى أن قوات جبهة بوليساريو قامت بتخريب الحزام الناقل الذي يحمل الفوسفات من بوكرع الى الساحل " مما أسفر عن توقف العمل في مجمع التعدين للمرة الثانية هـذا العام " .

٦٩ - ويبلغ رأس المال المسجل لشركة فوسفات بوكرع ، وفق ما أوردته الانباء الصحفية ، ٢٥ مليون جنيه استرليني ، ستقوم وكالة تعدين الفوسفات الحكومية المغربية بشراء ٦٥ في المائة منه ، بينما تحتفظ اسبانيا بنسبة ٣٥ في المائة المتبقية . ويقدر انتاج المنجم السنوي بنحو ١٢٥ مليون جنيه استرليني .

٨ - قرارات منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز

” ان المؤتمر ، اذ أخذ علما بقرار منظمة الوحدة الافريقية عقد اجتماع استثنائي على مستوى القمة لبحث مشكلة الصحراء الغربية والموقف الناجم في المنطقة ، أعرب عن أمله في أن يؤدي هذا الاجتماع الى حل دائم وعادل للمشكلة . ” (ت)

(ت) NAC/CONF.5/S.2، الفقرة ٣٠. انظر الوثيقة A/31/197 المرفق الأول.

المرفق الثاني *

الرسالة المؤرخة في ١٧ شباط / فبراير ١٩٧٦ (الموجّهة من الممثل
الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة الخاصة

لي الشرف أن أحيل إليكم رفق هذا ، رسالة طويلة من سعادة السيد عبد العزيز بوتفليقة
عضو مجلس الثورة ووزير الخارجية في جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية ، تتعلق بأحداث التطورات
الخاصة بمشكلة الصحراء الغربية . وأكون متنا إذا تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية
من وثائق اللجنة الخاصة .

(توقيع) عبد اللطيف رحال
الممثل الدائم للجزائر لدى
الأمم المتحدة

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/514 .

ضميمة

سيدى ،

يحملنا التدهور الحثيث في الحالة في الصحراء الغربية مرة أخرى على أن نلفت انتباهكم رسميا الى الاخطار الكامنة في مثل هذا الموقف المتفجر . فقد بذلت الجزائر ، ادراكا منها لهذه الأخطار ، قصاراها لتجنب الوقوع في شباك العنف والاستفزاز . وعليه فانه في ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، قامت القوات المسلحة الملكية المغربية بالاشتباك مع حرس قافلة كانت تنقل الطعام والادوية الى سكان الصحراء الذين أصبحوا ضحايا للعدوان المغربي . وقد حاولت الحكومة الجزائرية ، بغض النظر عما يكلفها ذلك ، الحد من نطاق هذه الحادثة التي كان من الممكن أن تستفز مجابهة أوسع نطاقا بكثير ، ذلك أنه اذا انساق المرء وراء منطق سياسة العدوان المغربية ، فلا يمكن أن تؤدي هذه الحالة الا الى تفاقم النزاع ، الذى يتنافى مع مصالح الشعب الصحراوى ، والذى أسفر عن مجازر تعرض لها الشعب وعن تطرف الكفاح في سبيل التحرير .

وفي ١٥ شباط /فبراير ١٩٧٦ ، انزلت المقاومة الصحراوية ، بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة بوليساريو) ، خسائر فادحة في قوات الاحتلال المغربية . وقد حفز ذلك الحكومة الملكية على اتهام الجزائر في ذلك بقصد زيادة بليلة الحقائق الكامنة وراء هذه المشكلة ، لتحول بذلك الانظار وتغليب استقرارات من شأنها أن تحجب المسؤولية التي تتشاطر المغرب وشركاؤها الآخرون تحملها في ارتكاب العدوان في الصحراء الغربية . فقد سعى اعلان رسمي ، صادر عن أعلى مستويات الحكومة المغربية ، الى مجابهة الجزائر بوضع لا بديل له الا الحرب . وتنتهز الجزائر هذه الفرصة لتشدد على هذا التصعيد الخطير وجزء من خطة للعدوان أعدت بعناية ؛ وعليه فان أولئك الذين تسببوا في تصعيد الحالة يتحملون المسؤولية كاملة عن حرمان الشعب الصحراوى من حقوقه المشروعة وعن التهديدات التي يعرضون بها سلم وأمن المنطقة الاقليمية بكاملها للخطر .

ومما لا شك فيه أن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ، السفير أولوف ريدبيك ، الذى قام لتوه بزيارة الصحراء الغربية ، قد لاحظ تطور عملية التدهور الخطير هذه التي أصبح من الملح والمحتم وقفها .

ان الجزائر ، بوصفها بلدا معنيا ومهتما وملتزما بالتضامن مع الشعوب المكافحة في سبيل حريتها ، تؤكد من جديد رغبتها في المساهمة في تنفيذ مقررات الأمم المتحدة التي تستهدف تحقيق أمانى الشعب الصحراوى في الحرية والكرامة عن طريق ممارسة حقه في تقرير المصير في استفتاء حر وأصيل .

عبد العزيز بوتفليقة

عضو مجلس الثورة ووزير الشؤون الخارجية
في جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

الفصل الثاني عشر

تيمور

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٤٥	٦ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في السألة
٢٤٦	٧	باء - قرار اللجنة الخاصة

المرفقات

٢٤٧	المرفق الأول - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
٢٦٠	المرفق الثاني - مذكرة من الأمين العام مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦

الفصل الثاني عشر

تيمور

الف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستها ١٠٥٢ و ١٠٥٣ المعقودتين في ٨ و ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ .
- ٢ - واخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها خاصة القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة في الفقرة ١١ من هذا القرار " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها " . كما اخذت اللجنة الخاصة ايضا بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٤٨٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن مسألة تيمور .
- ٣ - وكان معروضا على اللجنة ، اثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل اعدتها الأمانة العامة (انظر العرفق الأول لهذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم . وكان معروضا على اللجنة ايضا رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ موجهة من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة (A/AC.109/510) ؛ وبإتانهما اصدرهما رئيس اللجنة في ٢٨ ايار/مايو و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٦ على التوالي (A/AC.109/526 و 527) ؛ ومذكرة من الأمين العام مؤرخة في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ احوال فيها ، بناء على طلب الممثل الدائم بالنيابة لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة ورقة بعنوان " موقف اندونيسيا من تيمور " (انظر العرفق الثاني لهذا الفصل) .
- ٤ - وفي الجلسة ١٠٥٢ المعقودة في ٨ ايلول/سبتمبر ، استرعى رئيس اللجنة الانتباه الى رسالة مؤرخة في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ موجهة من السيد جوزيه راموس هورتا ، الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ، تتضمن طلب استماع . وفي الجلسة نفسها ، وافقت اللجنة على الاستجابة الى هذا الطلب . وأدلى ممثل اندونيسيا ببيان في هذا الصدد (A/AC.109/PV.1052) .
- ٥ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى نائب ممثل البرتغال الدائم لدى الأمم المتحدة ببيان (A/AC.109/PV.1052) . كما أدلى السيد راموس هورتا ببيان أيضا (A/AC.109/PV.1052) . وبناء على موافقة اللجنة ، أدلى ممثل بنين ببيان (A/AC.109/PV.1052) . وأدلى ببيانات كذلك ممثلو الكونغو والصين وايران (A/AC.109/PV.1052) .
- ٦ - وفي الجلسة ١٠٥٣ ، المعقودة في ٩ ايلول/سبتمبر ، وبناء على موافقة اللجنة ، تكلم

الممثلان الدائم لغيينيا - بيساو وموزامبيق لدى الأمم المتحدة (A/AC.109/PV.1053) .
كما تكلم أيضا ممثلا الهند واندونيسيا (A/AC.109/PV.1053) .

٥ - قرار اللجنة الخاصة

٧ - قررت اللجنة الخاصة ، في الجلسة ١٠٥٣ ، المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ، وعقب بيان للرئيس (A/AC.109/PV.1053) أن تحيل الوثائق المتعلقة بهذا البند الى الجمعية العامة بغية تسهيل نظر اللجنة الرابعة فيها .

المرفق الأول*

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ -	لمحة عامة	١ - ٣
٢ -	مبادرات الحكومة البرتغالية لانها* الاستثمار	٤ - ٨
٣ -	التطورات في الاقليم	٩ - ٢١
٤ -	جهود حكومة البرتغال للتوصل الى حل سلمي	٢٢ - ٢٣
٥ -	الأنباء التي ترددت عن تدخل عسكري من جانب اندونيسيا	٢٤ - ٣٨
٦ -	مواقف البرتغال واندونيسيا واستراليا	٣٩ - ٤٤
٧ -	مركز اوكوسي امبينو	٤٥ - ٤٦
٨ -	التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة	٤٧ - ٥١
٩ -	التطورات الأخيرة	٥٢ - ٥٦

* صدرت من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1098 و Add.1 .

١ - لمحة عامة

١ - تقع جزيرة تيمور في طرف سلسلة الجزر التي تشكل جمهورية اندونيسيا . وهي تمتد بسـمـ خطي عرض ١٧' ٨' جنوباً ، ٢٢' ١٠' جنوباً وخطي طول ٢٥' ١٢٣' ، ١٩' ١٢٧' شرقاً ويشكل الجزء الغربي من الجزيرة (المعروف باسم تيمور بارات) جزءاً من اندونيسيا . وتبلغ مساحة الجزء الواقع تحت الادارة البرتغالية ٩٢٥ ١٤ كيلومتراً مربعاً ، وهو يشمل الجزء الشرقي من الجزيرة (١٧٩٠٠ كيلومتر مربع) ؛ وجيب اوكوسي امينو ؛ وجزيرة اتورو المواجهة للساحل الشمالي ؛ وجزيرة جاكو غير المأهولة المواجهة للطرف الشرقي .

٢ - وبناءً على احصاء عام ١٩٧٠ ، بلغ مجموع سكان الاقليم ٥٤١ ٦١٠ نسمة بالمقارنة مع ٥١٧٠٧٩ في عام ١٩٦٠ . ولا تقدم الاحصاءات البرتغالية الرسمية المنشورة بحد عام ١٩٦٠ اية معلومات عن توزيع السكان حسب الجماعات العرقية . وفي عام ١٩٥٠ كان هناك ٥٦٨ شخصاً من اصل اوروبي و ٢٠٢٢ مستيسوي و ١٢٨ ٣ صينيا .

٣ - وقبل التغير الطارئ على الحكومة في البرتغال في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ كانت تيمـور تعتبر ، بموجب الدستور البرتغالي ، " مقاطعة خارجية " من مقاطعات البرتغال (أ) . ويرد وصف للمهيكل الأساسي للحكومة الاقليمية في القانون الأساسي لما وراء البحار الصادر في ١٩٧٢ (ب) . وقد وردت تفاصيل تتعلق بهيكل الحكومة الاقليمية في النظام الأساسي السياسي والادارة للاقليم (المرسوم رقم ٥٤٧/٧٢ الصادر في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢) . وكانت الحكومة الاقليمية تتألف من الحاكم ، والجمعية التشريعية ، والمجلس الاستشاري . وبالرغم من ان الاقليم قد وصف بأنه " منطقة من مناطق الجمهورية البرتغالية تتمتع بالحكم الذاتي " لها " شخصيتها الاعتبارية فـي القانون الداخلي العام " ، الا ان السلطة كانت في ايدي ما سماه الدستور البرتغالي الساري عندئذ بهيئات السيادة ، اي الجمعية الوطنية والحكومة في البرتغال .

٢ - مبادرات حكومة البرتغال لانها الاستعمار

٤ - بعد التغير الذي طرأ على نظام الحكم في البرتغال في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، اكدت الحكومة البرتغالية من جديد التزاماتها التي تضطلع بها بمقتضى الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة ، وعند مجلس الدولة في البرتغال ، في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، الى اقرار قانون

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8723/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل العاشر ، المرفق الثاني - ألف ، الفقرات ٣٢ - ٥٩

(ب) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل التاسع ، المرفق الاول - واو ، الفقرات ١٢ - ١٩ .

دستورى يلغى التعريف الاقليمي السابق لجمهورية البرتغال ويعترف للأقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية بالحق في تقرير المصير ، بما في ذلك الاستقلال .

٥ - وفي اواخر ١٩٧٤ حاول الكولونيل ماريو وس بيريز ، حاكم تيمور في ذلك الوقت ، اشاء مجلس حكومي استشارى تشترك فيه الأحزاب السياسية الثلاثة التي انشئت في تيمور بعد فترة قياسية من التغير الذى طرأ على الحكومة البرتغالية وهي الجمعية الشعبية الديمقراطية التيمورية ، والجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ، والاتحاد الديمقراطي لتيمور (انظر الفقرة ٩ ادنساد) . الا ان الجمعية الشعبية الديمقراطية التيمورية رفضت الاشتراك في المجلس نظرا لرغبتها في الاندماج مع اندونيسيا والتفاوض معها وحدها . ثم رفضت الجبهة الثورية لاستقلال شرق تيمور فيما بعد ان تشترك في المجلس على اساس ان بعض اعضاء المجلس الاستشارى المقترعين لهم صلات بالنظام السابق .

٦ - وفي آذار/مارس ١٩٧٥ عمد الكولونيل ليموس بيريز ، عملا بتوصيات اللجنة الوطنية البرتغالية لانهاء الاستعمار ، الى اجراء محادثات مع الأحزاب التيمورية الثلاثة بغية وضع جدول زمني لانتهاء الاستعمار في الاقليم . ثم اقترحت الحكومة البرتغالية بعد ذلك في ايار/مايو ١٩٧٥ ان تجتمع الأحزاب الثلاثة في ماكاو من اجل وضع برنامج لانهاء الاستعمار . الا ان الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية امتنعت عن الاشتراك في ذلك نظرا لرفضها الاعتراف بالجمعية الشعبية الديمقراطية التيمورية بوصفها ممثلا لشعب تيمور ونظرا لأنها ترى ان " حق التيموريين في الاستقلال حق غير قابل للتفاوض " . ومع هذا فقد عقدت محادثات ماكاو في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ حزيران/يونيه واشترك فيها وفد من لشبونة برئاسة الميجور فيتور الفس ، وممثلون عن الجبهة الشعبية الديمقراطية التيمورية والاتحاد الديمقراطي لتيمور .

٧ - واعاد البيان الختامي لمؤتمر ماكاو تأكيد حق شعب تيمور في تقرير المصير واعلن ان مشروع قانون دستورى يضع الخطوط العريضة لحكومة انتقالية لتيمور سيقدم الى مجلس الثورة لقراره .

٨ - وبعد ذلك ، في تموز/يوليه ، سنت الحكومة البرتغالية القانون ٧/١٩٧٥ الذى نص على تشكيل حكومة انتقالية للاعداد لانتخاب جمعية شعبية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ . وقضى هذا القانون بأن تتألف الحكومة الانتقالية من مفوض سام تعينه البرتغال ومن خمسة اعضاء يكون اثنان منهم ممثلين للحكومة البرتغالية ، ويختار الثلاثة الآخرون من بين ممثلي الأحزاب السياسية في الاقليم . ونص القانون ٧/٧٥ ايضا على تشكيل مجلس حكومي انتقالي ، وهو جهاز استشارى يتألف من عضوين ينتخبهما كل مجلس اقليمي واربعة اعضاء يسميهم كل حزب سياسي . ونص كذلك على ان تضطلع الجمعية الشعبية ، التي يجرى انتخابها باقتراع عام مباشر ، وسرى بمسؤولية تقرير مركز الاقليم في المستقبل . ونص القانون ٧/٧٥ على ان تنتهي السيادة البرتغالية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ما لم يتم التوصل الى اتفاق آخر بين حكومة البرتغال والجمعية الشعبية .

٣ - التطورات في الاقليم

ألف - الاحزاب السياسية

٩ - تألفت في تيمور، بعد ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، ثلاثة أحزاب سياسية . أولها الاتحاد الديمقراطي لتيمور الذي رأسه السيد فرانسيسكو لويس دى كروز ، وقد أيد استمرار الصلات مع البرتغال والانتقال التدريجي نحو الاستقلال . وقد تألف الاتحاد الديمقراطي لتيمور في ذلك الوقت من مسؤولين برتغاليين سابقين وذكر انه كان له أتباع من بين الرؤساء التقليديين الذين عملوا كموظفين في الاقليم ، وبعض القرويين وبعض رجال الأعمال الذين هم من أصل صيني كما كان له أتباع بين الجالية البرتغالية . وثانيهما الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية التي رأسها السيد فرانسيسكو اكسافيير د واما رال وأيد ها الموظفون والمدرسون والطلاب الأصغر سنا وقد طلبت الاستقلال الفوري للاقليم . وثالثها الجمعية الشعبية الديمقراطية التيمورية التي رأسها السيد ارنالدو دوس ريبيس آروجو ، وقد أيدت الاندماج مع اندونيسيا على أساس الصلات الاثنية والتاريخية بين اندونيسيا وتيمور .

١٠ - وفي أواخر ١٩٧٤ تألف حزبان آخران هما حزب كليور اوان تيمور اسوين الذي أيد استمرار بقاء الميوراى كزعما تقليديين ، وحزب العمل الذي أيد الاستقلال " في ظل نظام مماثل بدرجته ما لنظام الكونولت " .

١١ - وفي ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ أقامت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية تحالفا مع الاتحاد الديمقراطي لتيمور في مواجهة الجمعية الشعبية الديمقراطية الجمهورية وقالوا بأنهما يتمتعان بالحق الخالص في التفاوض مع الحكومة البرتغالية . بيد أن هذا التحالف تداعى في ايار / مايو عقب زيارة قام بها زعماء الاتحاد الديمقراطي لتيمور الى اندونيسيا حيث أعلنوا أن حزبهم سيقبل الاندماج مع اندونيسيا اذا كانت هذه هي رغبة شعب تيمور . وفي آب / اغسطس أعلن السيد لويس د كروز زعيم الاتحاد الديمقراطي لتيمور ان الاتحاد قد قرر بعد الاجتماع مع البريجادير التارى حاكم تيمور بارات ، وبعد أخذ حقيقة الموقف في الاعتبار ، أن ينتهج خطا سياسيا يحظى بقبول اندونيسيا .

١٢ - وبعد حل التحالف مع الاتحاد الديمقراطي لتيمور ضاعفت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية انشطتها في الداخل ، وذكر أن مرشحيتها استطاعوا أثناء انتخابات الرؤساء أن يحظوا بتأييد الرؤساء التقليديين الذين كانوا يؤيدون من قبل الاتحاد الديمقراطي لتيمور .

باء - انسحاب البرتغال من الاقليم

١٣ - في ١١ آب / اغسطس استولى حزب الاتحاد الديمقراطي لتيمور على محطة الاذاعة والمطار وبعض المباني الادارية في ديلي وقد انذرا للسلطات البرتغالية في الاقليم طالب فيه بالاستقلال الفوري وسجن جميع أعضاء الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية . ورفضت الحكومة البرتغالية الانذار وبعثت

الى عقد محادثات مع الاتحاد الديمقراطي لتيمور والجبهة الثورية لاستقلال شرق تيمور . الا انه شب قتال في جميع أنحاء ديلي عندما حاولت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية أن تسيطر على الموقف . وذكرت البلاغات البرتغالية الرسمية ان ما يرهو على مائة شخص كانوا قد قتلوا في نهاية الاسبوع الأول من القتال .

١٤ - ولم تنجح محاولات الكولونيل ليموس بيريس في التوصل الى هدنة عن طريق المفاوضات نتيجة لرفض الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية الاعتراف بالاتحاد الديمقراطي لتيمور . ومع استمرار القتال ، ترك التيموريون في الجيش البرتغالي مناصبهم للاشتراك في صفوف الأحزاب المحاربة ؛ وذكر أن معظمهم قد انضموا الى الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية . ثم فقدت السلطات البرتغالية تدريجيا السيطرة على الحالة .

١٥ - ومع ازدياد حدة القتال في الأسابيع التالية تركز مئات من اللاجئين في منطقة ميناء ديلي التي كانت تسيطر عليها السلطات البرتغالية . ووجهت نداءات الى استراليا والى لجنة الصليب الأحمر الدولية للمساعدة في جهود الاجلاء . وفي ٢٩ آب/اغسطس انسحب الكولونيل ليموس بيريس وما تبقى من حاميته العسكرية الى جزيرة اتورو التي تقع على مسافة ٤٨٣ كيلومترا الى الشمال من تيمور .

١٦ - وذكرت الأنباء انه بحلول منتصف ايلول /سبتمبر كانت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية تسيطر على تيمور ؛ وان معظم زعماء الاتحاد الديمقراطي لتيمور كانوا قد لاذوا بالفرار الى استراليا أو اندونيسيا أو انهم قد وقعوا في قبضة الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية . وفي هذه الأثناء أعلنت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية انها قد تخلت عن مطالبها بالاستقلال الفوري وانها تؤيد انشاء حكومة مؤقتة في ١٩٧٦ ، على أن يتم الاستقلال عقب بضع سنوات .

١٧ - وفي منتصف ايلول /سبتمبر أيضا أعلنت قوات الاتحاد الديمقراطي لتيمور والجمعية الشعبية الديمقراطية التيمورية التي كانت قد لجأت الى اندونيسيا انها ستبدأ في شن حرب عصابات ضد الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية . وفي نفس الوقت انضم الاتحاد الديمقراطي لتيمور الى كليبور أو ان تيمور اسويان وحزب العمل لانشاء تحالف فيما بينهم يسمى الحركة المناوئة للشيوعية .

١٨ - وبلغ عدد الذين لقوا مصرعهم في الحرب الاهلية ، وفقا لتقدير فريق تابع للمجلس الاسترالي للمعونة الخارجية زار تيمور في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٥ بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ شخص ، قتلهم معظمهم في المنطقة المحيطة بمنطقة الجبال المركزية . وبلغ عدد الذين قتلوا في ديلي نفسها وفقا لتقدير فريق المجلس الاسترالي للمعونة الخارجية ما يقل عن ٥٠٠ شخص كما قام في نفس الوقت آلاف من الأشخاص ، ولا سيما هؤلاء الذين يعيشون في مناطق الحدود ، بعبور الحدود الى كيمور بارات للفرار من الحرب .

١٩ - وفي تشرين الاول /اكتوبر أوردت الصحافة العالمية أنباء عن عملية تقدم للقوات المناصرة لاندونيسيا وتكذيبات من جانب المسؤولين الاندونيسيين لاشتراك القوات الاندونيسية في أية أعمال عسكرية ضد الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية . وفي نهاية تشرين الثاني /نوفمبر ذكر أن القوات المشتركة لكل من الحركة المناوئة للشيوعية والجمعية الشعبية الديمقراطية التيمورية كانت بالقرب من ديلي .

٢٠ - وفي ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر أعلنت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية استقلال الاقليم وانشاء جمهورية تسمى " الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية " يرأسها السيد فرانسيسكو اكسافيسير د واما زال . وذكر السيد روجيرو لوهاتا القائد العسكري للجبهة الشرقية لاستقلال تيمور الشرقية ان من بين الاسباب التي دعت الى اتخاذ قرار اعلان الاستقلال البرتغال في بدء المفاوضات بشأن مستقبل تيمور والنشاط العسكري الاندونيسي على الحدود .

٢١ - وفي ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر صدر اعلان عن الجبهة الشعبية الديمقراطية التيمورية ، والاتحاد الديمقراطي لتيمور ، ووليبور ادان تيمور اسويان ، وحزب العمل باستقلال الاقليم واندماج مع اندونيسيا (انظر: A/C.4/808 and Corr.1 ، المرفق ، الضميمة) . وفي ١٧ كانون الاول / ديسمبر أعلنت الأحزاب المناصرة لاندونيسيا انشاء حكومة تسمى الحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية (A/31/42-S/11923 ، المرفق (ج)) في ديلي يرأسها السيد ريساروجو زعيم الجبهة الشعبية الديمقراطية التيمورية . ودعت الحكومة المؤقتة شعب تيمور الى المساعدة في القتال ضد الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية وناشدت اندونيسيا أن تقدر لها المعونة العسكرية والاقتصادية .

٤ - جهود حكومة البرتغال للتوصل الى حل سلمي

٢٢ - في ٢٠ آب / اغسطس ١٩٧٥ اجتمعت اللجنة الوطنية لانها الاستعمار في لشبونة في محاولة لاجاد حل سلمي للمشكلة . وللحصول على التأييد الدبلوماسي من البلدان المجاورة لتيمور قامت بعثة خاصة برئاسة السيد انطونيو دي الميدا سانتوس الوزير البرتغالي السابق للتنسيق الدولي بزيارة الى استراليا واندونيسيا وتيمور في الفترة من ٢٩ آب / اغسطس الى منتصف ايلول / سبتمبر . وأثناء هذه المناقشات تم النظر في انشاء قوة مشتركة مع استراليا وماليزيا لحفظ السلم في الاقليم ، الا انه لم يتم التوصل الى اتفاق . واقترح السيد الميدا سانتوس أيضا أن يعقد اجتماع في مكاف في ٢٠ ايلول / سبتمبر مع ممثلي الجمعية الشعبية الديمقراطية التيمورية ، والجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ، والاتحاد الديمقراطي لتيمور ، ولم يتسن عقد هذا الاجتماع نظرا لرفض الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية الاشتراك في ذلك واعلانها بأنها لن تتشاور الا مع الحكومة البرتغالية مباشرة . ومن ناحية أخرى رفض الاتحاد الديمقراطي لتيمور أن يطلق سراح حوالي ٢٣ من أسرى الحسرب البرتغاليين كشرط لاجراء مفاوضات مع لشبونة .

٢٣ - وفي مبادرة جديدة ، اجتمع وزير الخارجية البرتغالي ووزير الخارجية الاندونيسي في ١ و ٢ تشرين الثاني / نوفمبر لمناقشة الحالة في تيمور . وفي نهاية المحادثات أصدر الوزيران بيانا مشتركاً أعلنوا فيه ان البرتغال ستنظم اجتماعا مع كافة الجماعات السياسية في تيمور لاستعادة السلم والنظام (انظر A/C.4/802 ، المرفق) . وذكر البيان ان البرتغال تمثل السلطة الشرعية للاقليم وانها ستطلع بمسؤولية أساسية عن انها الاستعمار فيه .

(ج) للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثلاثون ، ملحق تشرين الاول / اكتوبر ، وتشرين الثاني / نوفمبر وكانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ (S/11923) ، المرفق .

هـ - الانباء التي تردت عن تدخل عسكري من جانب اندونيسيا

٢٤ - في ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ اتهم احد قواد الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية القوات الاندونيسية بدخول الاقليم . وقد اشير بعد ذلك مارا عديدة الى مساعدة الاندونيسيين للاحزاب المؤيدة لهم في صراعها ضد الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية . الا ان المسؤولين في الحكومة الاندونيسية قد انكروا القيام بأى تدخل عسكري في الاقليم .

٢٥ - وقيل أيضا ان القوات والسفن الحربية الاندونيسية قد هاجمت العاصمة ديلي واستولت عليها في ٧ كانون الاول / ديسمبر ، وذلك وسط روايات صحفية متناقضة عن حصول اصطدامات بين القوات الاندونيسية وقوات الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية التي احتلت العاصمة أكثر من ثلاثة شهور . وبالرغم من ان الانباء الواردة من جاكارتا قد افادت بأن الوضع في ديلي كان هادئا بعد التدخل العسكري الاندونيسي فان انباء اخرى واردة من داروين ، بالاستناد الى مراقبة الرسائل الاناعية الموجهة الى لجنة الصليب الاحمر الدولية ، قد أشارت الى وقوع ضحايا . وفي شبوة ، اتهم السيد خوسيه راموس هورتا ، الامين العام للجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ، وزير الشؤون الخارجية في "حكومة الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية" ، بأن هناك على الأقل ٥٠٠ شخص قد قتلوا في بلاده نتيجة لقصف المدفعية الذي قامت به البحرية الاندونيسية والهجمات التي شنتها . وقد قال السيد راموس هورتا بأن حوالي ٢٠ سفينة حربية اندونيسية وقوة مشتركة مؤلفة من الفين من المظليين ومشاة البحرية قد اشتركت في احتلال ديلي . وقد ذكرت مصادر أخرى ان القوات المشتركة في الهجوم الاندونيسي قد بلغ عددها من ٤٠٠٠ الى ٦٠٠٠ رجل .

٢٦ - وقد استمر القتال ، خلال شهر كانون الاول / ديسمبر ، بين قوات الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية والقوات المشتركة بين الحركة المناوئة للشيوعية والجبهة الشعبية الديمقراطية التيمورية ، التي كانت تساندها وحدات اندونيسية . وبالرغم من تناقض الروايات احيانا ، فقد تردد في ١٨ كانون الاول / ديسمبر أن قوات الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية قد طوقت القوات الاندونيسية في بوكو ، كما أشارت مصادر أخرى الى استمرار صعود قوات الجبهة الثورية في التلال الواقعة فوق ديلي .

٢٧ - وشنت قوة يتراوح عددها بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ رجل من مشاة البحرية الاندونيسية ، حسب المعلومات الواردة في ٢٥ كانون الاول / ديسمبر ، هجوما جديدا على قوات الجبهة الثورية ، في المدن الساحلية التالية : موبارا في الشمال ، وسواي وتيلومار في الجنوب . وذكرت الانباء ان مدينتي ديلي وبوكو مازالتا تحت سيطرة القوات الاندونيسية كما ادعت مصادر الجبهة الثورية ان القوات الاندونيسية قد هاجمت ليكويشا ، وهي مدينة ساحلية اخرى ، وباسارتيتيه . وفي ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ، أعلنت الجبهة الثورية ان مدينة ايلو ، وهي معقل لقواتها جنوبي ديلي قد سقطت في يد القوات الاندونيسية . وبعد ذلك ادعت "حكومة الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية" المنبثقة عن الجبهة الثورية ، انها قد تمركزت في مدينة اينارو الجبلية وانها تسيطر على

المنطقة المجاورة ، بما في ذلك مدج للطائرات في ساميه ومدينة سواى الساحلية ، التي ذكر انها كانت هدفا لقصف بالمدفعية .

٢٨ - وفي ٣٠ كانون الاول / ديسمبر جرى احتلال جزيرة اتارو ، التي كانت الادارة البرتغالية قد انسحبت اليها في شهر آب / اغسطس (انظر الفقرة ١٥ أعلاه) ، وقد تم ذلك على يد قوات قيل ان قادتها من الاندونيسيين . ويبدو انه كان قد تم اجلاء المسؤولين البرتغاليين في مطلع الشهر .

٢٩ - وبالرغم من ان الهجوم الاندونيسي الجديد كان يرمي ، على ما يبدو ، الى تدعيم سيطرة قوات الحركة المناوئة للشيوعية وقوات الجبهة الشعبية الديمقراطية التيمورية على تيمور فان انتشارا ، وكالة الصحافة الاندونيسية الرسمية ، قد اعلنت في ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ان القوات الموالية لاندونيسيا تسيطر على ثلث اراضي الاقليم فحسب . وقيل ان الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية كانت ، في الوقت نفسه ، تحاول السيطرة على طريق بوكو - ديلي ، وهي من أهم الطرق الرئيسية في الاقليم .

٣٠ - ويبدو ، وفقا لأخبار لاحقة وردت في الشهر نفسه ، ان الجبهة الثورية كانت تتابع شن حرب عصابات ضد قوات الجبهة الشعبية والحركة المناوئة الشيوعية المدعومة بوحدة عسكرية اندونيسية . وفي ١٤ كانون الثاني / يناير قال السيد اريكو فرنديس ، عضو اللجنة المركزية للجبهة الثورية ، في رسالة اذاعية التخلت في مدينة دراوين ، ان القوات التابعة لحزبه قد استردت مدن ليكويشما وباسار تيتيه وموبارا ، وقطعت الاتصال بين بوكو والشرق الشرقي من الجزيرة حيث يوجد أحد المطارات . وقد قيل ايضا ان قوات الجبهة الثورية تلحق ايلو ، المدينة الجبلية .

٣١ - وقال السيد روجريو لوباتو ، وزير الدفاع في " حكومة " الجبهة الثورية ، أن حوالي ١٠٠٠ شخص من سكان تيمور قد قتلوا بعد دخول القوات الاندونيسية الى الاقليم . وقد اتهم اندونيسيا بأن طائراتها تلقي أسلحة كيميائية ، خصوصا في منطقة بوكو ، كما قال أن القوات الاندونيسية والقوات الموالية لها قد خسرت ٥٠٠ رجل في قتالها ضد الجبهة الثورية . ولكن احد اصحاب مزارع البن الاستراليين ، الذي عاش ثلاث سنوات في لوسبالوس ، بتيمور ، قد كذب هذه الاتهامات فيما بعد ، مصرحا في بيان وجهه الى مجلس الأمن في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، بأنه لم يجد اي دليل على استخدام الاسلحة الكيميائية او البيولوجية او على قصف واسع المدى للمنطقة (S/PV.1909) .

٣٢ - وذكرت بعض الروايات في ٢٧ كانون الثاني / يناير ان ثمانين سفن حربية اندونيسية وطائراتين قد قصفت بيتانو ، على الساحل الجنوبي ، وان القوات الاندونيسية قد نزلت الى البر وانها تتقدم باتجاه " ساميه " . ثم ادعت مصادر الجبهة الثورية ، في مطلع شباط / فبراير ، بانها قد استعادت ساميه .

٣٣ - غير أنه يبدو ، من بيانات لاحقة اصدرتها " الحكومة المؤقتة " في ديلي ، ان هذه " الحكومة " تسيطر ، في القسم الجنوبي من الاقليم ، على مناطق كانت تسيطر عليها الجبهة الثورية لاستقلال

تيمور الشرقية ، وقد روى عن " الحكومة المؤقتة " انها قد حلت جميع الاحزاب السياسية الموجودة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها .

٣٤ - وفي شباط/فبراير ، قال السيد فرنسيسكو لوبيس داکروز ، نائب الحاكم " في الحكومة المؤقتة " ان اكثر من ٦٠ . ٠٠٠ شخص ، معظمهم من النساء والاطفال ، قد قتلوا في الاشهر الستة الاولى من الحرب . وقد روى عن السيد لوبيس داکروز انه اعترف بوجود عمليات ثأرية ضد مؤيدي " الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية " وذلك في كثير من الاحيان ، كانتقام من الاعمال التي قامت بها عندما كانت تمارس الحكم . وفي وقت لاحق ، قال السيد ريس اروخو ، " المسؤول الأول " فسي " الحكومة المؤقتة " في بركة ارسلها الى الامين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٦ ، بأن ضحايا الحرب البالغ عددهم ٦٠ . ٠٠٠ شخص منذ بدء القتال ، يشملون أكثر من ٤٠ . ٠٠٠ لاجئ تيموري هربوا الى اندونيسيا (د) .

٣٥ - وصرح المسؤولون الاندونيسيون ، في اواخر آذار/مارس ، بأن " المتطوعين " الاندونيسيين الذين اشتركوا في القتال ضد " الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية " قد أعيدوا الى بلادهم ، وكان السيد ادم ماليك ، وزير خارجية اندونيسيا ، قد ذكر ان بلاده قد ارسلت ١٥٠٠ متطوع الى تيمور الشرقية ، غير ان السيد راموس هورتا ، وزير الخارجية في " الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية " قد ادعى ان القوات الاندونيسية الموجودة في تيمور ، من مظلّمين ومشاة بحرية ، قد بلغ عددها أكثر من ٣٠ . ٠٠٠ رجل في منتصف نيسان/ابريل ، وأنه يجري تعزيزها بامدادات مستمرة .

٣٦ - وأشارت أنباء صحفية الى ان اندونيسيا قد زودت تيمور بأكثر من ٤٠ . ٠٠٠ طن من الارز وغيره من المواد الغذائية وبأكثر من ١٠ . ٠٠٠ متر من المنسوجات . كذلك ، فان المساعدات الانسانية المقدمة لتيمور ، قد بلغت في آذار/مارس ١٩٧٦ ، ٧٢٢٢٠ مليون روبية (هـ) .

٣٧ - وفي نيسان/ابريل ادعى ناطق بلسان " الحكومة المؤقتة " ان الحياة في تيمور قد عادت الى مجراها الطبيعي ، باستثناء بعض الاضطرابات التي تسببها قوات الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية في أماكن منعزلة . غير ان بياناً صحفياً أصدرته " الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية " في اواخر أيار/مايو ذكر ان قوات الجبهة الثورية ما زالت تلحق خسائر فادحة " بقوات الغزو " الاندونيسية وأن " القوات الاندونيسية لم تتقدم تقدماً يذكر بالرغم من القصف الشديد بمدافع الميدان ومدافع السفن البحرية " . وتردد ان قوات الجبهة الثورية تقوم بعمليات في مناطق متعددة من الاقليم ، بما فيها ارميرا وايلو ، وساميه - موبيس وبوكو .

٣٨ - واختلفت الروايات عن عدد الضحايا في تيمور . فقد ذكرت مصادر الجبهة الثورية ان عدد القتلى والجرحى من القوات الاندونيسية قد بلغ ١٥ . ٠٠٠ رجل في الفترة الممتدة من كانون الاول /

(د) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق نيسان/ابريل ، ايار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٦ (S/12041) ، المرفق .
(هـ) كان سعر دولار الولايات المتحدة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ يعادل ٤١٥ روبية .

ديسمبر ١٩٧٥ حتى كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، ولكن روايات أخرى قالت ان المصادر الاندونيسية قد قدرت الخسائر التي منيت بها قواتها من المتطوعين بين كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ وحزيران/يونيه ١٩٧٦ ، بحوالي ٢٥٠ قتيل وأكثر من ٤٠٠ مصاب بجروح خطيرة .

٦ - مواقف البرتغال واندونيسيا وأستراليا (٩)

ألف - البرتغال

٣٩ - تصر الحكومة البرتغالية على أنها السلاطة الشرعية الوحيدة في تيمور ، وهي ترفض الاستقلال الذي اعلنته كل من الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية والمجموعة المكونة من الحركة المناوئة للشيوعية والجبهة الشعبية الديمقراطية التيمورية . وقد اتخذت البرتغال ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، موقفا يقضي بضرورة عقد مؤتمر بين حكومة البرتغال والاحزاب السياسية في تيمور لتحقيق اتفاق حول الاجراءات الخاصة بتقرير المصير والاستقلال .

٤٠ - وقد قطعت البرتغال علاقاتها الدبلوماسية باندونيسيا وادلت ببيانات شجبت فيها بشدة تدخل اندونيسيا العسكري في الاقليم . ورغم اعترافها بانها لا تملك الوسائل الكفيلة بتسوية الوضع في تيمور ، فقد ارسلت سفينتين حربييتين برتغاليتين للمحافظة على وجودها هناك .

باء - اندونيسيا

٤١ - أكدت الحكومة الاندونيسية منذ البدء ، كما ذكر سابقا (ز) أنها تود أن ترى شعب تيمور يمارس حقه في تقرير المصير ، وانها لن تحاول بأي شكل من الاشكال التأثير في القرار الذي سيتخذه سكان تيمور في ما يتعلق بمستقبلهم ، وان اندونيسيا مستعدة ، في حال اختيار سكان تيمور الاندماج مع اندونيسيا ، نتيجة لممارستهم حقهم في تقرير المصير ، لان تتعاون واياهم لهذه الغاية .

٤٢ - وأعرب ممثل اندونيسيا ، اثناء اجتماعات مجلس الامن في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، عن رأى حكومته بأن الوضع السائد آنذاك في تيمور نابع عن اهمال البرتغال للاقليم . وتبعاً لذلك لم يكن في وسع اندونيسيا ان تبقى مكتوفة الايدي امام احتمال وقوع الفوضى ، مما دفع المثات ممن المتطوعين الى طلبية نداء القوى المؤيدة للاندماج في قتالها ضد الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (S/PV.1864) .

(و) انظر ايضا الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، المطبق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٢١ - ٣١ .

(ز) المرجع نفسه ، الفقرات ٢٣ - ٢٦ .

٤٣ - كذلك أكد المندوب الاندونيسي ان الشعب يجب ان يصدق على اعلان قيام "الحكومة المؤقتة لتيمر الشرقية" في اطار ممارسته حق تقرير المصير ، وان على الامم المتحدة ان تشارك في المرحلة المتبقية من عملية انتهاء الاستعمار في الاقليم (S/PV.1909) .

جيم - استراليا

٤٤ - دعت حكومة استراليا الى انتهاء القتال في الاقليم وسحب القوات الخارجية كما أمرت عن تأييدها لممارسة حق تقرير المصير ممارسة حقيقية وللمبادرة باستئناف المساعدات الانسانية الدولية للاقليم .

٧ - مركز أوكوسي امينسو

٤٥ - ذكرت الانباء ان مقاطعة أوكوسي امينسو البرتغالية في تيمور الغربية قد اندمجت رسميا مع اندونيسيا ، وان الاحتفال بهذا الاندماج قد تم في كويانغ ، عاصمة تيمور الغربية ، في دورة خاصة عقدتها الجمعية التشريعية المحلية . وجاء في الانباء ايضا ان قرار الاندماج باندونيسيا قـرار توصلت اليه سلميا جميع الاحزاب السياسية الموجودة في المقاطعة .

٤٦ - وقد قال البريجادير الطاري ، حاكم تيمور بارات ، انه وافق على الاندماج وانه سيقدم تقريراً عنه الى رئيس اندونيسيا . ولكن السلطات المحلية ، في وقت لاحق ، أبلغت الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة ، عند زيارته للمقاطعة في ٢ كانون الثاني/يناير ، بأنها مازالت تنتظر قرار الحكومة الاندونيسية بشأن التماس الاندماج التي كانت تلك السلطات قد وقعتها في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ .

٨ - التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة

٤٧ - اتخذت الجمعية العامة ، في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، القرار ٣٤٨٥ (د-٣٠) الذي تدعو فيه حكومة البرتغال الى مواصلة بذل كل جهد في سبيل ايجاد حل سلمي للوضع في تيمور عن طريق اجراء محادثات مع الاحزاب السياسية التي تمثل شعب الاقليم ؛ وتأسف بشدة للتدخل العسكري لقوات اندونيسيا المسلحة ؛ وتدعو حكومة اندونيسيا الى سحب قواتها ؛ وتطلب من الحكومة الخاصة ان توفد الى الاقليم في اقرب وقت ممكن ، بعثة لتقصي الحقائق .

٤٨ - واجتمع مجلس الامن ، بطلب من البرتغال ، في الفترة الممتدة بين ١٥ و ٢٢ كانون الاول/ديسمبر لبحث مسألة تيمور والاستماع الى ممثلي الاحزاب السياسية في الاقليم (S/PV.1864-1869) . واتخذ المجلس ، في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ، القرار ٣٨٤ (١٩٧٤) الذي يدعو فيه حكومة اندونيسيا لسحب جميع قواتها من الاقليم دون ابطاء ، ويرجو الامين العام ان يوفد ممثلاً خاصاً عنه

الى الاقليم لتقييم الوضع السائد هناك تقييما مباشرا ، وللقيام باتصالات مع جميع الاطراف في الاقليم ومع جميع الدول المعنية .

٤٩ - وعلى أثر ذلك ، عين الامين العام ، في ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ، السيد فيتوريو ونسبيرييه جويكياردى ، المدير العام لمكتب الامم المتحدة في جنيف ، ممثلا خاصا له .

٥٠ - وفي مطلع كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، عقد السيد ونسبيرييه جويكياردى اجتماعات مع المسؤولين البرتغاليين في لشبونة ومع المسؤولين الاندونيسيين في جاكارتا ، كما اجتمع ، في ٢١ كانون الثاني / يناير في مدينة ديلي ، بقيادة الاحزاب السياسية المؤيدة لاندونيسيا . وبالإضافة الى زيارته للعاصمة ديلي ، قام بزيارة مقاطعة أوكوسي امبينو وجزيرة اتارو ومدنيتي ماناتوتو وبوكو ، التي كانت كلها تحت سيطرة " الحكومة المؤقتة " . وقد روت الانباء ان الممثل الخاص للامين العام لم يتمكن ، بسبب استمرار النزاع المسلح ، من زيارة المناطق الواقعة تحت سيطرة الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية . وذكر الممثل الخاص ، في التقرير الذى قدمه الى الأمين العام ، ان الزيارة التي كان ينوى القيام بها لتلك المناطق لم تكن ممثلة " لان حكومة الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية ، لم تكن قادرة على ضمان سلامة وفد الامم المتحدة طالما أن القوات الاندونيسية لم تنسحب من الاقليم " (ح) . وقام الممثل الخاص بعد ذلك بمباحثات مع السيد راموس هورتا في مدينة داروين ، كما عقد ، عند عودته من المنطقة ، اجتماعات أخرى بالمسؤولين البرتغاليين في لشبونة .

٥١ - ونظر مجلس الامن ، بين ١٢ و ٢٢ نيسان / ابريل ، في تقرير الامين العام وكذلك فسي تقرير الممثل الخاص للأمين العام (ط) . وفي ٢٢ نيسان / ابريل ، اعتمد مجلس الامن القرار ٣٨٩ (١٩٧٦) الذى دعا فيه حكومة اندونيسيا الى سحب جميع قواتها من الاقليم دون ابطاء ، ورجا الامين العام ان يطلب الى مثله الخاص الاستمرار في المهمة الموكلة اليه بموجب الفقرة ٥ من قرار مجلس الامن رقم ٣٨٤ (١٩٧٥) ، ومتابعة المشاورات مع الاطراف المعنية .

التطورات الأخيرة

٥٢ - أبلغ ناطق بلسان " الحكومة المؤقتة " مجلس الأمن ، في ١٢ نيسان / ابريل ، ان " الحكومة المؤقتة " تعتزم ، تشبها مع طلب الحكومة الاندونيسية " ضمان تنفيذ حق تقرير المصير تنفيذاً سليماً " ، انشاء جمعية شعبية اقليمية يضم أعضاؤها القادة التقليديين وغيرهم من الشخصيات البارزة فسي الميدانيين الاجتماعي والديني . اما الانتخابات المباشرة فستجرى فقط في المراكز السكانية كمدنيتي ديلي وبوكو حيث يوجد اثناستعلمون (S/PV.1908) .

٥٣ - وفي ٢٤ أيار / مايو ، جرت الانتخابات في الاقليم لاختيار اعضاء ١٣ " مجلس مقاطعة " وكان كل

(ح) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني /

يناير ، وشباط / فبراير ، وآذار / مارس ١٩٧٦ (S/12011) ، المرفق ، الفقرة ٣١ .

(ط) المرجع نفسه ، S/12011 .

مجلس مقاطعة " مؤلفا من ١٥ الى ٢٠ عضوا ، اختير منهم اثنان كمندوبين لدى " الجمعية الشعبية الاقليمية " باستثناء " مجلس مقاطعة بوبونارو الذي اختار ثلاثة مندوبين لان سكانه اكثر عددا . وبالإضافة الى المندوبين السبعة والعشرين الذين اختارتهم " مجالس المقاطعات " عين " رئيس الحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية " عشر شخصيات سياسية ودينية بارزة كأعضاء في " الجمعية الشعبية الاقليمية " .

٥٤ - وفي ٢١ أيار/مايو ، قررت " الجمعية الشعبية الاقليمية " ، في اجتماعها الاول المعقود في ديلي ان تقدم التماسا الى اندونيسيا من اجل ادمان الاقليم باندونيسيا بصورة رسمية . . ولم تقبل الدعوة بارسال مراقبين سوى سبعة دول هي : ايران ، تايلند ، ماليزيا ، المملكة العربية السعودية ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، والهند . وأنت الدول التالية بين تلك التي وجهت لها الدعوة ولم تقبلها : استراليا ، بابوا غينيا الجديدة ، سنغافورة ، الفلبين ، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان . وقد جاء في صحيفة " واشنطن بوست " (واشنطن ، مقاطعة كولومبيا) ان المراقبين لم تتح لهم فرصة التحقق من صحة الاجتماع " بوصفه عملية لتقرير المصير " لان اعمال الاجتماع دارت باللغة البرتغالية ولأن الشروحات كانت مقتضبة ، ولانه لم تتح للمراقبين فرصة الاجتماع بأعضاء " الجمعية " . وقد نددت الجبهة الثورية باستقلال تيمور الشرقية بانعقاد " الجمعية الشعبية الاقليمية " واعتبرته مناورة من اندونيسيا لاضفاء الشرعية على غزوها لتيمور .

٥٥ - وتشير التقارير الاخيرة الواردة من تيمور الى استمرار القتال ، خاصة على الساحل الشمالي للاقليم حيث تدعي الجبهة الثورية انها استعادت عدة قرى ، بما فيها قرية بالقرب من ديلي . وقد ذكرت الجبهة الثورية ان " اللجنة المركزية " للجبهة قد عقدت في الاقليم جلسة عامة ثانية أعلنت فيها انها ستواصل النضال المسلح (S/12133 ، المرفق ، الضميمة ١) .

٥٦ - وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦ ، أصدر رئيس اندونيسيا القانون ١٩٧٦ / ٧ الذي ينص على ادمان تيمور بجمهورية اندونيسيا واعتبار تيمور الشرقية مقاطعتها السابعة والعشرين . وقد عينت الحكومة الاندونيسية السيد ريس اروغو حاكما للمقاطعة والسيد لوبيس داکروز نائبا للحاكم .

المرفق الثاني *

مذكرة من الأمين العام مؤرخة في ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦

التمس الممثل الدائم بالنيابة لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة من الأمين العام أن
يعمم على أعضاء اللجنة الخاصة الوثيقة المرفقة طياً حول " موقف لاندونيسيا من مسألة تيمور".

* صدر سابقاً تحت الرمز A/AC.109/536 .

موقف اندونيسيا من مسألة تيمور

١ - قامت اندونيسيا ، قبل نشوب القتال في تيمور ، بتوضيح موقفها فيما يتعلق بانتهاء الاستعمار في تيمور البرتغالية ، وذلك على الوجه التالي :

" (أ) ان مسؤولية انتهاء الاستعمار تقع على عاتق البرتغال بوصفها الدولة القائمة بالادارة ؛

" (ب) ليرلاندونديسيا نفسها مطامع اقليمية ؛

" (ج) ان اندونيسيا قد عملت دوما على احترام وتأييد اعلان الامم المتحدة عن انتهاء الاستعمار ؛

" (د) تأمل اندونيسيا أن تجري ممارسة حق تقرير المصير بصورة ديمقراطية تتيح لجميع الفئات أن تعبر عن آرائها بشأن مصير الاقليم السياسي ؛

" (هـ) اذا قرر سكان تيمور البرتغالية ، في ممارسة ديمقراطية حرة لحقهم في تقرير المصير ، أن يصبحوا مستقلين بالاندماج باندونيسيا ، بالنظر الى العلاقات الوثيقة القائمة بين الشعبين ، فان اندونيسيا مستعدة للموافقة على ذلك " .

٢ - ان الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ، التي كانت مدعومة بعناصر غير مسؤولة من عناصر القوات العسكرية الاستعمارية التي زودت الجبهة بالاسلحة وبالدعم العسكري ، قد حاولت أن تفرض بالقوة على شعب تيمور معتقداتها السياسية الممثلة للاقلية . ونتيجة لذلك اضطر آلاف من الاشخاص الى اللجوء الى القسم الاندونيسي من تيمور هربا من الموت والعنف والاضطهاد . وقد أخذت اندونيسيا بعين الاعتبار الاضطراب القائم في الاقليم والنداء الذي وجهته اربعة احزاب سياسية محلية طلبا للنجدة ، فسمحت لمتطوعين اندونيسيين بدخول تيمور الشرقية لمساعدة شعبها على اعادة السلام والأمن .

٣ - أعلنت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ، في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ "استقلال الاقليم فردت الاحزاب الاربعة الاخرى على ذلك في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ باعلان اندماج الاقليم باندونيسيا . وكشود فعل منها على هذا الاعلان ، شددت اندونيسيا على أن أى قوار من هذا النوع يجب أن ينجم عن ممارسة شعب تيمور بكامله لحق تقرير مصيره . وفي ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، شكلت الاحزاب الاربعة معا الحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية ، التي اعترفت بها الحكومة الاندونيسية بوصفها السلطة القائمة فعليا في الاقليم .

٤ - وقامت اندونيسيا ، في محاولة منها للتعاون في تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ٣٨٤ (١٩٧٥) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، باقناع الحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية باستقبال الممثل الخاص للأمين العام وتقديم ما يلزم من تسهيلات لتنفيذ مهمته . وقد قام الممثل الخاص بزيارة تيمور الشرقية في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ .

٥ - وفي ٣١ ايار / مايو ١٩٧٦ ، اتخذت الجمعية الشعبية لتيمور الشرقية ، المنتخبة عسب الأصول ، قرارا رسميا ترجو فيه حكومة اندونيسيا قبول قرار شعب تيمور الشرقية بالاندماج مع جمهورية اندونيسيا . وعند ما قام وفد يمثل الجمعية الشعبية والحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية ، في ٧ حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، بتقديم طلب الاندماج الى الحكومة الاندونيسية ، قررت اندونيسيا ، قبل الموافقة على طلب الاندماج ، ايفاد بعثة الى الاقليم لتقصي الحقائق والتحقق من أن الطلب يمثل حقا رغبات أكثرية الشعب . وقد أرسلت حكومة اندونيسيا دعوات للأمين العام ومجلس الأمن واللجنة الخاصة لايفاد مراقبين الى تيمور الشرقية اما في فترة وجود البعثة الاندونيسية أو في وقت آخر في المستقبل القريب . كذلك أرسلت حكومة تيمور الشرقية ، المؤقتة آنذاك ، دعوات مماثلة ني بيان أصدرته أثناء مداولات مجلس الأمن حول مسألة تيمور في نيسان / ابريل ١٩٧٦ . وكان بإمكان هؤلاء المراقبين التنقل بحرية ضمن الاقليم ، بما في ذلك الأماكن التي تدعي الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية انها تحت سيطرتها . وكانت اندونيسيا تعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا التنقل الخالي من العوائق يتيسر للهيئات المختصة في الأمم المتحدة أن تتأكد بنفسها ، بأقصى الموضوعية ، من الأحوال السائدة في تيمور الشرقية ، وبالتالي أن تعمل بحرية واستقلال على تكوين رأيها الخاص فيما يتعلق بالرغبات الصحيحة لأكثرية الشعب . وقد عبرت اندونيسيا عن أسفها لعدم ورود ردود فعل ايجابية على هذه الدعوات . وفي خلال تلك الفترة ، ألغت الجمعية الشعبية لتيمور الشرقية والحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية على حكومة اندونيسيا بأن تتخذ تدابير سريعة لاضفاء الصفة الرسمية على اندماج تيمور الشرقية مع جمهورية اندونيسيا .

٦ - ونظرا لعدم وجود رد فعل ايجابي من قبل هيئات الأمم المتحدة وجدت حكومة اندونيسيا نفسها مضطرة الى التصرف وفق الطلب الملح المقدم اليها من حكومة وشعب تيمور الشرقية ؛ ولكنها قررت ، قبل أن تفعل ذلك ، أن تتحقق من رغبات الشعب بايفاد البعثة المكلفة بتقصي الحقائق . وفي ١٥ تموز / يوليه ١٩٧٦ ، أقر البرلمان الاندونيسي قانون الاندماج بناء على التقرير الايجابي الذي قدمته البعثة عند عودتها . وفي ١٧ تموز / يوليه ١٩٧٦ وقع رئيس اندونيسيا قانون الاندماج ونشره رسميا . وبانتهاء هذه العملية الدستورية اللازمة لاضفاء الصفة الرسمية على الاندماج ، أصبحت تيمور الشرقية جزءا لا يتجزأ من جمهورية اندونيسيا مؤلفة مقاطعتها السابعة والعشرين .

الفصل الثالث عشر

(A/31/23/Add.7(Part I))

جبل طارق

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٦٤	١ - ٤	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٦٤	٥	باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٦٥		المرفق - ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة

الفصل الثالث عشر

جيل طارق

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جيل طارق في جلستها ١٠٥٤ ، المقودة في ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ .
- ٢ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذه المسألة ، احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصفة خاصة القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١١ من هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ماتبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين " . كذلك اخذت اللجنة في اعتبارها اتفاق الرأي بشأن مسألة جيل طارق الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ (١) .
- ٣ - وكانت أمام اللجنة الخاصة ، اثناء نظرها في المسألة ، ورقة عمل اعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن بعض التطورات المتعلقة بالاقليم .
- ٤ - واشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة المعنية ، في اعمال اللجنة الخاصة اثناء نظرها في هذا البند .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٥ - قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٤٥ المقودة في ١٠ أيلول / سبتمبر ، على اثر بيان أدلى به رئيسها (A/AC.109/PV.1054) ، دون اعتراض ، ان تحيل الى الجمعية العامة ورقة العمل المشار اليها في الفقرة ٣ أعلاه ، بغية تسهيل نظر اللجنة الرابعة في البند ، وأن تدرس المسألة في دورتها التالية ، على ان يخضع ذلك الى التوجيهات التي قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها الحادية والثلاثين .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٣٤ (A/10034) ، الصفحة ١٢٠ ، البند ٢٣ .

المرفق*

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ - ٣		١ -	لمحة عامة
٤ - ١٠		٢ -	التطورات السياسية
١١ - ١٩		٣ -	الاضاع الاقتصادية
٢٠ - ٢٨		٤ -	الاضاع الاجتماعية والتعليمية

* مصدر سابقا تحت الرمز A/AC.19/L.1126.

(أ) جبل طارق

١ - لمحة عامة

ألف - الدستور

١ - مازال دستور عام ١٦٩٩ ساريا (ب) . وما يذكر أن ديباجة العرسوم الاشتراعي المتضمن دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩ تعلن أن " جبل طارق جزء من المستعمرات الحرة التابعة لجلالة الملكة ، وان حكومة جلالته قد اعطت شعب جبل طارق تأكيدات بأن جبل طارق سيبقى جزءا من مستعمرات جلالته الحرة ، مالم ينص قانون برلماني على غير ذلك ، والى أن يصدر مثل هذا القانون " . وتعلن الديباجة أيضا أن حكومة جلالته " لن تتخذ أبدا أية ترتيبات يؤول شعب جبل طارق بمقتضاها الى سيادة دولة أخرى ، ضد رغباته المعرب عنها بحرية وبطريقة ديمقراطية " .

باء - السكان

٢ - جرى تعداد للسكان في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ . وكانت الارقام الرسمية لتعداد السكان في الاقليم ، وكذلك التقديرات الرسمية لعدد السكان في نهاية عام ١٩٧٣ ، على النحو التالي :

١٩٧٣	١٩٧٠	
(التقديرات)	(الاحصاء)	
١٩٠٩٢	١٨٨٧٣	اهالي الاقليم الاصليون
٦٨٠٧	٥١٦٢	بريطانيون اخرون
٤٠٢٨	٢٧٩٨	اجانب
<u>٢٩٩٢٧</u>	<u>٢٦٨٣٣</u>	المجموع

(أ) تعتمد المعلومات الواردة في هذا الفرع على التقارير المنشورة والمعلومات التي أرسلتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام بمقتضى المادة ٧٣ (د) من ميثاق الامم المتحدة ، في ٨ تموز / يوليه ١٩٧٦ ، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ .

(ب) للاطلاع على التفاصيل انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/7623/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الحادي عشر ، العرفق ، الفقرات من ٧ الى ٢٣ .

٣ - أما تقديرات السكان المدنيين في نهاية عام ١٩٧٥ فقد بلغت ٩٣٤ ٢٩ نسمة .

٢ - التطورات السياسية

ألف - بيانا اسبانيا والمملكة المتحدة في الدورة
الثلاثين للجمعية العامة

٤ - في جلسة الجمعية العامة ٣٦٧ ٢ المقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، قال وزير الشؤون الخارجية لاسبانيا أنه رغم قرار الجمعية العامة ٣٢٨٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الذي حث المملكة المتحدة واسبانيا على الانتهاء من مفاوضاتهما ، لم يتم احراز أى تقدم يدعو الى الارتياح . ودحض الاعتبارات القانونية المبينة على أساس معاهدة أوترخت التي أثارتها المملكة المتحدة ، وأشار أيضا الى أن هذه الاعتبارات لم تمنع الجمعية العامة من أن تضع فسي اعتبارها أن انتهاء استعمار جبل طارق يتضمن عنصرين متميزين : سلامة أراضي اسبانيا ، التي قال أنها ينبغي أن تضمن ، ومصالح بعض السكان التي ينبغي حمايتها بالرغم من أنها غريبة عن مشكلة الاقليم . ولذلك أعرب عن الامل في أن تتمكن الحكومتان من تسوية النزاع حول جبل طارق عن طريق الاتفاق المتبادل (ج) .

٥ - وقال الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة ، ردا على بيان وزير خارجية اسبانيا أن رغبات سكان جبل طارق لها الاعتبار الاول بالنسبة الى حكومتها وأن هذه الرغبات المنعكسة في ديباجة القانون الاشتراعي الصادر عن البرلمان هي التي اسفرت عن وضع دستور جبل طارق الراهن موضع التنفيذ . وأضاف أن حكومته اقترحت على الحكومة الاسبانية أن تركز على العنصر الانساني للمشكلة ، وخاصة على موقف أهالي الاقليم الاسليين أنفسهم ، وانها تعتقد أنه من الاهمية بمكان أن تواعل الحكومتان ، عن طريق المباحثات ، التماس عناصر اتفاق يتم التوصل اليه عن طريق التفاوض ويكون مقبولا لجميع الاطراف المعنية . وقال انه بالرغم من الاتصال القائم بين الحكومتين ، فلم يتم الوصول بعد الى المرحلة التي يبرز فيها اساس مشترك يمكن للمفاوضات الموضوعية أن تبدأ على اساسه . غير أنه أضاف ان المباحثات كانت مفيدة وأن حكومته سوف تواعل محاولاتها (د) .

٦ - واستنادا الى ما جاء في التقارير الصحفية فقد جرت محادثات في لندن في ٢ آذار/ مارس ١٩٧٦ بين السيد جيمز كالا هان ، الذي كان وزيرا للخارجية وشؤون الكومنولث وقتها ، والسيد خوزيه ماري دي ارييلثا ، وزير الشؤون الخارجية لاسبانيا ، تناولت في جملة أمور ، مسألة جبل طارق وقد اعاد كل جانب خلال هذه المحادثات تأكيد موقفه .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الجلسات العامة ، الجلسة ٢٣٦٧ .

(د) المرجع نفسه ، الجلسة ٢٣٦٨ .

باء - المناقشات حول مستقبل الاقليم

٧ - يتبين من التقارير الواردة أن الحزبين السياسيين في الاقليم، وهما رابطة التقدم بالحقوق المدنية (وهي بزعامة السير جوشوا حسن، رئيس الوزراء) وحزب الادماج مع بريطانيا (ويقوده السيد موريس كسييراس زعيم المعارضة) قد أجريا، خلال السنة الماضية، مباحثات موسعة حول مستقبل الاقليم. وذكر أن المباحثات شملت مسألة الاقتصاد والمواطنة في إطار "مزيد من الروابط الرسمية مع المملكة المتحدة".

٨ - وتذكر التقارير أيضا أن الحزبين السياسيين بحثا، في ضوء الانتخابات المقبلة لعضوية مجلس الجمعية، التي تقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، مسألة إلغاء الهيكل الرسمي المكون من حكومة ومعارضة وأحلال نظام حكم عن طريق اللجان محله. واستنادا إلى ما جاء في الصحف فإن الحافز على هذه المباحثات كان "الشعور بأن جبل طارق مكان أصغر من أن يتحمل الأسلوب الراهن القائم على ديمقراطية وستمنستر، الذي يستثنى عددا من الأشخاص الكفاء من عملية الحكم لفترات مدتها أربع سنوات بعد الانتخابات".

٩ - وفي آب/أغسطس ١٩٧٦، ذكر أن مجلس النقابات العمالية في جبل طارق اقترح على حكومة المملكة المتحدة أن ترسل ممثلا إلى الاقليم لمشارك في المباحثات الدستورية. وذكر أن السيد انتوني كروسلاند، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث أشار في معرض رده، إلى أنه لا يرى أن الوقت مناسب لمثل هذه الزيارة وقال إن ما يحتاجه جبل طارق الآن هو فترة من الهدوء يمكن خلالها بحث المسائل التي تهم وتقلق الشعب ومناقشتها بشكل مستفيض وبطريقة هادئة ومعقولة، كما يمكن خلالها إجراء الانتخابات العامة. وذكر أنه تم الاعراب عن القلق والاهتمام في الاقليم تجاه رفض المملكة المتحدة طلبا للحزبين السياسيين بإجراء إصلاح دستوري واسع المدى من شأنه أن يزيد من تقوية روابط جبل طارق ببريطانيا. غير أن السير جوشوا حسن أصدر بيانا قال فيه أنه يثق ثقة كاملة بالحكومة البريطانية وأن الصلات التي تربط بين بريطانيا وجبل طارق "أقوى من أن تنقطع في أي وقت". وذكر أيضا أن رئيس الوزراء قال إنه يرى مستقبل جبل طارق يتطور في إطار أوروبي وأنه عمد إلى دراسة الطرقات والوسائل التي يمكن بها لجبل طارق أن يستفيد من روابطه مع المجتمع الاقتصادي الأوروبي.

جيم - الحالة على الحدود

١٠ - لا تزال الحدود مغلقة منذ عام ١٩٦٨ عندما لجأت اسبانيا إلى إغلاق حدودها البرية مع الاقليم عند بلدة لا لينيا ووقف خدمات السفن المعدية إلى جبل طارق. على أنه ذكر في شهر آيار/مايو أن هناك أملا في أن تعيد الحكومة الاسبانية الجديدة فتح الحدود، نظرا لأن اسبانيا وافقت على فتح الخطوط الهاتفية أثناء عيدى الميلاد والفصح. وانتشرت الأمال في الاقليم أيضا في أن تتمثل الخطوة التالية للحكومة الاسبانية في السماح للذواطين الاسبانيين بالتنقل من وإلى الاقليم، مع استمرارها في رفض السماح "للاجانب" من سكان جبل طارق بدخول اسبانيا.

٣ - الأوضاع الاقتصادية

الف - لمحة عامة

١١ - ليس لجبل طارق أية موارد زراعية أو غيرها من الموارد الطبيعية . أما الانتاج الصناعي فمقتصر على عدد من الشركات الصناعية الصغيرة التي تقوم بأعمال مثل تعبئة زجاجات الجعة (البيرة) ، والمياه المعدنية وما الى ذلك ، ومعظمها للاستهلاك المحلي . ويوجد في الميناء حوض صغير لاصلاح السفن ذو أهمية تجارية . وذكر ان السياحة هي أكثر الصناعات نموا في الاقليم .

١٢ - ويستخدم جبل طارق كميناء تتوقف فيه السفن السياحية ، بالإضافة الى وظائفه كميناء لتزويد السفن بالوقود وبالإمدادات والمياه . ويعود جزء من السبب في استخدام الميناء لأغراض شتى الى موقعه الاستراتيجي ، لان مضيق جبل طارق يعتبر خطا رئيسيا للحركة البحرية بين البحر الابيض المتوسط ومنطقة البحر الاسود والامريكتين وأوروبا وأفريقيا والهند والشرق الأقصى وأستراليا . وغلال عام ١٩٧٥ بلغ مجموع عدد السفن التجارية التي دخلت ميناء جبل طارق ٣٣ ٤٢ سفينة مجموع حمولاتها ١٤٧ مليون طن صافي مسجل . وكانت ٧٨٧ سفينة من هذا المجموع ، من السفن عابرة المحيطات بلغت حمولاتها ١٤٤ مليون طن صافي مسجل . وبالإضافة الى ذلك زار الميناء ٣٨٤ ٢ يختا .

١٣ - ولخص تقرير نشرته صحيفة " فاينانشيال تايمز " (الصادرة في لندن) بتاريخ ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، الحالة الاقتصادية العامة على النحو التالي :

" ان اقتصاد جبل طارق الصغير والمفتوح معرض الى حد كبير للتأثيرات الخارجية ، وبالرغم من أن هناك حملة نحو تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي ، فلا يمكن انجاز أى شيء جذري . اذ ليست هناك زراعة أو انتاج أولي . فالصناعات الخفيفة لم تزدهر كما أن الاقتصاد لا يزال يعتمد اعتمادا شديدا على النفقات الدفاعية للمملكة المتحدة " .

باء - الواردات والصادرات

١٤ - خلال عام ١٩٧٥ ، بلغت قيمة الواردات (باستثناء زيوت الوقود) ١٨٨٨ جنيه استرليني (هـ) . ويأتي الجزء الأكبر من هذه الواردات من المملكة المتحدة والبلدان الاخرى الاعضاء في المجتمع الاقتصادي الأوروبي . اما مصادر الامدادات الاخرى فمن بينها البلدان الاعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية الى جانب المغرب ، واليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية .

١٥ - وتكاد الصادرات من السلع ذات المنشأ المحلي تكون معدومة لان الاقليم يعتمد الى حد بعيد على كونه مركزا تجاريا لتوزيع السلع .

(هـ) ان العملة المحلية في الاقليم هي الجنيه الاسترليني .

جيم - الايرادات والنفقات

١٦ - بلغت النفقات الفعلية للسنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ مجموعه ٨٨٨ ملايين جنيه استرليني متجاوزة التقديرات بمبلغ ٦١٢ ٥٥٠ جنيهها . وبلغت النفقات المتكررة ٨٧٢ مليون جنيه ، أى بزيادة قدرها ٨٦٧ ٤٢٨ جنيه على التقديرات الاصلية . وبلغت رسوم الديون العامة ٤٦٦ ٤٢٦ جنيهها استرلينيا . أما البنود الرئيسية للايرادات والنفقات المتكررة عن السنة تلك فموردة في الجدول (ا) أدناه .

الجدول ١

جمل طارق : الايرادات والنفقات المتكررة ، ١٩٧٤ - ١٩٧٥

(بالجنيهاسترلينية)

ألف - الايرادات

٢ ١٩٥ ٠٩٥	الرخص ، وضرائب المكوس والاييرادات الداخلية غير الداخلة في فئات أخرى
٢ ١٥١ ٠٥١	الجمارك
٢ ٠٢٥ ٨٨١	الخدمات البلدية
٧٥٢ ٦٧٠	رسوم المحاكم أو المكاتب والمبالغ المدفوعة نظير خدمات معينة أو كمعونة
٤٣٣ ١٠١	ايجار الممتلكات الحكومية
٤٢٢ ٥٤٩	ايرادات متنوعة
٢٦٢ ١٤٥	مكتب البريد والبرق
٢٥٠ ٧٤٦	القواعد
٢٠٨ ٢٦٥	اليانصيب
٨٨ ٧٠٧	رسوم الميناء والرسو والرصيف
٨ ٧٩٠ ٢١٠	

باء - النفقات

٤ ٩٥٤ ٧٩٥	الخدمات الاجتماعية
٢ ٣٢٤ ٤٩١	الاشغال العامة

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

الخدمات البلدية	١ ٣٢٥ ٢٩٥
الإدارة	١ ٠٧٧ ٤٨٥
نفقات متنوعة	٧٤٨ ١٨٠
إقامة العدل والمحافظة على القانون والنظام	٥٠٤ ٠٦٠
معاشات التقاعدية	٤٨٥ ٦٥٦
رسوم الديون العامة	٤٢٦ ٤٦٦
	١١ ٨٤٦ ٤٢٨

١٧ - ويجرى تمويل النفقات الانتاجية عن طريق صندوق التحسين والانتماء . وفي سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، تلقى الصندوق مبلغ ٣٤ مليون جنيه (مقابل ٢٣ مليون جنيه في ١٩٧٢ - ١٩٧٣) . وبلغت النفقات من الصندوق ٣٢ مليون جنيه (في مقابل ٢٧ مليون جنيه في ١٩٧٢ - ١٩٧٣) . وكانت البنود الرئيسية هي الاسكان (٢٥ مليون جنيه) ومركز رياضي (١٤ ٠ ٢٥٧ جنيه استرلينا) ، وجهاز للتخلص من الفضلات (١٨ ٥ ٩٦ جنيه) والخدمات البلدية (٩١٦ ٧٤ جنيه) ، والمدارس (١٨ ٦٧١ جنيه) ، ومواقف للسيارات (١٩٤ ٤٦ جنيه) ، ومصنعاً للقطران (الأسفلت) (٨١١ ٤٤ جنيه) والخدمات الطبية (٣٥٠ ١٣ جنيه) .

دال - السياحة

١٨ - نمت صناعة السياحة في السنوات الاخيرة رغم الزيادة التي طرأت على نفقات السفر . ففي عام ١٩٧٥ وصل ١٢٩ ٦٤٣ زائراً الى الاقليم ، منهم ٥٣ ٩٥٨ شخصاً قدموا بطريق الجو و ٧٥ ٦٨٥ بطريق البحر . ومن هذا المجموع كان ٥٧ ٥٥٩ شخصاً من السياح و ٦٥ ٦٤١ من الزوار القادمين على السفن السياحية و ٦ ٤٤٣ من المسافرين المارين مروراً عبر (ترانزيت) . وازداد عدد السياح القادمين بطريق الجو بنسبة ٨١ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٧٤ ، في حين أن عدد السياح الذين نزلوا في فنادق (٢٣٢ ٤٠ شخصاً) ارتفع بنسبة ١٤ في المائة . وكان متوسط معدل شغل الفنادق ٤٤٨ في المائة . وتشير التقديرات الى أن ٩٥ في المائة من السياح قدموا من المملكة المتحدة . وفي عام ١٩٧٥ كان للخطوط الجوية البريطانية وخطوط جبل طارق الجوية ١٠ رحلات جوية مقررة في الاسبوع .

١٩ - وخلال الفترة المستعرضة ، بلغت نفقات دائرة السياحة في جبل طارق ١٧١ ٦٦٣ جنيه ،

بما في ذلك ٩٧ ٣١٠ جنيها (أى ٥٦٧ في المائة) انفقت على الدعاية وتشجيع السياحة . وبلغت الإيرادات ١٨ ٨٢٩ جنيها . وقدرت الدولة القائمة بالادارة نفقات السياح بما مجموعه ٤ ملايين جنيهه في عام ١٩٧٥ .

٤ - الاضاع الاجتماعية والتعليمية

الف - اليد العاملة

٢٠ - نظرا لأنسه ليس لجبل طارق موارد زراعية أو طبيعية أخرى ، فان فرص العمالة توفرها بصورة رئيسية جهات التوظيف الرسمية (وهي حكومة جبل طارق ، ووزارة الدفاع ، ووكالة الخدمات العقارية) ، الى جانب تجارة الجملة والقطاعي ، وخدمات الفنادق والمطاعم وتوفير المأكولات والمشروبات ، وخدمات الشحن ، وصناعة البناء . واستنادا الى ما أعلنته الدولة القائمة بالادارة فان البطالة ازدادت خلال عام ١٩٧٥ غير أن جميع العمال العاطلين يمنحون استحقاقات في مقابل تبرعاتهم المدفوعة بموجب خطة الضمان الاجتماعي (٩) .

٢١ - وفي الاونة الاخيرة قام خبير عيّن الحاكم باستعراض الاجور والمرتبات في الاقليم . واعلن **الخبير** في توصياته أنه ينبغي أن يكون لمعدلات الاجور والمرتبات نوع من العلاقة بتلك التي يجرى التفاوض عليها في المملكة المتحدة وأنه ينبغي ، كبداً يسترشد به ، أن تكون معدلات الاجور في جبل طارق تساوى ٨٠ في المائة تقريبا من تلك المدفوعة في المملكة المتحدة للدرجات الموازية من الموظفين .

٢٢ - وكان المعدل العام للاجور المدفوعة للراشدين في نهاية ١٩٧٥ عن الاسبوع المؤلف من خمسة أيام ومن ٤٠ ساعة عمل كما يلي : للعمال ٢٢ ٨٦ جنيها ؛ للعمال الصهرة ٢٣ ٢٩ جنيها ؛ لفئات العمال المتخصصين من ٢٣ ٧٢ جنيها الى ٢٥ ٤٨ جنيها ؛ للحرفيين من ٢٥ ٩٢ جنيها الى ٢٦ ٣٦ جنيها . أما علاوة تكاليف المعيشة فبلغت ٣٠٥ جنيها .

باء - الصحة

٢٣ - تتألف الخدمات الطبية والصحية الحكومية مما يلي : خدمات المستشفيات ؛ المعالجة الطبية

(و) للاطلاع على شرح لنظام الضمان الاجتماعي انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/2623/Rev.1) ، الفصل الثالث عشر ، الفقرات ٢٩ الى ٣١ .

الاختصاصية خارج مستشفيات الحكومة ؛ رعاية الطفولة والخدمات الصحية المدرسية ؛ المعالجة في المنزل أو في العيادات للأشخاص الذين تشملهم الخدمة الطبية ؛ وتقديم الخدمات الطبية في المنازل ؛ والخدمات الصحية في الميناء والمطار ؛ وخدمات التفتيش على الصحة العامة ، والمختبرات .

٢٤ - وفي ٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ بدأ العمل في مشروع التأمين الطبي الجماعي الموسع . ففي مقابل زيادة التبرعات ، يتمكن الأشخاص المسجلون ومعالوهم ، الى جانب حصولهم على المعالجة الطبية في العيادات الجراحية الحكومية او في منازلهم (الرسوم هي ٢٠ بنسا للاولى و ٥٠ بنسا للثانية) من الحصول على الادوية التي يصفها الطبيب الموظف بموجب هذا المشروع من الصيدليات المسجلة في المشروع بدفع مبلغ ١ بنسات لكل دواء .

٢٥ - وبلغت النفقات على الخدمات الطبية والصحية خلال ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ما مجموعه ٤٢٧ ٩٤٥ جنيها .

جيم - التعليم

٢٦ - يقوم مجلس التعليم ، بموجب قانون جديد صدر في ٢٦ نيسان /ابريل ١٩٧٤ بتقديم المشورة الى الحاكم في شؤون التعليم . ويتألف المجلس من وزير التربية (رئيسا) وستة اعضاء يعينهم الحاكم ، يكون تعيين احدى بترشيح من اسقف جبل طارق للطائفة الكاثوليكية ومدير التعليم . وينص القانون ايضا تأسيس مجلس استشاري للتربية الدينية .

٢٧ - والتعليم مجاني واجباري لجميع الاولاد الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ سنوات و ١٥ سنة . وفي نهاية ١٩٧٥ بلغ مجموع التلاميذ ٣٧٨ ٤ منهم ٣٧٥٩ في المدارس الابتدائية و ١٥٦١ في المدارس الثانوية . ومن بين مجموع التلاميذ في المدارس الابتدائية كان ٢٢٧٨ ٢ تلميذا مسجلين في مدارس حكومية ، و ١٠٠٠ في المدارس التابعة للقوات المسلحة و ٤٨١ في المدارس الخاصة .

٢٨ - وبلغت النفقات المتكررة التي اقرت في تقديرات الميزانية لسنة ١٩٧٥ ما مجموعه ٧٢٨ ٥٦٠ جنيها ، تمثل ٩٤ في المائة من مجموع تقديرات النفقات المتكررة . اما النفقات الفعلية فبلغت ٩٠٩ ٥٩٣ جنيها .

الفصل الرابع عشر

(A/31/23/Add.7(Part. II))

الصومال الفرنسي **

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٧٥	١ - ٤	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٧٦	٥	باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٧٧		المرفق - ورقة العمل التي اعتمدتها الأمانة العامة

** ملاحظة من المقرر : للاطلاع على التسمية الجديدة للاقليم ، أنظر الصفحة ٢ ،
الحاشية ١ .

الفصل الرابع عشر

الصومال الفرنسي (١)

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة الصومال الفرنسي في جلستها ١٠٥٤ ، المقعودة فـ١١ ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ .

٢ - وقد اخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصفة خاصة القرار ٣٤٨١ (د - ٣٠) ، المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١١ من هذا القرار " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تتل بعهد استقلالها والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين " . كذلك اخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٣٤٨٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ بشأن مسألة الصومال الفرنسي .

٣ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، اثناء نظرها في هذا البند مذكرة قدمت في اديس أبابا الى الرئيس من وزير خارجية اثيوبيا ، وذلك في ٣ أيار / مايو ١٩٧٦ ، ورسالة مؤرخة في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٧٦ موجهة الى الرئيس من الصومال ، ورسالة مؤرخة في ١٥ حزيران / يونيو ١٩٧٦ موجهة من الرئيس الى الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة (الفصل السابع من هذا التقرير ، المرفقات الثالث والرابع والخامس ، (ص ٨٢ - ٩٠) أعلاه) .

٤ - وكان معروضا على اللجنة أيضا ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (أنظر المرفق بهذا الفصل) تتضمن معلومات عن بعض التطورات المتعلقة بالاقليم .

(١) ملاحظة من المقرر : تنص نشرة المصطلحات رقم ٢٤٠ التي اصدرتها الامانة العامة في ١٥ نيسان / ابريل ١٩٦٨ (ST/CS/SER.F/240) على ما يلي :

" الاسم الجديد للاقليم المعروف سابقا باسم الصومال الفرنسي هو اقليم عفار وعيسى الفرنسي ... "

" وينبغي استعمال هذه التسمية ، التي تدخل الآن بناء على طلب الدولة القائمة بالادارة في جميع الوثائق ، فيما عدا الوثائق او النصوص التي استخدم فيها المتكلم او المؤلف اصطلاحا مختلفا " .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٥ - قررت اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٥٤ المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ، على اثر بيان من رئيسها ، ما يلي :

ان اللجنة الخاصة ، ان تأخذ بعين الاعتبار اهمية هذه المسألة وتعي ضيق الوقت المتبقي قبل افتتاح الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ؛ وان تذكر قرار الجمعية العامة ٣٤٨٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ؛ وان ترحب بجهود منظمة الوحدة الافريقية الرامية الى تعجيل عملية انتهاء استعمار الاقليم ، لاسيما القرار الذي اتخذه مجلس رؤساء دول وحكومات تلك المنظمة (٢) في دورته الثلاثين المنعقدة في موريشيوس ؛ وان تأخذ في الاعتبار المقرر الذي اتخذه بشأن هذه المسألة المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة كما تجلّى في الاعلان السياسي الذي اعتمده المؤتمر (٣) ، تقرر الاذن لمقررها بأن يحيل الى الجمعية العامة الوثائق الوثيقة الصلة بالبند ، لتيسير نظر اللجنة الرابعة فيها ، وتقرر استئناف النظر في المسألة في دورتها التي ستعقد في ١٩٧٧ ، مع عدم الاخلال بما قد تصدره الجمعية العامة من توجيهات في هذا الصدد .

(٢) A/31/269 .

(٣) A/31/197 ، المرفق الاول ، الفقرة ٣٧ .

المرفق*

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ - ٦		لمحة عامة	١ -
٧ - ١٥		التطورات الدستورية والسياسية	٢ -
١٦ - ٢٩		التطورات الأخرى	٣ -
٣٠ - ٥٣		مركز الاقليم مستقبلا	٤ -
٥٤ - ٦٢		التطورات التي حدثت منذ حزيران / يونيه ١٩٧٦	٥ -
٦٣ - ٧١		موقف الدول المجاورة	٦ -
٧٢ - ٧٤		القوات الفرنسية في جيبوتي	٧ -
٧٥ - ٩٠		الأوضاع الاقتصادية	٨ -
٩١ - ٩٣		الأوضاع الاجتماعية	٩ -
٩٤		الأوضاع التعليمية	١٠ -

الصومال الفرنسي (أ)

١ - لمحة عامة

١ - يقع الصومال الفرنسي على الساحل الشرقي لأفريقيا ، ويمتد بين خطي الطول ٣٠ ٣٩° و ٤١° شرقا وبين خطي العرض ١١° و ٣٠ ١٢° شمالا . وتبلغ مساحة الاقليم ٢٣٠٠٠ كيلومتر مربع ، أغلبها صحراوي أو شبه صحراوي . وللإقليم حدود مشتركة مع إثيوبيا شمالا وغربا وجنوب غرب ، ومصر الصومال جنوبا . ويمتد شاطئ الإقليم ٨٠٠ كيلومتر طولاً ، من رأس دويرا شمالاً إلى لويادا جنوباً . والاقليم في معظمه عبارة عن هضاب بركانية ، يحدها في بعض الأماكن سهولا وبحيرات منخفضة ، يقع بعضها (بحيرتا غسل والول) تحت مستوى سطح البحر . وليس في الإقليم مجارى مائية سطحية دائمة . ومناخ الإقليم حار جدا اثناء الجزء الأكبر من السنة . ويصل متوسط درجة الحرارة السنوية ٢٩٤٤ درجة مئوية في جيبوتي ، عاصمة الإقليم . والرطوبة عالية بالقرب من الساحل ولكنها تتناقص في الداخل . وسقوط الأمطار نادر وغير منتظم . ويبلغ متوسطه اقل من ١٢٧ ملميمتر سنويا .

٢ - وينقسم السكان إلى المجموعات الرئيسية الأربع التالية : العفار أو الدناكل ، الذين يتألفون من الدوهيامارا والاساهيامارا ؛ والعيسى ، وهم مجموعة صومالية تتألف من الأبقال والدلول والواردج ؛ والعرب ، وهم اساسا من اصل يمني أو سعودي ؛ وأوروبيين .

٣ - وطبقا لجريدة يقظة جيبوتي *Le Reveil de Djibouti* ، المادرة في ١١ آذار/مارس ١٩٦٧ (ب) ، قدر أن مجموع عدد سكان الإقليم في شهر آذار/مارس من ذلك العام يبلغ ١٢٥٠٥٠ نسمة ، يمكن تصنيفهم على النحو التالي :

٥٨ ٢٤٠	العيسى
٤٨ ٢٧٠	العفار
١٠ ٢٥٥	الأوروبيون والمتوطنون
٨ ٢٥٨	العرب
١٢٥ ٠٥٠	

(أ) للاطلاع على التسمية الجديدة للإقليم ، انظر نشرة المصطلحات العدد ٢٤٠ (ST/CS/SER.F/240) ، التي اصدرتها الأمانة العامة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٦٨ . وللإطلاع على معلومات مفصلة بشأن هذا التغيير ، انظر ايضا الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والعشرين ، العرفقات ، الاضافة للبند ٢٣ من جدول الأعمال (A/7200/Rev.1) الفصل الخامس عشر ، المرفق ، الفقرتان ١ و ٧ .

(ب) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 75.XIII.1 .

- ٤ - ويقال انه قد صنف من اصل هذا العدد كأجانب ٢٨ ٤٣٠ من العيسيين ، و ١ ٧٠٠ من العفار ، و ٢ ٦٠٠ من الأوروبيين ، و ١ ٢٠٠ من العرب .
- ٥ - وطبقا لما ورد في عولية الأمم المتحدة الديموغرافية (ب) U.N. Demographic Yearbook ، قدر عدد سكان الاقليم ، في عام ١٩٧٤ ، بـ ١٠٤ ٠٠٠ نسمة ، بكثافة قدرها ٥ نسمة لكل كيلومتر مربع وبمعدل زيادة في السكان يبلغ ٢٣ في المائة .
- ٦ - تفيد بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في تقريرها (ج) انها لم تتمكن من التثبت من العدد الصحيح للسكان ، سواء في مدينة جيبوتي ام في الاقليم بكامله . وتتراوح الأرقام المعطاة للبعثة من ٢٥٠ ٠٠٠ الى ٥٠٠ ٠٠٠ بالنسبة للاقليم بكامله ، ويقدر الاتحاد الوطني من اجل الاستقلال عدد السكان بما يتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ الى ٥٠٠ ٠٠٠ . وقد قيل ان ما يتراوح بين ١٠٠ ٠٠٠ و ١٣٠ ٠٠٠ من اصل ذلك العدد يقيمون في مدينة جيبوتي ، و ٢٥٠ ٠٠٠ في الجزء المتبقي من الاقليم ، وان ١٠٠ ٠٠٠ هم من الأجانب . واما الرابطة الشعبية الافريقية من اجل الاستقلال فتقدر عدد سكان الاقليم بحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ ، منهم ٢٣٠ ٠٠٠ يعيشون في جيبوتي . واما جبهة تحرير الساحل الصومالي ، فتقدر عدد سكان الاقليم بـ ٤٥٠ ٠٠٠ نسمة يعيشون في الاقليم ، و ٣٠ ٠٠٠ لاجئ في الصومال واثيوبيا و ٢٠ ٠٠٠ من الرحل . وذكرت السلطات الاثيوبية للبعثة انها تقدر عدد السكان بـ ٢٨٥ ٠٠٠ موزعين بالتساوي بين عفار وعيسى ، ويوجد من اصل هذا المجموع حوالي ٣٠ في المائة من المغتربين غير المقيمين . وابلغت السلطات الصومالية البعثة انها تقدر عدد السكان حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة ، منهم ٢٥٠ ٠٠٠ يعيشون في جيبوتي ؛ وبلاضافة الى هذا العدد ، هناك حوالي ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من اللاجئين في الصومال (د) .

- (ج) تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية الموفدة الى ما يسمى بالصومال الفرنسي (جيبوتي) OAU CM/759/XXVII, 1976 ، المنسوخ .
- (د) افادت فيها بعد البعثة الدائمة للصومال الأمين العام بأنها تقدر وجود حوالي ٤٠ ٠٠٠ من اللاجئين في الصومال .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - هيكل الحكومة

- ٧ - وردت المعلومات الأساسية المتعلقة بالمركز الدستوري للأقليم في تقارير سابقة للجنة الخاصة قدمت إلى الجمعية العامة (هـ). على أنه يمكن أن يقال باختصار أن الصومال الفرنسي يتمتع ، بمقتضى القانون الأساسي الذى أقر في ١٩ آذار/مارس ١٩٦٧ ، عن طريق الاستفتاء ، بمركز إقليمي ما وراء البحار داخل الجمهورية الفرنسية . والأقليم يتمتع بالاستقلال الذاتي من الناحية المالية ، وهو ممثل في البرلمان الفرنسي وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفرنسا .
- ٨ - وقد وضع الهيكل السياسي للأقليم بالقانون الصادر في ٣ تموز/يوليه ١٩٦٧ المتعلق " بتنظيم إقليم غفار وعيسى الفرنسي " (و) وتتألف هيئات الإقليم ، بمقتضى ذلك القانون ، من مجلس للحكومة ومجلس نواب تمثل فيه طوائف الإقليم المختلفة تمثيلاً عادلاً .
- ٩ - وينقسم الصومال الفرنسي ، من الناحية الإدارية ، إلى منطقة جيبوتي وأربع دوائر هي دخیل ، وعلي صابية ، وتاجورة ، وأوبوك . وتتألف السلطة القضائية في الإقليم من محكمة الاستئناف العليا والمحكمة الابتدائية وعدد من المحاكم القائمة على العرف والتقاليد .

باء - انتخابات سنة ١٩٧٣

- ١ - لقد أسفرت أحدث الانتخابات العامة ، وهي الانتخابات التي أجريت في الإقليم في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ عن انتخاب أعضاء مجلس النواب الـ ٤٠ . وتبين من النتائج الرسمية للانتخابات أن القوائم التي كان يؤيدها السيد علي عارف برهان رئيس مجلس الحكومة حصلت على ٢٦ ٨٥٥ صوتاً تمثل نحو ٧٥ في المائة من مجموع الأصوات المدلى بها مقابل ٨ ٥٣٦ للقوائم الأخرى . وفاز حزب الحكومة ، أى حزب " الوحدة والتقدم في إطار المجموعة الفرنسية " ، بذلك ، بالـ ٤ مقعداً كلها في مجلس النواب . وعلى اثر شكاوى تقدمت بها الأحزاب المعارضة عن حدوث

- (هـ) للاطلاع على أحدث هذه التقارير ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السادس عشر ، المرفق ، الفقرات ٦ - ١٩ .
- (و) أنظر القانون رقم ٦٧ - ٢١ الصادر في ٣ تموز/يوليه ١٩٦٧ ، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية ، الصادرة في ٤ تموز/يوليه ١٩٦٧ والجريدة الرسمية للأقليم ، الصادرة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٦٧ .

٣ - التطورات الأخرى (ج)

ألف - الحالة في جيبوتي

١٦ - أخذ الموقف السياسي يتدهور باطراد في جيبوتي منذ أواخر عام ١٩٧٥ واتسم هذا الموقف بتزايد حركة القمع مضحوا بعدد من الاجراءات كالتفتيش والطرود من الاقليم والعمليات البوليسية واطلاق حزام التجول والاعتقال . وقامت الرابطة الشعبية لاقليم عفار وعيسى كذلك ببعض المظاهرات العامة .

١٧ - ونجا السيد علي عارف (أنظر الفقرة ١٠ أعلاه) من محاولة للاعتداء على حياته في ٥ كانون الأول / ديسمبر . وفي ١٨ كانون الأول / ديسمبر قتل اثنان من الحرس الخاص للسيد علي عارف طفلين . وفي ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ قُتل أحد رجال الشرطة . وبلغ السيد ديني الناطق بلسان " الرابطة الشعبية لاقليم عفار وعيسى " الذي أودع السجن في ٦ شباط / فبراير وأفرج عنه في ٢٠ شباط / فبراير عن اعتقال ٧٢ طفلا تتراوح أعمارهم بين ٨ سنين و ١٦ سنة في نفس السجن الذي قد أسرف فيه ، وذكر ان السبب في وجود هؤلاء الأطفال في السجن كان أنهم لا يحملون اوراق هوية فرنسية . وقال السيد ديني في ذلك الخصوص ان " الأطفال الذين كانوا في باص "لويادا" كانوا في النهاية أسعد حظا وكانت امامهم فرص أفضل من السجناء الصغار في سجن " غابود " الذين يجب شجب المعاناة التي يلاقونها " (أنظر الفقرات من ٢٦ الى ٢٩ أدناه) .

١٨ - وفي ١٨ شباط / فبراير ١٩٧٦ أصدرت السلطات الفرنسية بيانا أجابت فيه على الاتهامات التي صدرت من السيد ديني وأشار البيان الى أن بالاقليم مؤسستين منفصلتين للأحداث الجانحين : فهناك اصلاحيات أحداث تقع بجوار سجن " غابود " كان فيها في ذلك الوقت ١٩ حدثا محبوسين لجرائم صغيرة (سراقات وتشرد) . وأضاف البيان انه رغم ان جميع الأحداث كانوا من أبناء البلد فانهم لم يكونوا يحملون اوراق هوية لصغر سنهم وان بالاقليم بالاضافة الى ذلك مركز للاستقبال في سجن " غابود " للأحداث "الأجانب" وانهم ينصلون عن القسم المخصص للكبار وذلك لأسباب انسانية واجتماعية . وانه كان هناك في ذلك الوقت ٦٠ من الأحداث في مركز الاستقبال وانهم أودعوا في هذا المركز بناء على أمر من قاضي الدرجة الأولى أو بناء على قرار من المدعي العام للجمهورية نتيجة لارتكابهم مخالفات قانونية يسيرة .

١٩ - واحتج السيد ديني كذلك على ما أسماه بالعمليات التي قام بها الجيش الفرنسي في جيبوتي منذ ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ وخاصة ما قام به في ٢ شباط / فبراير من هدم مستوطنة "بلبالا" وهي مستوطنة افريقية تقع خارج سور الاسلاك الشائكة التي تحيط بمدينة جيبوتي . وطبقا لما قاله ممثل الصومال وهو يتحدث في مجلس الأمن كان تدبير "بلبالا" على يد الفرنسيين وما تلا ذلك من طرد معظم السكان ، الذين بلغ عددهم عدة آلاف ، من الاقليم حلقة من سلسلة الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها السلطات الفرنسية .

(ج) تتناول هذه التطورات الفترة التي تنتهي في ايار / مايو ١٩٧٦ .

٢٠ - ووفقا لما قالته السلطات الفرنسية فان "بلبالا" قد أصبحت بالتدريج مدينة من "مــــــدن الأكوخ" لا تخضع لتنظيم وليس فيها مياه أو مرافق صحية وان سكانها يبلغون نحو ١٥٠٠ شخص ، وانها قد ازيلت بالتالي بسبب المشاكل التي تتعلق بالصحة والنظام العام التي كانت تثيرها . وفي ١٣ نيسان /ابريل نشرت صحيفة "لوموند" خبرا مؤداه ان عضوا سجيناً من أعضاء "جبهة تحرير الساحل الصومالي" قد قتل في ١٠ نيسان /ابريل ١٩٧٦ اثنا محاولة قام بها احد رفاقه للهرب .

٢١ - وتلا ذلك في ايار/مايو ، خلال زيارة بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية لمدينة "تاجورة" (أنظر الفقرتين ٥٠ - ٥١ أدناه) وهي ثاني مدن الاقليم من حيث الأهمية ، ان أطلق الحرس الاقليمي الرصاص على بعض المتظاهرين المسالمين وقتل احد الأشخاص وجرح ١٤ . وأبلغت بعثة منظمة الوحدة الافريقية بعد ذلك ان من قتل ومن جرحوا كانوا أعضاء في "حركة التحرير الشعبية" وان الشرطة لم تتلق اوامرها من المفوض السامي بل من حكومة الاقليم . واتهم ممثلو "الرابطة الشعبية لاقليم غفار وعيسى" فرنسا في بيان صدر بتاريخ ٣ ايار/مايو ، بأنها مسؤولة عن ذلك الحادث . ووفقا لما أدلى به مكتب المفوض السامي الفرنسي ، فان قوات الأمن المحلية كانت قد فقدت السيطرة على الموقف وان السلطات الفرنسية قد عادت بعد ذلك لتحمل المسؤولية عن الشرطة المحلية التي كانت حتى ذلك الوقت تابعة للحكومة المحلية .

٢٢ - وفي ٤ آذار/مارس ، ألقي الأمر الذي يحظر "أى تجمع لأكثر من خمسة أشخاص وأى استعراضات في الطريق العام" ، وفي ٥ آذار/مارس رفع حظر التجول الذي كان ساريا منذ ٤ شباط/فبراير ١٩٧٦ في الأحياء الافريقية من مدينة جيبوتي .

٢٣ - واتسمت نشاطات "الرابطة الشعبية لاقليم غفار وعيسى" في الاقليم بتنظيم مظاهرات عامة كبيرة كان أنجحها المظاهرات اللتان نظمتهما في ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ و ١١ شباط/فبراير ١٩٧٦ . ورغم حظر تجمع اكثر من خمسة اشخاص فقد نجحت "الرابطة الشعبية لاقليم غفار وعيسى" في تجميع آلاف من المؤيدين . وفي مقالة ظهرت في صحيفة "لوموند" في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ جاء ان نجاح المظاهرات التي نظمها "الرابطة الشعبية لاقليم غفار وعيسى" تنبئ عن "نضج سياسي ، وقدرة على التنظيم وجدية تبرر رغبتها في ان تظهر كحزب مستعد لتولي السلطة" .

٢٤ - ووفقا لتقارير مؤرخة في نيسان /ابريل ١٩٧٦ ، فان حكومة السيد علي عارف كانت تمر بأزمة أسفرت عن عدد من الاستقالات . ففي ٧ ايار/مايو ١٩٧٦ ، قدم السيد احمد ولد علي وزير الخدمة المدنية استقالته بعد ان صرح بأن "حكومة السيد علي عارف برهان لم تعد تلبى تطلعات الاغلبية العظمى من السكان" . وتبع هذه الاستقالة ، التي كانت قد سبقتها استقالة السيد محمد جامع الاب ، وزير الأشغال العمومية والمواصلات والسياحة ، استقالة السيد عبد الله أحمد جاد نائب جيبوتي . ومن بين أعضاء المجلس النيابي الـ ٤٠ هناك ١٩ نائبا يعارضون الآن السيد علي عارف .

٢٥ - وفي منتصف ايار/مايو ، نقل عن السيد علي عارف ، خلال زيارة قام بها الى مدينة باريس ، انه قال ان الموقف في الاقليم قد اصبح مثيرا للبلبل الشديدة واتهم فرنسا بأنها لا تحافظ على النظام في الاقليم وفقا لسياستها المعلنة للأخذ بيد الاقليم حتى ينال استقلاله .

(ط) تقرير بعثة منظمة الوحدة الافريقية لتقصي الحقائق ، المرجع السابق الذكر، ص ٤٧ .

باء - خطف الأطفال في جيبوتي

٢٦ - وفي شباط/فبراير نقل خبر مؤداه أن أعضاء عاملين من " جبهة تحرير الساحل الصومالي " قاموا بخطف بعض الأطفال . ووفقا للرواية التي أدلت بها السلطات الفرنسية ، حدث في ٣ شباط/فبراير أن قام أربعة أشخاص مسلحين يدعون أنهم أعضاء في " جبهة تحرير الساحل الصومالي " بخطف ٣٠ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ سنة كانوا في باص مدرسي في ضاحية من ضواحي جيبوتي ، وبعد أن أنزل الخاطفون أحد الركاب الكبار من الباص قادوا الباص الى الحدود الصومالية حيث اضطروهم عائق في الطريق الى التوقف .

٢٧ - واعترفت " جبهة تحرير الساحل الصومالي " بمسؤوليتها عن خطف الأطفال واشترطت الشروط الآتية للإفراج عنهم : الاستقلال فير الشروط وفير المقرون بالمشاركة الأجنبية ؛ والقضاء على النظام الاستعماري القائم بأجمعه ؛ والإفراج عن جميع المسجونين السياسيين . وصحب هذه الطلبات تهديد بقتل الرهائن فوراً فيما اذا رفضت السلطات الفرنسية الاستجابة لهذه الشروط .

٢٨ - وفي ٤ شباط/فبراير ، وبعد أن فشلت المحاولات التي بذلت للتفاوض ، قامت سلطات الاقليم الفرنسية بعملية لتخليص الأطفال . ومكّن هجوم الجنود الفرنسيين على الباص باطلاق سراح الأطفال وأسفر عن مقتل سبعة أشخاص بينهم أحد الأطفال والخابطين الأربعة واثنين من الصوماليين كانا قد ركبوا الباص أثناء محاولات التفاوض . وجرح أيضا عدد من الأطفال ومن الجنود الفرنسيين . وقد تمخضت العملية أيضا عن صدام قصير في لويادا نتج عنه وقوع عدد من القتلى والجرحى في الجانب الصومالي من الحدود . وقالت حكومة الصومال في هذا الصدد ان الحكومة كانت ، حين هاجمت القسوات الفرنسية الباص ، تتفاوض مع " جبهة تحرير الساحل الصومالي " لتأمين سلامة الأطفال .

٢٩ - وبناء على طلب فرنسا (ى) والصومال (ك) ، عقد مجلس الأمن في ٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ للنظر في هذا الحادث (ل) . وجاء في خطاب من الممثل الدائم لفرنسا أن حادثا خطيرا قد حدث في لويادا في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٦ ان أطلق الرصاص على القوات الفرنسية التي كانت تقوم بتخليص باص بداخله ٣١ طفلا كانوا محتجزين كرهينة ، من أسلحة ثقيلة بالاقليم الصومالي . ووجهت الرسالتان الواردتان من الصومال (٢) الانتباه الى الموقف الحرج السائد في الصومال الفرنسي وقالتا ان القوات المسلحة الفرنسية التي تتخذ لها قاعدة فيما يدعى بالصومال الفرنسي قد ارتكبت عملا سافرا من أعمال العدوان الذي لم يكن هناك دافع اليه ضد جمهورية الصومال الديمقراطية حين قامت في ٤ شباط/فبراير بهجوم بالمدفعية الثقيلة على مدينة لويادا الواقعة على الحدود وقتلت عددا من رجال الشرطة والنساء والأطفال وأصابت عددا آخر من الأشخاص بجراح .

(ى) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير ، وشباط/فبراير ، وآذار/مارس ١٩٧٦ (S/11961) .

(ك) المرجع نفسه ، S/11969 .

(ل) أنظر S/PV.1889 . وأنظر أيضا الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير ، وشباط/فبراير ، وآذار/مارس ١٩٧٦ (S/11974 و S/11977 و Add.1 و S/11979 و S/11987 و S/11988 و S/11989) .

(م) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير ، وشباط/فبراير ، وآذار/مارس ١٩٧٦ ، (S/11965 و S/11969) .

٤ - مركز الاقليم في المستقبل (ن)

ألف - البيانات التي أدلت بها السلطات الفرنسية والمحلية

٣٠ - أكدت الحكومة الفرنسية في بيان صدر في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ان الاقليم سائر نحو الاستقلال وحددت الوسائل والطرق الكفيلة بتحقيق هذه الغاية . ووفقا لهذا البيان فان فرنسا تعتبر ان عليها واجبا لتأمين " حصول الاقليم على السيادة الدولية عن طريق . . . صيانة سلامة حدوده ، وتأمين أمنه ، والحفاظ على كرامة شعبه " . وان فرنسا ، تحقيقا لهذه الغاية ، على استعداد " لضمان سلامة (الاقليم) وأمنه " وانها ستحاول الحصول على الضمانات اللازمة من البلدان المعنية بصورة مباشرة ومن الهيئات الدولية والاقليمية .

٣١ - كذلك صرحت الحكومة الفرنسية بأن فرنسا ان تؤكد لشعب الاقليم حقه في تقرير المصير ستضع الحلول الكفيلة بتأمين احتلال الدولة الجديدة مكانها في المجتمع الدولي في احسن الظروف الممكنة وانها ستواصل تنميتها في جو من الصداقة والتعاون مع فرنسا . وازافت الحكومة الفرنسية انها على استعداد لتعزيز الفرص الاقتصادية للدولة المقبلة بمساعدتها على البقاء كمنفذ بحري لجزء من افريقيا الشرقية وتأمين صون الضمانات الخاصة بالمواصلات والتجارة .

٣٢ - كذلك دعت السلطات الفرنسية في بيانها زعماء الاقليم السياسيين الى ان يقوموا ، في إطار المؤسسات المحلية ، بجمهورية جماعية بتحديد المبادئ الدستورية والديمقراطية التي تكفل احترام حقوق الأقليات .

٣٣ - أما فيما يتعلق بتاريخ الاستفتاء المشار اليه في البيان فقد اعلن السيد اوليفيه ستيرن ، وزير الدولة للمناطق والأقاليم الفرنسية الواقعة فيما وراء البحار ، في ١٢ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، انه ليس من المستحيل اذا تحققت جميع الضمانات في الوقت المناسب ان يعقد الاستفتاء في جيبوتي قبل نهاية عام ١٩٧٦ .

٣٤ - ووفقا لما جاء في مقالة نشرت في صحيفة " لوموند " في ١٢ آذار / مارس ١٩٧٦ ، فان سياسة الحكومة الفرنسية تتضمن النقاط الثلاث الآتية :

(أ) - يجب ان تكون الترتيبات المتعلقة بالاستفتاء موضع اتفاق بين مختلف عناصر السكان مع اخذ مختلف وجهات النظر والاتجاهات السياسية في الاقليم بعين الاعتبار ؛

(ب) - سيسمح للمنظمات الدولية المعنية وللأمم المتحدة والمنظمة الوحدة الافريقية ولجامعة الدول العربية بايفاد مراقبين ؛

(ج) - لن يكون الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فرنسية شرطا مسبقا لحصول الاقليم على الاستقلال ، رغم ان فرنسا ستكون على استعداد للاحتفاظ بوجود عسكري بعد الاستقلال اذا طلبت حكومة الدولة الجديدة منها ذلك .

(ن) - المعلومات الواردة في هذا القسم تتناول الفترة التي تنتهي في آخر ايار / مايو ١٩٧٦ .

٣٥ - وبعد ان صدر بيان الحكومة الفرنسية صرح السيد علي عارف رئيس مجلس حكومة الاقليم بأن جميع سكان الاقليم تقريباً راغبون في الاستقلال في جو من الصداقة مع فرنسا والتعاون الكامل في جميع المجالات بما في ذلك الشؤون العسكرية والاقتصادية والمسائل التي تتعلق بسلامة الحدود . وقال السيد علي عارف ان فرنسا ملتزمة بمعقد مفاوضات وخاصة في افريقيا من أجل تأمين احترام الدولتين المجاورتين لجيبوتي لسلامة الاقليم وان منظمة الوحدة الافريقية تتكفل بأن يحترم البلدان المذكوران الدولة المقبلة .

٣٦ - وصرح السيد ستيرن في نهاية شهر آذار/مارس بأنه دعا لعقد مؤتمر خلال النصف الثاني من نيسان/ابريل يجمع مختلف المجموعات السياسية بغرض مناقشة المسائل الدستورية . وقيل ان كلا من " الرابطة الشعبية لاقليم عفار وعيسى " و " جبهة تحرير الساحل الصومالي " قد رفضتا هذه المحادثات .

٣٧ - وفي ٥ نيسان/ابريل ، عقد السيد جان فرانسوا بونسيه وزير الدولة للشؤون الخارجية مؤتمراً صحفياً في باريس على اثر جولة في الخارج استمرت اسبوعاً زار خلالها القاهرة واديس أبابا ومقدشيو وكيبالا ، أشار فيه الى المبدأ الاساسي للسياسة الفرنسية بالنسبة للاقليم ألا وهو اجراء استفتاء وقال انه من المحتمل ان يجري هذا الاستفتاء قبل نهاية العام . وقال السيد فرانسوا بونسيه ان الاستفتاء ستسبقه مشاورات بين السلطات الفرنسية ومختلف المجموعات السياسية في الاقليم وان الانتخابات ستتم بعد انتهاء الاستفتاء وان لجنة من منظمة الوحدة الافريقية ومراقبين سيدعون الى الاقليم وان فرنسا ستقدم عرضاً للتعاون الى الدولة الجديدة وخاصة فيما يتعلق بالتعاون العسكري .

٣٨ - وصرح السيد فرانسوا بونسيه كذلك بأن " سياسة حصول البلد على الاستقلال والطريقة التي تنفذ بها مفهومتان ومقبولتان تماماً من جميع البلدان الافريقية باستثناء بلد واحد هو الصومال "، وصرح أخيراً بأن " أولئك الذين عقدت معهم محادثات قد اتخذوا موقفاً سلبياً بشأن موضوع القاعد العسكرية " . ثم أضاف " نحن لم يكن في نيتنا مع ذلك على الاطلاق ان نحتفل بقاعدة في جيبوتي " .

٣٩ - وفي مؤتمر صحفي عقد بعد ذلك في باريس في ١٧ ايار/مايو ، نقل عن السيد ستيرن أنه صرح بأن مناقشات هامة بشأن مستقبل الاقليم ستعقد في باريس ابتداءً من ٢٥ ايار/مايو وان " جميع المجموعات السياسية في الاقليم " ستشارك في هذه المناقشات . وأشار السيد ستيرن في هذا الخصوص الى ان الدعوة التي وجهت من الحكومة الفرنسية لعقد مؤتمر قد قبلت من جانب " جميع التشكيلات السياسية " في الاقليم .

با* - رد فعل الاحزاب السياسية قبل اجتماعات باريس

الاتحاد الوطني للاستقلال

٤٠ - ايد حزب الحكومة ، بقيادة السيد علي عارف ، السياسة الفرنسية ولكنه دعا الى استمرار الوجود الاقتصادي والعسكري لفرنسا في الاقليم . وأعرب السيد علي عارف عن أمله في أن يجري استفتاء في نهاية عام ١٩٧٦ ، ثم تصادق الجمعية الوطنية الفرنسية على نتائج التصويت ويتم انشاء جمعية تأسيسية في جيبوتي .

٤١ - وفي آذار/مارس قال السيد علي عارف بأنه سيطلب الى منظمة الوحدة الافريقية ان تكفل امتناع الصومال واثيوبيا عن أية مطالبات في الاقليم بعد نيله الاستقلال .

٤٢ - وذكرت التقارير أن مجموعة معارضة جديدة تشكلت في نيسان/ابريل ١٩٧٦ داخل الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال ، وذلك بقيادة السيد بركات عوراد . وهذه المجموعة ، وهي تضم ١٨ من ٤٠ من أعضاء مجلس النواب ، عارضت السيد علي عارف وقالت بأنها لن تشارك في المؤتمر الذي تقترعه فرنسا في ظل الظروف الراهنة .

الرابطة الشعبية لاقليم عفار وعيسى

٤٣ - أشارت الرابطة الشعبية لاقليم عفار وعيسى الى قرارها المؤيد للاستقلال "غير المشروط" ، ولكنها في الوقت نفسه ، اعتبرت بيان الحكومة الفرنسية بشأن طرق ووسائل الاعداد للاستقلال غامضا (انظر الفقرات من ٣٠ الى ٣٣ أعلاه) وطلبت ايضاحات فيما يتعلق بنقاط عديدة .

٤٤ - وترى الرابطة الشعبية لاقليم عفار وعيسى أن بيان كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ لا يختلف اختلافا جوهريا عن البيانات السابقة للحكومة الفرنسية . وهو في نظر الرابطة الشعبية لا يعد و كونه تكتيكا للتأخير شبيها بالبيانات السابقة ، وأنه ، بالتواطؤ مع ما يسمى بالحكومة المحلية - وهي حكومة عميلة ومضطبعة - قد خلق حالة من عدم الشرعية من شأنها تأخير استقلال القطر أو الحيلولة دونه .

٤٥ - وكانت الرابطة الشعبية لاقليم عفار وعيسى قد رفضت من قبل الاشتراك في اجتماعات اقترهت فرنسا عقدها لمناقشة المسائل الدستورية لأنها كانت ترغب باجراء محادثات ثنائية مباشرة مع فرنسا ، ان تعتبر أن الطرفين الوحيدين المؤهلين لمناقشة الاستقلال هما المستعمر والمستعمر ، أي شعب الاقليم والحكومة الفرنسية .

جيم - رد فعل حركات التحرير

جبهة تحرير الساحل الصومالي

٤٦ - ترى جبهة تحرير الساحل الصومالي أنه إذا كانت فرنسا ترغب في إنهاء استعمار الصومال الفرنسي " فلا يكفي منها مجرد إصدار بيان عن نيتها ، بل يجب عليها أن تحدد متى وكيف سيتم تنفيذ إنهاء الاستعمار " .

٤٧ - وجاء في تقارير نشرة ايار/مايو ١٩٧٦ أن جبهة تحرير الساحل الصومالي أعلنت في وثيقة بيضاء قد متها الى بعثة خاصة تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية قامت بزيارة الاقليم (انظر الفقرات من ٥٠ - ٥١ أدناه) انها ترفض السياسة الفرنسية وتعتبر أنها قد تؤدي الى الحرب . ولذا طلبت بشكل واضح أن تقوم الحكومة الفرنسية بالغاء الاستفتاء المقترح ، وتحل حكومة الاقليم الحالية ، وترفع الاسلاك الشائكة من حول جيبوتي ، وتطلق سراح جميع المحتجزين السياسيين وأن تعيد المبعدين الوطنيين الى وطنهم وتلغي قانون الطوارئ .

حركة تحرير جيبوتي

٤٨ - أعرب ممثلو حركة تحرير جيبوتي عن ارتياحهم لأن الملاحظات التي أبدتها مثل فرنسا فيما يتعلق بمستقبل جيبوتي تؤيد التعجيل باستقلال شعب جيبوتي .

دال - منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية

٤٩ - في أثناء الدورة العادية الثانية عشر لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المعقود في كينيا عام ١٩٧٥ ، هنأ المؤتمر كلا من اثيوبيا والصومال على اعلانيهما فيما يتعلق بالاستقلال الكلي وتمهدهما بعد التدخل في الشؤون الداخلية للاقليم ودعاهما الى التخلي عن كل ما قد يكون لهما من مطالب في الاقليم .

٥٠ - وأثناء الدورة العادية السادسة والعشرين للمجلس الوزاري ، المعقود في أديس ابابا في شباط/فبراير ١٩٧٦ ، قررت منظمة الوحدة الافريقية ارسال بعثة لتقصي الحقائق الى الاقليم . وقامت البعثة ، وكانت تضم أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير والسنغال وغينيا وليبيريا ومصر وموزامبيق ، بزيارة الاقليم في ايار/مايو ؛ وقدمت تقريرها الى اجتماع منظمة الوحدة الافريقية لرؤساء الدول ، المعقود في حزيران/يونيه في مورشيوس (انظر الفقرة ٦٠ أدناه) .

٥١ - واتسم وصول بعثة منظمة الوحدة الافريقية لتقصي الحقائق الى تاجوره في ٢ ايار/مايو بوقوع حادثة عنف أدت الى وفاة شخص واحد وجرح عدة أشخاص آخرين (انظر الفقرة ٢١ أعلاه) .

وفي أوبوك ، في الجزر الشمالي من الاقليم ، شهد اعضا* بعثة منظمة الوحدة الافريقية ، وفقما لما جاء في التقارير ، انفجارا عرضيا لقنبلة يدوية وعراكا بين مناضلي حزب الحكومة ، وهو الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال ، ومناضلي الرابطة الشعبية لاقليم غفار وعيسى . وكانت البعثة قبل ذلك قد زارت لويادا ، وهي نقطة على الحدود ، كان قد حدث فيها اختطاف لتلاميذ فرنسيين (انظر الفقرات من ٢٦ الى ٢٩ أعلاه) . وفي اديس ابابا ومقديشيو ، اجتمعت البعثة أيضا بممثلين عن الحكومة الاثيوبية والصومالية وزعما* حركة تحرير جيبوتي وجبهة تحرير الساحل الصومالي . وفي جيبوتي اجتمعت البعثة بالأحزاب المعنية . وفي ٢ ايار/مايو ، عقدت اجتماع عمل مع المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

٥٢ - وجدت البعثة ، في جملة أمور ، أن جميع الأحزاب المعنية أعلنت بوضوح انها تريد الاستقلال لما يسمى بالصومال الفرنسي (جيبوتي) ، وانها متفقة على وجوب نيل الاستقلال بالوسائل الدستورية ، وان لدى جميع الأحزاب المعنية ، سواء في داخل الاقليم أو خارجه ، شكوكا فيما يتعلق بالاستفتاء المقبل والانتخابات التي تقترحها فرنسا ؛ وان هذه الأحزاب مستعدة لقبول اجراء استفتاء يعقبه انتخابات ، ولكن بعد حل مشاكل معينة (منها مثلا : مسائل الجنسية ، وقوائم انتخابية منقحة ، واشتراك جميع الأحزاب السياسية وحركات التحرير ، واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين واشراف منظمة الوحدة الافريقية) . ورأت البعثة كذلك أن جميع الأحزاب السياسية وحركات التحرير قابلة لاشتراك جميع مواطني الاقليم الحقيقيين في الاستفتاء وفي الانتخابات (س) . ووافق المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، في دورته العادية السابعة والعشرين ، على توصيات وملاحظات بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية [١٩٦٦/٣١/٤٨٠ C.1 و Corr. ، المرفق ، القرار CM/Res. 48 (٢٧ -)] .

٥٣ - وفي ١٧ اذار/مارس ١٩٧٦ ، أعلن ناطق باسم جامعة الدول العربية بالقاهرة أن الجامعة تؤيد تأييدا صادقا استقلال جيبوتي ، وطلبت الجامعة أيضا الى أمينها العام ، السيد محمود رياض ، أن يتصل بحكومة فرنسا بشأن تنظيم استفتاء في أقرب وقت ممكن . وقررت الجامعة ، علاوة على ذلك أن ترسل بعثة لتقصي الحقائق الى جيبوتي ، تتكون من الأردن والجزائر والجمهورية العربية الليبية والكويت .

(س) تقرير بعثة تقصي الحقائق ، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، المصدر نفسه .

٥- التطورات منذ حزيران /يونيه ١٩٧٦

- ٥٤ - في ٨ حزيران / يونيه ، نشرت الحكومة الفرنسية نص بيانات متماثلة صادرة عن الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال والرابطة الشعبية لاقليم عفار وعيسى وأعضاء المعارضة في البرلمان ، تعلن فيها هذه الجهات انها ترغب في أن يكون للدولة المقبلة استقلال حقيقي فتحترم سيادتها وسلامتها الإقليمية . ولذلك ، أعربت عن أملها بأن يحظى الاستقلال الذي تقترحه فرنسا باعتراف المنظمات الدولية والدول المجاورة . وبعد نيل الاستقلال ، يحدد زعماء الأحزاب السياسية في الاقليم عقد اتفاقات للتعاون بين الدولة الجديدة وفرنسا .
- ٥٥ - وأحاط الحزبان السياسيان وأعضاء المعارضة ، كذلك ، علما بقرار الحكومة الفرنسية القاضي بالقضاء المادة ٦١ من قانون الجنسية واعداد وثائق هوية رسمية لجميع سكان الاقليم ، بما فيهم أولئك الذين سيقعون معتبرين أجنب . وفيما يتعلق بالمشاروات الانتخابية المقبلة ، أعرب الحزبان عن تأييدهما للقانون الذي يكفل " توازنا عادلا " للسكان ، وعن تأييدهما للخطة القائلة بأن الاشخاص المولودين في الاقليم فقط هم الذين سيسمح لهم بالاشتراك في المشاروات .
- ٥٦ - وقال الحزبان انهما ، في حالة تغيير الحكومة ، سيؤيدان تشكيل حكومة من " اتحاد دائم " يدعمانه ويشاركان فيه .
- ٥٧ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ، في أعقاب استقالة رئيس الوزراء السيد على عارف في ١٧ تموز/يوليه ، تم انتخاب حكومة انتقالية جديدة من قبل ٢٤ من أعضاء مجلس النواب الاقليمي البالغ عددهم ٤٠ نائبا . ويرأس الحكومة الجديدة السيد عبد الله محمد كامل ، أمين عام الحكومة السابقة .
- ٥٨ - وان ثمانية من أصل الوزراء العشرة في الحكومة الانتقالية هم أعضاء سابقون في المجموعة البرلمانية المعارضة . ووزيران هما من زعماء الرابطة الشعبية لاقليم عفار وعيسى . وان ستة من هؤلاء الوزراء هم من الفئة الاثنية العيسية - الصومالية ، وأربعة ، من بينهم رئيس الوزراء ، هم من مجموعة عفار الاثنية . وهناك ثلاث حركات سياسية هي الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال ، وحركة التحرير الشعبية ، وحركة تحرير جيبوتي ، لم تشترك في الحكومة الجديدة ورفضت كل تعامل مع الفريق الوزاري الجديد .
- ٥٩ - قال السيد كامل ، في خطابه الافتتاحي ، ان على حكومته ، وقد انتخبت بوصفها حكومة اتحاد ، مسؤولية انشاء دولة ذات سيادة لها حكومة تتجاوز كل الفئات الاثنية ، وقال ان المهام الرئيسية التي تنوى الحكومة الاضطلاع بها هي : (أ) تطبيق المبادئ العامة لتكافؤ الفرص تطبيقا حقيقيا ؛ (ب) تعزيز وحفظ السلم الداخلي في كل من روح الشعب وفي الواقع الطموس ؛ (ج) الاعداد للاستقلال في جو من الوثام والوحدة الوطنيين . واقترحت الحكومة ، من أجل اتاحة الفرصة لأكثر عدد ممكن من المواطنين للاشتراك في القرارات السياسية ، أن تشارك مشاركة فعالة في وضع قانون الجنسية موضع التنفيذ وفي تنقيح قوائم الناخبين المسجلين . كما تتوجب استعادة حرية التحرك لجميع المواطنين عن طريق نزع الحواجز المحيطة بمدينة جيبوتي .

٦٠ - وفي القرار CM/Res.480 (د - ٢٧) (انظر الفقرة ٥٢ أعلاه) ، أكد المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية من جديد قرار كمالا (A/10297 ، المرفق الأول ، القرار CM/Res.431/Rev.1 (د - ٢٥) الذي دعا الدول المجاورة الى التخلي عن كل ما قد يكون لها من مطالب في الاقليم ، ووافق على التوصيات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها منظمة الوحدة الافريقية الى الاقليم ؛ كما أيد اعلان لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في دورتها العادية السابعة والعشرين ؛ وأكد من جديد الحق الغير قابل للتصرف لشعب الاقليم في تقرير مصيره ودعا كافة الدول الى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لذلك الاقليم ؛ واعرب عن أسفه الشديد " للمعابر التي ما فتئت حتى الآن تعرقل استقلال جيبوتي " . وعلاوة على ذلك ، بحث المجلس الوزاري " كافة الاحزاب والفئات السياسية وحركتي التحرير المعترف بهما من قبل منظمة الوحدة الافريقية (وهما جبهة تحرير الساحل الصومالي وحركة تحرير جيبوتي) على قبول مؤتمر مائدة مستديرة يحدد في اراض حيادية تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية للاتفاق على برنامج سياسي مشترك قبل الاستفتاء " . وسجل المجلس الوزاري ، في ديباجة ذلك القرار ، " الاعلان الرسمي لرئيسي الوفدين " الاثيوبي والصومالي ، أمام المجلس ، الذي أكد فيه باسم حكومتيهما الاعتراف باستقلال وسيادة ما يسمى بالصومال الفرنسي (جيبوتي) واحترام ومراعاة سلامته الاقليمية بعد نيله الاستقلال " .

٦١ - واعتمد مؤتمر القمة الثالث عشر لمنظمة الوحدة الافريقية ، المعقود في بورت لوى في الفترة من ٢-٥ تموز/يوليه ١٩٧٦ ، القرار الذي اتخذه المجلس الوزاري (انظر اعلاه) .

٦٢ - واعتمد المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في كولومبو من ١٦ الى ١٩ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، اعلانا سياسيا أعرب فيه المؤتمر ، في جملة أمور ، عن " قلقه العميق للحالة الحرجة السائدة فيما يسمى بالصومال الفرنسي (جيبوتي) " وأكد من جديد " الحق المقدس وغير القابل للتصرف لشعب الاقليم في تقرير المصير والنيل المباشرلا ستقلال صحيح وغير مشروط " (A/31/197 المرفق الأول ، الفقرة ٣٧) . وأيد المؤتمر القرار CM/Res.480 (د - ٢٧) المتخذ في الدورة العادية السابعة والعشرون للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، بالصيغة التي وافق عليها مؤتمر القمة ، بشأن ما يسمى بالصومال الفرنسي (جيبوتي) (انظر أعلاه) ودعا جميع الأطراف المعنية الى أن تتخذ بوجه الاستعجال خطوات من أجل تنفيذ هذا القرار فضلا عن القرار الذي اتخذه مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في ليمبا A/10217 and Corr.1 ، المرفق الأول ، القرار الأول) . وطالب بأن " تقوم فرنسا على وجه الاستعجال باتخاذ التدابير الضرورية لخلق جو مؤد الى تأمين عملية ديمقراطية وعادلة وسلمية تفضي الى استقلال مباشر وغير مشروط وأن تسمح من أجل تحقيق هذه الغاية بعودة حركات التحرير الوطنية المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية قبل الاستفتاء " وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤٨٠ (د - ٣٠) ، لكي تشترك بحرية في الحياة السياسية داخل الاقليم " .

٦ - موقف الدول المجاورة

ألف - الصومال

- ٦٣ - انتقد ممثل الصومال الممارسات الانتخابية التي اتبعت في السابق في الاقليم وأشار إلى أنه لا يمكن اجراء استفتاء حقيقي في الاحوال السائدة في الاقليم (ع) .
- ٦٤ - وكما ذكرت الصحف ، فان موقف الصومال هو أنه لا يد ، لتحقيق الاستقلال الحقيقي ، من أن تعتمد فرنسا إلى خلق جو ديمقراطي حقا . وهذا يتضمن عزل الحكومة الاستعمارية التي يرأسها السيد على عارف وحل البرلمان ، وإطلاق سراح كافة المساجين السياسيين ، وعودة المواطنين الذين طردوا من الاقليم والغاء كافة القوانين القمعية . وبمجرد أن يتحقق ايجاد الجو الديمقراطي ينبغي لفرنسا أن تعقد محادثات دستورية مع الفئات السياسية التي تمثل غالبية الشعب . وكذلك فان الصومال قد دعت إلى اتخاذ هذه التدابير بوصفها شروطا مسبقة لاجراء الاستفتاء . وعلاوة على ذلك ، دعت إلى الغاء قانون الانتخابات الساري حاليا (انظر أيضا الفقرة ١ فيما تقدم) ، واتخاذ تدابير جديدة لتحسين سكان المدينة وسكان الريف في الاقليم من التمييز ، وقيام منظمة الوحدة الإفريقية بالاعراف على الاستفتاء .
- ٦٥ - وان موقف الحكومة الصومالية هو أنها ، تسليما منها بسمو المثل العليا للتحرك الوطني والحرية ، قد أخذت دوما بالرأي القائل بأن مسألة مايسمى بالصومال الفرنسي (جيبوتي) هي مسألة انها استعمار صرفة وأن أية محاولة لخلق البلية حيال المسألة والهبوط بها إلى مستوى النزاع الثنائي بين الصومال واثيوبيا ليست مقبولة البتة . وترى الحكومة الصومالية أن الدعوة إلى ايجاد " ضمانات " وإلى " التخلي عن المطالب " هي محاولة لتكريخ استقلال شعب الاقليم للخطر .
- ٦٦ - وأثناء المداولات التي دارت حول هذا الموضوع في اللجنة الرابعة ، في الدورة الثلاثين للجمعية العامة قال ممثل الصومال ان موقف الحكومات الصومالية المتعاقبة منذ أن نالت بالاداء الاستقلال في عام ١٩٦٠ ، حيال مستقبل الاقليم لم يتغير . وان رغبتها الوحيدة هي أن ترى شعب الاقليم حرا مستقلا في وحدة تحت الراية التي يختارها .

(ع) أنظر أيضا الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير ، وشباط/فبراير ، وآذار/مارس ١٩٧٦ (S/12001) ، المرفق ، والفصل السابع من هذا التقرير ، المرفق الثالث (الصفحة ٧٨ أعلاه) .

٦٧ - وقال أيضا ان حكومته قد أعلنت ، وأعادت تأكيد ذلك الاعلان ، أن ليست لديها أية نية لضم الاقليم . وانها لا يهملها سوى أن ترى الاقليم مستقلا استقلالاً تاماً . وقال ممثل الصومال أيضا ان رئيس المجلس الثوري الأعلى للجمهورية الديمقراطية الصومالية كان قد " أكد من جديد " فـسي خطابه في الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية (أنظر الفقرة ٤٩) فيما تقدم ، " دعم الصومال للاستقلال غير المشروط للاقليم ، حاثا المؤتمر على اتخاذ التدابير اللازمة كي يتسنى لآخر مستعمرة فرنسية أن تحتل مكانها اللائق في أسرة الأمم (ف) . وأضاف أن بلاده " لا تكن أي مطمع في ضم ذلك الاقليم ولا ترفب الا في استقلاله التام غير المشروط . وانها لا يهملها سوى تصفية الاستعمار من الصومال الفرنسي واستعادة حق شعب ذلك الاقليم ، الشرعي وغير القابل للتصرف ، في أن يقوم ، مستقلا ، بتقرير مصيره النهائي على نحو حر وديمقراطي خال من أي وجود أو تدخل من أية جهة أو من أي بلد بصرف النظر عن أية مصلحة حيوية قد يدعمها ذلك البلد في تقرير مستقبل الصومال الفرنسي " .

٦٨ - وعقب نشر تقرير الفريق المخصص الذي أنشأته اللجنة الخاصة في ١ نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، (الفصل السابع من هذا التقرير ، المرفق الأول ، الصفحة ١٨ أعلاه) ، وجه ممثل الجمهورية الديمقراطية الصومالية لدى الأمم المتحدة رسالة الى رئيس اللجنة الخاصة تتضمن وجهات نظر حكومته حيال التقرير . وأعرب ممثل الصومال في رسالته عن رأيه بأن المحاضر تدل على أن قيام الفريق المخصص " ببحث مشكلة ما يسمى بالصومال الفرنسي مع حكومة اثيوبيا دون غيرها وادخال آراء تلك الحكومة في مشروع تقريره النهائي انما هو تجاوز لا اختصاصاته المحددة وذلك لأنه قام ، بمبادرة من عنده ، باتخاذ اجراء خبير ما يقال فيه انه غير سليم " (المرجع نفسه ، المرفق الثالث) (ص) .

باء - اثيوبيا

٦٩ - أثناء زيارة الفريق المخصص لأديس أبابا في الفترة من ٢ الى ٥ أيار / مايو ١٩٧٦ ، تلقى من وزارة خارجية اثيوبيا مذكرة تتضمن آراء حكومة اثيوبيا العسكرية المؤقتة بشأن استقلال ومستقبل اقليم جيبوتي ، وتشمل المذكرة جزءا يتناول طبيعة المشكلة والحل (الفصل السابع من هذا التقرير ، المرفق الخامس ، الصفحة ٩٠ أعلاه) . وقام الفريق المخصص فيما بعد بتقديم تقرير عن مشاوراته مع الحكومة الاثيوبية ، لا بشأن الحالة في الجنوب الافريقي فقط ، وانما أيضا بشأن مسألة جيبوتي (المرجع نفسه ، والمرفقان الثالث والرابع) . وصرح العميد بانث بأن حكومته تؤيد بقوة حصول شعب جيبوتي على الاستقلال عن طريق

(ف) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢١٧٠ .

(ص) وفي وقت لاحق وجه رئيس اللجنة الخاصة ردا الى الصومال موضحا فيه أن الفريق المخصص قد تقيد بالاختصاصات المخولة له وأنه قد تصرف وفقا للأصول المتبعة (الفصل السابع من هذا التقرير ، المرفق الرابع ، الصفحة ٨٨ أعلاه) .

ممارسة تقرير المصير دون أى تدخل أجنبي . وفي هذا الصدد أكدت اثيوبيا مرارا وتكرارا صلاتها التاريخية والاقتصادية الوثيقة بالاقليم وعلاقتها الاثنى والثقافية مع شعبه . وتقول اثيوبيا ان ٦٠ في المائة من تجارتها الخارجية تمر عن جيوتي وانها تتوقع أن تزداد أهمية ذلك الميناء مع ازدياد نمو اثيوبيا . وكذلك فان اثيوبيا تعتبر جيوتي مهمة بالنسبة لأمها القومي . ولذا فان اثيوبيا تعتقد بأن استقلال الاقليم ينسجم مع مصالحها وانها تؤيد الاستقلال الحقيقي لجيوتي ووحدتها وسلامتها الاقليمية واستمرار وجودها كدولة ذات سيادة . وكذلك فان اثيوبيا قد دعت الى وجود ضمانات دولية ضمن اطار منظمة الوحدة الافريقية والأم المتحدة لاستقلال الاقليم .

٧٠ - وفيما يتعلق بحل المشكلة ، ذكرت اثيوبيا في مذكرتها ، أنها ترى أنه تقع على عاتق منظمة الوحدة الافريقية مسؤولية مساعدة الاقليم في فترة ما قبل الاستقلال وبعده . أما من حيث فترة ما قبل الاستقلال فانه ينبغي لمنظمة الوحدة الافريقية أن تعمل بصفة خاصة على المساعدة في ايجاد جبهة متحدة من جميع الفئات السياسية من داخل الاقليم ومن خارجه وأن تضمن نيل الاستقلال سلميا . وينبغي لمنظمة الوحدة الافريقية أيضا أن تطلب الى كل من اثيوبيا والصومال أن تتعهد على نحو محدد بالتخلي عن كل مطالبة بالقليم جيوتي ، وفقا لأحكام القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في كمالا (انظر الفقرة ٦٠ فيما تقدم) وقرار الجمعية العامة ٣٤٨٠ (د - ٣٠) الذي دعا هو أيضا كافة الدول الى التخلي فورا عن كل مطالبة بالقليم والى أن تعلن بطلان أية تصرفات تؤكد مثل هذه المطالب . وعلاوة على ذلك ، ينبغي لمنظمة الوحدة الافريقية أن تطلب تقديم ما قد يلزم من تعهدات أخرى من أجل احترام السلامة الاقليمية للاقليم ، والامتناع عن جميع الأعمال الرامية الى تغيير صفة الدولة المستقلة للاقليم ، والكف عن التدخل في شؤونه الداخلية ، وخاصة التخلي عن المحاولات الرامية الى تغيير التكوين الديموغرافي للاقليم .

٧١ - ومن الجدير بالملاحظة أن ممثل اثيوبيا قد عمد ، أثناء بحث الموضوع في اللجنة الرابعة في الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، الى لفت نظر اللجنة الى بيان صادر عن رئيس المجلس الادارى المؤقت لاثيوبيا بشأن سياسة بلاده حيال الاقليم . فقد قال الرئيس ان الحكومة العسكرية المؤقتة لا تعتقد بأن سياسة اثيوبيا تضع أية صعوبة أمام استقلال الاقليم " وأيا كانت حقوق اثيوبيا التاريخية في هذه المنطقة ، فانها تعترف أن هذه الحقوق يعلوها حق الشعب في الاستقلال " . وقال أيضا انه ليس لدى اثيوبيا أى قانون أو تشريع يؤكد مطالبتها بالقليم . وتعتقد اثيوبيا بأن مصير الاقليم ينبغي أن يكون في المستقبل على أساس الاختيار الحر لشعبه . فاذا كان الاستقلال هو ما اختاره ، فان اثيوبيا ستقبل ذلك وسيسعد بها أن تعيش مع جار مستقل تكون سيادته مكفولة بعضويته في منظمة الوحدة الافريقية (ق) .

(ق) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة

٢١٧٢٠

٧ - القوات الفرنسية في جيبوتي

٧٢ - تقول الصحف الفرنسية ان القوات الفرنسية في جيبوتي قوامها ما بين ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ رجل ، مصنّفين على النحو التالي : (أ) قوات برية تتكون من كتيبتين منقولتين بالسيارات تسند هما كتيبة مدفعية ومفرزة من الطائرات العمودية للنقل أو التعيئة ؛ و (ب) الكتيبة الخامسة المشتركة لما وراء البحار وهي مزودة بدبابات من طراز AMX-13 تحمل صواريخ مضادة للدبابات ؛ و (ج) اللواء الثالث عشر من الفرقة الأجنبية وهو مزود بوحدة استطلاع مدرعة من طراز AMX-90 وصواريخ مضادة للدبابات ؛ و (د) الكتيبة السادسة ، وهي مزودة بمدافع ١٥٥ ملم التي تجرّها الجرارات وبطاريات أرض جو . وعلى العموم ، يقال ان هنالك ما يزيد على ٣٠٠٠ رجل تسندهم مفرزة من طائرات هليكوبتر التعيئة من طراز Puma وطائرات هليكوبتر الهجومية المزودة بالصواريخ المضادة للدبابات . وهنالك أيضا سرية قوامها ٥٠٠ رجل من كتيبة المظلات الأجنبية الثانية ، مرسلّة من فرنسا ؛ وقوة شرطة دائمة يسندها مساعدون محليون وتعزيزات من البلدان المتروبولية ؛ وقوة من البادية تتمتع بالاستقلال الذاتي وتتألف من حوالي ٥٠٠ جنديا من المواطنين الذين يتم إلحاقهم محليا وهم تحت إمرة ضباط وضباط صف بحريين ، وهي تحتل حوالي ٢٠ نقطة في داخل الاقليم .

٧٣ - وتتألف القوات الجوية من حوالي ٦٠٠ رجل و ١٠ طائرات من طراز F-100 Super-Sabre النفاثة المقاتلة ، و ٦ من طائرات النقل الجوي من طراز Noratlas ، وطائرات استكشاف وطائرات هليكوبتر من طراز Alouette .

٧٤ - وهنالك ثلاث وحدات قتال متمركزة بصورة دائمة في جيبوتي ، بما فيها مركب "Combattante" الذي يطلق الصواريخ والتابع لخفر السواحل ، تسندها طائرات انزال وطائرات من طراز Bréguet-Atlantique المستعملة في الحرب ضد الغواصات . وتعزز هذه القوات بصورة منتظمة عن طريق وجود سفن زائرة أخرى . ويقوم ما يقرب من ١٥ سفينة حربية ، عليها ٣٥٠٠ رجل ، بأعمال الدورية في الاجزاء الشمالية والجنوبية من المحيط الهندي وهي على أهبة الحضور في حالات الطوارئ .

٨ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - نظرة عامة

٧٥ - تقول التقارير الصحفية ان إعادة فتح قناة السويس قد أفاد ميناء جيبوتي ، رغم أن حركة المرور لم تبلغ بعد المستوي الذي كانت عليه في عام ١٩٦٦ . وقبل فتح القناة كان متوسط عدد السفن التي تدخل الميناء في الشهر ٧٥ سفينة ؛ وبحلول شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، ارتفع العدد الى ١٣٥ (٢٦٠ في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦) . وحتى عام ١٩٦٦ كان ما يقرب من نصف موارد الميناء يأتي من تزويد السفن المارة بالوقود . ولقد عطلت جيبوتي ، بوصفها "محطة

الخدمة * الثانية بعد عدن في البحر الأحمر ، على توفير ١٨ مليون طن من زيت الوقود في عام ١٩٦٦ . بيد أنه ، منذ أن أعيد فتح قناة السويس ، أصبحت جده تهدد المكاسب التي تدخل جيوتي من تزويد السفن بالوقود ؛ ويكلف الطن الواحد من زيت الوقود في جدة ما بين ٥٨ و ٦٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة بينما يكلف في جيوتي ٧٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة .

٧٦ - ويبدو أن حركة السلع عن طريق الميناء* تتطور تطوراً مواتياً ويعود ذلك إلى حد بعيد ، إلى زيادة الصادرات من اثيوبيا . ومع ذلك فإن الميناء* قد عانى عجزاً قدره ١٠٠ مليون فرنك جيوتي في عام ١٩٧٥ (٢) .

٧٧ - ويقول مدير الميناء* ، أن حركة المرور في الميناء* تزداد ببطء تبعاً لزيادة حركة المرور في القناة . بيد أن حجم المرور حتى شباط/فبراير ١٩٧٦ ، لم يبلغ المستوى المتواضع المتوقع فسي جهود الميناء* لاستعادة الحجم السالف ، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى فقدان المرور للتردد بالوقود وهو أمر حيوي للميناء* على المدى القصير . أما على المدى الطويل ، فيقول المدير ، أن جيوتي ينبغي أن تستمر ازدهارها مع تحقيق الانماء الاقتصادي في اثيوبيا .

باء - المالية العامة

٧٨ - إذن بمقتضى اتفاق خاص مع صندوق الاستثمار من أجل الانماء الاقتصادي والاجتماعي، بانفاق مبلغ ٣٧٦ مليون فرنك جيوتي لأغراض المساعدة الانمائية في عام ١٩٧٥ ، وذلك عندما قام وزير الخارجية الفرنسي لأقاليم ما وراء البحار بزيارة جيوتي في ايار/مايو ١٩٧٥ وأعلن أن الخطوات ستخذ لتحسين الطرق ونظام الري والاسكان ومرافق الميناء* في الاقليم .

٧٩ - وحسب تقديرات ميزانية حكومة الاقليم لعام ١٩٧٥ ، فإن الرصيد الناجم عن الايرادات والنفقات هو ٩٥٠ مليون فرنك جيوتي . ومن المتوقع أن تبلغ الايرادات المقدرة ٢٧٠٠ مليون فرنك جيوتي من الضرائب غير المباشرة وما يقرب من ١٤٠٠ مليون دولار جيوتي من المساهمات الأخرى . ومن المنتظر أن توفر الضريبة العامة الجديدة ٨٥٠ مليون فرنك جيوتي أخرى من

(٢) كان فرنك جيوتي في شباط/فبراير ١٩٧٦ يعادل ٢٥٠ ر. فرنك فرنسي .

المائدات ، وذلك يشكل ١٢ في المائة من الإيرادات . ومن المتوقع أن تتكون الضريبة من خمسة عناصر هي : ضريبة تصاعدية على المرتبات والأجور ؛ وضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية ؛ وضريبة على الشركات ؛ وضريبة دخل على المهن الحرة ؛ وأخيراً ضريبة على المقارات . وتكون الدخل التي تقل عن ٥٠٠٠٠ فرنك جيبوتي في الشهر معفاة من الضريبة ، وكذلك تعفى الأرباح والدخل الناتجين عن الأسهم .

جيم - النقل والاتصالات

٨٠ - نظراً لموقع جيبوتي الجغرافي ، فإنها نقطة وقوف على الطرق الدولية الرئيسية ، كما أنها حلقة وصل في الاتصالات الإقليمية . ولذلك فإن لمينائها البحري ومينائها الجوي أهمية خاصة .

الميناء الجوي

٨١ - تستخدم الخطوط الجوية التالية ميناء جيبوتي الجوي : الخطوط الجوية الفرنسية ، شركة طيران مدغشقر ، شركة طيران جيبوتي ، الخطوط الجوية الإثيوبية ، الخطوط الجوية اليمنية ، الخطوط الجوية المدنية (عدن) ، والخطوط الجوية الصومالية .

٨٢ - وجيبوتي أيضاً مركز هام للطيران العسكري . ويستخدم الجيش الفرنسي عدداً من الطائرات التجارية للركاب وللشحن . كذلك يوجد عدد قليل من الطائرات الخاصة للإيجار . ويبلغ طول ممر الهبوط بالميناء الجوي حوالي ٢٩٠٠ متر ، وتقوم السلطات العسكرية وإدارة الطيران المدني مشتركتين بالإشراف على هذا الميناء الجوي .

٨٣ - وهناك عشرة موانئ جوية أخرى أقل أهمية في علي صبيح ، والدخيل ، وأسيلا ، وبوبوكي ، وتاجورة ، وراندا ، ودورا ، وأوبوك ، وموليهولي ، ولوداي .

الميناء البحري

٨٤ - يتألف ميناء جيبوتي التجاري من المرافق التالية : ٢٧٠٠ متر من أرصفة التحميل والأرصفة الداخلية ؛ و ٢٦٠٠٠ متر مربع من مستودعات التخزين الخاصة ؛ و ٧٠٠٠٠ متر مربع من المناطق المكشوفة للتخزين ؛ ومنطقة حرة تبلغ مساحتها ١٤ هكتاراً . وهناك خط حديدى لخدمة المنطقة كلها . أما أرصفة البضائع فمجهزة بمنشآت لإعادة التزويد بالوقود والمياه . والميناء مجهز بأربعة زوارق للقطر ، ورافعة عائمة حمولتها ٨٠ طناً ، ورافعتين متحركتين أقل قدرة .

٨٥ - ولشركات النفط التي لها مرافق في جيبوتي أماكن تخزين تتسع لما يصل إلى ١٩٠٠٠٠ طن من النفط الأسود ، ولها منشآت مينائية للتفريغ والتسليم على الأرصفة . والشركات التالية من بين الشركات التي لها مرافق في الميناء : شل أويل كومباني ، بريتش بتروليم كومباني ، اكسون كورپوريشن ،

مويل أويل كوربوريشن ، توتال كومباني أفريكان دي بترول ، ومورى . ولقد انخفض حجم الحركة في ميناء جيبوتي انخفاضا هائلا عقب اغلاق قناة السويس (انظر الفقرة ٧٥ فيما تقدم) .

الخط الحديدى

٨٦ — في عام ١٩٥٩ ، أعلنت شركة السكك الحديدية الفرنسية الاثيوبية التي تمتلك الخط الحديدى بين أديس أبابا وجيبوتي (٧٨١ كيلو مترا) ، شركة اثيوبية ، تطبيقا لمعاهدة موقعة بين فرنسا واثيوبيا . ويجوز لاثيوبيا ، التي تمتلك (٥٠ في المائة من الاسهم ، استخدام جيبوتي للنقل العابر بالخط الحديدى . ولذلك ، يعمل موظفو الجمارك الاثيوبيون مع موظفي الجمارك الفرنسيين في الميناء . وتتضمن الوحدات العاملة على هذا الخط ٣٧ قاطرة ، وثلاثة قطارات ديزل متعددة الوحدات ، وحوالي ٨٠٠ عربة مختلفة الأنواع .

٨٧ — وطبقا لآخر المعلومات الرسمية ، قام الخط الحديدى في عام ١٩٧٣ بنقل ما يزيد على ٣٠٠ . ٠٠٠ راكب و ٢٨٠ . ٠٠٠ طن متري من البضائع (ش) .

الاتصالات السلكية واللاسلكية

٨٨ — لشبكة الهاتف في المدن لوحة مفاتيح آلية متصلة بالشبكة اللاسلكية العامة للمكتب الفرنسي للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تتصل باللاسلكي والهاتف بكل من باريس وأديس أبابا واليمن الديمقراطية . وهناك اتصالات لاسلكية مع تاجوره والابوك ودخيل وخط مع علي حبيح . وهناك أيضا شبكة تيلكس يبلغ عدد المشتركين فيها ١٥ ، وخدمة لاسلكية للشحن البحري .

دال — الزراعة

٨٩ — المحاصيل الرئيسية داخل الاقليم هي الذرة واللوبيا من نوع " النيبية " وبعض أنواع الليمون . ويوجد حول جيبوتي بعض الحدائق التي تنتج مجموعة متنوعة من الخضروات في الفصل المعتدل (الخس والطماطم والكراث) والشمام والبطيخ أثناء الفصل الحار .

٩٠ — وللحيلولة دون تدفق البدو والرحل الى المدن ، بذلت ادارة الزراعة كل ما في وسعها من جهود ، وذلك بتزويدهم بالماء وانشاء جمعيات تعاونية زراعية في السهول الساحلية في امبولي في منطقة دخيا ، وفي ابوك ، وفي بيسيديرو . وأنشأت ادارة الزراعة مشتلًا في امبولي يوفر أو يبيع النباتات والبذور من جميع الأنواع .

(ش) الصومال الفرنسي : وزارة الشؤون الاقتصادية ، نشرة الاحصاء والتوثيق

Bulletin de Statistique et de Documentation رقم ١٤ ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ .

٩ - الأوضاع الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٩١ - في عام ١٩٧٤ ، كان عدد الذين يتلقون مرتبات وأجورا يقدر بحوالي ١٢ . ٠٠٠ شخص ، بالإضافة الى ١٢٠٠ موظف مدني ، هذا الى جانب العسكريين والحراس الاقليميين . وقدر عدد العاطلين بما يتراوح بين ٣٠ . ٠٠٠ و ٥٠ . ٠٠٠ شخص . وفي عام ١٩٧٤ أذن بزيادة الأجور . وتمت زيادة في الحد الأدنى المضمون لمرتب المهنيين ، وزيادة في المرتبات المتدرجة عن طريق اتفاقات جماعية في القطاع الخاص . وحصل الموظفون المدنيون على زيادات تتراوح بين ٦ و ٢٠ في المائة .

باء - الصحة العامة

٩٢ - يبلغ مجموع الأسرة في المستشفيات والمستوصفات في الاقليم ٨٧٧ سريرا . ويوجد في مستشفى بلتييه في جيبوتي ٥٧٧ سريرا ، بينما يوجد في مستوصف مكافحة السل ١٠٤ أسرة . أما الأسرة الباقية وعددها ١٩٦ فموزعة على ١٦ مستوصفا أو مركزا للمرضى الخارجيين في مختلف أنحاء الاقليم . وهناك ثلاث صيدليات في جيبوتي . وفي عام ١٩٧٣ كان هناك ٢٤ طبيبا في الاقليم ، باستثناء الأطباء الذين يعملون في القوات المسلحة .

٩٣ - وقدر ما أنفق على الصحة العامة في عام ١٩٧٥ بمبلغ ٦٢٧ مليون فرنك جيبوتي .

١٠ - الأوضاع التعليمية

٩٤ - كان عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الاقليمية في الاقليم ٩٩٨٠ في عام ١٩٧٤ (١٧٧ في جيبوتي) . وكان عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الثانوية والتقنية ١٩٣٠ في عام ١٩٧٤ (٣٤٢ في المدارس الثانوية و ٥٨٨ في المدارس الفنية) . وتوجد في الاقليم مدرسة ثانوية "Ivooé" للسنوات الثلاث الأخيرة من التعليم الثانوي وثلاث مدارس للتعليم الثانوي .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
